

كرونولوجيا الفعل النقابي
الكونفدرالي
2013 - 1978



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تاريخ ونضال

إعداد: محمد عطيف . شعيب حليفي

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تاريخ ونضال

كورنولوجيا الفعل النقابي الكونفدرالي
1978 - 2013

إعداد :

محمد عطيف - شعيب حليفي

كتاب : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تاريخ ونضال
كورنولوجيا الفعل النقابي الكونفدرالي : 1978 - 2013
إعداد : محمد عطيف وشعيب حليفي
منشورات : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
الطبعة الأولى : 2013
الإيداع القانوني : 2013MO 3188
ردمك : 978-9954-32-742-5
تصميم الغلاف : بوشعيب خلدون

تم الاعتماد في إعداد هذا المؤلف التوثيقي، الذي يستعرض أهم الأحداث والوقائع في مسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ التأسيس 25 - 26 نونبر 1978 إلى غاية سبتمبر 2013، على عدد من الوثائق والأرشيفات والجرائد... مما يجعله كتابا مفتوحا باستمرار على ملاحظات وإضافات لما قد يكون سقط في غمرة الحركة التي طبعت مسيرة السبي دي تي.

إهداء واجب:

إلى كل الكونفدراليات والكونفدراليين الذين
سأهموا بتضحياتهم في تأسيس واستمرارية منظماتهم
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، وفي بلورة مواقفها وقراراتها التاريخية ...
نُهدي هذا الكتاب الذي يحمل في كل سطر من سطوره
أثرا جماعيا خالدا من التضحيات والانتصارات تستحق
آلاف الصفحات المشرقة والمُرتبطة بالمستقبل .

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

محطات تاريخية وحضور نضالي

يؤسس كل مسار تاريخي لعدد من الأحداث والأفكار والقيم، وحينما يتعلق الأمر بمسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي المنظمة النقابية التي حفرت إسمها وأسماء مناضليها ومناضلاتها في كل محطات تاريخ المغرب الاجتماعي والسياسي، فإن الأمر يصبح أكثر إغراء وثراء باعتبار أن تدوين وتوثيق أهم اللحظات والأحداث التي عاشتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، منذ التأسيس في 25 نونبر 1978 إلى غاية الآن، هو صورة غير رسمية لتاريخ المغرب ووثيقة تكشف عن ثلاثة حقائق من بين أخرى: الحقيقة الأولى: إن هوية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نابعة من حرارة التفكير والوجدان الشعبي للمغاربة، وإن ولادتها في نهاية السبعينات هو نتيجة حتمية لتفاعلات تاريخية، ومشاعر وقيم ساهمت في رسم الإستراتيجية النضالية، وفي تغيير العديد من المسارات الأخرى، حيث أصبحت الطبقة العاملة قوة تختبر فعلها في ميزان واقع متعدد وملتبس، وظلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باستمرار، ذلك القلب الفاعل والمتفاعل مع كل شرائح المجتمع المغربي.

الحقيقة الثانية: إن ما حققته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وما ستحققه، لم تحققه أية منظمة أو جمعية، بمعنى أن العديد من المكتسبات الاجتماعية والسياسية كانت مبادرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيها حاضرة وفاعلة وداعية، وقد قدمت لأجل ذلك توضيحات لا محدودة.

إن دور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان وما زال ممتدا في كل النسيج الاجتماعي والسياسي، وضمن كافة الحركات حتى أصبح جزءا عضويا من الهوية، وما تحقق من مكاسب مست أبسط العمال في معامل صغرى أو وحدات إنتاجية، إلى القطاع العام، إلى الحياة اليومية، هو أيضا جزء من النضال من أجل الحرية والكرامة والقيم.

الحقيقة الثالثة: ليس في إمكان المؤرخين والمهتمين بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، والتاريخ العام إدراك وفهم التحولات بالمغرب الحديث دون استحضار مسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمتجلية في فعلها النضالي ومواقفها. حقائق كثيرة سنتوقف عندها من خلال التذكير ببعض المحطات التاريخية والتي تعيد إلى الذهن تشكل الوعي النقابي وأفقه الحافل بالأفكار والمواقف، والتذكير بأن هذا الوعي تجلى من خلال:

طرح الإشكاليات المجتمعية الكبرى في المجالات النقابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية مرتبطة بالتحليلات المركبة لما يشكل عوائق من قبيل مراجعة الدستور ونزاهة الانتخابات وتوسيع الحريات، للمرور إلى إصلاح نظام الأجور والتعويضات وتوقيف ارتفاع الأسعار والإثراء الفاحش، وكل ما يمت بصلته إلى الفساد السياسي والإداري والاجتماعي والأخلاقي.

الدعوة، وباستمرار، إلى حوار وطني ومشاورات دائمة بين الحركة النقابية من جهة، وبين الحاكمين والفاعلين والشركاء من جهة ثانية، من أجل شفافية الرؤية لما فيه مصلحة وعزة الوطن، وضمنه الشغيلة المغربية من أجل ضمان سلم اجتماعي وعلاقات وطنية واضحة وعيش كريم.

النضال من أجل إقرار الحرية للجميع، وفي كل المستويات، وتحقيق الديمقراطية، وصولاً إلى مجتمع حر ومتحرر وديمقراطي تسوده العدالة والاطمئنان.

الدعوة إلى التكتل والعمل الوحدوي المشترك على صعيد الحركة النقابية المغربية والقوى الديمقراطية من أجل توحيد جهود الطبقة العاملة وتقوية الأداة النقابية.

الاستحضار الدائم لقضية الوحدة الترابية وضرورة استمرار التعبئة لمواجهة كل تحديات الخصوم مع المزيد من الحذر والتشبث بحقوقنا التاريخية المشروعة، وقضية استرجاع سبتة ومليلية وكل الجزر.

الارتباط بالقضايا القومية العربية والتضامن مع مطالبها العادلة في مواجهة العدوان الامبريالي، والتضامن مع الشعوب الإفريقية المضطهدة وكل الشغيلة العالمية التي تعاني القهر والحيث.

الدعوة إلى التحديث والعقلنة وإلى النقد الذاتي.

المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين وإرجاع المغتربين والكشف عن مصير المختطفين والمختفين.

الاهتمام بقضايا المرأة والدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وذلك من خلال تدارس قضاياها ومطالبها المشروعة في كل الاجتماعات والمؤتمرات القطاعية والمحلية والمركزية، وأيضاً من خلال إشراكها في كل مواقع المسؤولية ومساهمتها الفعالة في اتخاذ القرارات.

الاهتمام بقضايا الشباب والدفاع عن حقه في التعليم وفي التكوين وفي الشغل، إلى جانب تنظيم أنشطة وفعاليات ثقافية ورياضية وغيرها لفائدته.

الاهتمام بقضايا العمال المهاجرين المغاربة التي تزداد تعقيداً، وتحتاج إلى تكثيف الجهود الوطنية والدبلوماسية للحفاظ على حقوقهم وكرامتهم من المد العنصري والتمييزات العرقية.

الوفاء لخالد للخط الكفاحي ولللهوية التقدمية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باستحضار كل مكونات الطبقة العاملة المغربية والمساندين لقضاياها العادلة. والوفاء للعمال والفلاحين والطلبة، وكل شرفاء هذا الوطن، من بناء الحق والديمقراطية وكل الشهداء وتضحياتهم التي ستظل أثراً خالداً في النفس والتاريخ.

إن كل هذا يعتبر جزءاً من ذاكرة جماعية، والمرأة التي لا أحد يستطيع التغيير من حقائقها وما ينعكس عليها، وهو ثمرة نستظل بها وبأوراقها المنفتحة على القراءات والإرواءات.

1978



25 و 26 نونبر 1978 :

انعقد بالدار البيضاء المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار: « التعبئة من أجل بناء إطار ديمقراطي وحدوي لتصحيح المسار التاريخي للطبقة العاملة المغربية ».

وكانت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر تتكون من النقابات التالية :

النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط

النقابة الوطنية للسككيين

النقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز

النقابة الوطنية للماء والكهرباء

النقابة الوطنية للسكر والشاي

النقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

النقابة الوطنية للصحة العمومية

النقابة الوطنية للتعليم .

أما عدد المؤتمرين الحاضرين فقد بلغ 345 مؤتمرا .

وقد أفرز المؤتمر لجنة إدارية مكونة من 47 عضوا ثم مكتب تنفيذي من 13 عضوا ، انتخبوا بالإجماع الأخ محمد نوبير الأموي كاتباً عاماً والأخ أحمد البوزيدي نائباً له.

صادق المؤتمر بعد المناقشة والتعديلات بالإجماع على كافة مشاريع المقررات، وكذلك على مجموعة من التوصيات الداخلية، والملتزمات التي همت : الوحدة الترابية، الحريات العامة، الشهيد عمر بنجلون، العمال المغاربة المهاجرين، الثورة الفلسطينية، التضامن مع الشعب الإيراني وكل الحركات التحررية في العالم الثالث : في الشيلي ونيكاراغوا، وحركات التحرر الوطني في إفريقيا .

كما ترقف المؤتمر كثيرا عند قضايا: الحريات النقابية، الأجور، التعويضات، ظروف العمل، الصحة والأمن، التقاعد ووضع المتقاعدين، التوظيف والتشغيل، حقوق العامل داخل المؤسسة، حقوق العامل الاجتماعية، حقوق المرأة العاملة، العمال المهاجرون.

المكتب التنفيذي المنبثق عن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل

محمد نوبير الأموي

أحمد البوزيدي

عبد المجيد بوزوبع

الحسين الكافوني

عبد الرحمان شناف

لكبير لبزاوي

لمراني محمد

المالكي عبد الكبير

الوليدي عبد القادر

الملحاي عبد الخالق

الترهوني مصطفى

بنعبد السلام أحمد

أغليدو محمد

8 دجنبر 1978

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا بمناسبة ذكرى انتفاضة الطبقة العاملة المغربية يوم 8 دجنبر 1952 احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، والتي شكلت ملحمة تاريخية كتبتها الطبقة العاملة المغربية في مرحلة من أهم مراحل النضال الوطني، وكانت إيذانا ببداية مرحلة جديدة أعطت بعدا ودفعا جديدين لحركة التحرر الوطني.

عياش بن عبد
العزيز
مؤسس
الجمهورية

الدعيرة الطبية العمالية

العدد الأول
الطبعة الأولى

جريدة أسبوعية (تصدر مؤثارتين في الشهر)

28 جوان 1978
الطبعة الأولى



• الحركة النقابية بين القسدين والجديد
مُسلس النقابات الوطنية بديل تاريخي لحركة 20 مارس 55

... حول استرجاع الصحراء: إتمام التحرير الترابي مهمة قائمة وملحة

... تضامن عالمي مع النقابيين التونسيين المهددين بالاعدام

1979



25 فبراير 1979

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا استعرض فيه جملة من التطورات، وعلى رأسها تجاهل المسؤولين الحكوميين للمطالب الملحة المطروحة، ولجوء أرباب العمل إلى التوقيف والطرْد قصد النيل من وحدة العمال، في خرق سافر لقوانين الشغل، واعتقال عدد من المناضلين والأطر النقابية في قطاع التعليم والماء والكهرباء والصحة والفوسفاط وغيرها، إلى جانب مهاجمة وإغلاق مقرات بعض النقابات من طرف رجال السلطة عقب الإضراب الأخير لرجال التعليم. وبعدها حيى البيان صمود كافة المناضلين النقابيين، خاصة المعتقلين منهم، طالب بإطلاق سراح كافة النقابيين المعتقلين، ورفع الحراسة اللاقانونية على المقرات النقابية، مؤكداً أن لا مساومة على حقوق ومطالب الطبقة العاملة المغربية مهما كانت الضغوط والتحديات.

28 فبراير 1979

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتدارس في لقاء مع أعضاء الحكومة برئاسة الوزير الأول الوضعية الاجتماعية على إثر سلسلة من الإضرابات القطاعية (التعليم - الفوسفاط - الصحة - النقل ..). وقد سجل بلاغ المكتب التنفيذي في الموضوع اعتراف الحكومة بمشروعية مطالب ونضالات الطبقة العاملة والتزامها بدراستها وبحث إمكانات تلبيتها، مؤكداً على ضرورة التعجيل بتلبية المطالب الملحة للجماهير العمالية في أقرب الآجال.

9 مارس 1979

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول جلسة العمل التي عقدها مع اللجنة الحكومية يوم الخميس 7 مارس 1979، والتي أكد خلالها على خلق الظروف الملائمة لاستمرار الحوار، وذلك بالإفراج الفوري على كل المعتقلين النقابيين، حيث التزمت اللجنة الحكومية بتسوية هذا الملف. كما تم تحليل ومناقشة المطالب التي عرضتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الحكومة.

27 مارس 1979

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا، دعا فيه العمال المغاربة إلى الاستجابة الفعلية لنداء الاتحاد الدولي للعمال العرب والاتحاد العام لعمال فلسطين، وذلك بالتوقف عن العمل لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 30 مارس 1979 تضامنا مع الشعب الفلسطيني وثورته المجيدة، وذلك على إثر توقيع السادات اتفاقية الاستسلام مع الكيان الصهيوني يوم الاثنين 26 مارس 1979 بالبيت الأبيض، معتبرا أن هذه الخطوة تعصف بكل التضحيات التي بدلت في سبيل تحرير فلسطين، وتعصف كذلك بالتضامن العربي الذي فرضته الجماهير العربية على حكوماتها لمواجهة العدوان الاستعماري الصهيوني الذي قام على احتلال أرض العرب بالقوة والعنف والقتل.

30 مارس 1979

خاضت الطبقة العاملة المغربية إضرابا عاما تضامنا مع الشعب الفلسطيني المكافح، وتعبيرا عن الرفض العمالي لمعاهدة الاستسلام التي وقعها أنور السادات. وقد عرف هذا الإضراب نجاحا كبيرا رغم المضايقات التي تعرض لها النقابيون بدعوى توزيع نداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تعرض البعض منهم للاعتقال، وتعرض البعض الآخر للتوقيف عن العمل أو الاقتطاع من الأجر. ومع ذلك فقد أبان العمال عن وعيهم القومي وأفشلوا المخطط الذي كان يهدف إلى قتل الحس القومي في نفوس الشعب المغربي والطبقة المغربية.

10 - 11 أبريل 1979

إضراب وطني لرجال التعليم وموظفي الصحة العمومية وعمال قطاع البترول والغاز من أجل تحقيق ملفاتهم المطالبية. وقد نتج عن هذا الإضراب طرد الآلاف من العمال والموظفين واعتقال المئات.

11 أبريل 1979

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : تحميل المسؤولية للحكومة نتيجة التدخل السافر لرجال السلطة في قمع الحريات النقابية واعتقال وجلد رجال التعليم إثر الإعلان عن الإضراب الوطني يومي 10 و 11 أبريل 1979.

14 أبريل 1979

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا خصصه للمعركة التي خاضها رجال التعليم والصحة والصناعة البترولية والسكرية أيام 9 و 10 و 11 أبريل 1979 دفاعا عن مطالبهم المشروعة، وعلى رأسها احترام حق ممارسة العمل النقابي، مدينا بشدة الهجمة الشرسة للحكومة على هذا الحق، والمحاولات اليائسة لمغالطة الرأي العام حول حق الإضراب الذي يضمنه الدستور، ومثمنا صمود المناضلين الكونفدراليين الذين أثبتوا أن الاضطهاد والقمع لا يمكن أن يصرف الكادحين عن ممارسة حقوقهم والتشبث بمطالبهم.

وبعدما استعرض البيان ما وقع من انتهاك لحرمة المؤسسات، وخرق لحقوق الإنسان وحقوق الشغل، وما تعرض له على الخصوص رجال التعليم ورجال الصحة من قمع وتعسف. وبعدما ذكر بالجهد الذي بذلته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لخلق جو من الحوار المسؤول والهادف، والذي حددت له شروط موضوعية من قبيل إطلاق سراح المعتقلين النقابيين، ووضع يومية للحوار الوطني الثنائي قصد الحسم في المطالب المطروحة، فإنه يسجل تملص الحكومة مما التزمت به في جلسة الخميس 5 أبريل 1979 من تصفية للجو والتجائها إلى حوار «الزرواطة» والذي لم ينفع في عزل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي تكسير الإضراب. لذلك يضيف البيان فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحتفظ لنفسها بحق متابعة كل الذين خرقوا القوانين، وبمقاضاة الحكومة أمام القضاء والمنظمات الدولية لخرقها القانون.

1 ماي 1979

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار «فاتح ماي يوم النضال من أجل ضمان الحريات النقابية والقضاء على استغلال الطبقة العاملة».

نوبير الأمري في كلمة فاتح ماي بالدار البيضاء :

• الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إنجاز لمهمة تاريخية لبناء أداة الطبقة العاملة وإعادة ربط نضالها بكفاح حركة التحرر الوطني بالمغرب..

• تناضل من أجل ضمان الحريات النقابية والقضاء على استغلال الطبقة العاملة.

• الإجراءات الحكومية الأخيرة ترقيعية تستهدف المحافظة على استمرار ضمان مصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي .

13 ماي 1979

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مذكرة تحليلية للإجراءات التي أعلن عنها الوزير الأول في خطاب بتاريخ 27 أبريل 1979، وهي التراجع عن الزيادة في ثمن الماء والكهرباء والزيادات الضئيلة على مستوى الأجور والإعلان عن إتمام بعض المشاريع التي كان ينتظر أن تتم منذ مدة طويلة. وبعدما أكد المكتب التنفيذي أن هذه الإجراءات لا تحل بأي شكل من الأشكال المشاكل المعقدة المطروحة على الطبقة العاملة، والتي استلزمت نضالات متوالية، طالب بتوفير الشروط الضرورية

لاستمرار الحوار، وهي :

- الإفراج عن جميع المعتقلين النقابيين.
- إلغاء قرار العزل التعسفي الذي اتخذ في حق المئات من مناضلي النقابة الوطنية للصحة العمومية والنقابة الوطنية للتعليم.
- رفع الحصار المضروب على مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

16 ماي 1979 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعلن : الجماهير الشعبية هي نفسها التي تؤدي ثمن الإجراءات الترقيعية المعلن عنها من طرف الحكومة.

استمرار الحوار يقتضي من الحكومة توفير المناخ الملائم بإلغاء جميع القرارات التعسفية التي اتخذت في حق مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

22 ماي 1979 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا ذكر فيه بالمواقف المبدئية والثابتة التي تضمنتها الدفاتر المطلوبة القطاعية والمحلية والمركزية، وبالنضالات المشروعة التي خاضتها الطبقة العاملة المغربية في عدة قطاعات، وواجهتها الحكومة، خاصة في قطاع الصحة والتعليم، بحملة شرسة تمثلت في حملات التأديب القمعية التي اقتتد بمقتضاها الآلاف من المناضلين في كافة أنحاء المغرب إلى مراكز الاستنطاق منذ إضراب 30 مارس التضامني مع الثورة الفلسطينية، وإضراب 10 و 11 أبريل 1979 المطلبي، وما تلى ذلك من تقديم ما لا يقل عن 180 منهم إلى المحاكم، وإصدار أحكام قاسية في حقهم وصل عدد منها إلى سنتين سجنا نافذة.

وبعدما ذكر البيان بالصمود البطولي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وقواعدها، ووقوفه على إفراغ الحكومة للحوار السابق من أي محتوى، وتأكيد على أن قضيتنا الوطنية تفرض مزيدا من التعبئة الشاملة أكثر من أي وقت مضى باعتبارها إحدى قضايا العمال الأساسية، خلص البيان إلى التأكيد على أن المعركة مستمرة، ويجب أن تكتسي طابع الصمود والتضامن في وجه الهجمة الشرسة التي تشنها الطبقات المستفيدة من الأوضاع الفاسدة ببلادنا.

12 يونيو 1979 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفع دعوى ضد الحكومة المغربية إلى لجنة الحريات النقابية بجنيف في موضوع خرق الحريات النقابية والحقوق الأساسية للإنسان.

15 يونيو 1979 :

في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : تحديد برنامج عمل تطبيقي وتكويني وإعلامي والتأكيد على مواصلة النضال وخوض حملة التضامن بكل جدية ومسؤولية .

في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : طريق تقويم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتصحيح الجبهة الداخلية في المعركة الوطنية يمر عبر إنصاف الطبقة العاملة والحد من الاستغلال وإطلاق سراح المعتقلين النقابيين والتراجع عن القرارات الانتقامية واحترام الحريات الديمقراطية بما فيها حق الإضراب .

17 يونيو 1979 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالرباط ناقش خلاله الحاضرون، بالإضافة إلى العرض الهام الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، عروض حول التنظيم والتكوين، وحدد برنامج عمل خلال الصيف. كما اهتم بحملة التضامن النقابي التي أكد على توسيعها وأخذها بجدية ومسؤولية. وفي نهاية الاجتماع أصدر المجلس الوطني بيانا هاما أكد فيه على مواصلة النضال، وحدد من خلاله مواقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من كل القضايا المطالبة والوطنية، حيث أكد على تثبيت الطبقة العاملة المغربية بوحدتنا الترابية واستعدادها للوقوف في وجه الطامعين في الهيمنة على المنطقة، معبرا عن اقتناعه بأن إعادة توزيع الثروة الوطنية، وإنصاف الطبقة العاملة، والحد من الاستغلال بالاستجابة للمطالب العادلة، وإطلاق سراح المعتقلين النقابيين، واحترام الحريات الديمقراطية، كل ذلك لا يكون شرطا من شروط تقويم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يشكل عاملا أساسيا لتصحيح الجبهة الداخلية في معركتنا الوطنية.

7 غشت 1979 :

مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

2 شتنبر 1979 :

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يندد بالحملات القمعية ضد الطبقة العاملة المغربية ويساند نضالاتها ضد الاستغلال الطبقي.

29 شتنبر 1979 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي عائلة الفقيد محمد التباري (أحد مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل).

22 أكتوبر 1979 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحول مبلغ مليون سنتيم لفائدة أسر شهداء الدفاع عن حوزة التراب الوطني .

12 نونبر 1979 :

بعد الحوار مع الحكومة يوم 20 أكتوبر 1979، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدق ناقوس الخطر... ويحلل أبعاد الأزمة بالبلاد.. يحاكم الاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية. يحمل الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع. يدين الممارسات القمعية تجاه الطبقة العاملة والهجمة الشرسة على مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ويدعو إلى التراجع عن القرارات التعسفية.

16 . 17 . 18 نونبر 1979 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط الندوة التكوينية الأولى الخاصة بتكوين الأطر النقابية من مختلف القطاعات والاتحادات، والتي افتتحها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام بعرض شامل استعرض فيه المهام المطروحة على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمواجهة انعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتردية ببلادنا على أوضاع الطبقة العاملة المغربية، مؤكدا أن ترسيخ النضال النقابي لا يتم إلا من خلال الحضور اليومي لمواجهة الاضطهاد والتعسف.

هذا وقد شارك في هذه الندوة الأساتذة:

أحمد لحليمي بعرض حول البنيات الرأسمالية واستغلال العمل في المغرب.

ناصر حجي بعرض حول الحركة النقابية الدولية.

محمد الفاروقي بعرض حول الحقوق النقابية.

محمد مشبال بعرض حول الجانب القانوني لعقد العمل.

وفي ختام هذه الندوة التي دامت ثلاثة أيام - عروضاً ونقاشات - تناول الكلمة الأخ نوبير الأموي ليؤكد أن هذه الندوة أظهرت مدى تعطش الأطر النقابية إلى المعرفة وحاجتها إلى التكوين حتى تقوم بدورها كاملاً إلى جانب الطبقة العاملة المغربية التي لا تحتاج إلى الخطب، بل تحتاج إلى من يضع المعرفة والإمكانيات الفكرية في خدمتها.

25 نونبر 1979 :

بمناسبة حلول الذكرى الأولى لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تم تنظيم حفل بقاعة الأفراح بالدار البيضاء تناول فيه الكلمة الأخ الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث أكد على الصمود والالتزام باستمرار النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة من التبعية والاستغلال.

28 نونبر 1979 :

استجابة للنداء الذي وجهته منظمة الأمم المتحدة إلى شعوب العالم بجعل 29 نونبر 1979 يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني المكافح، أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً يدعو فيه جميع العمال إلى الالتحاق بالمقرات النقابية يوم الخميس 29 نونبر 1979 للمساهمة في المهرجانات التي ستقام بهذه المناسبة.

29 نونبر 1979 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بياناً قرر فيه عقد تجمعات ومهرجانات في سائر فروع الكونفدرالية عبر التراب الوطني.

8 دجنبر 1979 :

بيان من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة ذكرى انتفاضة الطبقة العاملة المغربية يوم 8 دجنبر 1952 لتأكيد إصرار الطبقة العاملة على أن مصادرة مكاسبها لن يتم إلا على جثث الكادحين.

18 دجنبر 1979 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً بمناسبة الذكرى الرابعة لاغتيال شهيد الطبقة العاملة المغربية عمر بنجلون، أدان فيه هذه الجريمة الشنعاء، وطالب بالكشف عن المدبرين الحقيقيين لهذه العملية الفاشية، مؤكداً من جديد وفاء الطبقة العاملة المغربية المستمر لفكر الشهيد وأعماله التي تعد بحق نبأاً تهتدي به كل الفئات المسحوقة والكادحة في درب النضال من أجل التحرر والعدل والتقدم الاجتماعي، ومجدداً العهد على الاستمرار في خطه وخط الشهداء على امتداد المغرب العربي الذين ضحوا بأرواحهم فداءً للطبقة العاملة ولتحريرها من سيطرة البيروقراطية النقابية ومن الاستغلال الرأسمالي.



C.D.I.

فاتح
ماي
1979



فاتح ماي يوم النضال من أجل ضمان الحريات
النقابية والقضاء على استغلال الطبقة العاملة

1980

5 يناير 1980

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء استمعت خلاله لعرض المكتب التنفيذي حول الوضعية الراهنة وملابساتها، حيث أن الحلول المرتجلة أدت إلى بؤس الجماهير الشعبية وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب قمع الحريات النقابية والسياسية. وقد أكدت اللجنة الإدارية مجددا تمسكها بالمبادئ والأهداف التي تأسست من أجلها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومن بينها فرض ممارسة الحق النقابي، وفرض احترام الحريات النقابية والديمقراطية، موجهة بالمناسبة تحية اعتزاز إلى جميع المناضلين النقابيين ضحايا القمع الطبقي، من موقوفين ومطرودين ومعتقلين، على صمودهم ومؤكدة على إصرارها على مواصلة النضال من أجل حمل الحكومة على التراجع عن قراراتها التعسفية وفتح حوار مسؤول وجدي حول مطالب الشغيلة. كما قررت تنظيم تجمعات عامة بمختلف مراكز المنظمة.

يوم السبت 26 يناير 1980 للتضامن مع نضالات عمال الفوسفات.
يوم الأحد 3 فبراير 1980 للتضامن مع العامل المغربي في الداخل والخارج.

26 يناير 1980

وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء إلى الجماهير الشعبية والعمالية للحضور في المهرجانات التي ستعظم بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الأحد 3 فبراير 1980، للتعبير عن مساندتها للطبقة العاملة في نضالها من أجل انتزاع حقوقها. وقد ذكر النداء في مقدمته بإقدام السلطات الحكومية عقب الإضراب البطولي أيام 9، 10 و 11 أبريل 1979، الذي خاضه عمال السكر والبتترول والغاز ورجال التعليم والصحة، على طرد مالا يقل عن ألفين من العاملين في هذه القطاعات وغيرها، في إطار هجمة شرسة من القمع الواسع لم تشهد الطبقة العاملة لها مثيلا، اقتيد خلالها الآلاف من المناضلين إلى المعتقلات، حيث عذبوا وأهينوا، وصدرت في حق المئات منهم أحكام قاسية تراوحت ما بين شهر وستين سجنا نافذا. كما أكد النداء أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انسجاما مع مبادئها واختياراتها، تعتبر أن النضال المسؤول والمنظم هو وحده الكفيل بمواجهة أبعاد الأزمة الخطيرة التي تمر منها بلادنا، وفتح آفاق جديدة تمكننا من خلق الشروط الكفيلة بتحسين أوضاعنا والدفع ببلادنا في اتجاه التقدم والتطور.

25 فبراير 1980

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدم شكوى ضد الحكومة المغربية لدى لجنة الحريات النقابية التابعة لمكتب العمل الدولي.
قرار اللجنة المكلفة من طرف المكتب الدولي للشغل للنظر في شكوى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ضد الحكومة المغربية يوصي الحكومة المغربية بضمان حق الإضراب في الوظيفة العمومية وإعادة النظر في حالة العمال المعتقلين أو المطرودين.

5 أبريل 1980

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا بمناسبة الذكرى الأولى للمحنة التي تعرضت لها الحريات النقابية يومي 10 و 11 أبريل 1979 من خلال الخرق السافر لحرية العمل النقابي، ومصادرة حق الإضراب، وإغلاق ومحاصرة المقرات النقابية، ومصادرة جميع ما يصدر عن المنظمة من وثائق ومناشير، إلى جانب اعتقال ومحاكمة المئات من المناضلين النقابيين، وتوقيف وطرد ما يقرب من 2000 من مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وجلد وإهانة العديد من العمال والموظفين، وانتهاك حرمة المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها. وقد سجل المكتب التنفيذي بالمناسبة صمود مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، داعيا إلى جعل هذه الذكرى مناسبة

لتجديد الالتزام بالاستمرار في النضال دفاعاً عن الحريات النقابية، وتشبثاً بمطالبنا العادلة.

10 أبريل 1980 :

تخليد ذكرى 10. 11 أبريل في جو من الحماس والصمود في جميع الفروع النقابية .
في بيان من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : لا مخرج للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد إلا بسن سياسة تلبي مطالب ومطامح الجماهير الشعبية .
ذكرى 10 أبريل مناسبة لتجديد الالتزام بالاستمرار في النضال دفاعاً عن الحريات النقابية .
الطبقة العاملة المغربية على امتداد الوطن تخلد ذكرى 10. 11 أبريل 1979 في جو من التضامن والوحدة والصمود.
في مهرجان الدار البيضاء عمال وعاملات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يهتفون بصوت واحد : رغم القمع، رغم الطرد لن نركع لن نخضع.

1 ماي 1980 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 1980 تحت شعار: « لنتعباً جميعاً من أجل القضاء على كل أشكال الاستغلال والاستلاب وفرض إرادة الجماهير الشعبية لبناء مغرب ديمقراطي تقدمي ووحدي ».
في كلمة الأخ نوبير الأموي باسم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : الواقع المأساوي للعمال والمأجورين هو نتيجة طبيعية للاختيارات اللاشعبية التي يتمسك بها المسؤولون ضماناً لاستمرار استفادتهم .
في كلمة الأخ عبد الرحيم بوعبيد باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المعبر الحقيقي عن إرادة الطبقة العاملة المغربية في تحرير المجتمع المغربي من الظلم والاستغلال..
في كلمة الأخ محمد بوبكري باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب : مشاركة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الطبقة العاملة المغربية نضالاتها تعبير عن الالتحام العضوي للحركة الطلابية بجماهير الكادحين.

19 ماي 1980 :

أصدر المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماعه المنعقد بالرباط بياناً استعرض فيه النتائج الوخيمة التي آلت إليها السياسة اللاديمقراطية واللاشعبية المتبعة في بلادنا، معتبراً أن الوضعية، سواء ما يتصل منها بقضية وحدتنا الترابية أو بالأوضاع المعيشية للطبقات الكادحة، تبعث اليوم على التخوف والقلق، وموجها التحية للطبقة العاملة المغربية على نضالها متناً بناء وحدتها على أسس النضال الديمقراطي لانتزاع حقوقها. أما بخصوص عملية الاستفتاء، فقد قرر المجلس الوطني:

- بخصوص الاستفتاء المتعلق بتعديل الفصل 21 من الدستور والمقرر إجراؤه يوم 23 ماي 1980: دعوة الطبقة العاملة للوقوف في صف الحركات السياسية التقدمية التي مافتئت تؤازرها وتدعمها في نضالها من أجل عيش كريم وغد أفضل.
- أما بخصوص الاستفتاء المتعلق بتعديل الفصلين 43 و25 من الدستور حول تمديد الفترة الزمنية لمجلس النواب الحالي، والمزمع إجراؤه يوم 30 ماي 1980: دعوة الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية إلى مقاطعته..

21 ماي 1980 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو الجماهير العمالية إلى :
- الوقوف في صف الحركات السياسية التقدمية بالنسبة لاقتراع يوم 23 ماي 1980.
- مقاطعة استفتاء يوم 30 ماي 1980.

4 يونيو 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا حيا فيه الطبقة العاملة على انضباطها واستجابتها الواسعة لقرار المجلس الوطني القاضي بالالتزام بموقف المنظمات التقدمية في استفتاء 23 ماي 1980، ومقاطعتها الواسعة لاستفتاء 30 ماي 1980، وهو ما يؤكد باللموس نضج الطبقة العاملة ورفضها لكل أشكال التزييف، ويطرح من جديد مشكل غياب الديمقراطية، وانعكاس ذلك على جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

14 يونيو 1980 :

في الدورة 66 لمنظمة العمل الدولية بجنيف وفد الكونغرس الديمقراطية للشغل يطعن في تمثيلية الوفد المغربي .
- لجنة مراقبة العضوية تقبل طعن الكونغرس الديمقراطية للشغل في تمثيلية الوفد المغربي وتصدر قرارا لصالحها .

5 يوليوز 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا حول إقدام الحكومة على الزيادة في أسعار المواد النفطية ومشتقاتها، وهو ما سيوجه ضربة جديدة للقدرة الشرائية للجماهير الشعبية والطبقة العاملة، داعيا الطبقة العاملة للتعبئة والصمود لمواجهة هذه الحرب الطبقيّة المعلنة على الشغيلة المغربية، ومطالبها الحكومة بالتراجع الفوري عن هذه الزيادة، وبالزيادة في الأجور وتلبية مطالب الطبقة العاملة.

9 غشت 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا ندد فيه بالقرارات الفوقية التي أقدمت عليها وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، والمتعلقة بعملية تقنين الالتحاق بالجامعة، وكذا قرار إلغاء شعبة الفلسفة بكلية الآداب، معلنا باسم الجماهير العمالية تضامنه المطلق مع نضالات الجماهير الطلابية بقيادة منظماتها المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، من أجل تعليم ديمقراطي وشعبي يلبي طموحات وحاجيات الجماهير الشعبية.

21 شتنبر 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا سجل فيه بارتياح القرار العادل والمنصف الذي اتخذته جلالة الملك والقاضي بإلغاء القرارات التعسفية في حق مناضلي الكونغرس الديمقراطية للشغل المطرودين إثر نضالات مارس وأبريل 1979 التاريخية، هذا القرار الذي يعتبر تأكيدا جديدا على مشروعية حق الإضراب الدستورية ورفض صريحا لكل التأويلات المغرضة والإجراءات المتخذة في هذا الصدد. كما سجل بارتياح إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، والسماح للمعتقلين بالعودة. كما وقف البيان على نتائج مناظرة إفران حول القضايا التعليمية والتوصيات التي أسفرت عنها، والتي طالب بأن تأخذ طريقها إلى التنفيذ..

29 شتنبر 1980 :

أمام الزيادة الموهولة في أسعار المواد الأساسية : المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يهيب بالكادحين إلى التصدي بصرامة ومسؤولية للإجراءات الاقتصادية الترقيعية التي تزيد من استفحال الأزمة وتضعف من القدرة الشرائية لعموم الكادحين .

5 أكتوبر 1980 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين الحملة الشرسة التي تعرض لها عمال المعمل الحراري بالمحمدية «سيكوم» .
يدعو الطبقة العاملة المغربية إلى جعل يوم الأحد 9 نونبر 1980 يوم تضامن فعلي في جو من المسؤولية والوعي والصمود.

12 أكتوبر 1980 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا وقفت فيه على الهجوم السافر على مكتسبات الطبقة العاملة، منبهة الحكومة إلى خطورة الوضعية المادية والاجتماعية التي تعاني منها الشغيلة المغربية، ومذكرة وبمطالب الطبقة العاملة التي أصبحت تقتضي حولا فورية للحد من مسلسل التفجير والتجويع.
كما أعلنت اللجنة الإدارية تضامنها مع الطبقة العاملة العراقية، موجهة في ذات الوقت نداء إلى الطبقة العاملة الإيرانية أن تعي دورها الحقيقي في المنطقة، دور التضامن مع الطبقة العاملة العربية ضد العدو المشترك، وذلك قصد إيقاف النزيف الدموي المترتب عن الحرب الدائرة بين العراق وإيران، وإفشال المناورات الامبريالية.

17 أكتوبر 1980 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي في ضحايا زلزال مدينة الأصنام الجزائرية ، وتوجه برقية تعزية إلى أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد لعام للعمال الجزائريين .

15 - 20 أكتوبر 1980 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحضر أشغال المؤتمر الثالث لمنظمة الوحدة الإفريقية وتسجل بارتياح موقف التفهم العميق لأغلب الوفود الإفريقية للواقع النقابي الجديد بالمغرب.

1 نونبر 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا سجل فيه بارتياح موقف التفهم العميق لأغلب الوفود النقابية الإفريقية للواقع النقابي الجديد في المغرب. جاء ذلك بعد استماع المكتب التنفيذي للعرض الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام حول ظروف وأشغال المؤتمر الثالث لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية المنعقد بموقاديشيو ما بين 15 و20 أكتوبر 1980.

5 نونبر 1980 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا إثر إقدام السلطات الإدارية بمدينة المحمدية على تدشين الموسم الاجتماعي بحملة شرسة على عمال مؤسسة «سيكوم» الإيطالية صبيحة يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 1980، وهم يستعدون لاستئناف عملهم، بعد إضرابهم البطولي، وتوقيع اتفاق حول مطالبهم مع إدارة المؤسسة، وذلك بهدف جعل قرارات الطرد التعسفية المتخذة في حق عشرات العمال، من بينهم ثمانية من المسؤولين النقابيين، واقعا مفروضا. وقد دعا المكتب التنفيذي بالمناسبة الطبقة العاملة إلى التعبئة الشاملة دافعا عن كرامة الكادحين وحقوقهم، وجعل يوم الأحد 9 نونبر 1980 يوم تجمعات عامة بجميع مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تضامنا مع ضحايا القمع الطبقي بالمحمدية وفي كل أنحاء المغرب.

9 نونبر 1980 :

في تجمعات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تضامنا مع عمال «سيكوم» بالمحمدية: مسؤولو ومناضلو الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل يشجبون الممارسات الجائرة للسلطة ويجددون تضامنهم مع عمال سيكوم.
الأخ الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في تجمع الدار البيضاء : انعقاد هذه التظاهرة ليس حبا في
الخطابة بل هي استنفار لكل القوى من أجل التعبئة إزاء الوضعية الحالية الخطيرة التي نعيشها جميعا .

25 نونبر 1980:

أصدر المكتب التنفيذي بيانا بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أكد فيه أن ميلاد هذه
المنظمة المناضلة سيبقى علامة بارزة في تاريخ الحركة النقابية المغربية، باعتباره يشكل انتفاضة واعية ضد مسلسل الحجر
والوصاية ، وبلور آمال ومطامح الطبقة العاملة المغربية في بناء المجتمع المتحرر والديمقراطي، مما يفسر التفاف الكادحين
حول منظمته الجماهيرية والطلائعية، ويفسر أيضا موقف التحالف الطبقي - الرجعي من النضالات التاريخية التي خاضتها
وتخوضها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

4 دجنبر 1980:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تساند نضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

18 دجنبر 1980:

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة الذكرى الخامسة لاغتيال شهيد الطبقة العاملة عمر بن
جلون : لقد كان عطاء عمر في مختلف مراحل نضاله نتاج معايشة يومية لقضايا الجماهير .

18 دجنبر 1980:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا بمناسبة الذكرى الخامسة لغياب شهيد الطبقة العاملة
المغربية عمر بنجلون، استحضره فيه كمرشد ثوري عظيم وظف إمكانياته الفكرية لجعل الطبقة العاملة المغربية قائدة للنضال
الطبقي وطلائعة القوى الحية فكريا ونضالا.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

CDT



فاتح
ماي
1980



1981



27 فبراير 1981 :

وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة الى الوزير الأول إثر إقدام الحكومة على إعلان زيادات متوالية في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية طيلة السنتين الماضيتين (1979 - 1980) أشار فيها إلى أننا «كنا نأمل أن يتوج الحوار الذي دعا إليه جلالة الملك بين الحكومة والنقابات في فبراير 1979 بزيادة ملموسة في الأجور والتعويضات، وإقرار مسطرة لفض كل النزاعات، والالتزام بتطبيق السلم المتحرك للأجور، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالشغل، وإقرار سياسة تهدف إلى إصلاح جذري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الحريات النقابية والديمقراطية» غير أن الحوار «توج للأسف الشديد بقمع واسع لمنظمتنا شمل كافة أطرها وقواعدها في جميع القطاعات والأقاليم، خاصة إثر إضرابات 30 مارس وأبريل 1979، ورفض أي حوار، وتجاهل المطالب الملحة».

وقد طالبت الرسالة في الأخير بفتح حوار حول عدد من المطالب، من بينها :

- احترام الحريات النقابية والديمقراطية.
- الزيادة في الأجور بما يعادل الزيادة الحاصلة في الأسعار.
- مراجعة نظام المنح والتعويضات.
- تطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.
- ضمان حق الشغل والتعويض عن البطالة.
- مراجعة وتعميم وإجبارية قانون الضمان الاجتماعي.
- تعميم الاتفاقيات الجماعية ومراجعتها بما يخدم مصالح العمال.
- ضمان السكن الصحي للعمال وضمان النقل على نفقة المؤسسات.
- تمكين العمال من تسيير ومراقبة مصالح الشؤون الاجتماعية.
- مراجعة الإصلاح الإداري وترسيم العمال المياومين وإلغاء العمل المؤقت.

9 أبريل 1981 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا بمناسبة الذكرى الثانية لأحداث 11-10-9 أبريل 1979 حيا فيه ضحايا هذه الأحداث من شهداء ومعتقلين، وعبر من خلاله عن امتنانه وتقديره لكل فصائل حركة التحرر الوطني التي دعمت نضالات الطبقة العاملة وساندت حقوقها المشروعة.

23 أبريل 1981 :

أصدر المكتب التنفيذي بلاغا حول المقابلة التي تمت بين وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام والوزير الأول مساء يوم الثلاثاء 21 أبريل 1981، على إثر المذكرة المطالبة التي سبق تقديمها إلى الحكومة في نهاية شهر فبراير 1981، حيث قدم أعضاء المكتب التنفيذي عرضا حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وانعكاساتها على القدرة الشرائية للطبقة العاملة. كما قاموا بشرح المطالب التي تضمنتها المذكرة، والتي تتعلق بخرق ممارسة الحق النقابي وقوانين الشغل، واستمرار عمليات الطرد والاعتقالات والمحاكمات لمئات من العمال بمجرد انخراطهم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلى جانب رفض الحوار وتعليق المطالب وتجميد الأجور والتعويضات... وقد التزم الوزير الأول بدراسة كافة المطالب في الإطار الحكومي، وتنظيم جلسات عمل مع النقابة بداية شهر ماي المقبل، والعمل على إيجاد الحلول الضرورية لها.

1 ماي 1981 :

في كلمة نوبير الأموي بمناسبة فاتح ماي : الأزمة في عمقها وجوهرها أزمة بنيات واختيارات وأزمة هياكل موروثية عن

العهد الاستعماري.

- في كلمة عبد الرحيم بوعبيد: بكفاحكم أيها العمال ونضالاتكم اليومية سيتأكد للجميع أن الطبقة العاملة المغربية هي إرادة واحدة.
- في كلمة عبد الرحمان اليوسفي: ما يجعلنا نطمئن على مستقبل بلادنا وشعبنا هو تبوء الطبقة العاملة المغربية المكان الطبيعي.

- في كلمة محمد بوبكري رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: نضال الحركة الطلابية مؤطرة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب جزء من نضال الجماهير الشعبية.

2 ماي 1981:

- رسالة تضامن من المعتقلين السياسيين إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- في بلاغ المكتب التنفيذي على إثر منع السلطات لاستعراض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء:
- تحديا لكل الأعراف والقوانين السلطانية الحكومية تصطنع العراقيين أمام استعراض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء.
- إن قرارا من هذا النوع لم يتم سوى في عهد الحماية عندما أقدمت السلطات الاستعمارية سنة 1952 على تطويق حشود العمال بملاعب فيليب.

4 يونيو 1981:

- على إثر الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدعو فيه لمواجهة القرارات الحكومية الجائرة، ويطالب بالتراجع الفوري عن الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الأساسية وتلبية الملف المطالب للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ويدعو الجماهير العمالية إلى التعبئة والاستعداد للنضال وجعل يوم 7 يونيو يوما للاحتجاج.

6 يونيو 1981:

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- يطالب الحكومة بالتراجع الفوري عن الزيادة في الأسعار.
- يدعو المنظمات السياسية والنقابية إلى توحيد الجهود لمواجهة مسلسل التفجير والتجوير.
- يفوض للمكتب التنفيذي كامل الصلاحية لاتخاذ القرارات النضالية الضرورية في الوقت الملائم.

7 يونيو 1981:

- في مهرجان الجماهيري الكبير للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء الأخ نوبير الأموي يقول:
- نحن أصحاب المعركة نخوض غمارها عن طوعية واختيار وبوعي ومسؤولية ولما هو لصالح الشعب المغربي.
- ممارسات الحكومة اللاشعبية أسقطت عنها كل شرعية وعليها أن تنسحب لأن الجماهير سحبت منها ثقتها بشكل علني وقاطع.

8 يونيو 1981:

- الأخ الأموي يقول في الندوة الصحفية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- نطالب الحكومة بالتراجع الفوري عن كل الزيادات الأخيرة .
- في حالة رفض الحكومة سنمارس كافة الوسائل المشروعة بما في ذلك حق الإضراب .
- بلادنا تعيش محنة تزييف إرادة الجماهير.

11 يونيو 1981:

الأخ الأموي يوجه رسالة إلى الوزير الأول يطالبه فيها بالتراجع عن الزيادة في المواد الأساسية وبفتح حوار حول الملف المطلي الكونفدرالي.

13 يونيو 1981:

على إثر الزيادات الموهلة في أسعار المواد الأساسية، وجه نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى المركزيات النقابية يدعوهم فيها إلى اتخاذ موقف نصالي موحد يخدم مصلحة الطبقة العاملة ووحدتها النصالية.

17 يونيو 1981:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو في بيان له إلى إضراب إنذري عام وشامل يوم السبت 20 يونيو 1981، ويؤكد أن نجاح الإضراب الانذاري هو الوسيلة الفعالة لفرض التراجع عن سياسة التقير وضرب القدرة الشرائية لجماهير الشعب .

كما دعا، في بيان آخر، الطبقة العاملة إلى المشاركة في إضراب 18 يونيو 1981 على مستوى الدار البيضاء والذي دعى إليه الاتحاد المغربي للشغل، والإستمرار في التعبئة لخوض الإضراب الانذاري العام وذلك يوم السبت 20 يونيو 1981.

19 يونيو 1981:

المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية تعلن عن التزام الكادحين بقرار إضراب يوم السبت 20 يونيو 1981. مشاركة الفئات الشعبية من عمال وموظفين وتجار لإنجاح الإضراب الانذاري العام مسؤولية وطنية لإنقاذ البلاد وتقويم أوضاع التدهور.

20 يونيو 1981:

بعد الارتفاع الموهول لأسعار المواد الأساسية، والذي دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على إثره إلى خوض إضراب وطني عام. تدخلت السلطات العمومية وأجهزة الأمن التي لم تحترم حق الإضراب، مما أدى إلى انتفاضة شعبية ترتب عنها وقوع قتلى واعتقال المئات من المناضلين الكونفدراليين و المواطنين، من بينهم الكاتب العام نوبير الأموي، وعبد الرحمان شناف، والكبير ليزاوي، ومحمد لمراني أعضاء المكتب التنفيذي، كما تم إغلاق كافة المقرات النقابية.

21 يونيو 1981:

اعتقال مسؤولا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية محمد كرم الكاتب الإقليمي بالدار البيضاء ومصطفى القرشاي عضو اللجنة الإدارية الوطنية ورئيس تحرير جريدة « المحرر » الممنوعة من الصدور منذ 20 يونيو 1981.

22 يونيو 1981:

تصريح الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد لووكالة الأنباء الفرنسية : الحكومة المغربية هي المسؤول الوحيد عن حوادث الدار

البيضاء .

- في بلاغ المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .
- الإلغاء الكامل والفوري لقرار رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين وإلغاء كل المتابعات .
- رفع القرارات اللاشرعية التي لم تقتصر على المنظمات النقابية والوطنية بل مست أيضا الجرائد الوطنية ، المحرر وليبراسيون والبيان.
- تكوين لجنة تحقيق وطنية لتقصي الحقائق حول الأحداث الدامية ليومي 20 و21 يونيو 1981.
- تعويض عادل لضحايا الأحداث وعائلاتهم.
- في تصريح الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية :
- الطبقة العاملة والشعب المغربي اعتبروا الزيادات الحكومية بمثابة تحد يأتي في سنة جفاف استثنائي وليلة شهر رمضان ، وفي نفس الوقت الذي تنمو فيه البطالة وقلة الشغل.
- لابد من إقالة الحكومة التي أعطت البراهين عن عجزها وإقامة حكومة تمثيلية يتمحور دورها في إنجاز مهام البديل.
- مدامة مقر جريدة « أنوال».
- بيان من المعتقلين السياسيين بالسجن المدني بالكنيطرة (71 معتقلا سياسيا) يعلنون فيه وقوفهم الثابت إلى جانب الجماهير الشعبية ويستنكرون إجراءات الزيادة الأخيرة .

23 يونيو 1981:

بلاغ من النقابة الوطنية للتعليم العالي تطالب فيه باحترام الحريات الأساسية للمواطنين و برفع المضايقات المفروضة عن المنظمات الوطنية والمواطنين والجرائد الوطنية التقدمية .

25 يونيو 1981:

- في تصريح لأحمد البوزيدي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لصحيفة « لوكونتينا » :
- الذين يستشهدون في الصحراء هم أبناء العمال .
- عدة نقابات دولية (الكونفدرالية الدولية للشغل، الكونفدرالية الحرة، الكونفدرالية النقابية الدولية) تحتج لدى الحكومة المغربية.
- بعثت الندوة النقابية العربية برقية جاء فيها : «نستنكر الممارسات البوليسية وخرق الحقوق والحريات النقابية بالمغرب».

1 يوليوز 1981:

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق تتوفر فيها النزاهة والموضوعية حول أحداث 20 يونيو 1981، وبأن تسمح الحكومة المغربية لممثل المدير العام للمكتب الدولي للشغل بزيارة المغرب .

8 يوليوز 1981:

تقديم قادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بعد 18 يوما من الاعتقال .

11 يوليوز 1981:

أول جلسة للمحكمة حيث أثبتت الخروقات التي مست مسطرة الاعتقال والحراسة النظرية .

14 يوليوز 1981:

بداية التحقيق بهدف اختلاق مبررات جديدة لمحاولة ملء ملف فارغ تعتبر المحاكمة على أساسه مهزلة .

16 - 20 يوليوز 1981 :

قام وفد عن الكونفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت) الفرنسية بزيارة للمغرب في إطار التضامن مع العمال المغاربة وأصدرا بلاغا مشتركا مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عبر فيه عن تحيتهما لنضال العمال المغاربة من أجل حياة كريمة وحرية، واستنكرا بشدة الخرق السافر للحريات العامة منذ 20 يونيو 1981.

20 يوليوز 1981:

المعتقلون السياسيون ينددون بحملة القمع وينوهون بالدور الريادي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

31 يوليوز 1981:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفع دعوى ضد الحكومة المغربية إلى لجنة الحريات النقابية التابعة للمكتب الدولي للشغل، وهي الدعوة الثانية بعد التي رفعتها سنة 1979.

18 غشت 1981:

جلسة أخرى للمحكمة حيث طالبت النيابة العامة بأن تحكم المحكمة بعدم الاختصاص في حين تم تجاهل جميع طلبات الدفاع. القاضي يصدر حكما يؤيد كل طلبات النيابة العامة.

14 أكتوبر 1981:

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص الشيء الذي ترتب عنه إحالة قادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على قاضي التحقيق، وبالتالي على محكمة الجنايات حيث أخضعوا لتحيقيق جديد (الثالث من نوعه) دام زهاء خمسة أشهر (من 1981/11/12 إلى 1982/3/6) قرر القاضي في نهايته إحالة المسؤولين الستة على محكمة الجنايات الكبرى بنفس التهم التي يمكن تلخيصها في الإخلال بالنظام العام والدعوة إلى التظاهر بدون ترخيص وطبع وتوزيع منشور مخلة بالأمن والتجمهر الذي لم يفض إلا بتدخل الشرطة وغيرها من التهم الملفقة .

27 أكتوبر 1981:

وفاة المناضل أحمد البوزيدي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بفرنسا حيث قام بنشاط كبير داخل الأوساط النقابية والديمقراطية العالمية لتوضيح طبيعة الهجمة التي شنت على الحركة التقدمية المغربية السياسية والنقابية، والدفاع عن خط النضال العمالي الذي تقوده الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وإن الطبقة العاملة ستحفظ لابنها البار أحمد البوزيدي نضاله وتضحياته من أجلها وستمجده وتخلده في ذاكرة كفاحها .

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

فئات ماي 1981



1er Mai 1981





الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

البيان التاريخي لإضراب 20 يونيو 1981

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو إلى شغل ماضراب
انذار عام يوم السبت 20 يونيو 81 كجواب حاسم على الزيادة الأخيرة

في الأسعار وتجاهل الحكومة للمطالب الجمالية
يتقوى اليوم الأجل الذي حددته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للحكومة قصد
التراجع عن الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الأساسية من كرونيك وخيزوديق وحليب وغيرها.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أياها شها بضرورة الحرار الديمقراطي خدمة لقضايا
الجمهورية وحرما على المصلحة العليا للبلاد ورونا لتأليبها النخالية الأصلية لم تكف باستكازادات
28 ماي 1981 بل بادرت إلى تحميل مسؤولياتها التاريخية كمبرملي من مطامح الشغيلة المغربية
وهكذا عملت منظميا على وضع قرار للزيادة في إطاره الحقيقي كجزء من مخطط شامل تنتهجه حكومة
الائتلاف الرجعي للدفع ببلادنا إلى مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال مكرسة بذلك واقع الاختيار
الاشعبية التي أدت ببلادنا إلى الكارثة ولقد أوضحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في تظاهراتها
التمهوية خلال الأسابيع التي تلت الزيادة في الأسعار أن جماهير العمال وكل الجماهير الكادحة
التي تقف في خندق المواجهة ضد هياكل التبعية والتخلف لا يمكن لها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام
الحرب الطبقة المعلنه عليها وغير مستعدة أن تقبل المس بأشياء التذاني في وقت يزداد فيه الاغتيال
سرا ويكبد المستغلون والمحتكرون ثروات غيالية على حساب العمال والكادحين ولايين من
العاطلين والعمريين . لقد ظهر لئيليا للجميع مدى ما وصلت إليه الحكومة من ارتجال ولا مسؤولية
وتعنت حينما اعتدت أسلوب التزييف والتبرير وهي تبرر قراراتها الجائرة وتعمد عدوانها على الحريات
الديمقراطية تحسبا لكل تحرك جماهيري يدافع عن حق العمال والكادحين المشروع في التغذية والسكن
والصحة والتعليم وكما تأكد للجميع لا مشروعية هذه الحكومة نفسها التي استكرت قراراتها كل القوى
الحية بالبلاد وطالبتها بالتراجع القوي الشامل لجنسوم الجماهير الشعبية من خلال تجمعاتها
وتظاهراتها على امتداد خريطة الوطن .

لقد كنا نأمل أن يعود الحد الأدنى من التمسر والمسؤولية وتستجيب الحكومة
لتدائنا الذي واجهناه إلى الوزير الأول بمقدا اجتماع يستعمل مع منظمنا لبحث الوضعية
المتدهورة لجماهير العمال والكادحين وذلك أن مطالب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
بالزيادة في الأجور وروغ الحد الأدنى منها وتطبيق السلم التحرك للإجور لم تمت قابلية
للتأجيل والساظلة في وقت أقدمت فيه الحكومة على الزيادة في أجور أعضائها وعلى الاعلان
الواضح والصرح أن الزيادات الأخيرة ستجلب زيادات أخرى فيما لتقلبات السوق العالمية . لقد
وضعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الجميع أمام مسؤولياتها فكان جواب المسؤولين مزيدا من
التعنت ومزيدا من الاستفزاز وتجاهل المطالب المادلة لجميع الطبقات الكادحة . لكل ذلك
فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبها بالظروف والحن التي تعيشها الطبقة العاطلة
وتحلا منها للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها وأذ تجدد نداها لكافة القوى الحية في البلاد
السياسية منها والنقابية على السرا ومرحبة بكل عمل وحدوي في خندق مواجهة
القرارات الحكومية الجائرة تعلن للطبقة العاملة المغربية وكافة الجماهير الشعبية
وللرأي العام الوطني والديمقراطي أن قرارات الحكومة تعد أياها بالدخول في مرحلة
خطيرة وتشكل عنصرا استفزاز واختبار للحركة التقدمية المغربية وكافة القدرات الكامنة
في شعبنا التساوق إلى الانعتاق والتحرير .

إنه الاجهاز على ما تبقى من المكتسبات وضرب حق الجماهير الشعبية في العيش

والرجوع .

هذا وتنفيذا لقرار المجلس الوطني للمنظمة المنعقدة بتاريخ 7 / 6 / 1981 يعلن
المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن تنظيم ماضراب انذار عام

وشامل على الصعيد الوطني في جميع القطاعات العمالية والادارات العمومية لمدة

24 ساعة وذلك يوم السبت 20 يونيو 1981 .

أيها العمال والعاملات

أيها الموظفون والمستخدمون

تدعوكم جميعا لتنفيذ قرار الإضراب في جو من المسؤولية والتضام
لنؤكد مرة أخرى تشبثنا بحقنا في حياة حرة كريمة وأصرارنا على الدفاع على حقوقنا بأي ثمن .

المكتب التنفيذي

1982



7 فبراير 1982:

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- استمرار محنة الحريات الديمقراطية والنقابية ضدا على كل القوانين حيث يظل العديد من مسؤولي وأطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل رهن الاعتقال إلى جانب استمرار سجن قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والإغلاق المتواصل للمقرات النقابية لمنظمتنا في مختلف المدن.
- استمرار الحرب الطبقة ضد العمال والكادحين الذين يطردون يوميا من الشغل ويحرمون من ممارسة الحق النقابي.
- ضرورة نبذ الاختيارات اللاشعبية التي ينهجها المسؤولون لتجاوز هذه الأوضاع.
- الاستمرار في تزييف الإرادة الشعبية في إطار التجربة الديمقراطية الفاشلة لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة.
- التأكيد على أن تجاوز الأزمة الحالية لن يتم إلا باحترام الحريات النقابية والديمقراطية وإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين ورفع الحصار المضروب على مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفتح حوار جدي حول الملف المطالب.

29 مارس 1982:

بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعلن فيه تضامنه مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

4 أبريل 1982:

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمعة بفاس :

- تدعو إلى الاستعداد لتخليد عيد الشغل في جو من المسؤولية واليقظة.
- تنبه إلى خطورة الأوضاع.
- تطالب بفتح الحوار وتوفير شروطه.
- المكتب الدولي للشغل يعلن أن إضراب 20 يونيو 1981 نضال نقابي مشروع.

7 - 9 أبريل 1982:

مشاركة وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ عبد المجيد بوزوبع إلى جانب مجموع الأحزاب والنقابات

في أشغال مناظرة الإقلاع الاقتصادي والتنمية المنعقدة بمدينة الدار البيضاء، حيث تعتبر هذه المشاركة أول لقاء بين الحكومة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ أحداث 20 يونيو 1981.

هذا وقد كانت مشاركتها رمزية أكثر منها فعالة كما كان الشأن في ندوات سابقة حيث اكتفت بالتعبير عن موقفها من قضيتين أساسيتين، وهما الاستعداد للحوار واستحالة المشاركة بفعالية في أي حوار تحت ضغط ظروف التوتّر الحالي وظروف القمع والاعتقال المسلط على أطرها ومناضليها.

الأخ عبد المجيد بوزوبع ألقى كلمة بهذه المناسبة حدد من خلالها التصور العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل للمشاكل الاقتصادية ووجهة نظر الطبقة العاملة من مختلف القضايا، حيث تضمنت هذه الكلمة على الخصوص:

- سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن نبهت إلى خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على أوضاع

الطبقة العاملة.

- انعقاد هذه المناظرة دليل على مصداقية طروحاتنا وتوجهاتنا ومواقفنا.

- لهذا فإن المطروح اليوم هو تحديد الخطوات التالية :

1. تحديد التدابير المستعجلة لمجابهة تدهور الطاقة الشرائية وتردي الأوضاع الاجتماعية.
2. خلق الجو الملائم نقابيا وسياسيا لتمكين الاقتصاد المغربي من الانطلاق في اتجاه تحرري قادر على تلبية حاجيات المواطنين ومواجهة مختلف التحديات التي تترتب بالبلاد.
3. تجسيد الإسهامات التي تقدمها الطبقة العاملة لضمان جبهة داخلية حقيقية متراسة للدفاع عن حوزة الوطن واستكمال الوحدة الترابية.
- إن عدم الاستجابة لمطالبنا والتشبث بنفس الاختيارات أدى إلى استفحال الأوضاع، حيث تبقى أهم سمات هذا التدهور تفاحش خطير في نسبة البطالة وتدهور القدرة الشرائية لعموم الأجوريين.
- إن الواجب الوطني يتطلب منا في هذه المناظرة التجند لإنقاذ الاقتصاد الوطني، وبالتالي لإنقاذ بلادنا في هذا الظرف الصعب الذي يستلزم من الجميع اليقظة والتشبث بالديمقراطية وإرساء قواعد تسيير مجتمع في خدمة جميع المواطنين وقادر على مواجهة كل التحديات.
- يجب وضع خطة استعجالية لإنقاذ الاقتصاد الوطني وذلك :
1. بإقبار المسلسل القمعي والرجوع إلى المكتسبات الديمقراطية بعد تصفية الجو النقابي بإطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين وإلغاء المتابعات في حقهم والاحترام الفعلي للحريات النقابية والديمقراطية بالبلاد وإرجاع جميع الموقوفين والمطرودين إلى مقرات عملهم مع تمتيعهم بكامل حقوقهم.
2. بفتح الحوار بين الوزارات والإدارات المعنية ومختلف النقابات الوطنية.
3. بسن سياسة تركز على توزيع تكاليف التضحيات بإنصاف على كل فئات المجتمع، لا على الطبقة العاملة وحدها، لتمويل المجالات الأربع:
- الرفع من الحد الأدنى للأجور.
- زيادة عامة في الأجور.
- تعزيز دور الدولة في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن وغيرها.
- عدم الزيادة في أثمان المواد الأساسية برفع مساهمة الدولة في صندوق الموازنة.
- بعد بضعة أيام من هذه الندوة افتتحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقراتها بالبيضاء والرباط وعدد من المدن الأخرى وبدأت تستعيد نشاطها بالاستعداد لفتح ماي وإصدار جريدة « الديمقراطية العمالية ».

25 أبريل 1982 :

في نداء للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- إحياء فاتح ماي 1982 في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية تزداد تدهورا كنتيجة حتمية لسياسة الاستغلال والتبعية المفروضة على الجماهير الشعبية. فالمطالب النقابية معلقة والأجور مجمدة.

27 أبريل 1982 :

بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول منع الاحتفال بفاتح ماي، يحتج فيه على هذا الإجراء التعسفي المنافي للحريات النقابية، ويدعو الطبقة العاملة إلى مواصلة النضال من أجل احترام الحريات النقابية وتحقيق مطالب الشغيلة. إشعار الاتحادات الجهوية والمحلية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمنع من الاحتفال بعيد الشغل ومنع التجمعات العامة في الساحات العمومية والملاعب الرياضية كما جرت العادة بذلك. وقد جاء هذا المنع بينما كانت الاستعدادات جارية للاحتفال بهذا العيد العمالي في 21 إقليما ومدينة في إطار الالتزام بقرار اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجمعة بفاس بتاريخ 4 أبريل 1982.

1 ماي 1982 :

منع فاتح ماي، تجمعاً و ملصقاً، مع استمرار اعتقال القيادة النقابية و على رأسهم الأخ الأموي.

6 ماي 1982 :

اعتقال الأخ عبد المجيد بوزوبع عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام الصحفيين المغاربة والأجانب أثناء ندوة صحفية عقدتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط حيث تم إطلاق سراحه بعد اعتقال تعسفي دام تسعة أيام.

17 ماي 1982 :

بعد أن قضوا ما يقرب من 11 شهراً في السجن والتنقل خلالها بين مختلف المحاكم وجلسات التحقيق على عدة مستويات، قادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعودون مرة أخرى للمثول أمام المحكمة.

25 ماي 1982 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعزي في وفاة الأستاذ عبد العزيز بلال.

27 ماي 1982 :

تدهور الحالة الصحية للأخ عبد الله المستغفر الكاتب العام للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين والموجود بالسجن المدني بالدار البيضاء بعد الحكم عليه بسنة سجن نافذة على إثر الإضراب العام ل 20 يونيو 1981.

6 يونيو 1982 :

الجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمعة بالمقر المركزي :

- تطالب الحكومة بفتح حوار جاد يهدف إلى خدمة مصالح الشغيلة المغربية.
- تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين وفي مقدمتهم أعضاء المكتب التنفيذي.
- تطالب بإرجاع الموقوفين والمطرودين إلى عملهم.
- تحيي صمود الطبقة العاملة وتهيب بها إلى استمرار التعبئة.
- تطالب برفع الحصار المضروب على مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ببعض الجهات.
- تعبر عن رفضها لمذكرة الوزير الأول القاضية بحرمان الموظفين من التسجيل في الكليات.

المكتب التنفيذي يتوصل بإشعار رسمي حكومي يقضي برفض مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الوفد المغربي الذي يحضر منذ فاتح يونيو 1982 أشغال الدورة 68 لمنظمة العمل الدولية.

12. 18 يونيو 1982 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحضر المؤتمر 41 للكونفدرالية العامة للشغل (س. ج. ت) الفرنسية.

12 يونيو 1982 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يبعث برقية دعم واعتزاز إلى ياسر عرفات يعبر فيها عن تضامن الطبقة العاملة المغربية مع النضال البطولي الذي يخوضه الشعبان الفلسطيني واللبناني.

14 يونيو 1982 :

المحكمة الابتدائية بالرباط تصدر حكما في حق الأخ عبد المجيد بوزوبع يقضي بحبسه سنة سجننا نافذا وذلك بسبب الندوة الصحفية التي عقدتها الكونغرس الديمقراطية للشغل بعد منعها من المشاركة في احتفالات فاتح ماي.

15 يونيو 1982 :

المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يعتبر في بلاغ صحفي أن اعتقال عبد المجيد بوزوبع ضرب حرية التعبير والحريات الديمقراطية.

19 يونيو 1982 :

المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يصدر بيانا بمناسبة 20 يونيو 1981 يثير فيه انتباه المسؤولين من جديد إلى خطورة الأوضاع الاجتماعية الراهنة ببلادنا، ويدعوهم إلى اتخاذ الإجراءات الفورية التي من شأنها أن تقوي الجبهة الداخلية لبلادنا، وذلك بالتراجع عن كل الزيادات في أسعار المواد الأساسية، وبإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين، واحترام الحريات النقابية والديمقراطية، وفتح الحوار الجاد والمسؤول من أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والشغيلة المغربية. كما يدعو كافة القوى التقدمية بالبلاد إلى توحيد جهودها للوقوف في وجه كل القرارات اللاشعبية، ويقف بإجلال وخشوع ترحما على أرواح ضحايا 20 يونيو 1981، ويحيي صمود معتقلينا ومناضلينا، ويدعو الشغيلة المغربية إلى مزيد من الوعي واليقظة ووحدة الصف من أجل انتزاع مطالبنا العادلة والمشروعة.

20 يونيو 1982 :

انتهاء مدة السجن التي حوكم بها عدد من النقابيين الكونغرسيين بالرباط.

8 يوليوز 1982 :

المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يدعو إلى فتح باب التطوع للشباب المغربي لدعم الصمود الفلسطيني اللبناني.

22 شتنبر 1982 :

المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يصدر بيانا حول تطورات الأحداث ببلدان منذ بدء الهجوم الصهيوني في يونيو 1982، يوجه فيه نداء نضاليا إلى التنظيمات النقابية العربية لبلورة خطة نضالية داعمة لنضال شعبنا العربي وطبقته العاملة في فلسطين ولبنان.

28 أكتوبر 1982 :

المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل يوجه نداء إلى النقابات العربية لمساندة الشعب الفلسطيني.

14 نوفمبر 1982 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونغرس الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تدارست خلاله الوضعية العامة التي تعرفها بلادنا، وأثار الزيادات المتتالية في أسعار مختلف المواد، وكذا التضيق على الحريات النقابية والديمقراطية، واستعرضت بالمناسبة توصيات المجلس الإداري لمنظمة العمل الدولية الذي أكد على مشروعية الإضراب العام ليوم 20 يونيو 1981، وعلى صبغته الاجتماعية والنقابية. كما أكدت على أن إنقاذ البلاد يتطلب تصفية الجو العام، واحترام الحريات النقابية

والديمقراطية، والتعجيل بتحرير كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين، وفي مقدمتهم أعضاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

27 نوفمبر 1982 :

تنظيم مهرجان عمالي بالمقر المركزي بالدار البيضاء بمناسبة حلول الذكرى الرابعة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ظروف تتميز على الخصوص باستمرار وجود كاتبها العام وثلاثة أعضاء من مكتبها التنفيذي في السجن دون محاكمة وعضو آخر هو الأخ عبد المجيد بوزوبع محكوم عليه بسنة سجن، ولا زال عدد كبير من المناضلين والأطر في السجن وعدد من المقرات مغلقة والعمل النقابي محاصر لدرجة منع المنظمة من إحياء تظاهرات فاتح ماي 1982. إلى جانب هذا بقيت المذكرة المطالبة التي أرسلت إلى الحكومة منذ سنة تقريبا بدون جواب، في حين عرفت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة تدهورا مروعاً بفعل انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وتجميد الأجور. وهكذا فإن تخليد هذه الذكرى هو تعبير صادق عن صمود الطبقة العاملة وتشبثها بمطالبها العادلة وبمنظمتها المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

18 دجنبر 1982 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول الأحداث المؤلمة التي شهدتها منطقة المغرب الشرقي إثر الإضرابات المتوالية التي شنها التلاميذ والطلبة بالمؤسسات التعليمية والجامعية، جاء فيه :

- تجديد التضامن مع نضالات التلاميذ والطلبة بوجدة وغيرها والتأكيد على مشروعية هذه النضالات.
- استنكار اعتقال التلاميذ والطلبة ومحاكمة بعضهم بعد مدامتهم بالمؤسسات.
- رفض الطبقة العاملة للسياسة التعليمية المتبعة.
- المطالبة بإحداث لجنة تحقيق نزيهة تتقصى حقائق هذه الأحداث.
- المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين من التلاميذ والطلبة وإلغاء كل المتابعات في حقهم.

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول إحياء الذكرى 34 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

تخليد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لهذه الذكرى هو تأكيد لتشبثها بهذه الحقوق وتنبيه إلى الوضعية التي تعرفها حقوق الإنسان ببلادنا.

الوقوف رالية الديمقراطية للشغل



فاتح ماي 1982

1983



19 فبراير 1983:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً حول المعتقلين النقابيين الفلسطينيين واللبنانيين بالمعسكرات والسجون الإسرائيلية، والذين جاء اعتقالهم في إطار المسلسل العدواني للكيان الصهيوني منذ غزوه الأراضي اللبنانية في صيف 1982 واحتلال بيروت، مع ما صاحب ذلك من تقتيل للمدنيين، وتنظيم عمليات إبادة جماعية، وهدم للبيوت والمؤسسات الثقافية والتعليمية.

3 أبريل 1983:

عبد الله المستغفر الكاتب العام للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين يستعيد حريته بعد أن أنهى مدة السجن التي حكم عليه بها.

10 أبريل 1983:

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
التأكيد على أن تفاحش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعود بالأساس إلى التجاهل التام لمطالب العمال.
المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين وإلغاء المتابعات وإرجاع جميع الموقوفين والمطرودين والمنقلين إلى مقرات عملهم وتمتعهم بكامل حقوقهم المادية والإدارية.
دعوة العمال والمستخدمين إلى المزيد من التعبئة والالتفاف حول منظماتهم للدفاع عن المطالب المشروعة والتصدي لكل المؤامرات.

تجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وبناء دولته الديمقراطية المستقلة.
إدانة شديدة للتسمم الجماعي الذي قامت به سلطات الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة لمئات الطلاب والطالبات.

15 - 30 أبريل 1983:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في الانتخابات المهنية الخاصة بممثلي العمال والمستخدمين، وهو ما يؤكد أنها مصممة العزم على خوض النضال على سائر الواجهات رغم ظروف الحصار واستمرار التضييق على الحريات النقابية.

15 أبريل 1983:

مقابلة بين أعضاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومدير الشغل بوزارة التشغيل نيابة عن الوزير حيث استعرض ممثلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الخروقات التي تعرفها انتخابات مناديب العمال. وقد التزمت الوزارة بالتدخل لدى كل الجهات المعنية لاحترام القانون والعمل على تطبيقه.

20 أبريل 1983:

في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي 1983: التصدي بكل وعي ومسؤولية لكل الإجراءات التي تكرر مسلسل التفتير والتجويد.

29 أبريل 1983:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً موجهاً إلى الطبقة العاملة المغربية حول إقدام السلطات على منع منظمنا من الاحتفال بفاتح ماي بعدما كانت قد رخصت بذلك في السابق، معتبراً ذلك ضرباً للحريات النقابية، ومعلناً

احتجابه على هذا الخرق السافر والمنافي للدستور.

30 أبريل 1983:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا بمناسبة فاتح ماي 1983 الممنوع حل فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، والتميزة بالارتفاعات المتتالية في الأسعار، والارتفاع المهول في عدد العاطلين عن العمل، وتفشي ظاهرة الطرد التعسفي وإغلاق المعامل، وتعميم قرارات التشغيل الجزئي أو الموسمي كنتيجة لاختيارات التبعية والاستغلال. كما وقف على انعكاس هذه الوضعية على مجمل الخدمات الاجتماعية، من تعليم وصحة وسكن ونقل وغير ذلك. وفي الأخير دعا البيان الطبقة العاملة إلى المزيد من التعبئة لمواجهة هذه الأوضاع المتردية، والعمل على دعم مسيرة التصحيح النقابي على درب النضال من أجل تعزيز وتحقيق المطالب المشروعة.

1 ماي 1983:

منع فاتح ماي، تجمعاً و ملصقا، مع استمرار اعتقال القيادة النقابية .

22 ماي 1983:

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء استمع خلاله وناقش عرض المكتب التنفيذي الذي تناول بالتحليل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتحمل أعباءها الجماهير الشعبية والطبقة العاملة، والظروف التي ستجري فيها الانتخابات الجماعية. كما استعرض الجو الذي جرت فيه الانتخابات المهنية والمتسم بخرق القوانين المنظمة لها، ومضايقة مرشحي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في العديد من المؤسسات. أيضا وقف أمام المحنة التي تجتازها الحريات النقابية، والمتمثلة في استمرار اعتقال الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي، وإغلاق بعض المقرات النقابية، وتجاهل الأجهزة الحكومية للمذكرات المطلوبة.

وفي نهاية الاجتماع أصدر بيانا حيا فيه أعضاء المكتب التنفيذي المفرج عنهم وباقي المعتقلين النقابيين، مطالبا بإطلاق سراح الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وباقي النقابيين والسياسيين، وإرجاع جميع الموقوفين والمطرودين والمنقلين إلى مقرات عملهم، ورفع الحصار المضروب على المقرات النقابية. كما قرر بالإجماع مساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمرشحي الحركة التقدمية في الانتخابات الجماعية، موجها نداء إلى الطبقة العاملة المغربية للمشاركة الواسعة فيها من أجل تعميق النضال الديمقراطي في بلادنا.

2 - 5 يونيو 1983:

في مؤتمره الثالث والثلاثين الاتحاد العام للعمال بإسبانيا يعرب عن تضامنه مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويطالب بإطلاق سراح الأخ نوبير الأموي.

20 يونيو 1983:

بمناسبة الذكرى الثانية لإضراب 20 يونيو 1981، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو إلى مواصلة النضال من أجل إطلاق سراح الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكافة المعتقلين النقابيين والسياسيين.

26 يونيو 1983 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخوض معركة انتخابات اللجن الثنائية ، وتعتبر أن الانتخابات المهنية فرصة لتعميق النضال الديمقراطي داخل المؤسسات العمالية.

3 يوليوز 1983 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تفوز في معركة انتخابات اللجن الثنائية في قطاع التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بنسبة 70 % من مجموع المقاعد. فوز مماثل في قطاعات الفلاحة والبريد والنقل الحضري...

20 يوليوز 1983 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب الحكومة مجددا بفتح الحوار لخدمة مطامح الطبقة العاملة. جاء ذلك في بيان للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

15 شتنبر 1983 :

في كلمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة تأبين الفقيد مولاي عبد الله المستغفر الكاتب العام للنقابة الوطنية للتجار المتوسطين والصغار: كنت الحليف القوي والمناصر الأمين للقضايا العادلة والمشروعة حيث ربطت نضال التجار الصغار والمتوسطين بنضال الطبقة العاملة ونضال الحركة الوطنية.

21 أكتوبر 1983 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب مقابلة الوزير الأول، وتراسل الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين من أجل تنسيق الجهود.

23 أكتوبر 1983 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس انعكاسات التدابير المالية المتخذة على مستويات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل ويرفض التعديلات المالية للحكومة. يتخذ عدة قرارات تعبوية وتنظيمية، ويوجه برقية تحية وتضامن إلى الأخ المناضل نوبير الأموي، ويطالب بإطلاق سراحه، واحترام وتوسيع الحريات الديمقراطية والنقابية.

19 نونبر 1983 :

نوبير الأموي ومصطفى القرشاوي يستعيدان حريتهما بعد قضاء حوالي سنتين و 5 أشهر من الاعتقال التحكيمي (من 1981/6/20 إلى 1983/11/19) وبعدما كان قد أطلق سراح أعضاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والكاتب الإقليمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من قبل. الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية تبتهج لإطلاق سراح الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

20 نونبر 1983 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يخبر فيه الرأي العام الوطني والدولي بإطلاق سراح الكاتب

العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي المعتقل منذ 20 يونيو 1981، متوجها بالتحية للمنظمات والهيئات النقابية والسياسية في الداخل والخارج التي ساندت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نضالاتها العادلة، ومهنتا الشغيلة المغربية على صمودها أمام مختلف أشكال القمع، داعيا إياها إلى المزيد من التعبئة والنضال من أجل الدفاع عن مكتسباتها وتحقيق مطالبها المشروعة.

25 نونبر 1983 :

في الذكرى الخامسة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- نوبير الأموي: الخروج من الأزمة يتطلب برنامج إنقاذ وطني نجاحه مرهون بتصفية الجو السياسي والاجتماعي والنقابي.

- عبد الرحمان اليوسفي: إن الحوار الذي تدعون إليه يشكل دعامة أساسية لإنجاح توحيد الصف المنشود.

- نوبير الأموي: الخروج من الأزمة يتطلب برنامج إنقاذ وطني نجاحه مرهون بتصفية الجو السياسي والاجتماعي

والنقابي.

- عبد الرحمان اليوسفي: إن الحوار الذي تدعون إليه يشكل دعامة أساسية لإنجاح توحيد الصف المنشود.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



فاتح ماي 1983 1^{er} Mai

1984



9 يناير 1984 :

على إثر الزيادة التي أعلنت عنها وزارة الطاقة في أثمان النفط ومشتقاته، أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا استنكر فيه هذه الزيادة التي هي زيادة غير مباشرة في كل المواد الاستهلاكية، والتي كان من المفروض أن يصحبها بالمقابل زيادة في أجور الشغيلة كما يفرض القانون، مطالبا بإلغائها وتنقية الجو النقابي، ومؤكدا أن الحوار الجاد هو السبيل العملي لمواجهة مختلف التحديات، لأن الزيادات مهما كان حجمها لا يمكن أن تعالج المشاكل القائمة وأن توقف التدهور الاقتصادي.

12 يناير 1984 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل بيانا حول ما يتعرض له عمالنا المهاجرون في شركة «طالبو بواسي» بفرنسا من طرد وتمييز في الحقوق الاجتماعية، شاجبا صمت الحكومة ومعلنا مساندته لل كفاح البطولي الذي يخوضه المهاجرون.

1 فبراير 1984 :

الكونغرس الديمقراطية للشغل تعبر عن استيائها من الحز الذي تتعرض له جريدة «البيان». جاء ذلك في برقية وجهها نوبير الأموي الكاتب العام للكونغرس الديمقراطية للشغل إلى علي يعته مدير الجريدة.

21 فبراير 1984 :

الوزير الأول يعقد اجتماعا مع أرباب العمل والنقابات. الكونغرس الديمقراطية للشغل تحضر الاجتماع انطلاقا من إيمانها بضرورة الحوار الهادف لتلبية مطالب الشغيلة المغربية.

نوبير الأموي يوضح موقف الكونغرس الديمقراطية للشغل من كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويطالب بالإلغاء الفوري لتدابير التوقيف والاعتقال التي مست الكادحين والنقابيين. الحكومة تلتزم بمواصلة الحوار ودراسة الدفتر المطلي على الصعيد الحكومي.

29 مارس 1984 :

وفد عن الكونغرس الديمقراطية للشغل يجري مقابلة مع وزير الشغل لمناقشة القضايا المرتبطة بشؤون العمال.

14 أبريل 1984 :

في خضم الاستعدادات الجارية للاحتفال بعيد الشغل، الأخ نوبير الأموي يؤكد: ذكرنا الحكومة بمطالبنا التي من بينها إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين وإعادة المطرودين والموقوفين إلى عملهم والزيادة في الأجور والتعويضات.

1 ماي 1984 :

الأخ نوبير الأموي في تظاهرة الكونغرس الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي بالدار البيضاء يؤكد أن الخروج من الأزمة الخائقة رهين بإقرار ديمقراطية حقيقية، ويستعرض الوضعية المأساوية للشغيلة المغربية. - الأخ عبد الرحيم بوعبيد: الذين تصرفوا في اختيارات البلاد وثروتها البشرية والمادية طوال 35 سنة هم الذين أوصلوا البلاد إلى حالتها المأساوية.

11 ماي 1984 :

الكونغرس الديمقراطية للشغل ممثلة في الأخوين نوبير الأموي و لكبير لبزاوي تحضر اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية

1985



يناير 1985:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في أشغال المؤتمر الإفريقي المنعقد بلاكوس (نيجيريا).

28 - 29 مارس 1985:

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يشارك في الندوة العالمية للتضامن مع شعب السودان التي نظمتها بباريس اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطني العربي.

14 أبريل 1985:

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر جعل يوم 19 أبريل 1985 يوما للتضامن مع المطرودين والموقوفين.

18 أبريل 1985:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء من أجل الوطن (بالمحافظة على وحدتنا الترابية وتحرير باقي الأجزاء المحتلة)، والعمال (برفع القدرة الكفاحية للشغيلة المغربية من أجل فرض حوار عادل ومسؤول)، والديمقراطية (بالنضال مع القوى الحية من أجل ديمقراطية فعلية)، مؤكدا على جعل تظاهرة فاتح ماي 1985 مناسبة جديدة لتأكيد عزمنا وإصرارنا على مواصلة النضال ضد كل أشكال القهر والاستغلال.

19 أبريل 1985:

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا تدارس فيه تطورات الوضع الراهن وطنيا، والعدوان الأمريكي على ليبيا، والوضع النقابي في تونس، واتخذ عددا من القرارات من بينها استمرار التعبئة، وطرح الملفات المطالبية والنضال من أجلها، ومواصلة التحضير للمؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتحضير لتخليد عيد الشغل. كما قرر توجيه رسالة تضامن إلى اتحاد المنتحين بالجمهورية الليبية.

1 ماي 1985:

في مهرجان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي بمدينة الدار البيضاء، الأخ نوبير الأموي يقول : تهرب الحكومة من الحوار يدخل في إطار التضييق على العمل النقابي والتغطية عن الفساد والاستغلال.

12 يوليوز 1985:

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- المطالبة بالحوار الجاد حول مطالب العمال.
- تجديد المطالبة بإصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين.

27 يوليوز 1985:

الأخ نوبير الأموي في اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعلن عن قلقها أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية

بالبلا.

- مراعاتنا لمصالح بلادنا هو الذي يقف وراء مستوى ضبط الشغيلة المنظمة لنفسها، و وراء البحث السلمي عن الحلول

للمشاكل والنزاعات القائمة.

22 غشت 1985 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المجالس النقابية للمؤسسات العمالية التابعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
• حل النزاعات الاجتماعية القائمة يبقى من مسؤولية الحكومة التي عليها أن تفتح حوارا مع نقابتنا.

3 شتنبر 1985 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يستدعي اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للاجتماع يومي 7 و8 شتنبر، ويرى أن المبررات التي قدمتها الحكومة فيما يخص الزيادة في بعض المواد الأساسية تنطلق من نتائج سياستها التفريرية ولا تتجه إلى الأسباب الحقيقية. كما يسجل التزام الحكومة بفتح الحوار مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ابتداء من الأسبوع المقبل.

8 شتنبر 1985 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس آثار الزيادات الأخيرة على القدرة الشرائية للطبقة العاملة، ويصادق على عدد من التدابير والاقتراحات الرامية إلى حمايتها، ويصدر بيانا عاما يرفض فيه الزيادات الأخيرة في الأسعار، ويؤكد أن التزام الحكومة بالحوار لا ينبغي أن يكون التزاما شكليا. كما قرر توجيه رسالة إلى النقابات لتنسيق المواقف والقيام بعمل مشترك. وأيضا عبر عن تضامنه مع عمال مناجم جرادة.

10 شتنبر 1985 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد جلسة عمل مع الوزير الأول لتدارس آثار قرار الزيادة في الأسعار على أوضاع الطبقة العاملة المغربية، ويصدر بلاغا يتضمن:
- التأكيد على موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مطالب العمال.
- الاتفاق على مواصلة الحوار في الأيام المقبلة.

17 شتنبر 1985 :

في اجتماع الأجهزة النقابية بالدار البيضاء: الأخ نوبير الأموي يطلع المسؤولين النقابيين على فحوى الحوار مع الحكومة ويصرح « على الحكومة ألا تضحي بالبناء والاستقرار والتعاشي لصالح التدابير المالية المملاة من الخارج ».

28 شتنبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك الأحزاب السياسية والنقابية المغربية في تنظيم تجمع شعبي بالدار البيضاء من أجل السلام في منطقة الخليج العربي.

30 شتنبر - 5 أكتوبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم ندوة تكوينية للأطر النقابية بتعاون مع مكتب العمل الدولي بالمركز الوطني للشباب بالمعمورة. الندوة تناولت نزاعات الشغل والاتفاقات الدولية للشغل والبرنامج الدولي لتحسين ظروف وبيئة العمل .

3 أكتوبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجه برقية تضامن مع الثورة الفلسطينية إلى المناضل ياسر عرفات على إثر الهجوم الإجرامي على مقر المنظمة بتونس، وتتوصل برسالة منه تؤكد أن العدوان الإسرائيلي السافر لم يكن موجها فقط ضد منظمة التحرير الفلسطينية وتونس الشقيقة، وإنما ضد شعوبنا ودولنا العربية، وهو ما يتطلب من أمتنا العربية رص الصفوف لتواجه الأخطار المحدقة بها.

4 أكتوبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعبر عن استيائها من اعتراف الهند بالجمهورية الوهمية.

27 أكتوبر 1985 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة الذكرى الرابعة لاستشهاد المناضل الأخ أحمد البوزيدي:

– الطبقة العاملة المغربية ستظل تستحضر مبادئ الفقيه وهي تواصل نضالها المستميت من أجل مجتمع تضمن فيه جميع الحقوق والحريات النقابية والسياسية.

29 أكتوبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالدار البيضاء مهرجانا لإحياء ذكرى استشهاد المناضل أحمد البوزيدي والشهيد المهدي بنبركة.

5 نوفمبر 1985 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجه برقية إلى المدير العام للمكتب الدولي للشغل في شأن الخروقات المتخذة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل، وتتوصل برسالة جوابية منه أكد فيها أنه تدخل في الموضوع لدى الوزير الأول التونسي، وأن شكاية موضوعة حاليا لدى لجنة الحريات النقابية.

17 نوفمبر 1985 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر:

- توجيه مذكرة تفصيلية بمطالب الشغيلة والمأجورين إلى الحكومة.
- عقد المؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في سنة 1986.
- تخليد الذكرى السابعة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار: تعبئة، تنظيم، نضال.
- دعوة الشغيلة المغربية إلى التعبئة الشاملة وصولا إلى خوض النضال.

26 نوفمبر 1985 :

نوبير الأموي في الذكرى السابعة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- إننا كمؤتمنين على مصالح الطبقة العاملة لا نؤمن بالكلام إذا لم يترجم إلى فعل يستجيب لحاجيات العمال.
- بقدر ما سنبقى متمسكين بوطن الديمقراطية، سنبقى في مقدمة المدافعين عن وطننا ووحدته الترابية.

بالجزائر.

13 ماي 1984 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية يوجه برقية تضامن ومساندة إلى عمال «ستروين» بفرنسا ويحمل الحكومة مسؤولية تمطيط الحوار، ويؤكد أن مصداقية الانتخابات المقبلة رهين بتصفية الجو النقابي والسياسي.

5 يونيو 1984 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحضر المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية.

21 يونيو 1984 :

وفد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ عبد الرحمان شناف عضو المكتب التنفيذي يتصدى لأطروحة الانفصاليين حول قضية الصحراء المغربية.

23 غشت 1984 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة استثنائية يعلن عن دعم الاتحاد العربي - الإفريقي بين المغرب والجمهورية الليبية، يسجل بارتياح قرار جلالة الملك بإرجاع الموقوفين والمطرودين ويحيي المعتقلين المفرج عنهم ويطالب بتعميم هذا الإجراء.

كما دعا المجلس الوطني في نداء موجه إلى الطبقة العاملة المغربية إلى :

، مناصرة ودعم مرشحي الأحزاب التقدمية في انتخابات 14 شتنبر 1984.

، التصدي للزيف والترزيف وقطع الطريق على خصوم الجماهير الشعبية.

29 غشت 1984 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم تجمعا جماهيريا بسيما « الكواكب » بالدار البيضاء لشرح موقف المنظمة من الاتحاد

العربي - الإفريقي.

4 شتنبر 1984 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين حادث الاعتداء الذي تعرض له النقابي عفا الغازي وتطالب بإقامة تجمع تضامني

معه والقيام بمسيرة صامتة سلمية للقنصلية الفرنسية.

9 شتنبر 1984 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تصدر بيانا بخصوص الانتخابات التشريعية تدعو فيه إلى دعم مرشحي الأحزاب التقدمية

في انتخابات 14 شتنبر 1984.

21 شتنبر 1984 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر خوض معركة انتخابات ممثلي الأجورين يوم 2/10/1984، ويدعو

الطبقة العاملة إلى دعم ومساندة مرشحي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وإحباط مناورات الخصوم.

27 شتنبر 1984 :

خروقات واسعة تمس سلامة انتخاب ممثلي الأجورين في مجلس النواب، والمكتب التنفيذي يوجه برقية احتجاج إلى

الوزارات المعنية ويطلب مقابلة مستعجلة مع وزير الداخلية.

28 شتنبر 1984 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه نداء إلى الطبقة العاملة وإلى ممثلي المأجورين لدعم مرشحي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الانتخابات غير المباشرة ليوم 02 أكتوبر 1984.

2 أكتوبر 1984 :

رغم الخروقات والمناورات: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنتزع ثلاثة مقاعد (من عشرة) في انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس النواب.
فوز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فوز حقيقي، بالرغم من الانحياز الإداري الذي أدى إلى حرمانها من مقاعدها الحقيقية.

11 أكتوبر 1984 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بإرجاع المطرودين إلى عملهم.

16 أكتوبر 1984 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو إلى تصفية الجو النقابي والسياسي والاجتماعي، ويؤكد على استعداد الطبقة العاملة للدفاع عن حوزة الوطن. يحمل الحكومة مسؤولية توقيف الحوار من أجل معالجة القضايا المطروحة.

11 نونبر 1984 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يسجل الانتصار الذي حققته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في انتخابات ممثلي المأجورين بالرغم من كل أنواع الضغط والتزوير والتواطؤ، ويحمل الحكومة كامل مسؤولياتها في توقيف الحوار الذي تستدعي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الحالية ضرورة استئنافه بشكل مسؤول كما يعبر عن تضامنه مع شعب جنوب إفريقيا ضد الاضطهاد و الميز العنصري و يحيي نضال عمالنا بالمهجر ضد إجراءات الطرد و كل أنواع التمييز.

29 نونبر 1984 :

أصدر المكتب التنفيذي بلاغا يدعو فيه الفروع إلى تأجيل تخليد الذكرى السادسة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وذلك بسبب التطورات التي عرفت قضايا قضوية وحدتنا الترابية على مستوى أشغال اللجنة الرابعة للدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة.

30 نونبر 1984 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه رسالة إلى الوزير الأول حول المطالب العمالية ووضعية الطبقة العاملة.

14 دجنبر 1984 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بالحوار مع الحكومة قبل المصادقة على القانون المالي. جاء ذلك في رسالة ثانية وجهها الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول.



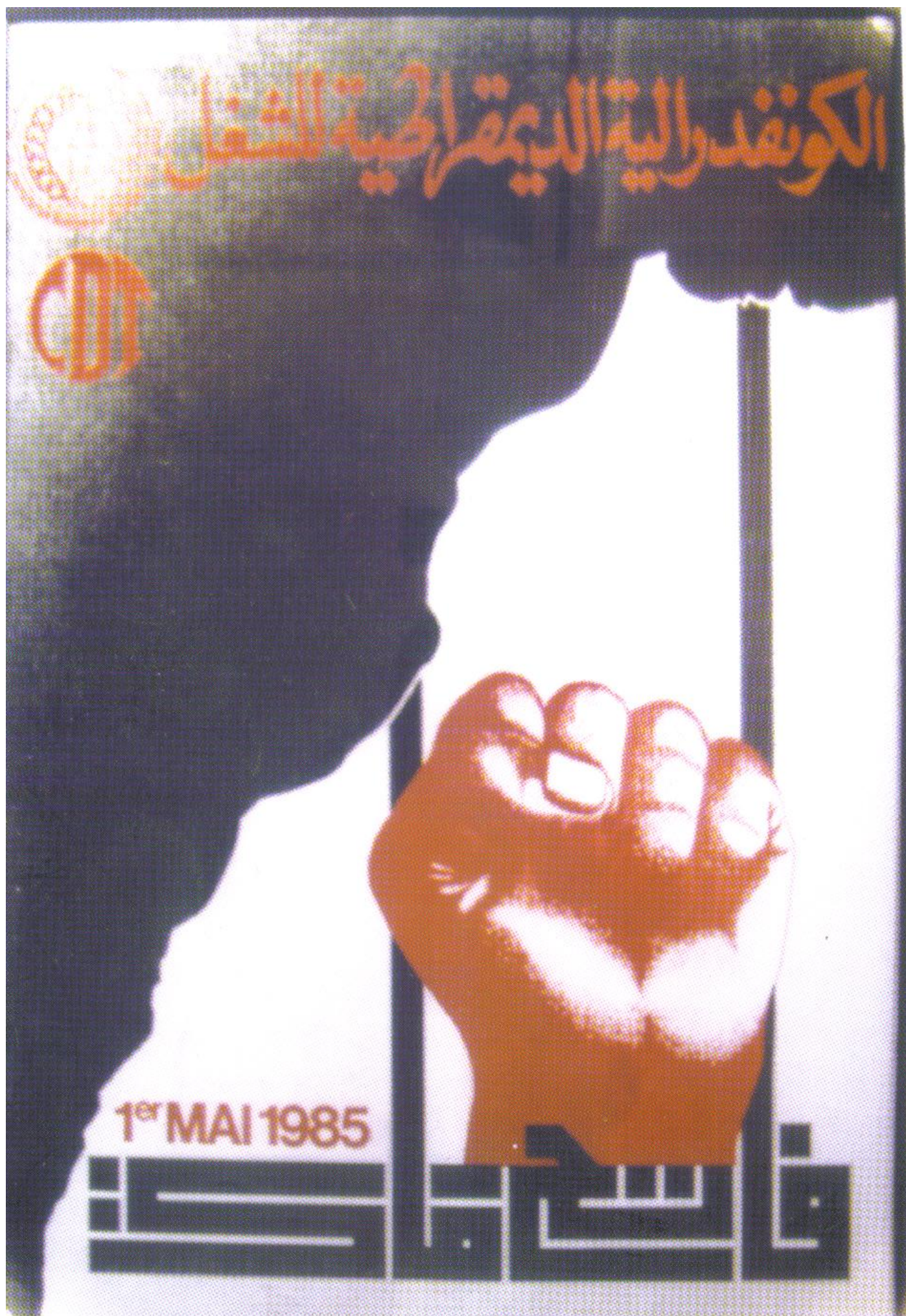
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

ك.د. ش

CDT



فاتح ماي 1984



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



1^{er} MAI 1985



1986



8 يناير 1986 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعبر عن تضامنها مع الشعب الليبي وتطالب بإطلاق سراح الحبيب العاشور والنقابيين

التونسيين.

25 يناير 1986 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر جعل يوم 16 فبراير 1986 يوما للتضامن مع المطرودين وعمال المناجم، ويوما للاحتجاج على سياسة الصمت والتجاهل، ويؤكد على أن استمرار الوضع على ما هو عليه من شأنه أن يزج بالبلاد في مأزق داخلية حادة.

22 فبراير 1986 :

جوابا على رسالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام لعمال إسبانيا يأمل في فتح مفاوضات حول مدينتي

سبتة ومليلية.

16 أبريل 1986 :

على إثر العدوان الأمريكي على الجماهيرية الليبية : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو إلى تنظيم تظاهرات عمالية بالمقرات النقابية لإدانة العدوان والتضامن مع الشعب الليبي، وتوجه رسالة تضامن إلى اتحاد المنتجين بالجماهيرية.

19 أبريل 1986 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر مواصلة التعبئة الشاملة .

1 ماي 1986 :

• الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 1986 تحت شعار : «النضال الطبقي طريق التحرر الوطني والانعقاد

العمالي».

• في المهرجان الخطابي بالدار البيضاء: نوبير الأموي يستعرض حصيلة كفاح الطبقة العاملة ويبرز التطور الكمي والنوعي للمنظمة النقابية المناضلة ويؤكد على أن « إيماننا بحل النزاعات الاجتماعية والاستجابة لمطالب الطبقة العاملة المشروعة عن طريق الحوار سيبقى إيماننا قويا».

31 ماي 1986 :

انعقاد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل تقييم حصيلة النشاط الكونفدرالي ورسم خطة لمواجهة

الأوضاع النقابية والاجتماعية للعمال.

16 يوليوز 1986 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

• إدانة الحملات القمعية لأرباب العمل ضد الطبقة العاملة.

• المطالبة بإرجاع كافة الموقوفين والمطرودين إلى عملهم وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين.

19 يوليو 1986 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتضامن مع المغاربة المهاجرين.

1 شتنبر 1986 :

المكتب التنفيذي يوجه نداء إلى الجماهير العمالية بالدار البيضاء لإنجاح يوم التضامن مع عمال « ميلانو كريستال » (7 شتنبر 1986).

24 . 26 أكتوبر 1986 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحضر المؤتمر النقابي الإفريقي بأديس أبابا، ويترأس الوفد الكونفدرالي الأخ نوبير الأموي. الوفد النقابي المغربي يحبط مناورات خصوم وحدتنا الترابية.

14 نوفمبر 1986 :

انطلاق الأيام الدراسية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة المغربية، وذلك في أفق التحضير للمؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

15 نوفمبر 1986 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يدعو الطبقة العاملة والجماهير الشعبية لإنجاح المؤتمر الوطني الثاني الذي يعتبر محطة تعبوية تصحيحية.
- يحيي انتفاضة جماهير مليلية وسبتة ويدعو الحكومة إلى اتخاذ مواقف واضحة وعملية.
- يطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإصدار عفو على المغتربين وإرجاع الموقوفين والمطرودين.

17 نونبر 1986 :

أصدر المكتب التنفيذي نداء بمناسبة المؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذكر فيه بمواقف المنظمة ونضالاتها من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مسجلا دعم ومساندة الجماهير الشعبية والعمالية لنضالاتها، وداعيا إياها للحضور في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر الحدث تأكيدا لالتحامها مع منظمنا وتضامنا مع كفاحها المشروع.

28 . 29 . 30 نوفمبر 1986 :

بالدار البيضاء انعقد المؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار : «مواصلة النضال من أجل التحرر والديمقراطية والتنمية الاجتماعية» .

وقد حضرت المؤتمر في الجلسة الافتتاحية عدد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والشبابية. كما حضرت منظمات عربية ودولية تناولت الكلمة في افتتاح هذا المؤتمر.

في الكلمة الافتتاحية لنوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحدث أن انبثاق الكونفدرالية هو تعبير عن ضرورة تاريخية ومكسب من أكبر مكاسب شعبنا حيوية وفعالية، وجواب حاسم على إرادة تهميش الطبقة العاملة وتحجيم حركة التحرر الوطني عن طريق تكبيل النضال العمالي وتجميده لصالح الفئات المستغلة، وتؤكد من جديد على توا بثها المبدئية. ولقد كان انطلاق منظمنا تنويجا لصراع من أجل الديمقراطية، وسيستمر مجالا حيويا لممارستها، بل لإشاعتها في نسيج المجتمع.

لقد كانت نضالات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحق محاكمة شعبية للاختيارات السائدة ولمناهج الاستغلال والتبعية. وبعد ثلاثة أيام من المناقشة والحوار الديمقراطي حول مشاريع التقارير تمت المصادقة عليها. كما تم انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية والمكونة من 66 عضوا وأعضاء المكتب التنفيذي المكون من تسعة أعضاء. كما تم انتخاب الأخ نوبير الأموي بالتصويت، وأمام كل الوفود والجمهور الحاضر، كاتباً عاماً للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعضاء المكتب التنفيذي :

- نوبير الأموي
- عبد الرحمان شناف
- عبد المجيد بوزوبع
- الحسين الكافوني
- عبد السلام بنصالح
- محمد بنعمرة
- أحمد احصايني
- علي أغنان
- عبد الرحمان العزوزي

11 دجنبر 1986 :

السيد فرانسيس بلانشار المدير العام للمكتب الدولي للشغل يزور مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويعقد اجتماعاً مع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول قضايا الشغل.

27 - 28 دجنبر 1986 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعقد اجتماعاً بالدار البيضاء لتدارس نتائج المؤتمر الوطني الثاني والمهام المرحلية.

- في عرض الأخ الأموي باسم المكتب التنفيذي :

- تقييم أشغال المؤتمر والتدابير العملية لبلورة مقرراته بعد تحليله للمرحلة ومهامها الصعبة.
- تحليل الوضع الراهن والوضع بسبته ومليلية وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية بלבنا ونضال العمال بجنوب إفريقيا ونضال الشغيلة الفرنسية.

- بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: يدعو إلى توقيف المذابح التصفوية ضد الفلسطينيين بלבنا، ويعبر عن تضامن الطبقة العاملة المغربية مع الثورة الفلسطينية ويوجه برقيات إلى الهيئات العربية والدولية لاتخاذ المواقف العملية لإنهاء حرب المخيمات.

آلة نفد، الية الديمقراطية للتغل

1er Mai 1986 فاتح ماي

النضال طبق التحرر الوطني
الطبيقي والانعتاق العمالي



1986 ماي

1987



15 فبراير 1987:

- تظاهرات تضامنية مع الفلسطينيين المحاصرين في المخيمات.
- أبو مروان يحضر تجمع الدار البيضاء.

22 فبراير 1987:

- في بيانه الختامي المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- يؤكد أن التصميم الخماسي ينبغي تحريره من مظاهر الارتهان والتبعية للخارج.
- يدعو الحكومة إلى الالتزام بالمطالب المستعجلة لعموم العمال والمأجورين.

10 أبريل 1987:

في اليوم الوطني للتضامن مع العمال الموقوفين والمطرودين والمعتقلين: المكتب التنفيذي يطالب بضرورة التراجع عن كل القرارات التعسفية المتخذة في حق النقابيين.

11 أبريل 1987:

في اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تأكيد على مواصلة النضال للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية.

- الأخ الأموي يطالب بإصدار عفو عام على جميع المعتقلين السياسيين وإرجاع الموقوفين والمطرودين.

20 أبريل 1987:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء بمناسبة فاتح ماي 1987، والذي اعتبره يوما للاحتجاج على السياسات الحكومية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحريات الفردية والجماعية، ومناسبة للمطالبة بوقف مسلسل الغلاء وتجميد الأجور، وفرض سياسة تضمن الشغل للعاطلين، وإرجاع جميع الموقوفين والمطرودين إلى عملهم، وضمان خدمات اجتماعية حقيقية، وإصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين والمغتربين، وإلغاء جميع القيود المفروضة على الصحافة والنشاط السياسي والنقابي.

24 أبريل 1987:

الأخ الأموي باسم بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه برقية إلى المجلس الوطني الفلسطيني يحتج فيها بشدة على استضافته « لعناصر الارتزاق والعمالة المسخرين ضد وحدتنا الترابية » ويطلبه باستدراك خطئه التاريخي.

01 ماي 1987:

في كلمة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ الأموي يؤكد أمام جمهور الكادحين بالدار البيضاء:

- تجدر مركزيتنا في التربة العمالية بالتحاق العديد من القطاعات.
- لن نمل من المطالبة الملحة بفتح صفحة جديدة تقوم على التعامل الديمقراطي السليم ويمهد لها باحترام الحريات وتصفية الجو النقابي والسياسي.
- الطبقة العاملة ما تزال مستعدة لبذل المزيد من الدعم والتضحيات تشبثا بالوحدة الترابية واستكمال التحرير في الشمال.

13 ماي 1987:

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شخص الأخ الأموي الكاتب العام في وفد نقابي مغربي في أشغال اجتماعات

المجلس العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية بالقاهرة.

23 ماي 1987:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحضر الجلسة الختامية لأشغال اللجنة الوطنية لمخطط المسار في مجال الشغل.

31 يوليوز 1987:

4000 عامل مغربي بمناجم فرنسا مهدين بالطرد: بدعوة من السي. ج. ت. الفرنسية قامت بعثة نقابية تمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بزيارة فرنسا حيث عقدت عدة اجتماعات مع العمال المغاربة.

12 غشت 1987:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تساند كفاح عمال جنوب إفريقيا ضد العنصرية.

31 غشت 1987:

- حادثة سير مفجعة بإسبانيا تتسبب في وفاة الأخ طه منصور وشقيقه وابن شقيقه.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنعي وفاة الأخ طه منصور.
- الأخ الأموي في تأبين الفقيد طه منصور: لقد كان قرارنا وسيبقى أن نعيش كرماء أو نموت شهداء.

1 شتنبر 1987:

- الأخ الأموي في حديث خاص لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» حول نضال عمال جنوب إفريقيا:
- إضراب المنجمين بجنوب إفريقيا يحظى بتضامننا وتضامن كل الشغيلة العالمية.
- كلنا ضحية لأوضاع التعسف والاضطهاد والاحتكارات الدولية ولا نعتقد أن وضع عمال جرادة أو اليوسفية أحسن حالا من وضع العمال الأفارقة.

20 شتنبر 1987:

اجتماع الكتاب العامين للنقابات الوطنية والاتحادات مع المكتب التنفيذي بالمقر المركزي.

21 شتنبر 1987 :

اجتماع المتفرغين النقابيين مع المكتب التنفيذي.

3 أكتوبر 1987:

- اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- تصادق على البرنامج التنظيمي والمطلبي للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة المشروعة.
- تقرر مكاتبة النقابات المركزية لتنسيق المواقف.
- توجه نداء إلى الهيئات الوطنية السياسية لمواصلة دعمها لمطالب العمال والمأجورين.
- لا مخرج من الطريق المسدود إلا بتوسيع الحريات الديمقراطية وتحرير الاقتصاد من التبعية ووضع الاختيارات التي تتجاوب مع المطامح المشروعة للشعب والطبقة العاملة.

6 أكتوبر 1987 :

في رسالة من الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى المركزيتين النقابيتين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :

* دعوة لاعتماد الحوار وتبادل الرأي لوضع برنامج يقوم على التنسيق وتوحيد الجهود لاتخاذ الموقف الذي تقتضيه المرحلة.

وفي رسالة أخرى من الأخ نوبير الأموي الى النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين :
* دعوة الى تنسيق المواقف ووضع برنامج عمل مشترك لمواجهة الأوضاع المتردية في بلادنا.

14 أكتوبر 1987:

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول وضعية العمال المغاربة بمفاحم فرنسا:
- يجدد تضامن الطبقة العاملة المغربية مع عمالنا بالمهجر.
- يدعو الحكومة المغربية إلى تحمل كامل مسؤولياتها من أجل حماية حقوق العمال المضربين.

15 أكتوبر 1987:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم يدينان الهجوم الإيراني على المدرسة العراقية.

25 أكتوبر 1987:

استجابة لنداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : الطبقة العاملة تعبر عن استعدادها للتعبئة والتنظيم والكفاح (تجمعات عامة على الصعيد الوطني من تأطير أعضاء المكتب التنفيذي واللجنة الإدارية أيام 17 و 18 و 25 أكتوبر 1987).

30 أكتوبر 1987 :

دعما لعمال الفحم المغاربة بفرنسا : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تبرق لعدة جهات قصد إنقاذ العمال وأطفالهم.

5 نونبر 1987:

في تدخل ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام اللجنة الثانية لأشغال المجلس الأعلى للإنعاش والتخطيط: نحن ندعو إلى حوار وطني بين كل أطراف المجال التشغيلي.

12 نونبر 1987 :

توصية من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى المجلس الأعلى للتخطيط تبنتها اللجنة الثانية :
- التعجيل بعقد جلسات حوار هادف تجمع في لقاءات مشتركة كل أطراف المجال التشغيلي من وزارات وصية على القطاعات وأرباب العمل والمركزيات النقابية قصد تدارس قضايا الشغل والتشغيل قبل تقديم الحكومة وثيقة مشروع مخطط مسار التنمية (1988 . 1992).

13 نونبر 1987:

الأخ عبد المجيد بوزوبع في كلمة أمام اللجنة الثالثة : ضرورة الاهتمام بصحة المواطن.
- في اجتماع مع المكاتب الوطنية، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
هدفنا قيادة العمال وتأطير كفاحاتهم لتحقيق مطالبهم المشروعة.
المكاتب الوطنية تقرر دعوة اللجن الإدارية والمجالس الوطنية للانعقاد.

23 - 26 نونبر 1987:

الأخ الحسين الكافوني يشارك باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ندوة دولية حول السلم ونزع السلاح بأستراليا والتي

نظمتها المنظمة الدولية للمنجمين.

24 نونبر 1987:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يذكر الوزير الأول بمشكل العمال المغاربة المضربين بمفاحم شمال فرنسا.

29 نونبر 1987:

تخليدا للذكرى التاسعة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تجمعات عامة بمختلف المقرات النقابية.
- في جو من الحماس والتعبئة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحيي ذكرى تأسيسها التاسعة وتحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني البطل.
- في كلمة الأخ الأموي :
أزمة البلاد وتردي الحركة النقابية وراء الخطوة الحاسمة في تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
القضية الفلسطينية ستبقى همنا وستظل حاضرة في مستوى قضيتنا الوطنية.
- في كلمة الأخ عبد الرحمان اليوسفي باسم المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يقدر أهمية النضال الوحدوي على الساحة العمالية ويعتز بتاريخ ودور وأهمية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- الأخ واصف منصور ذكر بنضالات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتضامنها مع القضية الفلسطينية.
- كما تميز هذا الحفل بحضور ممثلين عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

9 دجنبر 1987:

المكتب الدولي للشغل يستفسر مرة أخرى الحكومة المغربية حول مشكل موقوف ومطرودي 20 جوان 1981.

13 دجنبر 1987:

انطلاق برنامج التشاور والتعبئة: أمام تدهور أوضاع الكادحين لا مجال للحوار المغشوش.

18 دجنبر 1987:

في بلاغ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: المكتب التنفيذي يدين القمع الصهيوني الوحشي ويعبر عن تقديره لصمود الجماهير الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

27 دجنبر 1987:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يطالب بالاستجابة لمطالب المعتقلين السياسيين المضربين (برقية لوزير الداخلية ووزير العدل).
في بلاغ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: المكتب التنفيذي يدين القمع الصهيوني الوحشي ويعبر عن تقديره لصمود الجماهير الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

27 دجنبر 1987:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يطالب بالاستجابة لمطالب المعتقلين السياسيين المضربين (برقية لوزير الداخلية ووزير العدل).

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



فاتح ماي 1er Mai
1987

1988



30 يناير 1988:

- في بيان للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- استياء من أسلوب التجاهل الحكومي لمطالب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- دعوة اللجنة الإدارية للاجتماع يوم 21 فبراير 1988 لدراسة تطورات الملف المطلي.
- توجيه رسالة تذكيرية بالمطالب العمالية إلى الوزير الأول.

1 فبراير 1988 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا سجل فيه موقف التجاهل المطلق لنداءات مركزيتنا منذ سنة 1984 لدى الحكومة وأرباب العمل والسلطات الإدارية، معتبرا أن المخطط الخماسي وقوانين الاستثمار والقانون المالي ليسا اختيارا وطنيا أو ديمقراطيا، ولا تعبيرا عن طموحات شعبنا، بل هما اختيار مقروض لصالح قوى الرأسمال المغربي والدولي، وداعيا كل الأجهزة النقابية إلى مواصلة تنفيذ برنامجها التعبوي وطرح ملفاتها المطلية والدفاع عنها بكل الأشكال والصيغ النضالية.

3 فبراير 1988 :

- المكتبان التنفيذي والمركزي للنقابتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- يوجهان نداء للحكومة وأرباب العمل من أجل فتح الملف الاجتماعي وتأسيس حوار بناء بين كل أطراف المجال التشغيلي.
- يدعوان الاتحاد المغربي للشغل إلى الالتحاق بالعمل الوحدوي المشترك:

4 فبراير 1988:

في رسالة موجهة إلى الوزير الأول : المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يطالب الحكومة بصورة استعجالية بفتح الحوار حول المطالب العمالية.

21 فبراير 1988 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

تسجل بارتياح الاهتمام الملكي بأوضاع كافة المأجورين من موظفي القطاع العام ومستخدمي القطاع الخاص.

تقدر باعتزاز قرار جلالة الملك القاضي بإرجاع كافة الموقوفين والمطرودين إلى عملهم.

تعتبر أن الأمر الملكي الموجه للحكومة بفتح الحوار الجاد والمسؤول مع النقابات خطوة إيجابية للدفع بالحوار الديمقراطي لملازمة القضايا الأساسية في بلادنا ولإنصاف كافة الفئات العمالية.

تدعو كل الكونفدراليين وعموم المأجورين إلى مواصلة التعبئة من أجل الدفاع عن حقوقهم العادلة.

تقف بإجلال أمام الانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني وتحيي صمود العراق في مواجهة العدوان الإيراني.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين العمل الإجرامي المتمثل في اغتيال أبو جهاد.

22 فبراير 1988 :

في بلاغ مشترك بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، المكتبان التنفيذيان:

يقدرا قرار جلالة الملك بإرجاع كافة المفصولين وبجعل الممارسة الديمقراطية سبيلا لتسوية الملفات الاجتماعية.

يدعوان الحكومة إلى التعجيل بمعالجة قضايا وأوضاع الشغيلة المغربية.

18 . 19 . 20 مارس 1988 :

ندوة تكوينية مشتركة بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الكونفدرالية الدولية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء حول موضوع « الضجيج والاهتزازات ومضاعفاتها على صحة العمال ».

24 مارس 1988 :

تجمعات عمالية في كل الفروع من أجل تدارس أوضاع العمال وتحديد الصيغ النضالية.

28 مارس 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعقد اجتماعات التنسيق الجهوية تحت شعار: « استمرار النضال ومواصلة التعبئة ».

30 مارس 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد يوم الأرض دعما لأطفال الحجارة.

17 أبريل 1988 :

على إثر الجريمة البشعة التي أودت بحياة خليل الوزير «أبو جهاد» نائب القائد العام للمقاومة الفلسطينية بتونس، بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برقية تعزية إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يدين فيها هذا العمل الإجرامي الشنيع الذي أقدمت عليه الأوساط الصهيونية الإمبريالية وعملائها بالمنطقة، مطالبًا الحكومة التونسية بالكشف عن الأيدي القذرة التي نفذت الاغتيال ويتوفير كل الحماية للقيادات الفلسطينية المقيمة بتونس.

17 أبريل 1988 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء أكد فيه موقف المنظمة الرافض لمبدأ دراسة تفويت القطاع العام وتفكيكه، وحيا صمود الطبقة العاملة المغربية وإصرارها على مواصلة النضال المشروع لانتزاع مطالبها العادلة، مطالبًا بتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية عبر حوار مسؤول يستهدف المعالجة الحقيقية لملف الطبقة العاملة باعتباره كلا لا يتجزأ، ويتطلب حلا شاملا. من جهة أخرى ألح على ضرورة توفير شروط الممارسة الديمقراطية الحقيقية في كل المجالات لتصحيح الأوضاع المتردية بالبلاد، وتقوية الجبهة الداخلية تحصينا للوحدة الترابية شمالا وجنوبا، ومن أجل خلق مناخ اجتماعي يعيد الثقة إلى عموم الجماهير الشعبية ويرفع عنها هاجس اليأس. كما ثمن الخطوات التنسيقية التي تمت بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وطالب بتوسيعها لتشمل مركزيات نقابية أخرى وطنيا وعربيا.

فاتح ماي 1988 :

الأخ نوبير الأموي في حوار مع جريدة « الاتحاد الاشتراكي » الهجوم على المكتسبات زج بالبلاد في أوضاع معقدة ومواجهتها هي مسؤولية الجميع. إما أن هناك ضمانات لممارسة الحريات النقابية وإما أن الأمر مجرد شعارات.

الطبقة العاملة تتعباً لمواجهة أوضاع الفقر والاستغلال وتأكيد التضامن مع أبطال الحجارة.
الأخ نوبير الأموي في كلمة فاتح ماي : القطاع العام مكسب شعبي لا حق لأحد خارج الإرادة الشعبية في التصرف فيه بدعوى عجزه.

9 . 10 . 11 ماي 1988 :

مشاركة الأخ نوبير الأموي في المؤتمر النقابي العمالي العربي بالقاهرة.

29 ماي 1988 :

المركزيتان النقابيتان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب توجهان برقية إلى الرئيسين السوفياتي غورباتشوف والأمريكي ريغان بمناسبة لقائهما الذي يتزامن مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من إرهاب وتنكيل، تطالبان فيها بحماية الشعب الفلسطيني وعقد مؤتمر السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

4 يونيو 1988 :

اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقييم المرحلة النضالية.
وقد سبق الاجتماع عرض للأستاذ علي أمليل في موضوع « وحدة المغرب العربي: النشأة والتطور ».

13 يونيو 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقرر المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزئية غير المباشرة، مرشح الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو الأخ محمد صبري.
وقد أصدر المكتب التنفيذي نداء دعا فيه كافة مناديب العمال وممثلي الموظفين إلى التصويت على مرشحهم الكونفدرالي محمد صبري في انتخابات 16 يونيو 1988.

17 يونيو 1988 :

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الطبقة العاملة :
- يعبر عن تهنئته الصادقة بفوز مرشحها في الانتخابات الجزئية.
- يجدد التزامه بمواصلة النضال حتى تحقق الطبقة العاملة مطالبها ومطامحها.

28 يونيو 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطرحان من جديد مشكل تشكيل الوفد العمالي المغربي.

11 أكتوبر 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي في وفاة فتحي رضوان رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

28 أكتوبر 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد ذكرى رحيل المناضل أحمد البوزيدي: الرجل الذي غاب في ظروف المحنة.

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
دعوة الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها بفتح حوار جدي حول أوضاع الطبقة العاملة.
دعوة اللجنة الإدارية للاجتماع في دورة عادية يوم السبت 5 نونبر 1988.
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بجلسة عمل مع الوزير الأول.

5 - 6 نونبر 1988 :

اللجنة الإدارية توجه نداء إلى القوى الديمقراطية للرفع من مستوى التنسيق والتعبئة لمواجهة الاختيارات اللاشعبية، وتقرر تنظيم أيام احتجاجية للدفاع عن مطالب العمال والكادحين.
وقد صادف هذا الاجتماع :

- التحضير للذكرى العاشرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- الذكرى 40 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية رقم 87.
- عرض الحكومة لمشروع القانون المالي والمخططات الرامية لتفويت القطاع العام.
- في عرض الأخ الأموي أمام اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- السياسة الحكومية تضعنا على مشارف الهاوية.
- اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- تصادق على البرنامج التعبوي وترفض تفويت مؤسسات القطاع العام.
- تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرارات المناسبة إذا ما استمرت الحكومة في مواقفها الرافضة للحوار.
- تعلن استعداد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للانخراط في جبهة وطنية لمواجهة الترتدي والاستغلال.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعانق من جديد القضية الفلسطينية: لقاء مع المبعدين عن الأرض العربية المحتلة.

9 نونبر 1988 :

بلاغ إخباري : المركزيتان العماليتان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقرران الاجتماع بقيادة الأحزاب الوطنية الديمقراطية لتدارس قضايا الطبقة العاملة.

12 نونبر 1988 :

الأستاذ امحمد بوسنة الأمين العام لحزب الاستقلال يستقبل قيادة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

14 نونبر 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطرحان بحدّة مبدأ التناوب على رئاسة الوفد لعمالي المغربي.

16 نونبر 1988 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تهنئ المناضل ياسر عرفات بمناسبة الإعلان عن ميلاد الدولة الفلسطينية المستقلة.

24 نونبر 1988 :

الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يستقبل بمقر الحزب بالرباط وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بقيادة كاتبيهما العامين. وخلال هذا اللقاء تم التأكيد على ضرورة معالجة الملف الاجتماعي وعلى أهمية النضال وحدوي كمبعث أمل للجماهير الشعبية والطبقة العاملة.

26 نونبر 1988 :

- الأخ نوبير الأموي في مهرجان الذكرى العاشرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- عقد من الزمان امتحان لوعينا ونضجنا.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مشروع نقابي يتجذر ويتسع ويقف في صمود.
- المشروع المغربي يبدأ من المشاركة الفعلية لجماهير شعوب المنطقة.
- الليبرالية المبتذلة ليست حلا للأزمة والتخلف والبطالة.

8 - 10 دجنبر 1988 :

- ندوة فكرية عمالية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول :
- الحركة النقابية المغربية وآفاق المغرب العربي.
- الطبقة العاملة المغربية والقضية القومية.
- حقوق الإنسان والحريات النقابية.
- القوى السياسية الديمقراطية وقضايا الشغيلة المغربية.
- في الندوة الفكرية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تأكيد على دور الطبقة العاملة في بناء المغرب العربي :
- دعم الطبقة العاملة للامشروط لثورة الانتفاضة الفلسطينية.
- معاناة الطبقة العاملة في ميدان حقوق الإنسان.
- اختتام الندوة الفكرية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: إنجاز مشروع المغرب العربي - دعم ثورة الحجارة - تعزيز واجهة الدفاع عن حقوق الإنسان - مواصلة الخطوات التنسيقية.

19 دجنبر 1988 :

المنجميون بمفاحم جردة يشنون إضرابا لمدة أسبوع ابتداء من 19 دجنبر 1988 والمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتابع الوضع ويوجه برقيات إلى المسؤولين للتراجع عن قرار طرد العمال وفتح الحوار حول الملف المطليبي.

25 دجنبر 1988 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد جلسة عمل مع وزير الطاقة والمعادن حول مأساة عمال جردة.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تبرق للأميرة لامليلة رئيسة الهلال الأحمر المغربي لإغاثة العمال المعتصمين بالمنجم.

CDT الكونغرس اليميني الديمقراطي للشغل



فاتح ماي 1988 1er Mai

1989



1 يناير 1989 :

في التجمع التضامني مع نضالات عمال جرادة الأخ الأموي يؤكد أن الضمانة الحقيقية لتطور وتقدم بلادنا هي احترام حقوق الإنسان وضمان حق الشغل والحياة الكريمة الحرة .

7 يناير 1989 :

جرادة : اعتقالات جديدة و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحتج لدى وزارتي العدل والداخلية.

- تنظيم يوم وطني للتضامن مع عمال جرادة.

- اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع الكتاب العامين للنقابات الوطنية حول برنامج العمل
المرحلي للنقابات الوطنية.

11 يناير 1989 :

يوم تضامني كونفدرالي مع عمال مناجم جرادة.

- مساندة دولية واسعة لنضالات عمال مناجم جرادة

الأخ الأموي : علينا أن نكون في مستوى دقة المرحلة.

أوضاعنا كعمال لن تتحسن وتتغير إلا عن طريق النضال والكفاح المطلبي.

18 يناير 1989 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يسجل في بيان صادر عنه أنه يتابع تطورات إضراب عمال جرادة ويتخذ عدة قرارات ويحذر الجهات المعنية من مضاعفات المشكل.

25 يناير 1989 :

جرادة : الحكومة غائبة والاعتقالات حاضرة.

- الأخ الأموي في الندوة الصحفية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : هلموا لمشاهدة وضعية عمال جرادة التي تشابه
وضعية العمال الأوروبيين في القرن 18.

- اهتمام إعلامي واسع بإضراب عمال جرادة وبالندوة الصحفية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

2 فبراير 1989 :

الكتاب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في زيارة لبلجيكا رفقة الأخ الكافوني بدعوة من الكونفدرالية الدولية للشغل.

6 فبراير 1989 :

تظاهرة بباريس تضامنا مع عمال جرادة بحضور ألان سيمون الكاتب العام للمنظمة العالمية للمنجمين والأخ حسين
الكافوني عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

18 و 19 فبراير 1989 :

اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارسان الوضعية الاجتماعية ببلادنا ويصادقان
على برنامج مستقبلي. عرض الأخ الأموي باسم المكتب التنفيذي أشار إلى أن الواقع ما عاد مضيقا كما كان حيث يمكن العودة

إلى العديد من التحاليل لإدراك مدى صدق واقعية تحليل منظمنا للسنة الماضية الشيء الذي وضعها على الطريق الصحيح والسليم، وجعل بالتالي الحركة النقابية بخير. كما أشار إلى مختلف جوانب النشاط النقابي: إحياء الذكرى العاشرة - الندوة الفكرية العمالية، اللقاءات مع قادة الأحزاب الوطنية - مواقف المعارضة بالبرلمان المساندة لنضالات الطبقة العاملة على المستوى العربي وقف العرض على المستجندات الأخيرة (تأسيس اتحاد المغربي العربي - تطورات القضية الوطنية). سجل العرض كذلك ظاهرة الالتحاقات الجماعية للعمال وما يتطلبه ذلك من تحضير لبنيات الاستقبال. خلص العرض إلى بعض الخلاصات أهمها:

- النضال العمالي هو الطريق الوحيد المؤدي إلى تحقيق الطبقة العاملة لأهدافها المشروعة.
 - الطبقة العاملة هي المفاوض والمفاوض المباشر بخصوص أوضاعها.
 - الطبقة العاملة ما تزال بخير كحركة نضالية مدعومة لحركة التحرر الوطني.
 - شعار مواصلة الكفاح سيبقى إلى أن يتم الحوار حول الملف الاجتماعي وإلى أن يصبح جزء من العمل اليومي.
- في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : معالجة الأزمة العامة ومواجهة كل التحديات تتطلب إيجاد الحلول الملائمة لمطالب الطبقة العاملة - تحية للإنجاز التاريخي المتمثل في ميلاد اتحاد المغرب العربي.

20 فبراير 1989 :

رسالة مشتركة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول تغييب مبدأ التشاور مع الأطراف المعنية بتركيبة ورئاسة الوفد العمالي المغربي.

25 فبراير 1989 :

في بيانهما المشترك المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطالبان الحكومة بضرورة الالتزام بفتح حوار جدي ويحتجان بشدة على الموقف الحكومي المنحاز.

3 مارس 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ينظمان تجمعات مشتركة احتجاجا على الموقف الحكومي المنحاز.

6 مارس 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطعنان في تشكيلة الوفد العمالي لدى الدورة 17 لمؤتمر منظمة العمل العربية.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب في رسالة مفتوحة يشرحان دواعي الغياب القسري عن المؤتمر، ويطالبان بمقابلة الوزير الأول لدراسة الأوضاع المتردية للطبقة العاملة.

20 - 24 مارس 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم ندوة حول الاتفاقيات الجماعية بالمركب الثقافي بالمعاريف، ويتنسيق مع الفدرالية النقابية العالمية و الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا. هذه الندوة تميزت بعروض أساتذة مغاربة، ومثل المنظمين السيد كلود جوردان. كما استدعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لهذه الندوة وزارة التشغيل و كونفدرالية أرباب العمل.

الأخ نوبير الأموي يفتح الندوة ويشير بأن النضال المشترك مع الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية يصب في درب التضامن النقابي العالمي الذي تحرص الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على أن يتسع، مؤكداً أن هذا التوجه هو الذي دفع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى التنسيق مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. اختتام أشغال الندوة بالتأكيد على الربط بين التكوين النقابي والممارسة النضالية لتحقيق أهداف الطبقة العاملة.

فاتح ماي 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 1989 تحت شعار : «مواصلة النضال من أجل ضمان حق الشغل وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للطبقة العاملة وبناء مغرب عربي ديمقراطي». الأخ الأموي يستعرض في كلمة المكتب التنفيذي أوضاع الطبقة العامة وكفاحاتها ويؤكد :

- الأغلبية البرلمانية هي أغلبية مزورة وكل قرار يصدر عنها لاغ سلفاً.
- لقد كشف إضراب عمال جرادة عن واقع رهيب يعيشه العمال.
- الأخ عبد الرحيم بوعيد يقول: إننا نعتبر قضية تفويت القطاع العام من أكبر وأخطر القضايا المطروحة على بلادنا.
- في كلمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (القباج) : الكونفدراليون يناضلون لإسماع صوت الكادحين رغم صم الآذان.
- كلمة محمد بنسعيد تؤكد على دعم النضال الكونفدرالي.

10 ماي 1989 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحيي صمود عمال لاسمير والخطوط الملكية، ويسجل بارتياح المبادرة الملكية بالعفو على الموقوفين وبعض المعتقلين السياسيين.

12 ماي 1989 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً استعرض فيه الكفاحات المشروعة لعدد من القطاعات العمالية في قطاع النسيج والأبنك والنقل الجوي والحضري والمناجم والحديد وغيرها، داعياً كل التنظيمات الكونفدرالية إلى جعل يوم الأحد 14 ماي 1989 يوم تضامن فعلي مع عمال «سامير» ومؤكداً استعداد المكتب التنفيذي للمساهمة إلى جانب ممثلي العمال لإيجاد حل عادل للنزاع.

17 ماي 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يدعوان الحكومة إلى مراجعة انحيازها ضد الديمقراطية.

19 ماي 1989 :

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تأجيل الحركة الاحتجاجية المطالبة بلاسمير والخطوط الملكية بعد الالتزام الحكومي بحل مشاكل العمال والدعوة إلى المزيد من وحدة الصف والتعبئة.

1 يونيو 1989 :

المؤتمر 43 للكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا ينهي أشغاله بإعادة انتخاب « كرازوكي » كاتباً عاماً. الأخ الأموي حضر المؤتمر وأجرى عدة لقاءات مع ممثلي النقابات.

2 يونيو 1989 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوجهان برقية للحكومة المغربية يطالبان فيها بضرورة

فتح الحوار.

2 يوليوز 1989 :

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- تقييم لحصيلة سنة من الحضور الكونفدرالي.
- المطالبة بمعالجة شمولية لملف الطبقة العاملة.

1 غشت 1989 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه برقيات إلى المسؤولين على إثر التطورات الأخيرة التي عرفتها

مفاحم جرادة، وبعد إقدام السلطات على إغلاق مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

6 شتنبر 1989 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- استنكار للزيادات المتوالية في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.
- تنديد بالانتهاكات المستمرة في مجال حقوق الإنسان.

16 نونبر 1989 :

انعقاد اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث أكد الأخ الأموي باسم المكتب التنفيذي أنه لا خيار لنا إلا

مواجهة الوضع المتردي مهما كانت إمكانياتنا . القطاع العام بالنسبة لنا هو الاحتياطي المأمول لإحداث تنمية حقيقية.

24 - 25 - 26 نونبر 1989 :

تجمعات كونفدرالية تنظيمية.

28 نونبر 1989 :

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمعمة في دورة استثنائية:

- تؤكد على المواقف المبدئية والثابتة للمنظمة من القضية الوطنية.
- تدعو عموم القواعد العمالية إلى المساهمة في الاستفتاء لتعزيز الخطوات التنسيقية الوحدوية للقوى الوطنية والديمقراطية.

• تعتبر أن الأوضاع المأساوية التي تعاني منها الشغيلة المغربية تشكل إدانة وطنية للاختيارات اللاشعبية.

- تشجب الإرهاب النفسي والسياسي الممارس على المناضلين السياسيين والنقابيين وعموم المواطنين من طرف السلطة الإدارية والأجهزة الحكومية.

5 دجنبر 1989 :

في ندوة صحفية مشتركة بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسي

لاتحاد النقابات المغربية :

- نتحفظ من كل عملية لبناء الوحدة العمالية المغربية لا تراعي التمثيلية الحقيقية للشغالين.

1990



3 يناير 1990:

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا وقف خلاله على تفاصيل الكارثة البيئية التي أصابت الشواطئ الوطنية بالأطلسي، وعلى أنباء كارثة أخرى بالمتوسط قريبا من الشواطئ الشمالية، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، وعلى عشرات الآلاف من اليد العاملة، وأصدر بياننا دعا فيه إلى التعبئة لمواجهة أخطار هذه الكارثة، وإلى عقد تجمعات عمالية بجميع المقرات النقابية يومي 6 و7 يناير 1990 لحشد التضامن المادي والمعنوي مع عمال الصيد البحري.

4 فبراير 1990 :

في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- الخروج من النفق المسدود لا يتأتى إلا بحوار وطني عاجل.
- التماهي في تجاهل وضعية الموقوفين والمطرودين يجسد إرادة سياسية لا مسؤولة
- يفوض للمكتب التنفيذي صلاحية اتخاذ القرارات النضالية.

الأخ نوبير الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : إقرار ديمقراطية حقبة يتطلب أن يكون فصل السلط ممارسة لا شعارات.

في نداء المجلس الوطني الى الطبقة العاملة المغربية:

• جعل يوم 11 فبراير 1990 يوما وطنيا للاحتجاج ضد السياسة الحكومية وللتضامن مع ضحايا القمع.

10 و11 فبراير 1990 :

النقابات الوطنية تعقد اجتماعات أجهزتها الوطنية.

6 - 13 فبراير 1990 :

الأخوان نوبير الأموي وعبد الرحمان العزوزي يحضران المؤتمر السنوي لمنظمة العمل العربي بالقاهرة.

11 فبراير 1990 :

وقف نضالية للطبقة العاملة للاحتجاج على السياسة الحكومية وللتضامن مع ضحايا القمع.

18 فبراير 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تهنيء نلسون مانديلا بمناسبة إطلاق سراحه.

23 فبراير 1990 :

النقابات الوطنية تلتقي في اجتماعات تنسيقية لبلورة مقررات المجلس الوطني.

25 فبراير 1990 :

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع الموقوفين والمطرودين بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط خصصه لدراسة وضعية ضحايا الطرد والتوقيف الذين تمتعوا بالعفو الملكي الصريح في أكثر من مناسبة، أو صدرت في حقهم أحكام قضائية بإرجاعهم مشمولة بالنفاذ المعجل، ورغم ذلك لم تعرف هذه القرارات والأحكام طريقها إلى التنفيذ. وقد أصدر المكتب التنفيذي بالمناسبة بياننا اعتبر فيه أن طريقة تعامل الحكومة مع هذا الملف تؤكد تمايها في سياسة

التضييق على الحريات والحقوق النقابية، مسجلاً أن عدم تصفيته يعيق أي حوار اجتماعي هادف ومسؤول، وموجهاً نداء إلى كل القوى الوطنية والتقدمية والهيئات الحقوقية لدعم ومساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل إرجاع باقي الموقوفين إلى عملهم وتسوية الأوضاع الإدارية والمادية للعائدين منهم.

26 فبراير 1990 :

المكتب التنفيذي يوجه برقية إلى الوزير الأول ويحمله مضاعفات التجاهل الحكومي.

7 أبريل 1990 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعاً استثنائياً بالمقر المركزي بالدار البيضاء وقف خلاله على خطورة الوضعية الأساسية التي تعاني الطبقة العاملة من نتائجها منذ سنوات، والتي تتجلى خصوصاً في الرفع المتصاعد للأسعار، وتجميد الأجور، وسن ضرائب جديدة، وإغلاق عشرات المؤسسات الإنتاجية، والتسريح الجماعي للعمال، والتضييق على المسؤولين النقابيين وتوقيف أو طرد العشرات منهم، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح بعضهم. وقد أصدر في نهاية اجتماعه بياناً قرر فيه شن إضراب وطني عام لمدة 24 ساعة يوم الخميس 19 أبريل 1990 كجواب على التجاهل الحكومي لنداءات الحوار مع النقابات العمالية. كما وجه بالمناسبة نداء إلى الطبقة العاملة يدعوها إلى المشاركة الجماعية في تنفيذ وإنجاح الإضراب العام في جو من الحماس وبكامل الوعي والمسؤولية والالتزام.

13 أبريل 1990 :

لقاء بين المكتب التنفيذي والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية : الوزير يستمع إلى المطالب لتبليغها للحكومة التي ستتولى الإجابة عنها .

14 أبريل 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجه نداء إلى الطبقة العاملة المغربية: الإضراب حق دستوري، دفاعاً عن المطالب العادلة.
- نداء النقابات الوطنية : التعبئة لخوض الإضراب العام.

15 أبريل 1990 :

لشرح أبعاد ومغزى النضال الكونفدرالي : تجمعات عامة بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .
- في بلاغ للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية : تأييد كامل لقرار الإضراب العام.
- منظمة العمل الديمقراطية الشعبي: مساندة الإضراب العام.
- الفريق النيابي الاتحادي يساند الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- تضامن الاتحاد الوطني لطبقة المغرب مع نداء الإضراب العام.
- اللجنة المركزية للشبيبة الاتحادية تؤيد الإضراب العام وتساند نضال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين تساند الإضراب العام.
- بلاغ من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول الحوار مع الحكومة: بعد التزام الحكومة بالحوار وحل مشكل الموقوفين والمطرودين وتدارس الزيادة في الحد الأدنى للأجور واحترام الحريات النقابية ومواصلة تدارس المطالب العمالية : المكتب التنفيذي يعلن عن تأجيل الإضراب العام.

– الأخ الأموي أمام التجمع العمالي بالدار البيضاء: إذا فكرت الحكومة في إجهاض الحوار فإن العواقب الخطيرة لن تتحمل مسؤوليتها إلا هي.
تدخل عنيف لقوات القمع بدون سبب.

16 أبريل 1990 :

الأخ نوبير الأموي في الندوة الصحفية: الإضراب مؤجل فقط وكل شيء متوقف على وفاء الحكومة بالتزاماتها.
– في بلاغ اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي: مساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نضالها المشروع.

18 أبريل 1990 :

بلاغ حكومي حول الحوار مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: الحوار يتواصل بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واللجنة الحكومية.
قضايا المطرودين والموقوفين في حوار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع الوفد الحكومي.

21 أبريل 1990 :

اجتماع المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية والاتحادات.

28 أبريل 1990 :

من نتائج الحوار بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والحكومة: اجتماع خاص حول الزيادة في الحد الأدنى للأجور-
التزام وزارة التشغيل بمراجعة مدونة الشغل وتسليم قوائم الموقوفين والمطرودين في مختلف القطاعات.
– في عرض المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام المكاتب الوطنية والاتحادات: تأجيل الإضراب كان استجابة لفتح الحوار والتزامات الحكومة.

29 أبريل 1990 :

في الحوار بين الحكومة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل: الحكومة تقرر مبدأ الزيادة في الحد الأدنى للأجور.

30 أبريل 1990 :

التجار الصغار والتعليم العالي يقررون مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احتفالاتها.

فاتح ماي 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد ذكرى فاتح ماي 1990 تحت شعار: « النضال مسؤولية واستمرار ».
أمام حشود عمالية غفيرة الأخ الأموي يؤكد:

- قرار الإضراب العام حقق أهدافه وتعبئتنا ستظل متواصلة بدون استرخاء .
- مطلبنا الأساسي هو أن يتم الحوار في إطار مؤسساتي منظم، دائم ومسؤول.
- لا مخرج من الأزمة العميقة التي تواجه البلاد إلا بإقرار اختيارات بديلة يشارك في صياغتها مجموع مكونات الأمة.
- من حق المأجورين أن يتم تدارك الحيف الذي لحقهم من جراء سياسة التقشف.

17 ماي 1990 :

افتتاح ندوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العالمي للنقابات بفاس تحت عنوان : « التحولات الجارية في أوروبا الشرقية وانعكاساتها على العالم النقابي - مكانة المهاجرين في أوروبا ».

26 ماي 1990 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء سجلت فيه باستياء تنصل الحكومة من الالتزامات التي أخذتها اللجنة الحكومية على نفسها، كإرجاع المطرودين، وتسوية وضعية الذين التحقوا بعملهم، وفتح الحوار مع كافة النقابات الكونفدرالية في جميع القطاعات والجهات، ومعالجة أجور وأوضاع العمال التي ما فتئت تتردى، ووضع حد لكل أشكال الانحياز السافر لأرباب العمل، معتبرة أن قرار تأجيل الإضراب كان فرصة أخرى للحكومة كي تتدارس بجد المطالب العمالية، ومؤكدة أن إمهالها حتى نهاية شهر ماي 1990 من أجل تطبيق جميع ما وقع الاتفاق عليه يعتبر موقفا نقابيا مسؤولا. وقد دعت اللجنة الإدارية الطبقة العاملة إلى مواصلة تعبئتها واستعدادها لكل التطورات دفاعا عن حقوقها ومطالبها.

1 يونيو 1990 :

- في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- يعلنان المشاركة في المسيرة الاحتجاجية ضد المجازر الصهيونية.
- يدعوان المواطنين إلى مقاطعة كل احتفالات وأنشطة السفارة والقنصليات الأمريكية.

5 يونيو 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في التجمعات الجماهيرية المناصرة لفلسطين وللاحتجاج على المجازر والانحياز الأمريكي لإسرائيل.

7 يونيو 1990 :

في رسالة موجهة إلى أعضاء اللجنة الحكومية للمكلفة بالحوار مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المكتب التنفيذي يعبر عن قلقه من الموقف الحكومي ويطرح تساؤلا عن مضمون الحوار ونتائجه.

14 يونيو 1990 :

المكتب التنفيذي يدعو إلى اجتماع استثنائي للجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الخميس 16 غشت 1990 لدراسة مستجدات الوضع العربي (بعد الاجتياح العراقي للكويت).

16 غشت 1990 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة استثنائية تتدارس تطورات الوضع العربي بمنطقة الخليج وما يشكله الإنزال الأمريكي وحلفاؤه من خطر فعلي على الاستقرار والأمن بالمنطقة وعموم العالم العربي، وتقرر إجراء اتصالات مع باقي المنظمات الوطنية والمغربية والعربية من أجل بلورة موقف وطني وقومي مشترك ضد الوجود الأمريكي وتضامنا مع الشعب العراقي الشقيق.

23 غشت 1990 :

ابن أحمد : الأخ الأموي في الاجتماع التأسيسي لنقابة الفلاحين : لا تنمية بدون الاهتمام بالبادية والفلاحين الصغار الذين

يشكلون 90 %.

9 شتنبر 1990 :

خنيفرة : لقاء عمال جبل عوام بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

12 شتنبر 1990 :

- في بيانه الصادر إثر مداولاته، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- يعلن أن اللجنة الحكومية المنتدبة للحوار مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تلتزم بتنفيذ ما اتفق عليه ويشدد على ضرورة الاستجابة لجميع المطالب.
- يندد بقوة بأسلوب المناورة الذي تنهجه السلطات الحكومية تجاه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإفراغ النضالات العمالية من محتواها.
- يثمن عاليا التجاوب الواسع مع موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتضامن مع الشعب العراقي الشقيق.
- يدعو المجلس الوطني الموسع للاجتماع يوم الأحد 30 شتنبر 1990.

30 شتنبر 1990 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يقرر تنفيذ الإضراب العام ويفوض صلاحية توقيته للمكتب التنفيذي.
- يحمل الحكومة كامل مسؤوليتها فيما ستؤول إليه الأوضاع.
- يؤكد مواقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أزمة الخليج .
- الأخ نوبير الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- استعراض لخطوات الحوار الحكومي / الكونفدرالي.
- الحكومة وحدها تتحمل مسؤولية إفشال سبل الحوار.
- أمام العناد الرسمي للإضراب العام يظل خيارا ضروريا.
- الأمم المتحدة وجدت من أجل السلم والأمن وليس من أجل إعلان الحرب.

10 أكتوبر 1990 :

- في برقية احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين المجزرة الصهيونية ضد الفلسطينيين.
- في بيان للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تنديد شديد بالجريمة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وتنظيم مسيرة عمالية احتجاجية باتجاه القنصلية الأمريكية بالبيضاء يوم 14 أكتوبر 1990.

13 أكتوبر 1990 :

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو إلى المشاركة الواسعة في مسيرة 14 أكتوبر 1990 التي تنطلق من مقر الكونفدرالية الديمقراطي للشغل وتوجه إلى القنصلية الأمريكية لتقديم مذكرة احتجاج.

14 أكتوبر 1990 :

السلطات تمنع مسيرة مسؤولة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتضامن مع ضحايا مجزرة القدس. المكتب التنفيذي يدين بقوة قرار منع السلطات للمسيرة العمالية التضامنية ويعتبر هذا القرار خرقا ومصادرة لقوانين الحريات العامة وحقوق الإنسان. يثمن التجاوب العمالي والجماهيري الواسع مع نداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وروح المسؤولية والثبات التي واجهت بها أساليب القمع. يجدد التزام الطبقة العاملة بمواصلة النضال دفاعا عن القضايا القومية والوطنية وعن مطالبها المشروعة.

– اعتقال عدد من الكونفدراليين بسبب توزيع نداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول تنظيم المسيرة التضامنية. في رسالة الاحتجاج التي سلمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بالدار البيضاء :

• لا سلام في المنطقة إلا بإقرار الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

21 أكتوبر 1990 :

اجتماع اللجن الإدارية للنقابات الوطنية في لقاءات تنسيقية مشتركة.

24 أكتوبر 1990 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع اللجن الإدارية للنقابات الوطنية: قرار الإضراب احتجاج على موقف الحكومة المناهض لمطالب الطبقة العاملة. الإضراب سيكون محطة حاسمة في صراعنا الاجتماعي ونضالنا الديمقراطي.

27 أكتوبر 1990 :

اللجن الإدارية للنقابات الوطنية: إجماع على خوض الإضراب العام.

30 أكتوبر 1990 :

الأخ نوبير الأموي في مجلس التنسيق الجهوي: نحن مضطرون للعودة إلى تنفيذ قرار الإضراب العام لأن الحكومة قد أخلت بالتزاماتها.

31 أكتوبر 1990 :

في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: المركزيتان تتشبتان بضرورة مراجعة السياسة الاجتماعية والاقتصادية وترسيخ حقوق الشغيلة المغربية وتعلنان استعدادهما المشترك للقيام بتنفيذ المسلسل النضالي وفاء لالتزاماتهما دفاعا عن مصالح الشغالين.

4 نونبر 1990 :

الأخ الأموي في التجمع العمالي التعبوي بالبيضاء: إن وراء قرار الإضراب العام ملفا مطلبيا متكاملا لم يعد يقبل التجزئة ومطلوب التفاوض حوله ككل.

20 نونبر 1990 :

في نداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول الاستعداد لخوض الإضراب العام:

• المكتبان التنفيذيان يهييان بكل القواعد العمالية وأجهزتها الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية على امتداد التراب الوطني وفي مختلف المؤسسات العمومية والشبه العمومية والقطاع الخاص إلى المزيد من التعبئة وتراس الصفوف وتنسيق الجهود استعدادا لخوض وتنفيذ قرار الإضراب العام الوطني.

27 نونبر 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقرران في اجتماع استثنائي شن إضراب عام لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 14 دجنبر 1990 في مجموع التراب الوطني والقطاعات الإنتاجية والخدمائية. المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين يقرر مساندة قرار الإضراب.

29 نونبر 1990 :

النقابة الوطنية للتعليم العالي تقرر المشاركة في الإضراب العام.

30 نونبر 1990 :

المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي يعبر عن تأييده المطلق لقرار الإضراب العام.

3 دجنبر 1990 :

في اللقاءات التنسيقية الوحدوية بين أطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: تتمين المواقف الوحدوية لأحزاب المعارضة والقوى التقدمية التي تؤكد ارتباط والتحام الطبقة العاملة بحركة التحرر الوطني. إضراب 14 دجنبر 1990 حدث تاريخي له أبعاده الاجتماعية والوطنية من أجل بناء المجتمع الديمقراطي وإقامة دولة الحق والقانون.

3 دجنبر 1990 :

في رسالة مشتركة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: • المركزيتان النقابيتان تطالبان باستعمال الإذاعة والتلفزة المغربية.

4 دجنبر 1990 :

المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية يدعو المجاهير الطلابية للانخراط الجماعي في الإضراب.

5 دجنبر 1990 :

في التجمع المشترك بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: الأخ نوبير الأموي يؤكد :
- لنجعل من 14 دجنبر 1990 بداية جديدة لعهد الحرية والديمقراطية.
- نطالب بإحداث مساعدة اجتماعية كتعويض عن البطالة لجميع العاطلين.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تطالبان باستعمال الإذاعة والتلفزة.

6 دجنبر 1990 :

المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ينددان بالبلاغ الحكومي المناويء لدستورية حق الإضراب - يطالبان بتوفير الشروط الضرورية لمفاوضات جماعية ومجدية بين النقابات والحكومة - يقران عدم الحضور للقاء الحكومي - النقابي يوم السبت 8 دجنبر 1990 احتجاجا على ما جاء في البيان الحكومي - يدعوان الطبقة العاملة إلى المزيد من التعبئة لإنجاح الإضراب العام.

في بلاغ للمكتب المركزي للنقابة المهنية لمستعملي سيارات الأجرة: مساندة مطلقة للإضراب.

8 دجنبر 1990 :

تجمعات عمالية تعبوية بمختلف مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعقدان ندوة صحفية مشتركة.

- في مذكرة حول الملف المطلي للموظفين والمأجورين مرفوعة إلى الحكومة من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: ما زلنا نطالب بحقوق جد عادية في المغرب المطل على القرن 21.

9 دجنبر 1990 :

في بيان الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: قرار بالمشاركة في الإضراب العام.

- في جواب على دعوة الوزير الأول لحضور اجتماع مع الحكومة يوم أمس الأحد: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد حرصها على حضور الاجتماعات شريطة توفر شروط مفاوضات جادة، وعلى رأسها سحب الحكومة لتهديدها: في رسالة الأخ الأموي إلى الوزير الأول.

- في الندوة الصحفية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: الأخوان الأموي وأفيال يؤكدان:

- نرفض الحوار المغشوش وعلى الحكومة أن تتراجع عن تهديداتها.

- لا نريد الفوضى بل خوض إضراب بشكل حضاري.

- لا يمكن الخروج من الأزمة الخائقة دون حوار جاد.

- قرار الإضراب مسؤول ومصيري بالنسبة لبلادنا.

- الحق النقابي حق من حقوق الإنسان.

10 دجنبر 1990 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يدعوان إلى تنفيذ قرار الإضراب العام ليوم الجمعة 14 دجنبر 1990 في جو من الوحدة والمسؤولية والانضباط.

في التجمع العمالي الكبير بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: الطبقة العاملة كلها استعداد لتنفيذ قرار الإضراب.

في الندوة التي عقدتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: نواجه الحكومة كسلطة تنفيذية ولن نلجأ إلى أي تحكيم.

11 دجنبر 1990 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: جوابا على تصريح الوزير الأول في الجلسة البرلمانية يجردان تشبهما بدستورية دعوتهما للإضراب الذي ما تزال دواعيه قائمة - يؤكدان تمسكهما بالتفاوض الجدي غير المشروط بتأجيل الإضراب - يدعوان عموم الجماهير العمالية إلى ممارسة الإضراب بكامل الهدوء والمسؤولية - يعتزان ويقدران عاليا مواقف المشاركة والمساندة الواسعة للقرار النضالي المشروع.
- في بيان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: العمال والموظفين مدعوون جميعا لعدم الالتحاق بمقرات عملهم يوم الإضراب.
- تضامن دولي مع قرار الإضراب العام.
- في التجمع العمالي الكبير بالدار البيضاء الأخ الأموي: شعبنا عار ويصنع ألبسة الأوربيين.
- الاتصالات المجرات بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب واللجنة الوزارية تنتهي دون حصول أي تقدم إيجابي في موقف الحكومة.
- الحركات والمنظمات الشبابية والطلابية العربية تساند الإضراب العام بالمغرب.

14 دجنبر 1990 :

- تنفيذ قرار الإضراب العام الوطني.
- بلاغ إعلامي من المركزيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب : استجابة واسعة لقرار الإضراب العام.
- إن أي ضغط أو استفزاز أو قمع تتحمل الحكومة وحدها مضاعفاته الوخيمة.

15 دجنبر 1990 :

- المكتبان التنفيذيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ يدينان إطلاق الرصاص ضد المواطنين، يؤكدان على المسؤولية الكاملة للحكومة في انفجار الأحداث وتطورها، ويطالبان بتكوين لجنة لتقصي الحقائق بالمدن التي وقعت بها الأحداث الخطيرة. كما يهنئان الطبقة العاملة على نجاح معركتها المطالبة ووحدة نضالها.
- الاستفزاز السلطوي لم يترك الإضراب العام يمر بسلام في عدد من المدن المغربية: حوادث دموية بفاس وطنجة والأنباء تحدثت عن قتلى وجرحى ومعتقلين في صفوف المتظاهرين.
- هدوء مشوب بالحدر واستياء شعبي عميق.
- على إثر أحداث مدينة فاس: الحكومة تدلي بتصريح أمام مجلس النواب.
- في بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال: الحكومة مسؤولة أولا وأخيرا.

16 دجنبر 1990 :

- في الندوة الصحفية المشتركة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- الاستجابة للإضراب كانت واسعة وبنسبة تفوق 80 %.
- نطالب بفتح تحقيق نزيه حول الأحداث وبإطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين وغيرهم من المواطنين.
- معركتنا متواصلة وسنبقى في الخندق الأممي لمواجهة كل التحديات.
- مظاهرات في أحياء شعبية بمدينة الرباط وهجوم بالليل على الحي الجامعي بالقنيطرة.
- تونس: التجمع الاشتراكي التقدمي يتضامن مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

17 دجنبر 1990 :

- المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال:
- يحملان الحكومة مسؤولية الأحداث التي وقعت.
- يطالبان بتكوين لجنة تحقيق نزيهة لتقصي الحقائق.
- يؤكدان أن مطالب الشغيلة ما زالت مطروحة.

18 دجنبر 1990 :

- مجلس النواب يستمع إلى التصريح الحكومي وسط أجواء متوترة.
- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي : تحية للموقف الوجدوي العمالي وتنديد بشديد بقيادة الجهاز البرصوي.

19 دجنبر 1990 :

- في الجلسة الخاصة بالاستماع إلى التصريح الحكومي: الحكومة أرادت جلسة حكومية بمسطرة استثنائية- المعارضة ترفض أن يكون البرلمان منبرا لتسجيل خطب الحكومة وتطالب باحترام الضوابط القانونية وتدافع عن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- في بلاغ للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول أحداث فاس:
- ما وقع مس بالحق في الحياة وفي السلامة الجسدية.
- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد دورة عادية يوم الأحد 23 دجنبر 1990.
- طنجة : بدء محاكمة معتقلي أحداث 14 دجنبر 1990.
- محاكمة الكاتب الجهوي للاتحاد العام للشغالين بفاس.

20 دجنبر 1990 :

- في مناقشة التصريح الحكومي الأخ فتح الله ولعلو: نطالب بفتح ملفات الفساد والذهب الحقيقي.
- نواب المعارضة يردون على التهديدات الحكومية المبطنة.
- الأخ الحسين كافوني: التعبئة مستمرة حتى تتحقق مطالب الشغيلة.

21 دجنبر 1990 :

- في مناقشة المعارضة للتصريح الحكومي بالبرلمان: مورست ضغوط على نواب النقابيتين لسحب تدخلاتهم- لماذا لم تتحدث الحكومة عن عدد القتلى والجرحى والمعتقلين.
- الأخ محمد صبري : نقول لكم إذا أردتم إضرابا آخر وأضخم فالطبقة العاملة مستعدة للقيام به.
- برقية احتجاج باسم الأخوين أفيلال والأموي على اعتقال الكاتب الجهوي للاتحاد العام للشغالين بفاس.
- في بلاغ مشترك المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- يرفضان كل انفراد حكومي بالإعلان عن حلول ترقيعية.
- يطالبان بإطلاق سراح المعتقلين من نقابيين ومواطنين- يعتزان بالاستجابة الواسعة.
- ينحنيان بإجلال وخشوع أمام أرواح ضحايا فاس وطنجة - يؤكدان أن الإضراب العام يبقى واردا إذا ما ظل الموقف الحكومي متجاهلا لمطالبنا.
- تأجيل الحوار الحكومي مع النقابات الذي كان مقررا أن يبدأ اليوم.

باريس : الأخ عبد المجيد بوزوبع في ندوة صحفية : لا خيار لنا إلا النضال.

23 دجنبر 1990 :

احتجاج من نواب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالبرلمان على رئيس مجلس النواب وزير الداخلية والإعلام حول عدم إدراج تدخلاتهم.
المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر مواصلة التعبئة والنضال، ويعطي الصلاحية للمكتب التنفيذي لاتخاذ كل القرارات النضالية بما فيها الإضراب العام.
- المعارضة بمجلس النواب تقاطع مناقشة القانون المالي .
- اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي تعتبر بيان الهيئة الوطنية للأطباء في حق الأخ عبد المجيد بوزوبع غير شرعي وخروج للهيئة عن اختصاصاتها المهنية.

26 دجنبر 1990 :

مؤكدا النجاح الكامل للإضراب العام بقطاع التعليم العالي : المكتب الوطني يطالب بتكوين لجنة للتحقيق وإطلاق سراح كل المعتقلين.
- المحاكمات مستمرة في العديد من المدن المغربية: المتابعون يقولون هذه مؤامرة والمحاضر مزورة.
- متابعات أحداث 14 دجنبر 1990 : إصدار الأحكام بسرعة وتسرع لن يعالج الأزمة وأحكام قاسية تطال الضحايا.
- استئناف الحوار بين الحكومة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

28 دجنبر 1990 :

في بلاغ إخباري للمكتبين التنفيذيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن لقاء الحكومة والنقابات:
• تشبث قوي بالملف المطلبي بكامله المقدم إلى الحكومة في 13 دجنبر 1990.
• الحكومة تلتزم بالإجابة الرقمية على المطالب النقابية في جلسة جديدة وأخيرة الأسبوع المقبل.

29 دجنبر 1990 :

مجلس النواب يختم دورة أكتوبر : تشكيل لجنة برلمانية للبحث والتقصي في أحداث 14 دجنبر 1990.

31 دجنبر 1990 :

بعد التزامها بالجواب عن مطالب الشغيلة هذا الأسبوع : الحكومة بين الرفع الحقيقي لأجور العمال والموظفين والإعلان عن العجز والإفلاس السياسي.
- في بيان له عقب أحداث 14 دجنبر 1990 : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يستنكر استعمال الذخيرة الحية ضد المواطنين.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



تخلد ذكرى فاتح ماي تحت شعار:
النضال مسؤولية واستمرار



فاتح ماي 1er Mai 1990

1991



9 يناير 1991 :

- في بلاغ مشترك للمكتبين التنفيذيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- الحكومة تجهض الحوار بعد الإخلال بالتزاماتها والإعلان الانفرادي عن الزيادات الهزيلة.
- المطالبة بتوقيف المحاكمات وإطلاق سراح كافة المعتقلين.
- المطالبة بالتفاوض متى توفرت شروط الحوار الحقيقية.
- الاحتفاظ بحقهما في اتخاذ كل القرارات والمواقف النضالية دفاعا عن مطالب الشغيلة المغربية.
- يؤكدان على سن سياسة تنموية باعتماد الادخار الإجباري لتقوية الإنتاج ومواجهة كارثة البطالة والتبذير.
- دعوة الطبقة العاملة إلى المزيد من التعبئة النضالية.

17 يناير 1991 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي في بيان مشترك:
- يدينون بقوة إشعال فتيل الحرب الاستعمارية على العراق الشقيق.
- يحملون المسؤولية فيما وقع بتبعاته وأبعاده إلى أمريكا وحلفائها العرب.

21 يناير 1991 :

- المركزيات النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي تضع
- تصاريح لتنظيم مسيرات تضامنية مع الشعب العراقي، وتدعو إلى تشكيل لجنة وطنية لمساندة صمود الشعب العراقي الشقيق.

25 يناير 1991 :

- تضامنا مع الشعب العراقي في مواجهة العدوان : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي يقررون التوقف عن العمل على المستوى الوطني يوم الاثنين 28 يناير 1991.

30 يناير 1991 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بوضع حد لمعاناة العمال المهاجرين بإسبانيا.

23 فبراير 1991 :

- اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- تندد بالعدوان الذي يستهدف وحدة العراق ومؤسساته الوطنية.
- تطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها في مساندة العراق الشقيق.
- تدعو الحكومة إلى ترشيد الحوار النقابي / الحكومي.

18 مارس 1991 :

- المناضلون الكونفدراليون يساندون الطبقة العاملة الجزائرية: بعث الأخ الأموي برقية إلى الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر فيها عن مساندة الكونفدراليين المطلقة للإضراب العام الذي خاضته الشغيلة الجزائرية يومي 12 و 13 مارس 1991. كما بعث برقية إلى الوزير الأول الجزائري حول فتح الحوار.

20 أبريل 1991 :

- في بلاغهما المشترك المكتبان التنفيذيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقرران :
- تخليد فاتح ماي لسنة 1991 في تظاهرات مشتركة.
- مواصلة النضال المشترك بكل الوسائل المشروعة.
- تخليد التظاهرات تحت شعار « الوحدة النضالية طريق التحرر والديمقراطية ».

21 أبريل 1991 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس الوضعية الراهنة والظروف المحيطة بإحياء فاتح ماي.
- في كلمة الأخ الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- إرادتنا قوية في أن نجعل من تظاهرات فاتح ماي حدثا متميزا في مسيرة كفاحنا العمالي.
- الممارسة النقابية والحركة الاحتجاجية للشعب المغربي أصبحت واقعا يوميا.
- الحكومة تريد حوارا شكليا قصد الاستهلاك.
- كارلوس لويس كوستير الكاتب العام للكونفدرالية العالمية للشغل الذي حل ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعقد ندوة صحفية ويشيد بمستوى التنظيم النقابي بالمغرب.

28 أبريل 1991 :

- في بلاغ إلى الطبقة العاملة المغربية والرأي العام الوطني والدولي، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- يدينان أسلوب التسويق في الترخيص لهما باستعراضات فاتح ماي ويتشبثان بالخطوط التي قررا الاستعراض بها في مختلف المدن والمراكز.
- يدعوان الطبقة العاملة إلى الحضور بكثافة حيثما دعت إلى الاحتفال بعيد العمال.
- في الندوة الصحفية للمكتبين التنفيذيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب:
- لن نتنازل عن قرار تنظيم المسيرة بشارع الفداء بالدار البيضاء.
- السلطة تتحرش بنا لتجد المبررات للقمع.

1 ماي 1991 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تخلدان فاتح ماي 1991 تحت شعار «الوحدة النضالية طريق التحرر والديمقراطية»
- استعراض فاتح ماي المشترك بشارع الفداء بالدار البيضاء بحضور الأخوة عبد الرحيم بوعبيد، امحمد بوسنة، محمد بنسعيد وأبو مروان.
- دعم النضال الاجتماعي والدفاع عن الوحدة الترابية ومناصرة القضية الفلسطينية أبرز مهام ماي الحالي.
- الطبقة العاملة تخلد فاتح ماي 1991 في جو وحدوي ونضالي.
- زعماء المنظمات السياسية والنقابية الوطنية والديمقراطية يؤكدون على وحدة العمل من أجل خوض المعارك النضالية وإنجاز مهام الإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي والاقتصادي، ومهام الدفاع عن وحدة التراب الوطني.
- نوبير الأموي وعبد الرزاق أفيلال : وحدة نضالنا النقابي وحدة لا تراجع فيها.
- النضال المشترك تجاوز حدود الخطاب والشعار وتحول إلى مواقف فعلية.

• الوحدة النقابية تجسيد لطموحات الجماهير الشعبية.

5 ماي 1991 :

في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
• يجددان مطالبتهم باعتماد الحوار المسؤول والمفاوضات أسلوبا لدراسة ومعالجة المطالب العادلة للشغيلة المغربية.

16 يوليوز 1991 :

منظمة العمل الدولية تطالب الحكومة المغربية بتوضيحات وتقارير مفصلة.

17 يوليوز 1991 :

في برقية الأخ الأموي إلى رئيس اتحاد عمال العراق: العمال المغاربة يؤكدون تضامنهم مع الشعب العراقي الشقيق.
المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعبر عن قلقه تجاه المخططات المعادية لوحدتنا الترابية.

– يطالب برفع الحصار عن العراق

– يؤكد أن إستراتيجية النضال العمالي ستظل تربط ربطا جدليا بين الوضع الداخلي والأطماع الخارجية الهادفة إلى إضعاف المغرب والنيل من وحدته.

– يدعو الجماهير العمالية إلى التعبئة لمواجهة كل الاحتمالات ويناشد المسؤولين بتصفية الأجواء الداخلية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين واعتماد الحوار البناء لحل المشاكل الاجتماعية.

18 يوليوز 1991 :

بلاغ إعلامي من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: دعوة إلى اجتماع تأسيسي للجنة الوطنية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين النقابيين والسياسيين.

25 يوليوز 1991 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

– كرامة العمال أهم من استجلاب الرأسمال الأجنبي.

– إدانة شديدة لاعتداء باطرون دلتا للأجور ببرشيد على الأخ محمد طربوز عضو اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

– تازة : الاعتداء على الكاتب العام للنقابة الوطنية للسككيين.

3 غشت 1991 :

الأخ الأموي يوجه برقية للأستاذ محمد القباب رئيس جمعية هيآت المحامين بالمغرب يعبر فيها عن إدانته للجريمة الشنعاء التي كانت تستهدف حياته.

– تأسيس لجنة وطنية للنضال من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

16 غشت 1991 :

عفو ملكي عن عدد من السجناء السياسيين شمل 40 معتقلا سياسيا.

28 شتنبر 1991 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يعلن عن استعداد الطبقة العاملة لاتخاذ كل ما تفرضه متطلبات الدفاع عن وحدة التراب الوطني.
- يفوض للمكتب التنفيذي صلاحية اتخاذ كل المبادرات والمواقف التي تمليها تطورات القضية الوطنية ومستلزمات تصحيح الأوضاع الاجتماعية.
- يعتبر أن الاستفتاء في الصحراء ليس سوى مناورة امبريالية.
- يؤكد على الإصلاح السياسي بمراجعة جذرية للدستور، ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين وإرجاع المطرودين والموقوفين إلى عملهم.
- يطالب بالتراجع عن الزيادات المتوالية في أسعار المواد الأساسية ويحمل المسؤولية للحكومة لتجاهلها معالجة الملف الاجتماعي والإخلال بالتزاماتها.
- يعبر عن مساندته لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل بناء دولته المستقلة، ويطالب برفع الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي الصامد.

نونبر 1991 :

نتيجة سياسة التجاهل والتسويق والمماطلة الحكومية : النضالات المطالبة للشغيلة المغربية تتصاعد.

4 دجنبر 1991 :

- في بلاغ للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- دعوة الطبقة العاملة إلى الانخراط بصورة جماعية في جميع الكفاحات العمالية.
- التنديد بموقف الصمت الحكومي والتجاهل للمسؤول لنداءات الحوار، ويحملان الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع.
- في مذكرة مشتركة للمركزيتين موجهة إلى الوزير الأول :
- الحكومة أجهضت الحوار وخلقت أوضاعا استثنائية بإلغاء العمل بكافة التشريعات الاجتماعية والضمانات القانونية في مجال العمل.

9 دجنبر 1991 :

- الأخ نوبير الأموي في اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تنويه بوحدة العمل السياسي من أجل الإصلاح الدستوري.
- القضية الوطنية إحدى أبرز همومنا، ووحدة الشعب المغربي في الدفاع عن الوحدة الترابية محسومة.
- أي إجراء انتقامي ضد المضربين سيواجه بموقف في المستوى.

26 دجنبر 1991 :

جلالة الملك يستقبل لجنتي البحث والتقصي في أحداث 14 دجنبر 1990.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الوحدة النضالية طريق التحرر والديمقراطية



فاتح ماي 1er Mai 1991

1992



8 يناير 1992 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي ابن الطبقة العاملة البار الأخ عبد الرحيم بوعبيد ويدعو جماهير العمال إلى المشاركة في تشييع جنازته يوم الخميس 9 يناير 1992 بالرباط.

11 يناير 1992 :

في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب:
• دعم نضالات المنجمين.

16 يناير 1992 :

الأخ الأموي في تجمع عمال النقل الحضري بعد نجاح إضرابهم :
- هذا الإضراب إلى جانب إضرابات أخرى صك إدانة للحاكمين وصرخة من أجل التغيير.

19 يناير 1992 :

المكتب التنفيذي يجتمع مع بعض المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية.

24 يناير 1992 :

المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- يحملان الحكومة وإدارة الفوسفاط مسؤولية ما قد تؤول إليه الأوضاع بقطاع الفوسفاط.
- يشجبان العمليات الانتقامية التي تقوم بها إدارة الفوسفاط ضد المضربين.
- يهنئان كافة المنجمين على نجاح معاركهم النضالية العادلة.

25 - 26 يناير 1992 :

اجتماعات تنظيمية للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع بعض النقابات الوطنية.

19 فبراير 1992 :

في بيان مشترك للمكتبين التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب:
- تحذير من استمرار الموقف الحكومي على هواه.
- استعداد للرد الجماعي الحاسم في مختلف الجهات.

12 مارس 1992 :

المكاتب التنفيذية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي يؤكدون في بيان مشترك أن الموقف الحكومي المعادي للحق النقابي وللمطالب العمالية موقف سياسي لا وطني ولا ديمقراطي، و يشبثون بضرورة الاستجابة للمطالب العادلة للشغالين، ويهيبون بالعمال إلى مواصلة التعبئة والدفاع عن حقوقهم المشروعة.

20 مارس 1992 :

في اجتماع المجلس الكونفدرالي بالدار البيضاء، الأخ الأموي يؤكد :
- إضرابنا التضامني سينفذ وسيحدد اليوم المناسب لتنفيذه.

24 مارس 1992 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتعرض للاعتقال صباح اليوم أمام المقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

26 مارس 1992 :

الأخ نوبير الأموي يتعرض للاعتقال من جديد بعد اعتقاله وإطلاق سراحه يوم الثلاثاء 24 مارس 1992. المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يخبر الرأي العام الوطني والدولي بهذا الاعتقال التعسفي الذي لا تخفى خلفياته وأبعاده السياسية، يدين بشدة هذا الإجراء التعسفي ويندد بقوة بهذه الأساليب القمعية الترهيبية. يدعو جميع الأطر والأجهزة النقابية إلى مواصلة التعبئة والاستعداد للرد على كل المحاولات التي تستهدف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونضالات الطبقة العاملة.

28 مارس 1992 :

- تضامن وطني ودولي مع الأخ نوبير الأموي.
- حملة التضامن مع الأخ الأموي متواصلة.
- الأخ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي أمام اللجنة المركزية: إننا نعلن استنكارنا للضربة الموجهة ضد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شخص كاتبها العام نوبير الأموي، ونجدد تضامننا مع هذه المنظمة العتيدة.

31 مارس 1992 :

تواصل التضامن مع الأخ الأموي.

1 أبريل 1992 :

الأخ الأموي يمثل أمام المحكمة الابتدائية بالرباط يوم 8 أبريل 1992.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تحتجان على الحكومة في مسألة تشكيلة الوفد العمالي المغربي لدى منظمة العمل العربية.
- استمرار مواقف الاحتجاج والتضامن الوطني والدولي مع الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- الشبيبة الاتحادية تقرر جعل يوم 6 أبريل 1992 يوما احتجاجيا وطنيا ضد محاكمة الأخ الأموي.

2 أبريل 1992 :

المركزيات النقابية الثلاث الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي تعتبر أن محاكمة الأخ الأموي هي جواب حكومي من نوع آخر على نداءات التفاوض حول مطالب الشغيلة، وتقرر جعل يوم 8 أبريل 1992 يوم احتجاج عمالي، ويوما لفصح المضاربين بقوت الأمة والمتملصين من الضرائب والمفوتين لأنفسهم أراضي وممتلكات الشعب المغربي .

– اتساع حملة التضامن مع الأخ الأموي.

3 أبريل 1992 :

تواصل رسائل وبرقيات التضامن مع الأخ الأموي.

4 أبريل 1992 :

حزب الاستقلال يؤكد تضامنه المطلق مع الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

5 أبريل 1992 :

حملة واسعة لإدانة اعتقال ومحاكمة الأخ الأموي.

– المحاكمة خطة مدبرة للرجوع ببلدنا إلى الوراء.

7 أبريل 1992 :

ليلة المحاكمة التي قررتها الحكومة ضد الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

– المحاكمة لن تغطي على المشاكل، بل ستكون مناسبة لإبرازها.

– حملة إدانة اعتقال ومحاكمة الأخ الأموي متواصلة.

– محاكمة الأخ الأموي : انكشاف الحكومة.

8 أبريل 1992 :

بداية محاكمة الأخ الأموي بحضور عدد كبير من المحامين.

– اتساع التعاطف والتضامن يعكس الرفض الشعبي للمحاكمة ويجسد عزلة الحكومة وافتقار سياستها لأي تجاوب جماهيري.

– برقيات التضامن مع الأخ الأموي ما زالت متواصلة.

– الدفاع يواجه الحكومة بعدم الاختصاص المكاني ولا مشروعية الدعوى، ويطالب بحضور الحكومة. – بعد خمس ساعات

من الجدل القانوني الساخن، الجلسة الثانية للمحاكمة الاثنيين القادم.

– أكثر من 700 محام يأزرون الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شخص كاتبها العام الأخ الأموي.

– استمرار التضامن الدولي وتواصل المساندة الوطنية.

9 و 10 أبريل 1992 :

حضور نوعي للتضامن والتعبير عن رفض الفساد وخنق حرية التعبير.

– الصحافة الوطنية تولي أهمية بارزة للجلسة الأولى للمحاكمة.

– استمرار التضامن الوطني والدولي مع الأخ الأموي.

10 أبريل 1992 :

في أفق التحضير لاجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اللجنة الإدارية تدارس الوضعية الراهنة

والمهام المطروحة.

الأخ عبد الرحمان اليوسفي في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي: تجاوب الرأي العام مع موقفنا الواضح والصارم من العدوان الحكومي المبني على الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان تجاوبا إجماعيا. فاتح ماي سيكون الحدث النقابي الذي يتوج النضالات الاجتماعية ومناسبة للاحتجاج على الموقف الحكومي.

7. 11 أبريل 1992 :

الدار البيضاء : تنظيم الندوة التكوينية المشتركة بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واللجنة العمالية الإسبانية.

12 أبريل 1992 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- يدين المحاكمة المفتعلة التي تستهدف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- يطالب بفتح ملفات الاختلاس والرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ.
- يتشبث بالمطالب الاجتماعية ويجدد قرار تخويل المكتب التنفيذي صلاحية اتخاذ وتنفيذ كل القرارات والصيغ النضالية بما فيها الإضراب العام.

13 أبريل 1992 :

استئناف المحاكمة المفتعلة : هيئة الدفاع تتجاوز 1000 محام.

- في الجلسة الثانية من المحاكمة : الدفاع يعلن أن المحاكمة تمر في ظل « حصار عسكري ».
- البوليس يقمع المواطنين والمحامين والصحفيين .
- اعتقال الأخ الساسي الكاتب العام للشبيبة الاتحادية.
- المحاكمة تدخل مرحلة المرافعات في الجوهر دون البت في الدفوعات.
- كلمة الأخ الأموي طرحت الاستجواب الذي أجراه مع الجريدة الإسبانية «إلبايس» في إطاره السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يميز وضعية المغرب.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد لعام للشغالين بالمغرب تقرران تنظيم احتفالات فاتح ماي بصفة مشتركة وموحدة.
- اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية يوم الأحد 19 أبريل 1992.
- فاتح ماي يوم للمحاكمة.

18 أبريل 1992 :

- المحكمة تقرر إدانة الأخ نوبير الأموي والحكم عليه بسنتين نافذتين واعتقاله داخل الجلسة.
- في كلمته الأخيرة الأخ الأموي يسلط الضوء على كثير من جوانب تصريحه ويوضح :
- كلام استجوابي ليس سبا وأنا مستعد لتقديم عدة ملفات تتعلق بالفساد أمام لجنة لتقصي الحقائق.
- دفاع الأخ الأموي يعدد الخروقات الخطيرة التي شابت المحاكمة.
- في بلاغ للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي:
- محاكمة الأخ الأموي كانت تعبيرا صارخا عن عداة الحكومة للمطالب العادلة للشغالين.

- إن أي إصلاح لا يمكن أن يتم إلا إذا وضع حد نهائي لمظاهر الارتشاء والسرقة والتفويت غير القانوني لأموال وممتلكات الشعب.
- المطالبة بلجنة تحقيق ذات سلطات فعلية لمحاسبة الذين أثروا على حساب الشعب.
- رص الصفوف وجمع الكلمة لخوض النضال.
- لتكن تظاهرة فاتح ماي في مستوى التحديات التي تواجهها الطبقة العاملة.
- الأحزاب الوطنية الأربع (الاتحاد الاشتراكي - حزب الاستقلال - منظمة العمل - التقدم والاشتراكية) تندد بالخروقات التي صاحبت أطوار متابعة الأخ الأموي، وتؤكد في بيانها المشترك :
- المحاكمة محاولة يائسة لإجهاض الإصلاحات الدستورية والسياسية التي ينتظرها شعبنا.
- التزامنا بمواصلة المعركة المشتركة ضد الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع والشطط في استعمال السلطة وإهدار الثروات الوطنية.
- تجمعات مشتركة بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتضامن مع الأخ الأموي.

19 أبريل 1992 :

يوم وطني تضامني مع الأخ الأموي بمشاركة الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والحقوقية.

21 أبريل 1992 :

- في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب:
- السلطات المحلية بالبيضاء تمنع احتفالات فاتح ماي بشارع الفداء.
- السلطات تحاصر مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتمنع العمال من الوصول إليه وتعتدي على قيادة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
- المنظمتان تتمسكان بحقهما في إجراء استعراضات فاتح ماي بشارع الفداء طبقا للقانون.
- في اليوم التضامني مع الأخ الأموي بالدار البيضاء:
- ممثلو أحزاب المعارضة يطالبون بلجنة تحقيق لكشف ملفات الفساد الإداري واستغلال النفوذ.
- الأخ عبد الرزاق افيلال باسم المركزيات النقابية يؤكد بأن قرار الإضراب العام قد تم اتخاذه، وأن المداولات جارية لتحديد موعده.
- في بلاغ من المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب : اتحاد كتاب المغرب يؤكد تضامنه المطلق مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي ويطالب بإطلاق سراح الأخ الأموي وإنهاء ملف الاعتقال السياسي والنقابي بالمغرب.

22 أبريل 1992 :

الحكومة ماضية في تصعيد التضييق على حرية التعبير: من الحكم على الأخ الأموي إلى محاكمة جريدة «أنوال».

24 أبريل 1992 :

- من مظاهر التصعيد الحكومي عرقلة تنظيم فاتح ماي بالبيضاء.
- كل عرقلة أمام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتخليد فاتح ماي ستكون مسا صريحا بالحريات والحقوق النقابية.
- من شارع الفداء تأسست الحركة النقابية المغربية لمواصلة الكفاح من أجل الحرية وبناء الاستقلال على قواعد التحرر

والعدالة الاجتماعية.

– هل يمثل هذه العراقيل يمكن تجنب البلاد المزيد من التوثر.

25 أبريل 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوجهان برقيات احتجاج إلى السلطات الحكومية حول منع الاستعراضات.

26 أبريل 1992 :

- في بلاغ مشترك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- تعبر عن استنكارها لما يحاك ضد الطبقة العاملة من مؤامرات تسلطية تستهدف ضرب المكتسبات العمالية.
 - تجدد تمسكها القوي بالملف المطلبي العمالي في شموليته.
 - تؤكد تشبثها بتصفية الأجواء بإطلاق سراح الأخ الأموي وكل معتقلي أحداث 14 دجنبر 1990.
 - تعلن عن تضامنها اللامشروط مع الصحافة الوطنية في محنتها الجديدة.

27 أبريل 1992 :

- الاتحاد العام التونسي للشغل يتضامن مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .
- في تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول محاكمة 8 أبريل 1992 :
- عدم توفر شروط المحاكمة العادلة وشكل الاعتقال الفوري سابقة خطيرة.
 - إعمال ضمانات مبدأ استقلال القضاء شرط أساسي لعدالة المحاكمات ولحماية حريات وحقوق المواطنين.
 - المطالبة بالرفع الفوري لاعتقال السيد الأموي.

29 أبريل 1992 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي تقرر :
- إلغاء استعراضات واحتفالات فاتح ماي 1992 في كل الجهات والفروع تعبيرا عن رفض كل أشكال التضييق وتأكيد لإدانة المنع الحكومي الممنهج.
 - دعوة كل القوات السياسية والحقوقية للتضامن مع الشغالين في محنتهم الجديدة.
 - التوجه إلى المحافل الدولية المختصة لإثارة الرأي العام الدولي ضد السياسة القمعية للحكومة.
 - دعوة المسؤولين النقابيين في الأقاليم للاستمرار في التعبئة لإنجاح ما تم اتخاذه من قرارات نضاله.

1 ماي 1992 :

منع فاتح ماي 1992.

- في الكلمة المشتركة للنقابات الثلاث بمناسبة فاتح ماي : النضالات المتواصلة تؤكد حيوية الطبقة العاملة وعزمها على انتزاع حقوقها ومواصلة النضال الوحدوي - نحدد عهد الوفاء والالتزام بكل القرارات بما فيها الإضراب العام.
- في بيان للأحزاب الديمقراطية الأربع : الأحزاب الوطنية تحيي نضالات الطبقة العاملة وتجدد تضامنها المطلق مع مطالبها المشروعة.

2 ماي 1992 :

- قادة النقابات الثلاث يتحدثون عن الامتناع عن إحياء فاتح ماي احتجاجا وعن الإضراب العام المحتمل .
- الشغيلة المغربية بين خيارين : إما حوار جدي أو تنفيذ الإضراب العام.
- في دورتها الاستثنائية للجنة الإدارية للكونغرس الديمقراطية تندد بمنع فاتح ماي 1992 وتطالب بإطلاق سراح الأخ الأموي فورا.
- حسب تعليق «البائس» على الحكم الصادر ضد الأخ الأموي : سمعة المغرب أمام الرأي العام الدولي تضررت من جراء الحكم القاسي .

4 ماي 1992 :

اعتقال الكاتب الجهوي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بسيدي سليمان الأخ إدريس الغنيمي.

7 ماي 1992 :

- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونغرس الديمقراطية للشغل يعبران عن تضامنهما مع الكاتب الجهوي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بسيدي سليمان.
- قبيل محاكمة جريدة «الاتحاد الاشتراكي» يوم 13 ماي، الأخ لبريني يتلقى استدعاء جديدا للمثول أمام المحكمة يوم 18 ماي الجاري.
- المركزيات النقابية الثلاث توجه مذكرة مشتركة بمطالب الطبقة العاملة إلى الوزير الأول: هل تفتح الحكومة باب الحوار أم أن باب المحاكمات والسجن هو الذي سيظل مفتوحا من طرفها ؟

13 ماي 1992 :

حملة التضامن مع الأخ الأموي متواصلة.

14 ماي 1992 :

- اجتماعات تنسيقية وتجمعات تعبوية مشتركة للمركزيات النقابية.
- الكونغرس الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوجهان رسالة إلى وزير العدل حول وضعية الأخ الأموي داخل السجن.
- عمل اللجنة الحكومية المكلفة بالنظر في الملفات المطالبة يظل مرتبطا بما سيسفر عنه من نتائج لصالح الشغيلة.
- البيضاء : نجاح التجمع التضامني المشترك .

17 ماي 1992 :

- أمناء الأحزاب الخمسة (حزب الاستقلال - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - منظمة العمل الديمقراطي الشعبي - التقدم والاشتراكية - الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) يوقعون ميثاقا وطنيا يؤسس الكتلة الديمقراطية.
- محاكمة جريدة «الاتحاد الاشتراكي» بالفصل 55 من قانون الصحافة - الدفاع يدفع بطلان المتابعة - الأخ البريني يعتبر أن ما نشر هو وقائع محاكمة سياسية وليس بيانات شخصية أو عائلية تتعلق بالقذف.

20 ماي 1992 :

ابتدائية سيدي سليمان تحكم على الأخ إدريس الغنيمي بخمس سنوات سجن نافذة.
في بيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
الحكم القاضي على الأخ الغنيمي الكاتب الجهوي للاتحاد العام بسبيدي قاسم يعتبر استفزازا جديدا للطبقة العاملة واستمرارا
في التضييق على الحريات النقابية.

21 ماي 1992 :

الأحزاب الوطنية الديمقراطية تطالب بإحداث لجنة تقصي نيابية للتحقيق في ملفات الفساد والارتشاء.

22 ماي 1992 :

في مذكرة للمركزيات النقابية الثلاث الموجهة إلى الوزير لأول : المطالب المقدمة تضم اقتراحات برفع الأجور ومطالب
قانونية وتنفيذية لا تتطلب تكاليف وتحملات مالية.
النقابات تؤكد على اتخاذ عدد من الإجراءات المستعجلة لتنقية الأجواء النقابية، في مقدمتها رفع الاعتقال عن الأخ
الأموي.

23 ماي 1992 :

قضايا الشغل والتشغيل في جلسة المساءلة البرلمانية : نواب الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكدون
أن التعامل الحكومي مع الملف الاجتماعي اختبار لنية الحكومة. - يؤكدون أن محاكمة الأموي والصحف الوطنية والإجراءات
الأخرى ستزيد من تعقيد المشاكل المطروحة.

27 ماي 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- تحيي وتثمن ميلاد الكتلة الديمقراطية كإطار للعمل والنضال المشترك من أجل مواجهة وتصحيح الأوضاع.
- تعلن دعمها ومساندتها لكل المبادرات والخطوات الوحدوية التي قد تقدم عليها الكتلة الديمقراطية .
- لن يكون الإضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990 والإضرابات القطاعية التي تلتها آخر المحطات النضالية.

29 ماي 1992 :

هيئة دفاع الأخ الأموي تتقدم بطلب رفع حالة الاعتقال التحكيمي .

1. 4 يونيو 1992 :

الدورة التدريبية الثانية للكونفدرالية الديمقراطية واللجن العمالية الاسبانية بكاتالونيا.

6 يونيو 1992 :

حملة التضامن مع الأخ الأموي متواصلة.

9 يونيو 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- يوجهون مرة أخرى نداء إلى الوزير الأول لاتخاذ المبادرات التي من شأنها إشاعة الطمأنينة في الساحة الاجتماعية

ويطالبون بعقد جلسة مستعجلة حول المطالب العمالية.
- تكلف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي لحضور لقاء 9 يونيو 92 مع لجنة وزارية.
تواصل حملة التضامن والمساندة مع الأخ الأموي.

17 يونيو 1992 :

في إطار التحضير المشترك لليوم الاحتياجي على المستوى الوطني (الأحد 21 يونيو 1992)، وتنديديا باستمرار الاعتقال التحكيمي للأخ نوبير الأموي والأخ إدريس الغنيمي، عقد المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعا بالرباط وقفوا خلاله على الزيادة التي شملت العديد من المواد والخدمات (الحليب - الخضروات - النقل الطرقي..)، منبهين الحكومة إلى خطورة عدم توقيفها مسلسل ارتفاع الأسعار وعدم تراجعها على ما أقرته من زيادات، ومؤكدين اضطرارهم للدفاع عن قوت وكرامة الطبقة العاملة المغربية بكل الصيغ النضالية بما فيها تنفيذ قرار الإضراب العام.

20 يونيو 1992 :

في بلاغ مشترك بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- الزيادات التي أشعلت الحكومة نيرانها تؤكد سياسة الإجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين.
- بعد 11 سنة من أحداث يونيو الدامية، الطبقة العاملة مستمرة في تعزيز وحدتها والدفاع عن مطالبها.
- المسؤولون متمادون في أخطائهم ورفضهم للحوار.
- نضالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم يوقفها قمع 1981 ولن يوقفها اعتقال كاتبها العام في 1992 .
- المغرب الآن في منعرج كبير، وإرادة الجماهير الكادحة هي تحقيق الإصلاح الشامل.
- المكاتب التنفيذية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي يزورون الأخ الأموي.

21 يونيو 1992 :

في التظاهرة الاحتجاجية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء: ليستمر تعميق وتجذير تنسيقنا الوحدوي لتنفيذ قرار الإضراب العام في الوقت المناسب وبالصيغة المناسبة.

26 يونيو 1992 :

هيئة الدفاع تطالب برفع الاعتقال التعسفي عن الأخ الأموي.

1 يوليوز 1992 :

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تطالب بإطلاق سراح الأخ الأموي وكافة معتقلي الرأي ومعالجة الملف الاجتماعي عبر حوار تفاوضي حقيقي.

6 يوليوز 1992 :

الحكومة مطالبة بالجواب على شكاية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول الاتفاقيات الدولية للشغل.

20 يوليوز 1992 :

منع زيارة وفد اللجن العمالية الاسبانية للأخ الأموي.

21 يوليوز 1992 :

وفد اللجن العمالية الاسبانية يعقد ندوة صحفية للتعبير عن تضامنه مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومع كاتبها العام نوبير الأموي.

29 يوليوز 1992 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يحتج فيه بشدة على تعامل المسؤولين مع قضية الأخ نوبير الأموي في معتقله القسري، ويطالب برفع الحصار المضروب عليه والترخيص لأعضاء المكتب التنفيذي، وكل المناضلين الكونفدراليين والمنظمات الحقوقية والسياسية والنقابية بزيارته. كما يجدد مطالبته، وبإلحاح، برفع الاعتقال التحكيمي عنه وإطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين وعودة المغتربين، كمدخل لتنقية الأجواء ومعالجة أوضاع الطبقة العاملة المغربية.

30 يوليوز 1992 :

تضامنا مع الأخ الأموي : تنظيم ندوة حول « حرية التعبير » يومي 30 و 31 يوليوز 1992 بالمركز العام لحزب الاستقلال بالرباط.

31 يوليوز 1992 :

في البلاغ المشترك بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي: محاكمة الأخ إدريس الغنيمي جرت في ظروف انعدمت فيها حقوق المتهم في الدفاع عن نفسه. تضامن مطلق واستنكار لما تعرض له من أحكام.

2 غشت 1992 :

في الجلسة الأولى للتضامن مع الأخ الأموي بالرباط : المحكمة أوردته أمويا آخر وأرادت دفاعا آخر ، لكن الفصل كان لصاحب القضية.

4 غشت 1992 :

في برقية موجهة لوزير العدل، دفاع الأخ الأموي يثير :
- القضية تعرف تعثرا خطيرا واستمرار هذه الوضعية يفيد تدخل السلطة التنفيذية.

8 غشت 1992 :

حول الحصار المضروب على الأخ الأموي : وزارة العدل تنفي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد.
في رسالة موجهة إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يثير ظروف عبور

عمالنا بالخارج.

13 غشت 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تثير انتباه الحكومتين الأسبانية والمغربية حول مآسي عبور عمالنا المهاجرين.

14 غشت 1992 :

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ينظم يوما وطنيا من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع الاعتقال التحكيمي عن الأخ الأموي.

17 غشت 1992 :

في بيان للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بعد أربعة أشهر على الاعتقال التحكيمي لأخيना نوبير الأموي :
- اليوم 17 غشت يوم تعبوي للاحتجاج ضد الاعتقال السياسي والعمل من أجل رفع الاعتقال التعسفي عن الأخ الأموي.

18 غشت 1992 :

الاتحاد الاشتراكي تحاور طيريصا لوصادا رئيسة جمعية الصداقة مع الشعوب العربية :
- إننا نعبر عن تضامننا مع كل الجمعيات التي تعمل على توثيق دعمها للسيد الأموي.

19 غشت 1992 :

الأخ اليوسفي في اليوم الوطني لرفع الاعتقال التحكيمي عن الأخ الأموي :
- نحن في الاتحاد الاشتراكي مقتنعون بأن التحلي بروح 20 غشت هو الضمان للوصول إلى الإصلاح السياسي المنشود ومصممون على مناهضة جميع أنواع التزوير التي يخطط لها عملاء المركب الإداري.
- الهدف من متابعة أخينا الأموي واعتقاله كان هو عرقلة مسار الإصلاح السياسي.
- من مضاعفات محاكمة الأموي قيام الكتلة واختفاء الوزير الأول الذي دبر العملية ضد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي.

24 غشت 1992 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعزي في وفاة الأخ عبد اللطيف بنجلون.
- الأخ الأموي يعزي في وفاة الأخ عبد الطيف بنجلون (المركب السجني - سلا).

29 غشت 1992 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر مقاطعة الاستفتاء على الدستور المراجع، والمقرر إجراؤه يوم 4 شتنبر 1992.
- يجدد إدانته الصارمة للمحاكمة التي حيكت ضد الأخ الأموي.
- يجدد مطالبته بالمعالجة الفورية والحقيقية للملف الاجتماعي.
- يحتفظ لنفسه بتنفيذ جميع القرارات النضالية بما فيها الإضراب العام.
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعلن عن مقاطعته الاستفتاء حول مشروع مراجعة الدستور.

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين بشدة تصرفات المنع والتطاول على حق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التعبير عن موقفها من مشروع الدستور.

3 شتنبر 1992 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أدان فيه بشدة تصرفات المنع والتطاول على حرية التعبير كحق يكفله الدستور، وذلك من خلال مداهمة المقرات النقابية واحتجاز اللافتات التي تعبر عن موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المقاطع للاستفتاء على الدستور المراجع، مؤكدا احتجاجه على هذه الخروقات والممارسات التي تتنافى ودولة القانون والديمقراطية الحق.

7 شتنبر 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطلب تمديد آجال عمليات انتخاب مناديب العمال ومقابلة وزير التشغيل.

8 شتنبر 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنطلق في خوض معركة انتخاب مناديب العمال واللجان الثنائية :
- نداء من أجل الدعم والتصويت لصالح مرشحي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في معركة الانتخابات المهنية.

11 شتنبر 1992 :

اجتماع مجالس التنسيق الجهوية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- فيما كنا ننتظر من الحكومة أن تهتم بالجانب الاجتماعي تدشن مسلسلا من الزيادات في الأسعار.
- تنقية الجو هو المدخل للحوار الاجتماعي.

14 شتنبر 1992 :

في نداء مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: الحرص على مواجهة التزوير في مجال الانتخابات المهنية والتأكيد على التنافس الشريف بين المركزيتين للإسهام في تعميق الوعي العمالي.

15 شتنبر 1992 :

لقاء الحكومة مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب: الحكومة لم تغير تعاملها مع قضايا الشغيلة المغربية.

17 شتنبر 1992 :

في بلاغهما المشترك المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- يعبران عن استيائهما من استمرار الحكومة في نهج الأساليب القديمة والدوران في الحلقات المفرغة.
- يحملان المسؤولية الكاملة للحكومة في إفراغ اللقاءات التفاوضية من أي محتوى.
- يدعوان الشغيلة المغربية إلى المزيد من الاستعداد والتكتل للوقوف أمام كل تلاعب بحقوقها وكرامتها.

26 شتنبر 1992 :

بعد إعلان الوزير الأول عن عقد اجتماعات أخرى مع المحاورين الاجتماعيين والاقتصاديين : على الحكومة أن تتقدم بالأجوبة الأولية حول مطالب الشغيلة.

- تنقية الجو الاجتماعي مطلب مستعجل وعلى الحكومة أن تعمل على صيانة الحقوق النقابية.
- الكاتب العام للكونفدرالية العالمية للشغل كارلوس لويس كوستير يزور المغرب حيث يعتزم في إطار زيارته للكونفدرالية الديمقراطية للشغل القيام بزيارة الأخ الأموي يوم 29 شتنبر 1992 .
- انتخابات مناديب العمال : انتصارات متوالية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفوز ساحق.
- المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي برئاسة الأخ عبد الرحمان اليوسفي يزور الأخ الأموي في معتقله التحكيمي.

29 شتنبر 1992 :

انتخابات مناديب العمال : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تفوز في عدة مؤسسات بجميع المقاعد.
في تصريح للكاتب العام للكونفدرالية العالمية للشغل : السلطات المغربية تمنعنا من زيارة الأموي والغنيمي.

30 شتنبر 1992 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين الحصار المضروب على الأخ الأموي داخل معتقل « السلام » بسلا، حيث منع السيد كارلوس لويس كوستير من زيارة الكاتب العام. كما يستنكر حرمان الأخ الحسين كافوني من حق التصويت والترشيح في انتخابات مناديب العمال، ويستنكر محاصرة إدارة مستشفى ابن سينا بالرباط للأخ عبد المجيد بوزوع.

3 أكتوبر 1992 :

اجتماع كتاب وأمناء الاتحادات الجهوية والمحلية وأعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية مع المكتب التنفيذي.

6 أكتوبر 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تطالبان بالتمويل وباستعمال الاذاعة والتلفزة في انتخابات مناديب العمال واللجن الثنائية.
- من الأنشطة المركزية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : الاتحادات المحلية والجهوية والمكاتب الوطنية للنقابات الوطنية تدارس وسائل التعبئة لمواصلة معركة انتخابات مناديب العمال واللجان الثنائية وتصدر بياناً احتجاجياً على استمرار الاعتقال التحكيمي للأخ توبير الأموي.
- في بيان هيئة الدفاع عن الأخ الأموي : وضعية ملف الأموي تشكل مسا بمصادقية القضاء واستقلاله.

20 أكتوبر 1992 :

وفد نقابي من اللجن العمالية والاتحاد العام لعمال اسبانيا في زيارة للنقابات المغربية.

22 أكتوبر 1992 :

الحكومة المغربية ترفض الترخيص للوفد النقابي الاسباني بزيارة الأخ الأموي.

23 أكتوبر 1992 :

الكونفدرالية العالمية للشغل تطرح وضعية الأخ الأموي في المحافل الدولية وتحتج على الحكومة المغربية.

3 نوفمبر 1992 :

استجابة واسعة لنداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل مقاطعة انتخاب مناديب العمال في المكتب الوطني للكهرباء.

4 نوفمبر 1992 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يطالب بالترخيص لزيارة الأخ الأموي : في مراسلة إلى وزير العدل .

7 نوفمبر 1992 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدارس أوضاع الطبقة العاملة وتلح على ضرورة خوض النضال.

13 نوفمبر 1992 :

هيئة دفاع الأخ الأموي تعقد ندوة صحفية :

— اعتقال الأموي مخالف للقانون.

16 نوفمبر 1992 :

قضية الأخ الأموي أمام أعضاء البرلمان الأوربي.

— الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية تتدخل لدى الوزير الأول الفرنسي لإثارة قضية الاعتقال التحكيمي لنوبيير الأموي بمناسبة زيارته للمغرب.

19 نوفمبر 1992 :

استمرار الاعتقال التحكيمي للأخ الأموي موضوع احتجاج وطني ودولي.

— التحرير الفوري للأموي مطلب كل القوى الوطنية والديمقراطية.

20 نوفمبر 1992 :

الاستمرار في اعتقال نوبيير الأموي يشكل أحد مظاهر مصادرة حرية الفكر السياسي والنقابي.

21 نوفمبر 1992 :

أمام السجن المدني بسلا، وبعد ثلاثة أيام من عيد الاستقلال :

— اعتداء على الصحفيين وعلى مجموعة من المناضلين.

— محمد الساسي ينقل إلى المستشفى في حالة خطيرة.

في البيان المشترك الصادر عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم

العالى :

— المكاتب التنفيذية تتمكن من زيارة أخينا الأموي بسجن سلا.

— إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والنقابيين مدخل لتنقية الأجواء السياسية والاجتماعية.

— إدانة شديدة للتصرفات القمعية التي تعرض لها المناضلون والمسؤولون أمام السجن.

23 نوفمبر 1992 :

وسائل الإعلام الدولية والوطنية تهتم بوقائع أحداث العنف بباب السجن بسلا.
الحالة الصحية للأخ الساسي محمد تتطلب مراقبة طبية دقيقة.
في التجمع المركزي الاحتجاجي ضد الاعتقال التحكيمي للأخ الأموي :إجماع على المطالبة برفع الاعتقال التحكيمي عن الأخ الأموي وعن ملفه بالمحكمة الابتدائية .

24 نوفمبر 1992 :

في اليوم الاحتجاجي الجماهيري بالدار البيضاء :
- إدانة لاستمرار اعتقال الأخ الأموي والمطالبة بالإفراج الفوري عنه.
- اعتقال الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لن يمنع الطبقة العاملة من خوض المعارك وتحقيق الانتصارات.
- نزيل سجن سلا حاضر مع رفاقه في جميع النضالات التي يخوضونها.

25 نوفمبر 1978 - 25 نوفمبر 1992 :

ذكرى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل استمرار للحركة النقابية المغربية الأصيلة .
الطبقة العاملة المغربية تخلد الذكرى 14 لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار :
« من تصحيح المسار النقابي إلى وحدة النضال الاجتماعي »
الأخ محمد اليازغي : الانتصارات التي حققتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في انتخابات اللجان الثنائية ومندوبي العمال خير دليل على الانسجام القائم بين القيادة والقاعدة.
الأخ عبد المجيد بوزوبع : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أصبحت قوة فاعلة لا يمكن تجاهلها في الحياة السياسية والاجتماعية ببلادنا.
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي توجه للحكومة تذكيرا
مطلبيا.

26 . 27 نوفمبر 1992 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في ندوة حول الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط المنظمة من طرف الاتحاد العام لعمال إسبانيا بمدينة فلنسيا يومي 26 و 27 نوفمبر 1992. مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الندوة الأخ حصيني أحمد عضو المكتب التنفيذي الذي ساهم بعرض حول الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط وحضر لقاء عماليا مع المهاجرين المغاربة بإسبانيا.

30 نونبر 1992 :

وجه المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب رسالة إلى الوزير الأول تذكره بمطالب الطبقة العاملة المغربية العادلة، وتؤكد له تشبثهما بعدالة هذه المطالب وبمشروعية الدفاع عنها بكل الصيغ النضالية.

6 دجنبر 1992 :

الملف المطلي الاجتماعي سيكون في قلب البرنامج الذي ستعرضه القوى الديمقراطية على الشعب ليصادق عليه.
- استئجاب الديمقراطية في المغرب العربي هو الذي سيكرس فيه الاستقرار ويجعل منه المخاطب المسموع من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

- دعم الطبقة العاملة المغربية ومساندة عملها من أجل رفع الاعتقال التحكيمي عن الأخ نوبير الأموي . (المهرجان نظمته الكتلة الديمقراطية بسينما السعادة وترأسه الاخوة: عبد الرحمان اليوسفي - عبد الكريم غلاب - علي يعته - عبد المجيد بوزويغ - عبد الرزاق افيلال) .
جمعية العمال والمهاجرين المغاربة بإسبانيا تصدر بياناً تضامنياً مع الأخ الأموي.

11 دجنبر 1992 :

التظاهرة الدولية ببرشلونة للتضامن مع الأخ الأموي تختتم ببيان عام وتوصيات هامة.

17 دجنبر 1992 :

اليوم ، مر على الاعتقال التحكيمي للأخ نوبير الأموي 8 أشهر.
- الفريق العامل المعني بالاعتقال التحكيمي بلجنة حقوق الإنسان يدرس الموضوع .
نحو تشكيل لجنة دولية للعمل على إطلاق سراح الأخ الأموي.
المنظمة العربية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها لاستمرار الاعتقال.

20 دجنبر 1992 :

تأجيل الحوار بين الحكومة والمنظمات النقابية.

21 دجنبر 1992 :

قضية الأخ الأموي أمام محكمة الاستئناف.

25 دجنبر 1992 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً يستنكر فيه الجريمة الشنعاء التي اقترفها الكيان الصهيوني بطرده بالقوة 415 فلسطينياً من أرضهم ووطنهم، مستنكراً في ذات الوقت صمت الحكام العرب وداعياً إياهم إلى المبادرة باتخاذ المواقف التي تليها مقتضيات الدفاع عن الوجود العربي، وموجهاً نداءً إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للوقوف بحزم أمام هذا التحدي الإسرائيلي.

31 دجنبر 1992 :

الأحداث الكبرى لسنة 1992 : نوبير الأموي رجل السنة الوطنية.



الجامعة التونسية للطلبة
الاتحاد العام للطلبة بالتونس



فاتح ماي 1992 1er Mai

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



1993



15 يناير 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين العدوان الأمريكي الغربي على العراق، و تتضامن مع ضحاياه.

17 يناير 1993 :

تظاهرة تضامنية مع الأخ الأموي بمناسبة مرور تسعة أشهر على اعتقاله احتضنها المقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمشاركة عدة منظمات سياسية ونقابية وحقوقية، أكدت جميعها على المطالبة بالإفراج عن الأخ الأموي.
في بلاغ مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي:
- جلسة الحوار ليوم 12 يناير 1993 بقيت دون المعالجة الحقيقية لكل المشاكل المستعجلة.
- المعالجة الفعلية للملف المطالب بتحقيق عبر الحرص على إجراء حوار حقيقي.

20 يناير 1993 :

يوما قبل نظر محكمة الاستئناف في ملف الأخ الأموي : منظمات حقوقية وجماهيرية تطالب بتمتيعه بمحاكمة عادلة ورفع الاعتقال التحكيمي عنه.
في بلاغ صحفي للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي : الأخ الأموي يدعو جميع المناضلين والمناضلات إلى عدم تحمل مشاق السفر لحضور المحاكمة في المرحلة الاستئنافية.

21 يناير 1993 :

اليوم تنظر محكمة الاستئناف في ملف الأخ الأموي : محامون ومراقبون أجنب يصلون إلى المغرب لمتابعة المحاكمة.
- محاكمة الأخ الأموي أمام الاستئناف وهو في حالة اعتقال مخالفة صارخة للمادة 10 من الدستور.
- الدفاع يطالب برفع الاعتقال عنه قبل متابعة المحاكمة في الموضوع .
- الجلسة الأولى من محاكمة الأخ الأموي استئنافية تستمر أكثر من ثماني ساعات لتنتهي بضم كل الدفوعات إلى الجوهر.
- جو الحصار والتجاوزات الذي طبع المحاكمة ابتدائيا يتكرر أمام الاستئناف.
- الدفاع يطالب بحضور الوزير الأول ورئيس المحكمة يرفض ملتصق الدفاع.

22 يناير 1993 :

الجلسة الثانية ترفع عدة مرات، نتيجة أجوائها المكهربة.

23 يناير 1993 :

في الجلسة الثالثة لاستئنافية الأخ نوبير الأموي :
- الأموي : مارست حقي في النقد وأنزه نفسي عن النزول لمستوى الشتائم.

24 يناير 1993 :

الأموي يقول في محاكمته استئنافية :
- جريمتنا الحقيقية هي أننا لا نساوم في مطالب الشغيلة المغربية و متشبثون بحقوقنا فكرا وممارسة.

26 يناير 1993 :

مرافعات الدفاع أمام محكمة الاستئناف : الشعب المغربي يريد أن تصبح بلادنا دولة قانون حقا - استعمال الفصل 400 في ميدان الصحافة وإجراء الاعتقال الاحتياطي يتنافيان نصا وروحا مع مبدأ حرية الصحافة المكرسة في الدستور والتشريع.

27 يناير 1993 :

نوبير الأموي في تصريحه الأخير أمام المحكمة : ملف استغلال النفوذ والرشوة والاثراء يبقى من أهم الملفات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

28 يناير 1993 :

وفد من الكونفدرالية العامة للعمال البلجيكيين يحل ضيفا على الكونفدرالية.

29 يناير 1993 :

في بيان للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
 - تأكيد الحكم الابتدائي الصادر في حق الأخ الأموي يكرس باللموس الفرق الشاسع فيما بين الخطاب السياسي الديمقراطي شكلا والممارسات القهرية عمليا.
 - الكونفدرالية تحمل المسؤولية الكاملة للحكومة إزاء تصعيد الهجمة على الحقوق النقابية .
 اتساع ردود الأفعال إزاء الحكم القاسي ضد الأخ الأموي.

02 فبراير 1993 :

وفد الكونفدرالية العامة للعمال البلجيكيين يعقد ندوة صحفية.

03 فبراير 1993 :

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يستنكر الحكم ويعلن تضامنه المطلق مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إثر صدور الحكم على الأخ الأموي.
 - المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب : تضامن تام مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
 - النقابة الوطنية للتعليم العالي تعلن عن تضامنها المطلق مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

04 فبراير 1993 :

الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا تندد بالحكم الصادر ضد الأخ الأموي.

05 فبراير 1993 :

السلطات الحكومية تمنع الوفد النقابي البلجيكي من زيارة الأخ الأموي في السجن.

07 فبراير 1993 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء أكد فيه ما يلي :
 تبني كل القضايا والمواقف الشجاعة الواردة في تصريحات الأخ نوبير الأموي، ويجدد إدانته القوية للحكم / المؤامرة

الذي أصدرته استئنافية الرباط بتاريخ 28 يناير 1993 في حقه، ويطالب بإطلاق سراحه فوراً وسراح كافة المعتقلين النقابيين والسياسيين.

دعوة الطبقة العاملة المغربية إلى الانخراط الواسع في الإضرابات القطاعية والمحلية والجهوية دفاعاً عن كرامتها وحقوقها المشروعة.

يؤكد قرار خوض الإضراب العام الذي سبق للمركزيتين العماليتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الهام للشغالين بالمغرب اتخاذه، وذلك بتنسيق مع الحلفاء والشرفاء، ويجدد الصلاحية المخولة للمكتب التنفيذي في تحديد تاريخه المناسب. يثمن قرار الأحزاب الوطنية بتعليق مشاركتها في اللجنة الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات.

11 فبراير 1993 :

في تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان : محاكمة الأخ الأموي لم تكن عادلة.

17 فبراير 1993 :

الوفد النقابي الشيلي يلتقي بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- لجنة وطنية لتنسيق الحملة الوطنية والدولية لإطلاق سراح نوبير الأموي .

27 فبراير 1993 :

اجتماع مجالس التنسيق الجهوية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

13 مارس 1993 :

حملة التضامن مع الأخ الأموي في فرنسا : مليون توقيع.

17 مارس 1993 :

الأحزاب الوطنية والمركزيات النقابية تشكل لجنة تنسيق الحملة الوطنية والدولية من أجل إطلاق سراح الأخ نوبير الأموي : المبادرة تصادف مرور 11 شهراً على اعتقاله.

29 مارس 1993 :

وفد نقابي إسباني يحل بالمغرب في إطار دعم ومساندة الأخ الأموي (من اللجن العمالية).

1 أبريل 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب : لقاءات تنسيقية قطاعية وجهوية على الصعيد الوطني.

في اللقاء التنسيقي الجهوي والقطاعي بالدار البيضاء .
- الأخ بوزويغ : سنحتفل بفاتح ماي كيفما كانت الأحوال.
- الأخ أفيلال : الوحدة وسيلة لإنقاذ البلاد من المآسي.

7 أبريل 1993 :

الفدرالية النقابية العالمية توجه نداء من أجل حملة دولية قصد إطلاق سراح الأخ الأموي.
- الوفد الاسباني يمنع من زيارة الأخ الأموي بسجن سلا.

8 أبريل 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتقدم بشكوى جديدة إلى منظمة العمل الدولية ضد الحكومة المغربية والإدارة العامة لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات.

10 - 11 - 12 أبريل 1993 :

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة الأوروبية حول الهجرة المغربية بباريس.

17 أبريل 1992 - 17 أبريل 1993 :

مهرجانات تضامنية مع الأخ نوبير الأموي بمناسبة مرور سنة على اعتقاله ... استمرار التضامن.
في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مرور سنة على اعتقال الأخ نوبير الأموي :
- مطالب الطبقة العاملة ليست تعجيزية ولا تستلزم غير صادق الإرادة السياسية.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد تشبثها بالحوار التفاوضي الهادف والمسؤول كوسيلة حضارية لمعالجة مختلف المشاكل.
- المطالبة بالحرية للأخ الأموي ولغنيمي ولمعقلتي الرأي.

25 أبريل 1993 :

رسالة مفتوحة من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى وزير العدل للمطالبة بالحق في زيارة الأخ الأموي في السجن.

30 أبريل 1993 :

في نداء مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- لنجعل من فاتح ماي 1993 نقطة انطلاق نحو المستقبل التضامني العمالي والمزيد من النضال الوحدوي.

1 ماي 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي يخلدون فاتح ماي تحت شعار :
«النضال الوحدوي من أجل الكرامة والديمقراطية».

فاتح ماي الذي تخلده الشغيلة المغربية اليوم هو تتويج لمجمل النضال الوطني العام من أجل مغرب الحرية والكرامة.
- في مهرجانات الكونفدرالية والاتحاد العام : رغم تغييبه وراء القضبان، الأموي كان حاضرا بقوة في عيد العمال.
- عبد المجيد بوزوبع : قرار الإضراب العام محسوم فيه وتنفيذه يبقى واردا.
- لا بد من إصلاحات كبرى دستورية وقانونية لتحويل أجهزة الدولة إلى أجهزة في خدمة المواطنين.

5 ماي 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي الأخ عبد الرحمان اليوسفي في وفاة أخته.

8 ماي 1993 :

زعيم أكبر نقابة عمالية إسبانية منع من زيارة الأخ الأموي بسجن سلا.

13 ماي 1993 :

فحص طبي للأخ الأموي داخل السجن المدني بسلا.

17 ماي 1993 :

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مرور 13 شهرا على اعتقال الأخ الأموي:
- تنفيذ باستمرار اعتقال الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

22 ماي 1993 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا موجها إلى جميع عمال ومستخدمي التبغ يعتبر فيه أن ما يسمى «بالمؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للتبغ» هو تجمع غير مشروع وغير قانوني لأنه يتعارض مع قوانين منظمته، ويؤكد فيه أن الأجهزة الشرعية للنقابة الوطنية للتبغ ما تزال هي الأجهزة المنبثقة عن مؤتمرها الرابع، ولا يمكن تغييرها إلا في إطار المؤتمر الوطني الخامس الذي سيحدد موعده المجلس الوطني المقبل، وبعدها تنهي لجنة التحكيم أشغالها وتقدم تقريرها إلى المكتب التنفيذي.

27 ماي 1993 :

وفد من فدرالية النسيج والجلد التابعة للجن العمالية يزور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

11 يونيو 1993 :

وقفة احتجاجية وتضامنية مع الأخوين نوبير الأموي وإدريس الغنيمي بقصر الأمم بجنيف.

25 يونيو 1993 :

وفد من اللجن العمالية الاسبانية بكطالونيا يحل ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

27 يونيو 1993 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس ملابسات العدوان الأمريكي على الشعب العراقي الصامد ويصدر بيانا يستنكر فيه هذا العدوان الجديد ويعبر عن تضامنه المطلق مع الشعب العراقي الشقيق

12 يوليوز 1993 :

الإفراج عن الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعد اعتقال دام سنة و 58 يوما.

13 يوليوز 1993 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يهنئ الأخ الأموي ، ويقدر عاليا تضامن الهيئات الوطنية والدولية، ويؤكد أن قضية حقوق الإنسان كل لا يتجزأ.

- المنظمات النقابية الدولية تهنيء الأخ الأموي.

20 يوليوز 1993 :

مبعوث من رئيس الكونفدرالية العالمية للشغل في زيارة للأخ نوبير الأموي.

21 يوليوز 1993 :

المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطالبان الوزير الأول بضبط لائحة الناخبين المؤهلين للمشاركة في انتخابات ممثلي المأجورين وتمكينهما من هذه اللائحة.

21 غشت 1993 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعزي في وفاة شقيق الأخ منطرش الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

4 شتنبر 1993 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة استثنائية يوجه تحية تقدير وإكبار إلى الأخ الأموي ويهنئه على استعادته لحريته لمواصلة الكفاح في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، و يقرر المشاركة في انتخاب هيئة ممثلي المأجورين بمجلس النواب.

- يدعو كل التنظيمات النقابية وعموم الطبقة العاملة على الصعيد الوطني إلى التعبئة لخوض هذه المعركة.
- يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المغتربين.
- أشغال المجلس تنتهي في جو من الحماس والجدية والالتزام بالانضباط لخوض معركة 17 شتنبر 1993 .

10 شتنبر 1993 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى مناديب العمال بمناسبة انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس النواب ليوم الجمعة 17 شتنبر 1993 جاء فيها «أن هؤلاء المرشحين ينتمون لمنظمة نقابية مناضلة، تمكنت في ظرف وجيز أن ترفع رأس العمال عاليا، وأن توطر كفاحاتهم المطالبة، وأن تجعل قضية العمل والعمال تتصدر الأحداث بالمغرب على امتداد الثمانينيات والتسعينات».

كما أصدر المكتب التنفيذي نداء حدد فيه عددا من القضايا التي تلتزم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمواصلة النضال من أجلها، من بينها :

- الدفاع عن تحسين أوضاع الشغيلة المغربية.
- إلغاء كل أشكال الحيف والميز الذي تعاني منه المرأة.
- العمل على مراجعة مدونة الشغل.
- العمل على احترام الحريات النقابية والعامّة وتصفية الجو السياسي .
- الرفع من الحد الأدنى للأجر وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار .
- تعميم الاتفاقيات الجماعية.

13 شتنبر 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد على تصحيح اللوائح الانتخابية.

– وفد من عائلات المعتقلين السياسيين والمختطفين يزور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث استقبل من طرف الأخ نوبير الأموي الكاتب العام الذي أكد التزام المنظمة بالعمل إلى جانب القوى الحية من أجل أن يبقى مطلب تصفية الجو السياسي والنقابي مطروحا بالحاح يتصدر كفاح الشعب المغربي لغاية إفراغ كل السجون والمعتقلات السرية والعلنية من مختلف المعتقلين السياسيين والنقابيين أيا كانت مشاربهم الفكرية، ولغاية القضاء النهائي على ظاهرة الاعتقال السياسي والنقابي ببلادنا لكونها تتنافى أصلا ودولة الحق والقانون وحقوق الإنسان التي يرنو شعبنا إلى تأسيسها وتأسيس بنائها الصحيحة والسليمة.

15 شتنبر 1993 :

الكونفدرالية تتقدم بطعن قانوني إلى رئيس اللجنة الوطنية للإحصاء.

– الأخ الأموي يترأس تجمعا تعبويا بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار الحملة الانتخابية.

17 شتنبر 1993 :

رغم كل أشكال التزوير المسبق والتدخل لتكييف النتائج، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لعدد الأصوات والمقاعد.

20 شتنبر 1993 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تستنكر موقف السلطات البلجيكية تجاه جثث بعض المواطنين المغاربة.

– بعد التقدم الذي أحرزته الكونفدرالية : الضرورة تحتم إنهاء الامتياز البورصوي وإجراء حوار اجتماعي جاد.

في بلاغ للكونفدرالية حول الانتخابات غير المباشرة:

– تسجيل الخروقات التي شابت انتخابات هيئة المأجورين.

2 أكتوبر 1993 :

في برقية من الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول والوزراء المعنيين: الوضعية جد خطيرة والحكومة المغربية لا مبالية بما يعانيه العمال.

13 أكتوبر 1993 :

تدارس المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماعه الأسبوعي ما تعيشه الشغيلة المغربية من أوضاع مأساوية في العديد من الجهات والقطاعات (عمال مناجم جبل عوام في خنيفرة- أكرد تنازولت بأزيلال- عمال الصيد البحري «أومنيوم» بطانطان – «صوناصيد» للصلب والحديد بالناظور- مصبرات السمك «المونيكاسك» بالقنيطرة- الفلاحة ببني ملال – «سيكور» ببركان- «موديليك» للصناعات الكهربائية بسلام...) وأصدر بيانا أكد فيه على استعجالية تدخل المسؤولين لوقف نزيف الطرد والتسريح الجماعيين للعمال، ووضع حد لمسلسل الإجهاز التصعيدي على المكتسبات العمالية، المعنوية والمادية.

21 أكتوبر 1993 :

الأخ الأموي يعزي في وفاة المناضل النقابي إبراهيم زكريا (رئيس اتحاد النقابات العالمي).

22 أكتوبر 1993 :

الأخ نوبير الأموي يحل ضيفا على المؤتمر العام للكونفدرالية العالمية للشغل.

5 نونبر 1993 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وجمعية العمال المغاربة بهولندا بيانا مشتركا بامستردام حول مشاركتهما في الندوة الأولى حول الهجرة والتنمية والديمقراطية التي نظمت أيام 10-11-12 أبريل 1993 بباريس أشارا فيه أن شعار الندوة يهدف إلى إبراز دور كل الطاقات الحية في مسيرة التنمية، معتبرين أن موضوع الهجرة السرية يرجع إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالموطن الأصلي للمهاجرين، وانسداد الآفاق في وجه الشباب، مؤكدين أن الحل يكمن في ربط التنمية بتوفير جو ديمقراطي تحترم فيه كرامة الإنسان وتسان فيه الحريات.

25 نونبر 1993 :

تخليد ذكرى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقرات النقابية.

26 نونبر 1993 :

المكتب التنفيذي يحيي الذكرى 15 لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خمس عشرة سنة من الحضور النضالي في كفاحها المستمر»، ويصدر بيانا يؤكد فيه استمرارها منظمة مناضلة ووفية للمبادئ والأهداف التي تأسست عليها في 26 نونبر 1978، ولأرواح شهداء الطبقة العاملة المغربية الذين ضحوا في سبيل كرامتها وعزتها.

19 دجنبر 1993 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يجتمع بالمكاتب الوطنية لدراسة الوضعية النقابية وتسطير برنامج العمل النقابي.

1994



13 يناير 1994 :

ترأس الأخ الأموي تجمعا عماليا بمريرت حضره عمال منجم جبل عوام (حوالي 750 عاملا)، حمل فيه مسؤولية تأخير حل المشكل للحكومة وأعلن أن كل الظروف مواتية لانطلاق الأشغال بالمنجم. كما أكد على تنظيم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لحملة تضامن مع العمال قريبا.

15 يناير 1994 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا استعرض فيه الوضع الاجتماعي المأساوي الذي تعاني منه الطبقة العاملة المغربية، والذي يتميز بمزيد من الاستغلال والقهر والتهميش، في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة في تفتيت القطاع العام، غير عابثة بمصالح العمال وحقوقهم المشروعة. وقد أصدر في نهاية أشغاله بيانا حيا فيه صمود الطبقة العاملة المغربية دفاعا عن حقها في العيش الكريم، مستنكرة التجاهل الحكومي للوضع الاجتماعي المأساوي الذي تعاني منه الشغيلة المغربية، ومساندا مواقف القوى الديمقراطية والوطنية ونضالها من أجل إقرار حياة ديمقراطية سليمة. كما قرر جعل يوم 30 يناير 1994 يوما وطنيا للاحتجاج العمالي والتضامن مع ضحايا القمع الطبقي.

23 يناير 1994 :

اجتماعات المجالس الكونفدرالية .

24 يناير 1994 :

في جواب كتابي لوزير العدل عن سؤال للأخ الطيب منشد :
- من حق الصادر في حقهم عفو ملكي شامل الحصول على بطائق خالية من السوابق.
الكاتب الجهوي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالناظور الأخ البارودي أحمد يتعرض لاعتداء شنيع.

25 يناير 1994 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه نداء إلى عموم الجماهير العمالية في كل القطاعات والجهات إلى جعل يوم 30 يناير 1994 يوما للاحتجاج العمالي وللتضامن مع كل ضحايا القمع الطبقي.

27 يناير 1994 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدين فيه كل أساليب التواطؤ ما بين أرباب البنوك والمتاجرين بالنضال العمالي، ويطالب المجموعة المهنية لأرباب البنوك بتلبية مطالب البنكيين المشروعة، وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، في إطار مفاوضات جماعية جادة وشفافة، بعيدا عن كل أساليب التناور والمساومات.

27-30 يناير 1994 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالدار البيضاء ندوة حول الإعلام النقابي بتعاون مع الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية.

- الأخ الأموي في كلمة افتتاحية يؤكد على أهمية التكوين النقابي، خاصة في مجال حيوي كمجال الإعلام.

30 يناير 1994 :

في المهرجان الاحتجاجي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء :

- الإعلان عن تنظيم مسيرات سلمية على المستوى الوطني يوم 6 فبراير 1994 احتجاجا على التجاهل الحكومي لمطالب الشغيلة المغربية.
- الأخ الأموي في كلمته يقول : أصل الداء والسبب في المشاكل هو غياب الديمقراطية... إذا لم تجب الحكومة بعد 15 يوما سنكون مضطرين للوقوف وقفة جماعية في جميع أنحاء المغرب.

31 يناير 1994 :

- رسالة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول حول المطالب العمالية:
- وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير الأول يطرح فيها المطالب العمالية ويطلب من خلالها أن يتم فتح الملف الاجتماعي وتسوية النزاعات القائمة والاستجابة للمطالب المطروحة قبل فاتح رمضان المبارك 1414 أي قبل 14 فبراير 1994.
- في لقاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع وفد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للبرلمان الأوروبي :
- الأخ الأموي يؤكد : لا يمكن تصور تعاون اقتصادي واجتماعي في غياب ديمقراطية حقيقية واحترام كامل لحقوق الإنسان.

4 فبراير 1994 :

- السلطات المحلية وعمالات الأقاليم تبلغ الاتحادات المحلية الكونفدرالية بقرار منع المسيرات السلمية للعمال المقررة ليوم الأحد 6 فبراير 1994.
- المكتب التنفيذي يدعو جميع العمال إلى حضور التجمعات العامة بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الأحد 6 فبراير 1994. و يدعو المجلس الوطني إلى الاجتماع يوم 13 فبراير 1994.

6 فبراير 1994 :

- في التجمع العمالي التضامني والاحتجاجي بالدار البيضاء الأخ الأموي يصرح:
- الذين يهددون الأمن العام هم الحاكمون بسياساتهم اللاشعبية واللاديمقراطية وليس العمال بتظاهراتهم السلمية.
- في بيان التجمع العمالي الاحتجاجي :
- تنديد بالمنع الذي طال المسيرات السلمية.
- استعداد لتنفيذ كل القرارات التي سيسفر عنها المجلس الوطني.

9 فبراير 1994 :

- في بلاغ لهما المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يؤكدان على استمرار التنسيق بين المركبتين ، ينددان بالموقف الحكومي المتجاهل لمطالب الشغالين ويدعوان الطبقة العاملة إلى الاستعداد لتنفيذ كل القرارات النضالية.
- اعتداء شنيع على الأخ أحمد أشهل الكاتب العام لجمعية موظفي وزارة الفلاحة وعضو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية لمستخدمي الفلاحة.

13 فبراير 1994 :

- في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- نوبير الأموي يستعرض كل المساعي من أجل التفاوض مع الحكومة.
- ممثلو الاتحادات المحلية والجهوية يؤكدون على النضال.

16 فبراير 1994 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء يدعو فيه الطبقة العاملة المغربية إلى خوض إضراب وطني عام يوم الجمعة 25 فبراير 1994، وذلك احتجاجا على تجاهل السياسة الحكومية للملف الاجتماعي، وتغييبها للمطالب العمالية، وعلى سياسة الطرد والتسريح، وعلى خرق القوانين وضرب الحريات، ومن أجل فتح حوار تفاوضي مسؤول للاستجابة للمطالب العمالية ومعالجة المشاكل المستعجلة، واحترام الحريات والحقوق النقابية، والمعالجة الحقيقية لظاهرة البطالة، وإحداث صندوق وطني للتضامن.

17 فبراير 1994 :

- الحكومة من التملص من الحوار إلى تزوير الحقائق :
- في تزامن مع الإعلان عن الإضراب العام، الحكومة تصدر بلاغا حول فتح الحوار في 15 مارس المقبل.
- الحوار الذي تتحدث عنه الحكومة جرى منذ أكثر من سنة وانتهى إلى الإخفاق والفشل.
- اللجان التي تتحدث عنها الحكومة قاطعتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأنها كانت عبارة عن لجان شكلية.
- ما الذي منع الحكومة من الحوار الذي طلبته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وما الفرق بين الأمس واليوم و 15 مارس؟

18 فبراير 1994 :

- ردا على القرار الحكومي القاضي بمنع الإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الجمعة 25 فبراير 1994 : المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يندد بقوة بقرار المنع ويعتبره لامشروعا ومنافيا للمقتضيات الدستورية نصا وروحا.
- يقرر تنظيم ندوة صحفية يوم الاثنين 21 فبراير بالمقر المركزي.
- يستدعي أعضاء المجلس الوطني إلى الاجتماع بالمقر المركزي.
- يدعو إلى مواصلة التعبئة في جو من الحماس وضبط النفس واليقظة.
- في رسالة من الوزير الأول إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- لقد قررت الحكومة منع الإضراب العام.
- في رسالة جوابية من الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- الإضراب العام ليوم 25 فبراير 1994 حق مشروع.
- 6 أيام قبل الإضراب العام : نشاط نقابي مكثف تشهده مختلف مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

20 فبراير 1994 :

- الوزير الأول ، بعد إضرابه عن الحوار ، ومنعه للإضراب يدفع إلى تأزيم الوضع الاجتماعي.
- التعبئة متواصلة في مختلف الفروع والقطاعات.
- الحق في الإضراب العام حق ناضل من أجله الطبقة العاملة منذ عهد الحماية الاستعمارية.
- حكومة العمراني ترتكب نفس الخطأ السياسي الذي قامت به حكومات سابقة.
- لا يحق لوزير أول مصادرة حق من الحقوق الدستورية.

- المشكل المطروح لا يتعلق بخلاف فقهي، ولكن بقضايا اجتماعية ملحة تعاني منها الشغيلة.
- 5 أيام قبل الإضراب العام : حول قرار المنع الحكومي للإضراب العام.
- في بيان المجلس العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب : تأكيد على أهمية التنسيق والعمل المشترك والتشبث بالمواقف الثابتة للدفاع عن المطالب العادلة للشغيلة بكل الأشكال المشروعة بما فيها الإضراب.
- في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد ما بين ليلة السبت 19 وصباحة الأحد 20/2/1994
- تنفيذ بالقرار الحكومي القاضي بمنع الإضراب.
- تأكيد على تنفيذه دفاعا عن مطالب الطبقة العاملة المغربية واحتجاجا على موقف التجاهل الحكومي للملف الاجتماعي.
- المجلس الوطني يفوض للمكتب التنفيذي صلاحية إدارة هذه المعركة الجديدة أخذا بعين الاعتبار كل التطورات والمستجدات.

21 فبراير 1994 :

- من منع المسيرات إلى منع الإضراب.
- نوبير الأموي في حديث ل « الاتحاد الاشتراكي »:
- قلنا للوزير الأول أنه ليس هناك بد من المفاوضات والحوار.
- تربطنا بمختلف المراكز النقابية علاقة المودة والاحترام.
- على إثر قرار الوزير الأول بمنع الإضراب العام :
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يشجب ما جاء في رسالة الوزير الأول جملة وتفصيلا.
- 4 أيام قبل الإضراب العام : استدعاء السلطة للمسؤولين الكونفدراليين للضغط عليهم.

22 فبراير 1994 :

- عدد من النقابات الدولية تعبر عن تضامنها مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتستغرب موقف الحكومة الداعي إلى منع الإضراب.
- الملف الاجتماعي يتصدر الأحداث مرة أخرى منذ الإعلان عن الإضراب العام.
- لجوء الحكومة إلى الاستفزاز يؤكد على تمسكها بنهج نفس الأساليب المعتادة المضادة لمصالح الشغيلة.
- بمنعها الإضراب الحكومة تضع الأزمة في إطارها السياسي.
- في بلاغ للمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي :
- مساندة مطلقة للإضراب العام ومطالب الشغيلة المغربية.
- رفض مطلق لقرار الوزير الأول القاضي بمنع الإضراب.
- وكالة المغرب العربي للأنباء تبث برنامج مواصلة الحوار الاجتماعي.
- حسب رسالة من وزير العدل : عمال منجم جبل عوام سيتوصلون بأجورهم خلال شهر رمضان.
- الأخ الأموي في الندوة الصحفية للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تأكيد الإضراب العام يوم الجمعة 25 فبراير 1994.
- مناشدة الحكومة بضرورة فتح حوار جاد وهادف لتسوية الملف الاجتماعي بمنظور وطني مسؤول.
- الأحزاب الديمقراطية : الاتحاد الاشتراكي ، حزب الاستقلال، منظمة العمل :

- تستنكر بشدة القرار الحكومي بمنع الإضراب العام.
- تدعو الحكومة إلى فتح حوار حقيقي مع المركزيات النقابية.
- قرار الوزير الأول يفتقد للشرعية والحكومة لا يمكن أن تضع نفسها فوق الدستور.
- لماذا الإضراب العام يوم 25 فبراير 1994 :
- دفاعا عن الحريات والحقوق النقابية.
- الاتحاد المغربي للشغل يشجب قرار الحكومة بمنع الإضراب العام.
- يومان قبل الإضراب العام : رغم الاستفزازات فإن التعبئة مرتفعة.

23 فبراير 1994 :

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعلن عن تأجيل الإضراب العام تقديرا منه لمساعي أحزاب المعارضة والنقابات الصديقة ولاستثمار نتائجه الايجابية الأولى، وإتاحة الفرصة لمختلف التنظيمات الجماهيرية للمشاركة فيه.
- تضامن وطني ودولي مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
 - اتحاد كتاب المغرب يستنكر قرار منع الإضراب العام.
 - اعتقالات جديدة في صفوف المناضلين الكونفدراليين والاتحاديين.
 - الأخ نوبير الأموي في التجمع العمالي الحاشد بمدينة الدار البيضاء :
 - بإعلان الإضراب العام، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تسجل انتصارا نوعيا في مسيرتها النضالية.
 - الملف الاجتماعي يفرض نفسه على الجميع، والحكومة لم تعلن عن بدء الحوار إلا بعد الإعلان عن الإضراب العام.
 - تأجيل الإضراب قرار نضالي وسيتيح لعدة منظمات الانخراط في الإضراب المقبل.
 - ابتداء من يوم الاثنين المقبل نقوم بتدقيق الملفات المطلوبة لكل القطاعات.
 - صدى واسع لقرار تأجيل الإضراب في الصحافة الوطنية.
 - معتقلو الإضراب العام: الإفراج عن البعض وتأجيل النطق بالحكم في حق آخرين.

24 فبراير 1994 :

- النقابة الوطنية للتجار والحرفيين الصغار والمتوسطين:
- تضامن مطلق مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
 - معاناة الطبقة العاملة جزء لا يتجزأ من معاناة فئة من التجار الصغار والحرفيين.
 - القمع بعد المنع :
 - تقديم مجموعة من الأخوة المناضلين أمام محكمة الدار البيضاء وأزيلال.
 - الاعتقال يشمل عشرات النقابيين بعدة مدن.
 - قوات الأمن تدهم مقرات الكونفدرالية الديمقراطية والسلطة تتوعد النقابيين.

2 مارس 1994 :

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينشيء لجنة دائمة للحوار الاجتماعي.

4 مارس 1994 :

الدار البيضاء : المحكمة تقضي ببراءة ثلاثة مناضلين كونفدراليين.

- أزيلال: أحكام قاسية في حق معتقلي الإضراب العام.

10 مارس 1994 :

- أنظار الشغيلة والنقابات تتطلع إلى موعد 15 مارس لانطلاق الحوار.
- هل تكون الحكومة في مستوى التعليمات الملكية لتنظيم الحوار وتحسين مستوى عيش القوات المنتجة ؟
- الحكومة أمام اختبار حقيقي، لإعداد الأجوبة التي من شأنها أن تمهد لحوار مسؤول.
- مناضلو أزيلال أمام محكمة الاستئناف ببني ملال.

13 مارس 1994 :

السراح المؤقت لمناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأزيلال.

15 مارس 1994 :

- افتتاح الحوار الاجتماعي بالرباط :
- مسار الحوار ستحدده إجابات الحكومة على مطالب الشغيلة.
- في رسالة جلالة الملك إلى المشاركين في الحوار الاجتماعي :
- اللقاء ليس ظرفيا، وينبغي أن يجد حولا للمشاكل المطروحة.
- الأموي يطرح ضرورة الوصول إلى نتائج حقيقية.
- أزيلال يستعرض مطالب الطبقة العاملة.
- في رسالة مفتوحة من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى الوزير الأول (94/3/9) :
- قراركم بمنع الإضراب العام لا سابق له ويعد تراجعاً لدولة القانون.
- الحكومة تمنع مسيرة التضامن مع شعبي فلسطين والبوسنة والهرسك:
- قرار المنع مؤثر على تخلف الحكومة عن تطلعات الرأي العام.
- قرار المنع يثير تساؤلات مقلقة حول مستقبل الديمقراطية ودولة الحق والقانون.
- الأخ الأموي في افتتاح لقاء الحوار الاجتماعي بالرباط:
- سنلتزم، كما كنا دوماً، بموقف المسؤولية في الدفاع الشجاع عما هو حق وواجب.
- بعد اليوم الأول للحوار الاجتماعي بالرباط :
- استئناف الحوار وعقد لقاء بين الحكومة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين.

20 مارس 1994 :

أزيلال: البراءة للكونفدراليين.

21 مارس 1994 :

- الأخ الحسين الكافوني عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يمنع من المساهمة في الحوار الاجتماعي.
- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يرفع أربع مذكرات إلى جلالة الملك، جلالة الملك يوافق على كل مقترحات المذكرات الأربع.

من النقاط التي تضمنتها المذكرات : إصدار مدونة الشغل - تحسين وضعية السجون والسجناء - إحداث مؤسسة القاضي المكلف بتنفيذ العقوبات.

23 مارس 1994 :

في بلاغ صحفي للمنظمات الحقوقية الوطنية :

- التظاهر السلمي يعتبر إحدى وسائل التعبير عن الرأي .
- في اجتماع الحكومة ونقابتي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين :
- النقابتان تطرحان مطالبهما والحكومة تعد بالنظر فيهما بإيجابية.

24 مارس 1994 :

في جلسة العمل بين الحكومة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين، المركزيتان تطرحان أربعة مطالب مستعجلة:

- احترام الحريات النقابية وكافة الحقوق التي تتضمنها القوانين.
- اتخاذ إجراءات مستعجلة لتشغيل الشباب العاطل وإحداث صندوق وطني للتضامن.
- الزيادة في الأجور والتعويضات والرفع من حددها الأدنى وحل مشكل الترقية الداخلية وتوفير السكن الاجتماعي للعمال.
- ديمقراطية تسيير المؤسسات الاجتماعية واحترام مبدأ النقابات الأكثر تمثيلية.
- الأخ الأموي : الاستجابة للمطالب العادلة للشغيلة هو المدخل للمرحلة الجديدة .

26 مارس 1994 :

- اتساع ظاهرة منع الأنشطة الثقافية والنقابية والحقوقية بالمغرب :
- حكومة ضد القانون بامتياز.

31 مارس 1994 :

بسبب اعتقال السيد منصف المرزوقي :

- الأخ نوبير الأموي يوجه برقية إلى الرئيس التونسي يطالبه بالإفراج عن السيد المرزوقي.
- ممثل عن مكتب العمل الدولي يلتقي بنوبير الأموي :
- استقبل الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل السيد فيليب كانبي ممثل مكتب العمل الدولي حيث اطلع الأخ الأموي على مشروع الندوة حول التشغيل المزمع تنظيمها بالمغرب سنة 1995.
- مسؤول بمنظمة العفو الدولية في زيارة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث أجرى جلسة عمل مع وفد كونفدرالي برئاسة الأخ الأموي.

2 أبريل 1994 :

- نوبير الأموي في اجتماع المكتب التنفيذي مع النقابات الوطنية والاتحادات :
- قرار الإضراب العام أعاد الملف الاجتماعي إلى الواجهة.
- الكرة الآن في مرمى الحكومة ، فلتنفذ محتوى التزاماتها وتعهدهاتها.

7 أبريل 1994 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحضر أشغال مؤتمر الاتحاد العام للشغل الاسباني بالعاصمة مدريد.

9 أبريل 1994 :

المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد العام لعمال إسبانيا يرحب بنوبير الأموي:
- تراث النقابة واستمرارها والعلاقات مع الحزب الحاكم تخيم على أشغال المؤتمر.

21 أبريل 1994 :

في كلمة الأخ الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يجب أن يكون فاتح ماي مناسبة لتوحيد المواقف بين كل الفعاليات المجتمعية.

22 أبريل 1994 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يطالب بإطلاق سراح النقابيين والحقوقيين التونسيين.

27 أبريل 1994 :

الدار البيضاء : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم كأس فاتح ماي في كرة القدم.

28 أبريل 1994 :

في أفق فاتح ماي 1994 :

- الحكومة تؤجل الحوار حول الملف الاجتماعي إلى ما بعد الاحتفال، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يعتبران أن ذلك محاولة لامتصاص التوتر الاجتماعي.
- حصر المشاركة في الاستعراضات مس خطير بحرية التظاهر في العيد الأممي للطبقة العاملة.

29 أبريل 1994 :

في أفق الاحتفال بفاتح ماي 1994، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : نضال مسؤول في مواجهة التجاهل الحكومي لقضايا ومطالب الطبقة العاملة .

1 ماي 1994 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي يخلدون فاتح ماي تحت شعار : « مواصلة الكفاح العمالي بوعي وإرادة ومسؤولية».

في بيان مشترك للأحزاب الديمقراطية (الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال ومنظمة العمل) بمناسبة فاتح ماي : تأكيد المساندة المطلقة للنضال العمالي - استنكار التعامل الحكومي اللامسؤول مع قضايا الطبقة العاملة - اعتبار أن سياسة التسوييف والتماطل ستساهم في تعميق التوتر الاجتماعي - مطالبة الحكومة بالتوجه نحو المعالجة الجدية للمسألة الاجتماعية بدل اللجوء لسياسة التضييق على الحريات العامة.

في المهرجان المشترك للمركزيات النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي :

- نوبير الأموي : سلتجيء إلى كل ما هو ضروري ومشروع للدفاع عن حقوقنا.
- عبد الرزاق أفيال : سياسة الحكومة لم تنتج سوى الطرد، والإقفال، والغلاء، والتزوير.
- البشير بن الجيلالي : تفاحشت الأزمة ولم يجد صوت العمال أذانا صاغية.

6 ماي 1994 :

حول الحوار الاجتماعي : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين تعتبران المطالب النقابية كلا لا يتجزأ وتعلنان رفضهما للزيادات الهزيلة.

11 ماي 1994 :

جلالة الملك يوجه رسالة إلى الوزير الأول بشأن الحوار الاجتماعي.
الحكومة لم تحترم التزاماتها في اجتماع 4 ماي واجتماع 9 ماي لم يسفر عن أي جديد.

21 ماي 1994 :

الحوار الاجتماعي : الحكومة تلتزم بتقديم حلول ملائمة للمشاكل المطروحة وتعلن موافقتها المبدئية على مجموع المطالب المعبر عنها.

28 ماي 1994 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحتج على تشكيلة الوفد العمالي المغربي لدى منظمة العمل الدولية.

7 يوليوز 1994 :

الوزير الأول يعقد اجتماعا مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين :
- الحوار الاجتماعي وقضايا التعليم من بين محاور اللقاء.
- التزام الحكومة باستئناف الحوار مع النقابات مباشرة بعد عيد الشباب.

20 يوليوز 1994 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تميمين قرار العفو الشامل باعتباره تحولا غنيا بالدلالات والمعاني الإنسانية.
- تهنئة جميع الإخوة المعتقلين والمغتربين الذين شملهم العفو العام.
- تأكيد أن إلغاء ظهير 35 يفرض إطلاق سراح جميع المحكومين بمقتضياته .
- يعتبر أن فجرنا لنهار وغدنا واعد بالحرية والعدالة والديمقراطية بدأت تبشيره.
- يستنهض الطبقة العاملة إلى وضع الحدث في إطاره التاريخي ومساره النضالي.
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعقب على الوزير الأول : المشاكل الاجتماعية لا تزال دون حلول.

22 غشت 1994 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي في اغتيال يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

7 شتنبر 1994 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً جدد فيه مجموعة من المواقف التي تخدم مصلحة العمال ووحدة البلاد واستقرارها السياسي والاجتماعي وتطورها الاقتصادي الحضاري، من بينها :
تذكير الحكومة بضرورة الإسراع بتنفيذ ما تم الالتزام به في لقاءات الحوار.
استنكار الاتفاق الحكومي المغربي الإسرائيلي بإحداث مكتبي اتصال بين البلدين.
تنديد بقرار الحكومة الإسبانية تمتيع سكان المدينتين المغربيتين سبتة ومليلية بالاستقلال الذاتي.

11 شتنبر 1994 :

حفل استقبال بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء على شرف المنفيين السياسيين العائدين من هولندا.

3 أكتوبر 1994 :

حفل تكريمي بالدار البيضاء للأخ نوبير الأموي حضره بالإضافة إلى ضيوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وفد نقابي من اللجن العمالية الإسبانية ومدير معهد « السلام والتضامن » الذي خصص جائزة هذه السنة للأخ الأموي.
في حفل تكريم الأخ الأموي بالدار البيضاء :
- خوان مورينو : لا بد من انفتاح نقابي لإعطاء الانفتاح السياسي في المغرب مدلولاً أوسع.
- ن محمد بوسنة : الدفاع عن الحرية شيء مقدس والأموي كان رمزاً للدفاع عنها.

10 - 15 أكتوبر 1994 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في ندوة تحسين شروط وظروف العمل ودور تفتيش العمل من أجل حماية العمال في قطاع المناجم المنظمة بمدينة الدار البيضاء.

11 أكتوبر 1994 :

السيد كارلوس كوستير الكاتب العام للكونفدرالية العالمية للشغل يحل ضيفاً على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويجري مباحثات مع الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

30 أكتوبر 1994 :

انعقاد اجتماع كتاب النقابات الوطنية والاتحادات المحلية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل دراسة الوضعية النقابية في أفق اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

15 نونبر 1994 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغاً حول جلسة العمل التي انعقدت مساء يوم الاثنين 14 نونبر 1994 بين وفد كونفدرالي برئاسة الأخ الأموي الكاتب العام والوزير الأول، حيث تمت مناقشة العديد من القضايا الاجتماعية وآفاق العمل، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الحكومية، وعلى الخصوص إرجاع النقابيين المفصولين من عملهم بسبب انتمائهم، وتشغيل الوحدات المغلقة، و الحوار القطاعي.

19 نوفمبر 1994 :

نوبير الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : إذا تشكلت غدا حكومة من أصدقائنا وكان لها برنامج يستجيب لطموحاتنا فلا يمكن إلا أن نصفق لها.

– نؤكد على دعم الصف الوطني في نضاله الحقيقي من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية.

– أوضاع الطبقة العاملة تتردى بحكم انهيار القدرة الشرائية وانخفاض الأجور والتعويضات والزيادة في الأسعار والخدمات.

30 نونبر 1994 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً يعلن فيه عن تضامنه مع عمالنا المغاربة بجبل طارق في دفاعهم عن حقوقهم ومكتسباتهم، يحتج فيه على منع الأستاذ خالد السفياني المنتدب من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا وفد النقابة الوطنية للصحافة، من دخول جبل طارق للدفاع ومتابعة ملف العمال المغاربة أمام المحكمة، ويدعو فيه الحكومة المغربية إلى التحرك لوقف التصرفات التي لحقت بكرامة وحقوق مواطنينا المغاربة العاملين بجبل طارق.

2 دجنبر 1994 :

سفير الجمهورية الجزائرية السيد الأخضر بلعيد يزور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويعقد جلسة عمل مع وفد كونفدرالي برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام.

الأخ الأموي أكد خلال هذا اللقاء على ضرورة تدليل الصعاب التي تعوق تطور بناء المغرب العربي، وعلى الخصوص قضية الصحراء المغربية التي طال تأثيرها على هذه الأوضاع .

5 دجنبر 1994 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يسجل : الحكومة تتباطأ في معالجة القضايا والملفات العمالية.

– ضرورة عودة الحكومة وأرباب العمل إلى مائدة المفاوضات الجماعية.

– تضامن مطلق مع العمال المغاربة بجبل طارق.

6 دجنبر 1994 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحتج لدى السلطات البريطانية على منع الأستاذ خالد السفياني من مؤازرة العمال المغاربة بجبل طارق.

17 دجنبر 1994 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي النقابي صالح المسكيني أحد مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل.

29 دجنبر 1994 :

اعتصام عمال جبل عوام : السلطة تهاجم العمال مخلفة بعض الجرحى في صفوفهم.

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين الهجوم، ويدعو الحكومة إلى التدخل العاجل لتسوية المشكل.

الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يبعث برسائل إلى الوزير الأول ووزير العدل ووزير الداخلية.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد العام للشغالين بالقرب



وعى
مَسْئُولِيَّةَ
أَرَاخَةَ
وَعْيٍ مَسْئُولِيَّةَ
مَسْئُولِيَّةَ
وَعْيٍ مَسْئُولِيَّةَ
وَعْيٍ مَسْئُولِيَّةَ

1 Mai
1994

C
D
T

U
G
T
M

1995



4 يناير 1995 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يندد بقوة بالزيادة الحكومية في أسعار الطاقة والنقل والعديد من المواد والخدمات ويحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرارات اللازمة لحماية القدرة الشرائية للمأجورين وعموم المواطنين.

8 يناير 1995 :

في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع كتاب الاتحادات والنقابات الوطنية، الأخ الأموي يؤكد على مواجهة الأوضاع بما يستلزم من المسؤولية والصرامة.

19 يناير 1995 :

الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يجتمع مع وزير التشغيل لتدارس بعض النزاعات الاجتماعية.

5 فبراير 1995 :

اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية.

7 فبراير 1995 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه رسالة إلى الفنان أحمد السنوسي عبر له فيها عن تضامنه معه، وذلك على إثر المنع الذي طال عروضه بولاية مراكش.

24 فبراير 1995 :

في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع كتاب وأمناء الاتحادات المحلية والجهوية :
- الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يسجل التطور الإيجابي الذي عرفته وضعية جبل عوام.

22 مارس 1995 :

بمبادرة من الاتحاد العام للجامعات الاقتصادية المغربية، انعقد لقاء بين السيد عبد الرحيم الحجوجي رئيس هذا الاتحاد مرفوقا بوفد من المكتب، وبين الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مرفوقا بأعضاء من المكتب التنفيذي. وقد جاء هذا اللقاء في ظرف تتميز فيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي بتحولات جذرية في إطار عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية، ورفع الحواجز الجمركية، وهي تحولات تنذر بانعكاسات خطيرة على المقاولات المغربية وعلى عالم الإنتاج والشغل. لذلك فقد شكل اللقاء مناسبة لتبادل الآراء خدمة لمصالح مختلف أطراف الشغل وللاقتصاد الوطني، وشكل مبادرة إيجابية لبلورة ثقافة حوارية مثمرة.

15 أبريل 1995 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء ناقش خلاله الوضع الاجتماعي والوطني ببلادنا، على ضوء عرض المكتب التنفيذي الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام. واتخذ عدد من المواقف، من بينها :

تثمين صمود الطبقة العاملة المغربية ومساندة نضالاتها المشروعة.

إثارة انتباه الحكومة إلى التوتر والقلق السائدين وسط الطبقة العاملة، ومطالبتها بالتعجيل بنهج حوار اجتماعي حقيقي

وهادف لتلبية المطالب العمالية المستعجلة.
الاحتفاظ لنفسه بحق اللجوء إلى كل أشكال الاحتجاج المشروعة من أجل تحسين أوضاع العمال واحترام مقتضيات قانون الشغل.

تحية صمود قواتنا المرباطة في الخطوط الأمامية دفاعا عن وحدتنا الترابية.
اعتبار أن المدخل الطبيعي للخروج من الأزمة يتمثل في القيام بالإصلاحات السياسية والدستورية التي من شأنها أن تفضي إلى حكومة قوية ومنسجمة نابعة من مؤسسات ديمقراطية، وتقوي من فعالية الدولة والقوى المجتمعية على مواجهة الأوضاع القائمة.

تنديد باستمرار الحصار على العراق وليبيا، وبحرب الإبادة على الشعوب المسلمة في البوسنة والهرسك والشيخان.
16 دجنبر 1995 : عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، ناقش خلاله الوضعية الراهنة على ضوء العرض الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم اللجنة الإدارية، وخلص إلى عدة مواقف وقرارات، من بينها :

تثمين كل الخطوات المسؤولة التي اتخذها المكتب التنفيذي، بتقدير كامل لأوضاع بلادنا، لمعالجة الملف الاجتماعي وقضايا الطبقة العاملة.

تحية صمود الطبقة العاملة ودفاعها عن حقوقها وكرامتها.
تنديد بالموقف الحكومي المتجاهل للملف الاجتماعي، وتحذير الحكومة من تماديها في مواقفها وسياساتها التي لا ترقى إلى ما يقتضيه حجم الأزمة وخطورة الأوضاع الاجتماعية من معالجة شاملة.
اعتبار أن المدخل الطبيعي لمواجهة الأزمة المركبة يمر بالضرورة عبر إصلاحات سياسية ودستورية عميقة وشاملة لإقرار ديمقراطية حقيقية.

التأكيد على موقف منظمنا الذي يعتبر أن التصويت على مشروع مدونة الشغل يجب أن يخضع لمسطرة توافقية مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي تقدمت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
المطالبة بإعطاء قرار العفو الملكي كل أبعاده ودلالاته السياسية والحقوقية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين والكشف عن مصير المغيبين وعودة المغتربين.
دعوة كافة الأجهزة النقابية إلى استكمال برنامج إعادة الهيكلة في أفق عقد المؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

30 أبريل 1995 :

في نداء المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بمناسبة فاتح ماي 1995 :
- الأزمة الشاملة نتيجة لنهج اختيارات لا ديمقراطية.
- تأكيد تشبث الشغيلة المغربية بالعمل الوحدوي من أجل تحسين الأوضاع المادية واحترام حق الممارسة النقابية وتوفير الخدمات الاجتماعية في مستوى تضحيات الشغيلة.
- فرض قطيعة مع أساليب الماضي وإقرار مفاوضات جادة.

1 ماي 1995 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يخلدان فاتح ماي 1995 تحت شعار :
تحديات اليوم والغد تفرض :
- تقوية روح التضامن الوطني.

- الحد من الفوارق الاجتماعية.
- مواصلة النضال العمالي والارتقاء به.
- نوبير الأموي في مهرجان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء :
- على الحكومة التفاوض الجدي مع المركزيات العمالية وعلى الطبقة العاملة مواصلة الكفاح.
- ضرورة الاستجابة لمطالب الزيادة في الأجور والتعويضات واستحقاقات الترقية الداخلية - ترشيد وتعميم خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودمقرطة تسييره - إحداث صندوق وطني للتضامن لمساعدة العاطلين والعمال المسرحين.

6 ماي 1995 :

- في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- تنديد بالتملص الحكومي من التدخل لمعالجة النزاعات الاجتماعية المتفاقمة.
- تأكيد على ضرورة فتح المفاوضات الجماعية مع النقابيين لتلافي أية مضاعفات.
- مساندة كفاحات جميع فصائل الشغيلة في كل القطاعات ودعوتها إلى مواصلة كفاحها بروح المسؤولية والالتزام.

9 - 12 ماي 1995 :

زيارة الكاتب العام للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية تتوج بتوقيع اتفاق تعاون مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

31 ماي 1995 :

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو الطبقة العاملة إلى المساهمة التطوعية في عملية التضامن الوطني مع العالم القروي، ويقترح لجنة مكونة من ممثلي الفعاليات الوطنية للإشراف والمراقبة وصرف الاعتماد في المجال المخصص له.
- يقرر دعوة اللجنة الإدارية والمجلس الوطني إلى الاجتماع يومي السبت والأحد 10 و11 يونيو لتدارس الوضع الاجتماعي وآفاق النضال العمالي.

11 يونيو 1995 :

- في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : التنديد بالموقف الحكومي المتصلب والمتجاهل للملف الاجتماعي، والتأكيد على استعداد الشغيلة لمواصلة نضالها المشروع.
- في كلمة الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام المجلس الوطني :
- لا تغيير في أسلوب التعامل مع النقابات حتى ولو اتسعت تمثيليتها.
- تجاهل الحكومة للمطالب العمالية يفرض على الكونفدرالية خيار الكفاح المتواصل.

23 يونيو 1995 :

- في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول الحوار مع إدارة الفوسفاط :
- تهنئة الشغيلة الفوسفاطية على كفاحاتها المسؤولة والمشروعة.
- تسجيل تفهم الإدارة الفوسفاطية لمطالب الشغيلة بهذا القطاع.

12 غشت 1995 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو جميع الاتحادات الكونفدرالية إلى تخليد ذكرى مرور 40 سنة على انتفاضة الجماهير المغربية من وادي زم، خريبكة وخنيفرة إلى سكيكدة بالجزائر.

2 شتنبر 1995 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعزي الطبقة العاملة الاسبانية وذلك إثر الكارثة التي عرفتھا مناجم الشمال الاسباني.

25 شتنبر 1995 :

في الذكرى 17 لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنقذ الطبقة العاملة من المصير المجهول.

8 أكتوبر 1995 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعزي في وفاة والدة الأخ نوبير الأموي.

14 أكتوبر 1995 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتضامن مع الأستاذ محمد موعدة رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتونس.

18 أكتوبر 1995 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يضع الحكومة من جديد أمام مسؤولياتها من خلال مذكرة تذكيرية إلى الوزير الأول.

20 أكتوبر 1995 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم ندوة في موضوع : «مهام الحركة العمالية اليوم في ظل التحولات المجتمعية بالمغرب»، بمشاركة الأساتذة المهدي المنجرة، محمد عياد ، محمد شفيقي وعبد الله ساعف.

16 دجنبر 1995 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحذر الحكومة من تماديها في موقفها وسياستها التي لا ترقى إلى ما تتطلبه خطورة الأوضاع من معالجة شاملة، ويعتبر أن المدخل الطبيعي لمعالجة الأزمة القائمة يمر بالضرورة عبر إصلاحات سياسية ودستورية عميقة وشاملة.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

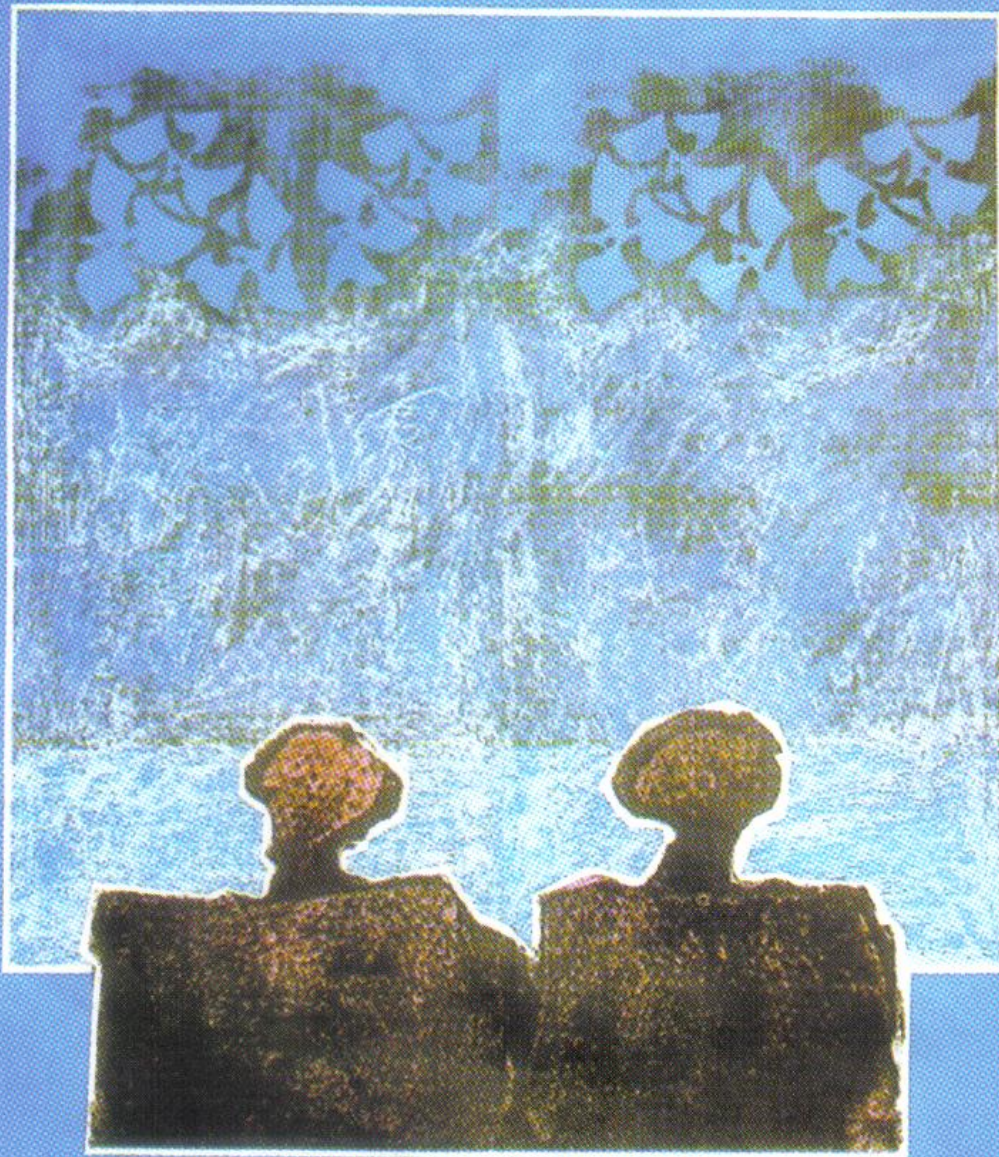
تقوية روح التضامن الوطني
السند من الشفوارق الاجتماعية
مواصلة النضال العمالي والارتقاء به

تحديات
اليوم
والغد
تطرح:



U
G
T
M

C
D
T



فاتح ماي 1995

1996



29 فبراير 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتضامن مع العمال اللبنانيين على إثر قرار خوض إضراب عام وطني.

6 مارس 1996 :

في بلاغ له، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها ، وفتح الحوار حول الملفات المطلوبة وطنيا وجهويا.

- يثمن الرعاية الملكية للأوضاع الاجتماعية للشغيلة المغربية، من خلال توجيهات صريحة للحكومة
- يساند نضالات الطبقة العاملة المغربية المشروعة، ويدعو جماهير العمال إلى التجاوب مع قرارات أجهزتهم في جو من الانضباط والمسؤولية.

8 أبريل 1996 :

في رسالة من الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي :

- الوزير الأول نطالبكم بالتدخل العاجل، ونشعركم أننا سنضطر للجوء إلى كل أشكال الاحتجاج المشروعة.

14 أبريل 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: يقرر التعبئة والاستعداد لمواصلة الكفاح العمالي الذي قد تفرضه طبيعة المرحلة ، ويؤكد على ضرورة التوافق القبلي فيما يتعلق بمدونة الشغل.

1 ماي 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يخلدان فاتح ماي 1996 تحت شعار: «مزيدا من التضحيات الشجاعة والمسؤولية، صونا لحقوق العمال وحماية للوطن والأمن القومي».

نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : الخائفون من نتائج صناديق الاقتراع الشفافة هم الذين يدفعون الأبواق « المتطوعة » لنسف وتأويل والتشكيك في إحدى أهم مبادرات الكتلة الديمقراطية.

- ديمقراطية الحياة السياسية هي النقلة النوعية التي يجب أن نتجه إليها جميعا كمغاربة.
- نناقش الآن كل الخيارات التي لا مفر من اللجوء إليها، حسما لكل التساؤلات ووقفا لكل المزايدات اللامسؤولة.

17 ماي 1996 :

في رسالة من الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول :

- مطالبة الوزير الأول بضرورة الإسراع بتنظيم مفاوضات جماعية.

18 ماي 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر خوض النضال بكافة أشكاله دفاعا عن المطالب المشروعة للطبقة العاملة وصونا لكرامتها. يفوض للمكتب التنفيذي صلاحية اتخاذ كل القرارات النضالية التي تقتضيها وضعية الطبقة العاملة وتطورات الملف المطلبي.

نوبير الأموي أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: لا شرعية لأي قرار يصدر عن حكومة غير شرعية، خصوصا الذين يعدون إلى سياسات العهود البائدة، لقد فوتوا كل شيء وهربوا أموالهم إلى الخارج.

25 ماي 1996 :

في بلاغ صحفي مشترك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب:
 - دراسة أوضاع الشغيلة المغربية والاتفاق على خوض النضال لتحقيق مطالبها العادلة والمشروعة.
 الطبقة العاملة المغربية تجتمع اليوم بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احتجاجا على الأوضاع المأساوية التي تعاني منها واستعدادا لخوض النضال من أجل مطالبها العادلة.

27 ماي 1996 :

نوبير الأموي في التجمع التعبوي بالدار البيضاء : بعد 72 ساعة من الآن سنعلن عن قرارنا النضالي .

28 ماي 1996 :

الأخ نوبير الأموي يوجه رسالة إلى الوزير الأول :
 - من موقع المسؤولية الوطنية ستتخذ منظمنا قرارها الاحتجاجي.
 - التفاوض الجماعي له آلياته الإجرائية والملف الاجتماعي غير قابل للتجزئة.

29 ماي 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يقرران شن إضراب وطني عام يوم 5 يونيو 1996. جاء ذلك في بلاغ مشترك صادر عنهما.

31 ماي 1996 :

الشغيلة المغربية تتلقى قرار الإضراب العام بارتياح كبير.

1 يونيو 1996 :

نوبير الأموي في حوار مع جريدة (الاتحاد الاشتراكي) :
 - أصبحنا ندور في حلقة مفرغة وهذه الحلقة تسحقنا يوميا وعلى حساب الطبقة العاملة.
 - الإضراب الوطني العام الإنذاري ليس موجها ضد حكومة الفيلالي، إنه يضع نسقا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا شاملا موضوع مسألة.

2 يونيو 1996 :

تجمعات عامة بمختلف الفروع والمراكز النقابية لتنفيذ قرار الإضراب العام :
 - الإضراب العام يحظى بتعاطف شعبي واسع ومساندة مطلقة من مختلف القوى الديمقراطية .
 نوبير الأموي يؤكد مرة أخرى أمام جماهير العمال في تجمع بالدار البيضاء:
 - قرارنا نافذ. الإضراب العام الإنذاري منطلق سلسلة من الاحتجاجات حتى تتحقق مطالبنا.
 - الإضراب العام ملتزم شعبي بالرقابة.

3 يونيو 1996 :

- القادة النقابيون للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين قابلوا الحكومة بالرباط.
- الحكومة لم تأت بأجوبة ملموسة حول الزيادة في الأجور وتحسين أوضاع الشغيلة .
- الأخ الأموي في تجمع جماهيري بالرباط : قرارنا لا يقبل التأجيل وهناك 5 يونيو وما بعده.
- في بلاغ للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
- دعوة الشغيلة المغربية إلى تنفيذ قرار الإضراب الوطني العام بانضباط ومسؤولية.
- الحكومة عاجزة عن تقديم عربون عن حقيقة نواياها تجاه المطالب العمالية.
- « الحوار الاجتماعي » مهزلة لصرف الانتباه عن الغياب الحكومي المدان.
- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي رفيق العمال والمناضل الودودي والصحافي الفذ الأخ محمد باهي.
- الأخ نوبير الأموي يكتب عن وصية محمد باهي الأخيرة :
- كفكفوا الدمع أيها الكونفدراليون واصطفوا جدارا متماسكا في إضرابكم التاريخي.

5 يونيو 1996 :

- نجاح الإضراب الإنذاري العام : الطبقة العاملة المغربية تقف وقفة تاريخية .
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يهنئان الطبقة العاملة على نجاح معركة 5 يونيو، ويدعوان الحكومة إلى استخلاص الدروس اللازمة والشغيلة إلى مواصلة التعبئة.
- في كلمة الأخ نوبير الأموي في التجمع العمالي ليوم الأربعاء 5 يونيو 1996 بالدار البيضاء:
- احتجاجنا سيستمر ولن يتوقف إلا بتوقف السياسة اللاشعبية للحكومة.

11 يونيو 1996 :

اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار الاجتماعي.

12 يونيو 1996 :

- اللجنة الوزارية لمتابعة الحوار الاجتماعي تضع برنامج عمل مواصلة الحوار الاجتماعي.
- المركزيتان النقابيتان الداعيتان إلى الإضراب لم تتوصلا بعد بأي استدعاء .

17 يونيو 1996 :

انطلاق جولة جديدة من الحوار الاجتماعي.

20 يونيو 1996 :

- في اجتماع اللجنة الوزارية لمتابعة الحوار الاجتماعي مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين:
- وزير الدولة في الداخلية يذكر بمحاور الملف المطلبي.
- الأخ الأموي : ما لا يجب أن يكون السلوك المبني على التسويف والمماطلة.
- ما يجب أن يكون أجوبة حكومية ملموسة تستجيب للملف المطلبي المطروح.
- يظل تشغيل حاملي الشهادات المعطلين عربونا على حسن الإرادة.
- إننا ننتظر أجوبة الحكومة عن المطالب العادلة.

- الوطنية هي اقتسام معاناتنا وثوراتنا.

22 يونيو 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة استثنائية : ضرورة إعطاء المفاوضات بين الحكومة والمركزيات النقابية مضمونها الحقيقي بالاستجابة للمطالب العمالية في شموليتها.
- تفويض المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل صلاحية اتخاذ كافة الصيغ النضالية التي تفرضها تطورات الملف المطليبي.
- أبان الشعب المغربي خلال الإضراب العام ليوم 5 يونيو عن وعي كبير.

26 يونيو 1996 :

في لقاءها مع المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين : الحكومة لم تأت بجديد.

27 يونيو 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين ينبهان الحكومة إلى خطورة الاستمرار في الأساليب القديمة في التعامل مع الملف المطليبي، و يحملانها كامل المسؤولية فيما قد ينجم عن هذه الأساليب من عواقب وخيمة.

6 يوليوز 1996 :

في بلاغ إخباري مشترك بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين :
- رفض مطلق لنتائج الحوار، ودعوة الطبقة العاملة إلى المزيد من التعبئة والكفاح.

13 يوليوز 1996 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدارس تطورات الملف المطليبي والمفاوضات الجماعية والمؤتمر الوطني الثالث.

1 غشت 1996 :

صدور تصريح مشترك عن النقابات ورجال الأعمال والحكومة يتضمن نتائج الحوار الاجتماعي :
- الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 10 % - تخصيص 3.22 مليار درهم لتحسين أجور موظفي الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية- إرجاع باقي الموقوفين والمطرودين والمعفى عنهم مع تمتيعهم بحقوقهم الإدارية والمادية منذ تاريخ العفو- دعم الحكومة للمنظمات النقابية على أساس معايير التمثيلية- احترام حق الإضراب.
- الحوار الاجتماعي : الأطراف المتحاوره تنادي بثقافة اجتماعية جديدة.
- الأموي : هناك قناعة جماعية بضرورة الالتفات للوضع الاجتماعي.

23 غشت 1996 :

في رسالة من الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول ووزير الدولة في الداخلية ووزير الفلاحة ووزير الخوصصة: أوقفوا تفويت الأراضي الزراعية وخوصصة القطاعات الإستراتيجية.

2 شتنبر 1996 :

- في كلمة للأخ الأموي أمام التجمع العام المنعقد بالدار البيضاء :
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستظل تناضل إلى أن تحقق كل الأهداف التي من أجلها أسست.
- لم نوقع على السلم الاجتماعي وإنما وقعنا على تصريح مشترك يعد الثمرة الأولى في درب كفاحنا.
- قرارنا بأيدينا متى اتضح أن هناك تهربا من تنفيذ التعهدات والالتزامات وسنستعمله متى شئنا وكيفما شئنا.

3 شتنبر 1996 :

وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام وعضوية الأخ عبد المجيد بوزوبع يزور ألمانيا بدعوة من مؤسسة فريديريك ايبيرت.

9 شتنبر 1996 :

- الأخ الأموي في بون: رؤية جديدة لدور المنظمات النقابية تتلائم ومفهوم الشراكة.
- وفد كونفدرالي يزور المعطلين المعتصمين بالرباط.

24 شتنبر 1996 :

- اجتماع لجنة متابعة الحوار الاجتماعي : حرية العمل النقابي لا تزال مستهدفة.
- الشفيلة تنتظر بلورة الاتفاق إلى حيز الواقع.

26 شتنبر 1996 :

- في لجنة متابعة الحوار الاجتماعي، الأخ الأموي: كان ممكنا للاجتماع أن يكون منسجما مع مضمونه وروحه.
- اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي تحدد برنامج عمل اللجان.

27 - 28 - 29 شتنبر 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وجمعية العمال المغاربة بهولندا تعقدان بطنجة الندوة الأوربية - المغربية حول « الهجرة والتنمية ».

في اختتام الندوة الأخ بوزوبع عبد المجيد:

- العمال المغاربة في المهجر يعيشون ظروفًا صعبة مرشحة للاحتداد.
- خلق شبكة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات بشمال المغرب.

8 أكتوبر 1996 :

الحوار الاجتماعي : اجتماع اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي لدراسة الأجور، النزاعات الاجتماعية، السكن الاجتماعي ، وقضايا ذات أولوية.

18 أكتوبر 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس نتائج الحوار الاجتماعي ويعطي انطلاقة التحضير للمؤتمر الوطني الثالث.

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماع المجلس الوطني : نحن منفتحون على أي تعاقد في المستقبل يضمن احترام كرامتنا وحقوقنا وإشراكنا في القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومستعدون للدفاع عما نعتبره حقاً غير قابل لأي تنازل.
- الإعلان عن اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

20 أكتوبر 1996 :

اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي تتدارس قضايا النزاعات الاجتماعية.

26 أكتوبر 1996 :

اجتماعات تعبوية وتنظيمية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أفق عقد المؤتمر الوطني الثالث.

27 أكتوبر 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يثمن نتائج الحوار الاجتماعي ويؤكد على التنفيذ الفعلي للالتزامات.
- يدعو الطبقة العاملة المغربية إلى التعبئة والانخراط في البرنامج الكونفدرالي بخصوص نتائج الحوار الاجتماعي والاستعداد للمؤتمر الوطني الثالث.

30 نونبر 1996 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعبر عن انشغال الطبقة العاملة العميق من محاولة بعض الجهات إفراغ التصريح المشترك من مضمونه ومحتواه ويؤكد استعداده لاتخاذ كل القرارات النضالية لمواجهة كل محاولات الإجهاض.
- يقرر عقد المؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أيام 14 . 15 . 16 مارس 1997 بالدار البيضاء.

8 دجنبر 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم مهرجانات على الصعيد الوطني تضامناً مع المغاربة بالخارج ضحايا العنصرية، واحتجاجاً على ما يتعرض له العمال المغاربة بفرنسا من مضايقات واستفزات بلغت ذروتها في الدعوى القضائية التي رفعها ضدها المدعو لوبين.

10 دجنبر 1996 :

اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي لمناقشة القضايا المتعلقة بقطاعي الصحة العمومية والتربية الوطنية. وقد تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على تنفيذ ما تضمنه التصريح المشترك.

20 دجنبر 1996 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنتدب الأستاذ خالد السفياني لموازرة جمعية العمال المغاربة بفرنسا.

23 دجنبر 1996 :

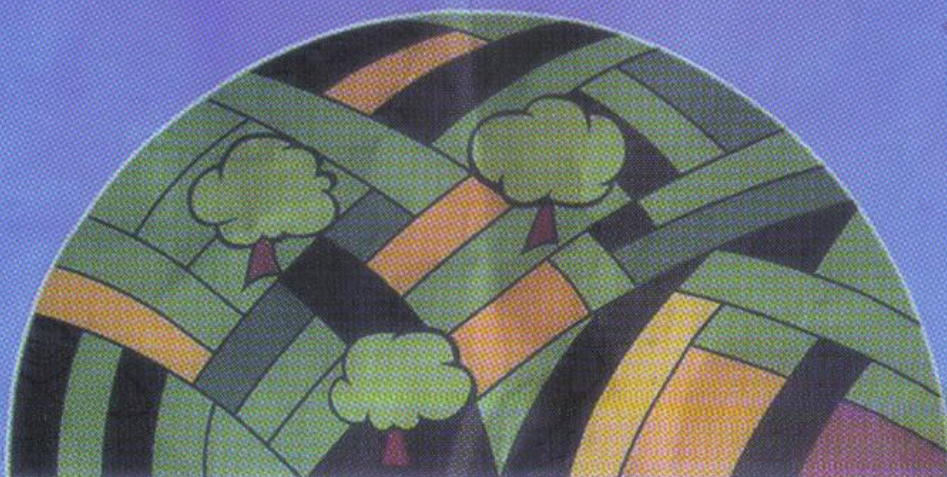
في افتتاح المناظرة الوطنية حول إصلاح قطاع « البريد والمواصلات » نوبير الأموي : إن موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليس دوغمائياً، وإنما يستهدف ضمان المصلحة العليا للبلاد، لذلك نحن ضد الخوصصة العمياء ، ومع استمرار الحوار والتشاور حول إصلاح القطاع.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المغربي للشغل



C
D
U



U
G
T
M



مزيداً من التضحيات للشجاعة والمسؤولية
صونا لحقوق العمال
حماية للوطن والأمن القومي

فاتح ماي 1996 1er Mai



La Confédération Démocratique du Travail MAROC



8 Décembre 1996

**Journée Nationale de Solidarité avec l'Association
des Travailleurs Marocains en France (ATMF)**

les Travailleurs migrants, contre le racisme et la xénophobie

1997



1 يناير 1997 :

انعقاد ندوة وطنية بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء حول « المرأة والعمل النقابي » تمحورت حول أربع

محاور :

1. الظرفية العامة.
2. وضعية المرأة العاملة في المجتمع.
3. الوضعية النقابية للمرأة العاملة.
4. مقترحات من أجل إدماج المرأة العاملة في الحياة النقابية.

2 يناير 1997 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يبرق مهنئاً الأستاذين محمد موعدة وخميس الشماري على إثر إطلاق سراحهما.

10 يناير 1997 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تثمن المبادرة الفرنسية بسحب قواتها الجوية من شمال العراق.

17 يناير 1997 :

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماع اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي، الذي تمحور حول دراسة النقط التالية : - الترقية الداخلية - النظام الأساسي للأطباء - السكن الخاص بالأجراء - النزاعات الاجتماعية - تقييم أشغال اللجن.

2 فبراير 1997 :

في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي الكاتب العام يؤكد: كما تنامت منظماتنا منذ التأسيس يجب أن تستمر فضاء لكل الإرادات وحقلا للتفاعل والحوار وإصرارا على مواصلة الكفاح.

12 - 13 فبراير 1997 :

اجتماع اللجنة الوطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي وذلك في إطار مواصلة تنفيذ القرارات والالتزامات المتخذة، وإعمالا لمقتضيات التصريح المشترك. الاجتماعان خصصا لدراسة نزاعات الشغل والقانون الأساسي لأطباء الصحة العمومية.

15 فبراير 1997 :

انطلاق عملية انتخاب المؤتمرين للمؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي سينعقد بمدينة الدار البيضاء أيام 14 - 15 - 16 مارس 1997 تحت شعار « تجديد التعاقد والالتزام بين الكونفدراليين من أجل تأمين دور فاعل للحركة النقابية المغربية في القرن الواحد والعشرين ».

22-23 فبراير 1997 :

وقد عن اللجن العمالية الاسبانية بكاطالونيا برئاسة السيد خوان كوسولوبيلا الكاتب العام وعضوية السيد ثيو سنشير مسؤول عن مؤسسة السلم والتعاون والأخ علي لمرباط عضو دائرة التعاون باللجن العمالية يحل ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

21 فبراير 1997 :

الأخ الأموي يعزي في وفاة المقاوم والمجاهد الحاج محمد حرفي.

24 فبراير 1997 :

الأخ الأموي يستقبل وفدا عن فيدرالية الأبنك (الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية) برئاسة السيد برومان الكاتب العام الذي عبر عن فرحه وارتياحه وتقديره لأن يستقبل من طرف قائد نقابي معروف في فرنسا بنضاله وصموده ودفاعه عن الطبقة العاملة.

27 فبراير 1997 :

- استقبل الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء قنصل ألمانيا بالمغرب السيد هانس فون هستنبرج الذي جاء في زيارة ود ومجاملة.
- قام السيد لويس أيلالا الكاتب العام للأمية الاشتراكية بزيارة لمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المركزي حيث استقبل من طرف الأخ نوبير الأموي الكاتب العام الذي رحب به وشكره على المواقف الشجاعة التي اتخذها تضامنا معه أثناء اعتقاله الأخير.

1 مارس 1997 :

اجتماع اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لدراسة آخر الترتيبات المتعلقة بالمؤتمر الوطني الثالث.

14 . 15 . 16 مارس 1997 :

انعقاد المؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء تحت شعار : تجديد التعاقد والالتزام بين الكونفدراليين، من أجل دور فاعل للحركة النقابية المغربية في القرن 21.
- حضرت المؤتمر عدد من الوفود الوطنية والأجنبية.
- عدد المؤتمرين: 1521 مؤتمرا.
وقد تم التصويت على الكاتب العام نوبير الأموي بالاقتراع السري بعدما فتح باب الترشيح أمام الجميع فلم يتقدم أحد، وكانت النتيجة كما يلي:
الأصوات المعبر عنها: 1377.
نعم : 1342
لا : 10
الملغاة : 25

وقد انتخب المؤتمر بعد المصادقة على مشاريع التقارير المقدمة، لجنة إدارية مكونة من 95 عضوا

9 أبريل 1997 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتدارس مهام المرحلة على ضوء نتائج المؤتمر الوطني الثالث وتستكمل انتخاب أجهزتها الوطنية بالمصادقة عليها بالإجماع وهي :

المكتب التنفيذي :

- محمد نوبير الأموي
- عبد المجيد بوزوبع
- عبد القادر الزاير

- عبد الرحيم الرماح
- عمر اجمايلي
- عباس مومو
- الناجية مالك
- عبد الكريم بنوعتيق
- عبد الكبير شعوب

- محمد المرس
- عمر الادريسي
- عبد السلام بنصالح
- محمد بوزيا
- علال بلعربي
- أحمد احصايني
- عبد القادر أزيغ
- مبارك المتوكل

السكرتارية الدائمة :

- عبدالفتاح الكرزي
- محمد بنحمو
- مصطفى الشطاطبي
- بوشتي بوخالفة
- أحمد أخميس
- محمد مشهور
- عبد المجيد بوعزة
- الشافعي العلوي
- عبد الحق الريكي
- أحمد العلمي

- سعيدة واعيد
- ثريا لحرش
- حبيبة الزاهي
- خديجة كاسي
- ليلي أوهارون
- محمد عطيف
- محمد المسعودي
- عبد العزيز إيوي
- عمر بنبادة

المستشارون لدى المكتب التنفيذي :

- الطيب منشد
- المهدي الدرقاوي
- العربي خروج
- محمد أديب
- محمد العمراني
- عبد الله الخدير
- عبد الحميد البرقوقي

16 أبريل 1997 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

. يهنئ الشغيلة المغربية على نجاح المؤتمر الوطني الثالث .
يدعو كافة الكونفدراليين إلى تعبئة كل الطاقات من أجل إنجاح تظاهرة فاتح ماي 1997.

1 ماي 1997 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 1997 تحت شعار :

- تصحيح المسار الديمقراطي.
- مواجهة التحديات الوطنية والدولية.
- توفير شروط تنمية مستدامة.
- في كلمة الأخ نوبير الأموي في التظاهرة المركزية بالدار البيضاء :
- إننا معنيون بكل ما يجري من ترتيبات وما هو وارد من استحقاقات.
- إننا نعتقد أن وحدة الصف الوطني ضرورة مطلوبة أكثر من أي وقت مضى.

9 ماي 1997 :

- اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تدعو الطبقة العاملة المغربية بمختلف فصائلها للتعبئة الشاملة والانخراط الجماعي في معركة التغيير الديمقراطي.
- تطالب الحكومة وأرباب العمل بتنفيذ كل الالتزامات المنصوص عليها في التصريح المشترك وتنبه لخطورة أي تماطل في التنفيذ.

28 ماي 1997 :

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماعه الأسبوعي :
- يقف عند نتائج الاتصالات التي قام بها مع كل من الوزير الأول ووزير الدولة في الداخلية ووزير التجارة والصناعة.
- يدعو اللجنة الإدارية إلى الاجتماع يوم الأربعاء 4 يونيو 1997.
- يقرر تنظيم ندوة صحفية يوم الخميس 5 يونيو 1997.

4 يونيو 1997 :

- في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تؤكد على ضرورة التعجيل بتنفيذ كل بنود التصريح المشترك وتقرر إبقاء اجتماعها مفتوحا إلى ما بعد 13 يونيو 1997.
- تدعو الطبقة العاملة إلى الانخراط في معركة تصحيح المسار الديمقراطي.

5 يونيو 1997 :

- في التصريح الصحفي المقدم من طرف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة الصحفية :
- إن المرحلة التاريخية التي يجتازها بلدنا باتت تفرض إعطاء المسألة الاجتماعية كل الأولوية.

9 غشت 1997 :

- في نداء الدار البيضاء بمناسبة تخليد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للذكرى 90 لانتفاضة الدار البيضاء :
- استحضار الحدث من أجل إنكاء الوعي الوطني الهادف للحفاظ على الروح الوطنية وروح المقاومة.

6 شتنبر 1997 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورته العادية :
- يحتج بقوة على التعامل الحكومي مع الملف الاجتماعي والإخلال بالالتزامات، ويؤكد تشبته بالتنفيذ الكامل للتصريح المشترك.

- يقرر عقد تجمعات عمالية احتجاجية يوم 14 شتنبر 1997.
- يحتفظ لنفسه بالرد النضالي على كل أشكال التناور والتزوير.

12 شتنبر 1997 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- تقرر مواجهة المواقف الحكومية اللامسؤولة بخوض كل الصيغ النضالية وتخول للمكتب التنفيذي صلاحية ترتيب هذه الصيغ وتوقيتها.
- تصادق على قرار المكتب التنفيذي القاضي بإرجاع الدعم المادي الذي توصلت به المركزية من الحكومة.

23 شتنبر 1997 :

إثر اجتماعه الطارئ، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يصدر بلاغا حول أسباب انسحاب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات.

19 شتنبر 1997 :

رسالة مفتوحة من الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الطبقة العاملة المغربية بمناسبة الانتخابات المهنية، إن توسيع تمثيلية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليس هاجسا انتخابيا، بل هي تمثيلية لإرادة الطبقة العاملة وإرادة شعبنا في التغيير والمجابهة.

في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة الانتخابات المهنية :

النضال المتواصل من أجل الديمقراطية وفرض حقوق ومطالب الشغيلة.

2 أكتوبر 1997 :

في رسالة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الى الطبقة العاملة بالأقاليم الجنوبية :

- نعتبر الطبقة العاملة في الشمال أو الجنوب كيانا موحدا وجسدا واحدا.
- إن معركتنا الديمقراطية بكل أبعادها ومضامينها هي عنوان هويتنا وبعد صراعنا السياسي والاجتماعي.

8 أكتوبر 1997 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- ارتياح للانتصار الساحق الذي حققته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الانتخابات المهنية.

9 أكتوبر 1997 :

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- تسجل باعتزاز الانتصار الساحق الذي حققته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في انتخابات ممثلي المأجورين.

15 أكتوبر 1997 :

في رسالة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول :

- المطالبة بالتنفيذ العاجل والفوري للبند المستعجلة من التصريح المشترك.

• اعتبار أن 21 أكتوبر 1997 آخر أجل لاعتبار رسالته قد لقيت التفهم المأمول من السيد الوزير الأول.

16 أكتوبر 1997 :

في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الشغيلة المغربية بمناسبة انتخابات مجالس الجهة ليوم 24 أكتوبر 1997 :

• النضال المتواصل من أجل إقرار الديمقراطية وفرض حقوق ومطالب الشغيلة.

18 و 19 أكتوبر 1997 :

في أفق خوض معركة انتخابات مجالس الجهة : لقاءات وتجمعات كونفدرالية.

21 أكتوبر 1997 :

اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقرر خوض إضراب عام وطني يوم 29 أكتوبر 1997.
في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة الإضراب العام ليوم 29 أكتوبر 1997 :
• وقفة شجاعة ورد مشروع وحاسم على لا شرعية القرارات الحكومية لحكومة غير ديمقراطية وغير ذات مصداقية.

25 أكتوبر 1997 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول نتائج هيئة ممثلي الأجورين في المجالس الجهوية :
• يهنئ الطبقة العاملة وعموم الأجراء على الانتصار الكبير الذي حققته الكونفدرالية في هذه الانتخابات.
• يدعو كافة العمال والمستخدمين والموظفين إلى الانخراط الواسع والجماعي في الإضراب الوطني العام ليوم الأربعاء 29 أكتوبر 1997.

26 أكتوبر 1997 :

استعدادا لخوض الإضراب العام، تجمعات عامة كونفدرالية في جميع المراكز العمالية.

27 أكتوبر 1997 :

في حوار مع جريدة «الاتحاد الاشتراكي» الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكد : الإضراب العام تعبير عن معاناة الطبقة العاملة المغربية.
في اجتماع اللجنة الوطنية لتتبع الحوار الاجتماعي : الأخ نوبير الأموي يسجل أن الحكومة لم تأت بجديد بخصوص الملفات المستعجلة، وأن قرار الإضراب العام نافذ.
في التصريح الصحفي المقدم من طرف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة الصحفية :
• لقد نفذ صبرنا في تحمل المماطلة الحكومية وانعكاساتها على أوضاع الشغيلة.

29 أكتوبر 1997 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول نتائج الإضراب العام ليوم 29 أكتوبر 1997 :
• يهنئ الطبقة العاملة المغربية على تجاوبها الواسع.
• يثمن عاليا انخراط إخواننا في النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتجار والحرفيين الصغار

والمتوسطين.

- يسجل المشاركة الرمزية لبعض القطاعات غير المنتظمة.

9 نونبر 1997 :

- في نداء تضامني مع الشعب العراقي المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يدعو الطبقة العاملة إلى تنظيم تجمعات تضامنية مع الشعب العراقي الصامد.
- يندد بالعدوان المبيت عليه ويطالب برفع الحصار الجائر.

10 نونبر 1997 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالدار البيضاء تجمعا تضامنيا مع الشعب العراقي، التجمع ترأسه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام.

19 نونبر 1997 :

- في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تستنكر ما حدث يوم 14 شتنبر 1997 من إجهاض لأمل التغيير واغتيال للديمقراطية.
- تقرر مواصلة النضال لفرض المطالب العمالية المشروعة.
- تدين التدخل الإمبريالي الأمريكي في شؤون الأمة العربية.

1 دجنبر 1997 :

- بمناسبة انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين ليوم 5 دجنبر 1997 :
- معركة متواصلة من أجل حق الشغيلة في الديمقراطية والعيش الكريم.
- نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى مناديب العمال وأعضاء اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء
- بمناسبة انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين.

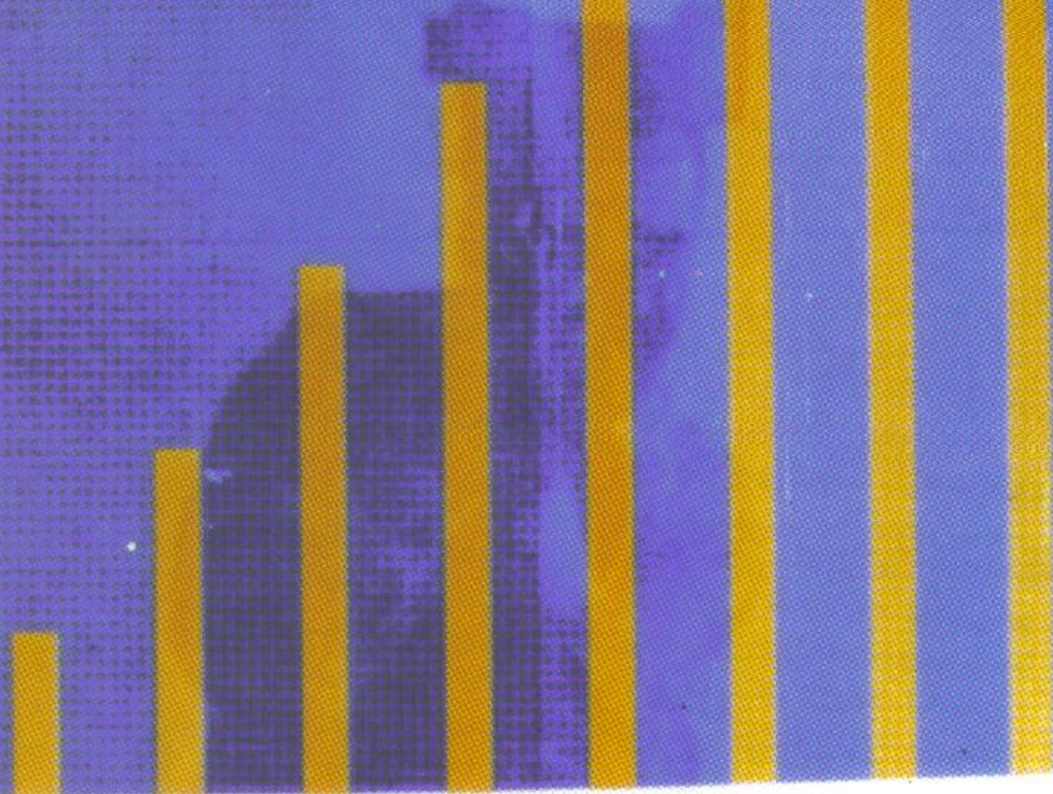
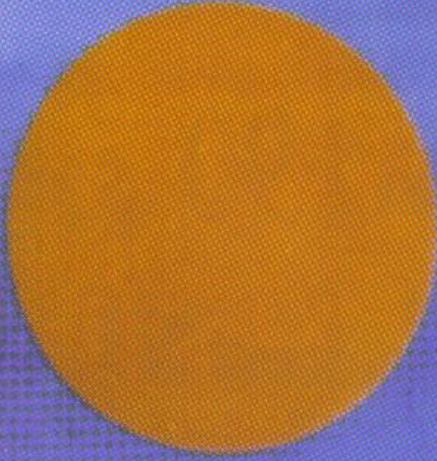
10 دجنبر 1997 :

- في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- يهنئ الشغيلة على الثقة التي تضعها في منظماتها المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- يدعو الشغيلة المغربية إلى استمرار التعبئة والاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات.



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

La Confédération Démocratique du Travail



• تصحيح المسار الديمقراطي
• مواجهة التحديات الوطنية والدولية
• توفير شروط تنمية مستدامة

مواصلة
النضال
من اجل

فاتح ماي 1997 1er Mai



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



الذكرى 90 لانتفاضة الدار البيضاء
ضد الاستعمار الفرنسي

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

[illegible]

الدار البيضاء : من الاستعمار الى رفع تحديات العولمة

يوم السبت 9 غشت 1997

1907

1998



15 يناير 1998 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي المناضل لحسن زغلول الذي وافته المنية إثر نوبة طارئة وأزمة لم تمهله.

19 يناير 1998 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يبعث برسائل إلى السلطات المعنية يطالب فيها بإنصاف عمال «إيكوز» المعتصمين بوادي زم بدل محاصرتهم من طرف القوات العمومية. كما انتدب المكتب التنفيذي وفدا من بين أعضائه لمتابعة تطورات هذا النزاع في عين المكان.

20 - 21 يناير 1998 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أياما تضامنية مع الشعب العراقي بتنسيق مع وكالة الأنباء العراقية بالمغرب. النشاط الذي شهدته وقائعه قاعة المركب الثقافي للمعاريف تضمن إلقاء كلمات بالمناسبة وإقامة حفل فني، إلى جانب معرض لصور أثار العدوان وانطلاق، حملة توقيع عريضة المليون توقيع.

5 فبراير 1998 :

في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- دعوة كل المواطنين والمواطنات إلى المساهمة في كل المبادرات والمواقف التضامنية والاحتجاجية التي ستقوم بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دفاعا عن حق الشعب العراقي في الوجود والحياة.

22 فبراير 1998 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام في التجمع التضامني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع العراق الشقيق :

- إن أحرار العالم أجمع ضد العدوان الأمريكي المبيت على العراق الشقيق.
- ما يتهدد الشعب العراقي يتهددنا في المغرب.
- العراق ليس دمية للبيت الأبيض والشعوب العربية ليست لعب أطفال.

2 مارس 1998 :

في مبادرة تضامنية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجه طائرة مغربية إلى العراق محملة بحوالي عشرة أطنان من الأدوية وحليب الأطفال وعلى متنها الأخ أحمد احصيني عضو المكتب التنفيذي. في تصريح للأخ الأموي شحنة ثانية من المساعدات سترسل قريبا إلى العراق.

10 مارس 1998 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- بعد إرسال طائرة أولى إلى العراق واعتزام إرسال طائرة ثانية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تجدد النداء بمزيد من الدعم لإنجاز مبادرات تضامنية أخرى.

14 مارس 1998 :

مهرجان منظم من طرف المرأة الكونفدرالية تضامنا مع الشعب العراقي تحت شعار : «أوقفوا العدوان إرفعوا الحصار».

18. 19 مارس 1998

مناظرة حول الحوار الاجتماعي بالرباط نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني بمساهمة مكتب العمل الدولي. الندوة عرفت تدخل الأخ علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي وحضرها أيضا الأخوين عمر بنبادة ومحمد عطيف.

21. 23 مارس 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بتعاون مع الاتحاد الأوروبي ندوة تكوينية لفائدة 32 إطارا نقابيا حول «التشريع الاجتماعي بالمغرب» الندوة نظمت بفاس.

12. 13 مارس 1998 :

انعقاد اللقاء الجهوي الأول بطنجة بين الاتحادات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشمال المغرب ونقابة اللجن العمالية الإسبانية بالأندلس.

14 أبريل 1998 :

للمرة الثانية ترسل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل طائرة خاصة محملة بالأدوية والألبسة وحليب الأطفال إلى العراق وعلى متنها وفد برئاسة الأخ الأموي الذي استقبل من طرف السيد طارق عزيز الذي ثمن مواقف الشعب المغربي.

23 أبريل 1998 :

استعدادا لتخليد تظاهرة فاتح ماي 1998 الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعقد اجتماعا لكتاب الاتحادات المحلية والجهوية.

1 ماي 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 1998 تحت شعار :

« نضال مستميت من أجل الوطن والكرامة والحرية»

في كلمة الأخ الأموي :

— الحريات النقابية لا تزال مصادرة في أغلب القطاعات وقد أعطت الحكومات السابقة أسوأ مثال في علاقتها مع النقابات.

— إن إسناد التسيير الحكومي لأصدقائنا بهدف إنقاذ البلاد ليس أمرا هينا.

— دعوة إلى التعبئة من أجل أوراش كونفدرالية للبناء والتعمير في الصيف المقبل.

— على خصوم وحدتنا الترابية ألا يلعبوا بالنار التي أدت بالجزائر إلى ما هي عليه اليوم.

— نسجل التزام الحكومة بالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996 وننتظر إجراءات ملموسة في مجال الحريات النقابية وحقوق

الإنسان.

9 ماي 1998 :

اجتماع كتاب النقابات الوطنية وكتاب الاتحادات ومنسقي المراكز العمالية حول الأوراش الكونفدرالية.
في كلمة الأخ نوبير الأموي :

- وجود الحكومة إمكانية أخرى تساعد على خلق شروط إخراج البلاد من أوضاعها المزمنة والصعبة.
- نتمنى أن تكون المفاوضات المقبلة مع الحكومة مناسبة لتقدم الحياة الوطنية وتجعلنا نحس أننا دخلنا فعلا عهدا جديدا.
- الأوراش الكونفدرالية تجربة ضرورية لنا كمنقابة عمالية لها دور في التنمية.

14 ماي 1998 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :

- يدعو كافة العاملات والعمال إلى المزيد من اليقظة والتعبئة لمواجهة كل المخططات الرامية إلى ضرب العمل النقابي الكونفدرالي.

17 ماي 1998 :

- المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو الحكومة إلى التعجيل بفتح مفاوضات تفضي إلى تعاقد اجتماعي جديد، ويدعو كافة الكونفدراليين إلى التعبئة الشاملة لإنجاح مشروع الأوراش الكونفدرالية.
- نوبير الأموي في اجتماع المجلس الوطني :
- الرهان الكبير هو تحرير أمتنا من كل أشكال القهر والاستلاب والظلم والاستغلال.
 - نريد وطننا يتسع لكل المغاربة.

31 ماي 1998 :

لقاءات جهوية استعدادا لتنظيم الأوراش الكونفدرالية.

1 يونيو 1998 :

- في نداء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- دعوة الشغيلة المغربية وعموم المواطنين إلى المساهمة المكثفة في الأوراش الكونفدرالية وانطلاق حملة التسجيل في لوائح التطوع الخاصة بها.

15 يونيو 1998 :

- في كلمة الأخ نوبير الأموي باسم الوفد العمالي المغربي في الدورة 86 لمؤتمر منظمة العمل الدولية بجنيف:
- الدعوة إلى إعادة النظر في دور منظمة العمل الدولية والاتفاقية العالمية للتجارة.
 - تعميم التعليم العمومي هو المدخل لتأهيل أطفالنا وشبابنا.
 - نسجل التزام الحكومة الجديدة بتنفيذ مقتضيات التصريح المشترك.

22 يونيو 1998 :

- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بتعاون مع الاتحاد الأوربي الدورة التكوينية الثالثة في موضوع «تقنيات التفاوض».

28 يونيو 1998 :

افتتاح الأوراش الكونفدرالية بانطلاق الورش النموذجي « محمد باهي » بحديقة لارميطاج بمدينة الدار البيضاء.
الأخ نوبير الأموي :
أوراش الكونفدرالية تستهدف زرع روح التضامن والتطوع.

5 يوليوز 1998 :

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الحوار مع الحكومة برئاسة الوزير الأول، حيث يعتبر هذا اللقاء أول اتصال للنقابات الثلاث مع الحكومة. الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعم كل تغيير استراتيجي في البلاد وتطالب بحضور الملف الاجتماعي في القانون المالي الجديد.

8 يوليوز 1998 :

لقاء مع فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء ضم أعضاء المكتب التنفيذي واللجنة الإدارية وبعض الفعاليات لمناقشة مشروع القانون المالي.

10 يوليوز 1998 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المكتب التنفيذي مع مديري الأوراش الكونفدرالية:
- ليكن جوابنا بالفعل في الميدان.
- نحن نبني المغرب.

15 يوليوز - 15 غشت 1998 :

تنظيم الأوراش الكونفدرالية في عدد من المدن والمراكز العمالية، تحت شعار: «التضامن من أجل بناء وطن للجميع».

19 يوليوز 1998 :

الأخ نوبير الأموي في تجمع عام بحديقة لارميطاج بالدار البيضاء بمناسبة انطلاق الأوراش الكونفدرالية :
- الورش هو مستقبل مغرب التنمية.

7 غشت 1998 :

الأخ نوبير الأموي في ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي ببيروت :
- المغرب يعيش اليوم مرحلة ترجمة الشعارات إلى الواقع.

20 غشت 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحيي ذكرى 20 غشت 1953 وتختتم الأوراش الكونفدرالية بتاغبلوت.

30 غشت 1998 :

الأخ نوبير الأموي في تجمع احتجاجي بالدار البيضاء تنديدا بالعدوان الأمريكي على السودان وأفغانستان :
- لا يمكن إلا أن ندين بقوة ما وقع للشعبين السوداني والأفغاني.

19 شتنبر 1998 :

في رسائل إلى الوزير الأول ووزير الخارجية والأمين العام للجامعة العربية الأخ نوبير الأموي يدعو إلى رفع الحصار عن العراق وليبيا وصياغة موقف تضامني مع الشعب السوداني.

20 شتنبر 1998 :

اجتماع اللجنة المركزية للأوراش الكونفدرالية ومديرها.

23 شتنبر 1998 :

في بيان للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- ينيه الحكومة إلى خطورة الانعكاسات السلبية الناجمة عن أسلوبها في التعامل مع الملف الاجتماعي والقضايا العمالية.

3 أكتوبر 1998 :

في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية : الوقوف على طبيعة المرحلة وتسطير برنامج عمل مستقبلي.

11 أكتوبر 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم يوما دراسيا لفائدة المستشارين الجهويين وأعضاء الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين.

12 أكتوبر 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم ندوة تكوينية حول « تقنيات التفاوض والتشريع الاجتماعي » .

12 . 16 أكتوبر 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بمساهمة الاتحاد الأوربي ندوة تكوينية حول « الاعلام النقابي » .

18 أكتوبر 1998 :

في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع كتاب الاتحادات والمراكز العمالية : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يجب أن تكون شريكا في صياغة القرارات التي تهم الطبقة العاملة.

19 . 21 أكتوبر 1998 :

عمر الادريسي باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المناظرة السابعة للجماعات المحلية المنعقدة بمدينة الدار البيضاء:

– نؤكد على ضرورة ترشيد العمل الجماعي وعقلنته والحد من كل أشكال الاستنزاف والفساد التي تعرفها المؤسسات الجماعية.

24 أكتوبر 1998 :

الأخ عبد المجيد بوزوبع في اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- تظل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومواقفها المرصد الاجتماعي والسياسي والمستقطب للاهتمام والمعبيء الفاعل والوفاي الصامد.

1 نونبر 1998 :

انطلاق اجتماعات المجالس الكونفدرالية على الصعيد الوطني في إطار البرنامج التنظيمي والتعبوي الذي سطرته اللجنة الإدارية.

2 - 6 نونبر 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بتعاون مع الاتحاد الأوربي ندوة ثانية حول « الإعلام النقابي » .

14 نونبر 1998 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكد مساندته المطلقة لنضالات الشغيلة المغربية، ويدعو الحكومة وكل الأطراف بالقطاع العام والشبه العام والخاص إلى ضرورة فتح حوار جدي بهدف معالجة المشاكل المطروحة والاستجابة لمطالب الشغيلة.

19 نونبر 1998 :

لقاء بين وفد من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ووزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، حيث تم التأكيد خلال هذا اللقاء أن الحكومة تلتزم بالتصريح المشترك وستذهب إلى أبعد من ذلك.

29 نونبر 1998 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد الذكرى العشرين لتأسيسها تحت شعار : «صمود واستمرار».
نوبيير الأموي في المهرجان المنظم بهذه المناسبة بالقاعة المغطاة لمركب محمد الخامس بالدار البيضاء:
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ملك لكل جماهير الأمة .
- بإمكان المغرب أن يتسع لكل مواطنيه شغلا وتعلما وصحة وعيشا كريما.

13 - 15 دجنبر 1998 :

في الندوة الوطنية الأولى حول التشغيل المنعقدة بمراكش : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد على ضرورة حماية كرامة العامل وتجنيد كل الطاقات لتوسيع التشغيل.

18 دجنبر 1998 :

في دورة «نصرة الشعب العراقي الشقيق» اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدارس المستجدات وتسطر برنامج العمل المستقبلي.



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

La Confédération Démocratique du Travail



تخلد فاتح ماي 1998 تحت شعار:

نضال مستمر من أجل الوطن والكرامة والحرية



فاتح ماي 1er Mai 1998

1999



27 فبراير 1999 :

الأخ نوبير الأموي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية لعمال الفوسفات بخريبكة :
- ستبقى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تلك الصخرة الشماء التي تتكسر عليها كل المناورات.

6 - 13 مارس 1999 :

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الدورة 26 لمنظمة العمل العربية بالقاهرة بوفد مكون من الأخوين محمد بوزيا وعلال بلعربي عضوي المكتب التنفيذي.
في كلمة ألقاها الأخ محمد بوزيا بالمناسبة :
- إن الوضع الاجتماعي في العديد من بلداننا وضع مقلق ومهدد بالانفجار.

21 مارس 1999 :

الأخ نوبير الأموي في الاجتماع الاستثنائي للجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- إننا مستعدون للتضحية بكل شيء من أجل كرامتنا وكرامة شغيلتنا.
- إننا معنيون كمركزية نقابية بسياسة الحكومة تخطيطا وأداء.
اللجنة الإدارية تقرر تعليق مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة مشروع مدونة الشغل إلى حين معالجة كل النزاعات الاجتماعية المزمدة، وخوض كل الصيغ النضالية لحمل الحكومة وأرباب العمل على احترام الالتزامات وفتح حوار تفاوضي حقيقي.

3 أبريل 1999 :

في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نوبير الأموي يؤكد: «لابد من اتخاذ القرارات التي تخدم مصلحة الأمة والطبقة العاملة».
في البيان الصادر عنه المجلس الوطني يقرر خوض كل الصيغ النضالية بما فيها الإضراب العام ويفوض للمكتب التنفيذي صلاحية تحديدها وتوقيتها.
الحكومة تقرر فتح المفاوضات مع كل الفرقاء قبل 15 أبريل 1999.

6 أبريل 1999 :

عبد المجيد بوزوبع في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع المكاتب الوطنية :
- مستعدون لتنفيذ قراراتنا النضالية.

9 أبريل 1999 :

لقاءات التنسيق الجهوية.

11 أبريل 1999 :

تجمعات عمالية بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

16 أبريل 1999 :

نوبير الأموي في جلسة الحوار الاجتماعي بين أطراف الشغل والحكومة :
- مطالبون بأن نقدم الحقائق بدل الأوهام.

17 أبريل 1999 :

في اليوم الدراسي المنظم من طرف دائرة الشؤون الاجتماعية بالرباط :
- من أجل ديمقراطية جمعيات الأعمال الاجتماعية.

22 أبريل 1999 :

في اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار الاجتماعي، نوبير الأموي يؤكد أن الملف الاجتماعي هو صلب سياسة المستقبل وهو ملف غير قابل للتجزئ.

24 أبريل 1999 :

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: دعوة الحكومة إلى التفاوض الجدي الذي يفضي إلى نتائج ملموسة.
نوبير الأموي في اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكد « إننا نريد من الحكومة بديلا حقيقيا لأنه يهمننا أن تتوفق في أدائها».

1 ماي 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخذل فاتح ماي 1999 تحت شعار :
« الإسراع بمعالجة الملف الاجتماعي ضرورة لضمان التماسك واستقرار البلاد وتوفير شروط التأهيل والتغيير المنشود».
في كلمة نوبير الأموي بهذه المناسبة :
- إن قرارنا جاهز لمواصلة الكفاح العمالي بما يترجم روح ومباديء منظمنا في التضامن الحقيقي والفعال .
- من حقنا جميعا أن نعيش كرماء، فثراء المغرب الروحي والمادي يسمح بذلك.

6 ماي 1999 :

نوبير الأموي في اجتماع المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية بالرباط :
- العبرة بالتنفيذ وليست بالتعاقدات والاتفاقيات.

8 ماي 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم يوما دراسيا حول القانون المالي لسنة 2000 بين الاكراهات المالية والانتظارات الاجتماعية بمشاركة الأساتذة : مصطفى الكثيري، نجيب اقصبي وإدريس بنعلي.

24 ماي 1999 :

في رسالة من نوبير الأموي إلى الوزير الأول : نطالب بعقد اجتماع مستعجل لمكونات الحوار الاجتماعي للحسم في مطالبنا.

28 ماي 1999 :

جوابا على رسالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الحكومة تؤكد : اجتماع لجنة الحوار الاجتماعي الثلاثية في أوائل يونيو المقبل . اجتماع اللجنة المختصة بالترقية الداخلية - اجتماع خاص لحل النزاع في قطاع البريد - تعليمات وزارية لتسوية وضعية الموظفين المفصولين من عملهم.

1 - 17 يونيو 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في الدورة 87 لمنظمة العمل الدولية بجنيف بوفد برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام وعضوية الأخوة محمد بوزيا وعلال بلعربي ومحمد عطيف.

2 يونيو 1999 :

نوبير الأموي في اجتماع اللجنة الإدارية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- سنواصل كفاحنا.

في بيان اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- ضرورة إعادة توزيع الثروة الوطنية وإلغاء الامتيازات.

10 يونيو 1999 :

في كلمة الوفد العمالي المغربي في الجلسة الخاصة بفلسطين المنعقدة بمناسبة الدورة 87 لمؤتمر العمل الدولي :
- منظمة العمل الدولية مدعوة إلى تشكيل لجنة دائمة للقضية الفلسطينية على غرار لجنة «الابارتهايد» بجنوب إفريقيا.

14 يونيو 1999 :

في كلمة الوفد العمالي المغربي في الدورة 87 لمنظمة العمل الدولية، والتي ألقاها الأخ محمد بوزيا :
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو المنظمة إلى دعم الحوار الاجتماعي بالمغرب.

23 يوليوز 1999 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول وفاة الملك الحسن الثاني :
- إن هذا الرحيل يشكل خطبا جلالا وخسارة كبرى تتجاوز حدود الوطن الحبيب لتمتد إلى المجال المغاربي والفضاء القومي والميدان الدولي.

27 غشت 1999 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
- إدانة استمرار العدوان الهجري على أرض العراق وشعبه وشجب الصمت المريب للأنظمة العربية.

27 غشت 1999 :

جلالة الملك محمد السادس يستقبل بالديوان الملكي بالرباط الأخ نوبير الأموي الذي قدم لجلالته التعازي باسم الطبقة العاملة المغربية في وفاة والده جلالته الملك الحسن الثاني.

23 - 24 أكتوبر 1999 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع كتاب وأمناء الاتحادات وأعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية :
- إننا نريد مغربا يتقاسم أبناؤه خيراته ويجدون فيه ذاتهم.

12 - 13 نونبر 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم ندوة المعايير الدولية والتشريع المغربي، والتي تضمنت محورين، الأول تناول فيه عبد الله دبالو عن مكتب العمل الدولي موضوع المعايير الدولية أمام التحديات الجديدة للعولمة، والثاني تناول فيه الأخوان عمر بن بادة وعبد القادر الزاير موضوع مشروع مدونة الشغل: حصيلة أشغال اللجنة.

10 - 14 نونبر 1999 :

حل وفد نقابي من الكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث عقد جلسة عمل مع الأخ نوبير الأموي ومع دائرة العلاقات والهجرة والتكوين.

13 نونبر 1999 :

احتفاء باليوم الوطني للإعلام، نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوما دراسيا بالرباط حول الإعلام السمعي البصري ببلادنا.

25 نونبر 1999 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- تنبيه الحكومة إلى مخاطر الاستمرار في تجاهل أوضاع الشغيلة المغربية.

26 نونبر 1999 :

المكتب التنفيذي ينعي محمد بوراسي الذي ارتبط اسمه بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبانشغالات وهموم العمال ومعاناتهم.

29 نونبر 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم يوما دراسيا حول اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الفلاحة والصيد البحري أية آفاق.

3 دجنبر 1999 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنسحب من جلسة الحوار الاجتماعي احتجاجا على تجاهل الحكومي للملف الاجتماعي وعلى التملص من تنفيذ الالتزامات.

9 دجنبر 1999 :

في الندوة الصحفية التي عقدها المكتب التنفيذي، الأخ نوبير الأموي يشرح أسباب انسحاب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من جلسة الحوار الاجتماعي.

18 دجنبر 1999 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر خوض كل الصيغ النضالية ويفوض صلاحية متابعة الاتصالات والمشاورات للمكتب التنفيذي.

21 دجنبر 1999 :

المكتب التنفيذي يوجه مذكرة إلى الوزير الأول تتضمن تفعيل آليات الحوار الاجتماعي والمطالب المستعجلة والقضايا العالقة ودعم الحريات النقابية.



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

La Confédération Démocratique du Travail



تخلد فاخ ماسي 1999 تحت شعار:



2000



18 - 19 يناير 2000 :

حضور الأخ عبد القادر الزاير عضو المكتب التنفيذي وحمادي بلعياشي عضو اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب.

25 يناير 2000 :

تضامنا مع الشعب العراقي نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تجمعا جماهيريا بالمركب الثقافي بالمعاريف حضره الأخ عبد المجيد بوزوبع نائب الكاتب العام والأخ فاضل محمود غريب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق.

22 - 28 يناير 2000 :

نظمت دائرة التكوين دورة تكوين المكونين بتأطير من بيبي لوبيز من الاتحاد العام للشغل الكاطالاني وذلك بمرتيل - تطوان.

22 يناير 2000 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوما دراسيا في موضوع التعاضدية العامة بين الواقع الحالي ورهانات المستقبل وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

31 يناير 2000 :

عقد المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي بالرباط يوما دراسيا تحضيريا للمناظرة الوطنية المزمع عقدها في موضوع « الجهوية وآليات معالجة النزاعات الاجتماعية عن قرب ». وقد حضر هذا اللقاء، بالإضافة إلى ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمجلس الأخ عمر بنبادة، وفد عن المكتب التنفيذي.

2 فبراير 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يندد بقوة بالهجوم الوحشي الذي تعرض له عمال « سيدي علي ولماس »، ويطالب الحكومة بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الهجمة وحل النزاعات الاجتماعية.

1 - 3 فبراير 2000 :

حل وفد من جمعية المقاولات الخاصة بتسيير السكن التعاوني بإسبانيا ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

8 فبراير 2000 :

زار مدير مؤسسة حقوق الإنسان في الشغل، التي يوجد مقرها بجنيف، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث قدم عرضا عن اهتمامات مؤسسته غير الحكومية.

9 فبراير 2000 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول ما تعرضت له جاليتنا المغربية بإسبانيا: - إرسال وفد نقابي ورفع شكوى لدى منظمة العمل الدولية.

13 فبراير 2000 :

المجلس الوطني للمرأة الكونفدرالية يتدارس العديد من القضايا والانشغالات ويقف على معاناة الطبقة العاملة المغربية في الداخل والخارج.

14 فبراير 2000 :

قام وفد كونفدرالي يضم أعضاء من المكتب التنفيذي وأعضاء من الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين بزيارة لقرية تارميلات للتضامن مع عمال مؤسسة « سيدي علي - ولماس » وعائلاتهم.

16 - 19 فبراير 2000 :

زار الأخوان محمد بوزيا وعبد القادر أزرع عضوا المكتب التنفيذي منطقة ألميريا بإسبانيا حيث وقفا على الأحداث العنصرية الخطيرة التي شهدتها الأيخيدو، والتي استهدفت الجالية المغربية بإسبانية.

17 فبراير 2000 :

في الندوة الصحفية التي نظمها المكتب التنفيذي:
- نطالب بوضع حد لمختلف التجاوزات والخروقات السافرة.

20 فبراير 2000 :

ترأس المكتب التنفيذي تجمعاً عماليا احتجاجيا بمدينة الخميسات تضامنا مع الطبقة العاملة المغربية التي تتعرض للطرود والقمع.

5 مارس 2000 :

نظمت دائرة المرأة الكونفدرالية بمكناس يوما وطنيا تضامنيا مع العاملات ضحايا الحيف والطرود.

9 مارس 2000 :

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- استنكار اعتقال الكاتب الجهوي بتادلة الأخ السعداني.

11 - 4 مارس 2000 :

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوفد ضم الأخوين نوبير الأموي الكاتب العام و محمد بوزيا عضو المكتب التنفيذي في أشغال الدورة 27 لمؤتمر العمل العربي بشرم الشيخ بمصر.

28 مارس 2000 :

حضر الأخ مبارك المتوكل عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل انتخابات المجلس الوطني بالعراق.

28 - 29 مارس 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في المناظرة الوطنية للاتفاقيات الجماعية التي نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني بالرباط بوفد ضم 36 إطارا نقابيا يمثلون عدة قطاعات واتحادات، يتقدمهم أعضاء المكتب التنفيذي الأخوة عبد القادر الزاير وعبد السلام بنصالح وعبد الكبير شعوب.

4 - 5 أبريل 2000 :

مثل الأخوة عبد المالك أفرياط ومحمد بناني والعلمي لهوير وحسكة ومحرر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المناظرة الوطنية حول الصحة والسلامة التي نظمتها وزارة التشغيل بتعاون مع المكتب الدولي للشغل بالرباط.

4 - 6 أبريل 2000 :

مثل الأخوة عبد القادر الزاير عضو المكتب التنفيذي ومحمد فلاحى عضو اللجنة الإدارية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مؤتمر اللجان العمالية بكاتالونيا.

9 أبريل 2000 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر شن إضراب وطني عام إنداري يوم الثلاثاء 25 أبريل 2000. وذلك ردا على حملة القمع التي تتعرض لها الطبقة العاملة، و بسبب تجاهل الحكومة للملف المطليبي

9 أبريل 2000 :

المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقران في بيان صادر عنهما خوض إضراب وطني عام إنداري لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء 25 أبريل 2000 احتجاجا على موقف الحكومة المتجاهل للملف الاجتماعي.

9 - 15 أبريل 2000 :

الأخ محمد بوزيا عضو المكتب التنفيذي يمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد العام لعمال إسبانيا، وفي المؤتمر الوطني للجان العمالية الاسبانية بمدريد.

15 أبريل 2000 :

الأخ نوبير الأموي في التجمع العمالي الاحتجاجي بالدار البيضاء:
- نريد حقوقنا كبشر وكرامتنا كمواطنين أحرار.

20 أبريل 2000 :

في الندوة الصحفية التي عقدها المكتبان التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول دواعي الإضراب العام:
- إن الدلالة الحقيقية للتضامن تنطلق أولا من إعادة توزيع الخيرات والثروات الوطنية توزيعا عادلا.

23 أبريل 2000 :

الأخ نوبير الأموي في التجمع العمالي بالدار البيضاء:
المغرب ليس فقيرا، لأن الفقر الحقيقي هو فقر الفكر، فقر الإيمان، فقر المعرفة ، المغرب غني بثرواته الطبيعية، غني بإنسانه.

المكتب التنفيذي يقرر تأجيل الإضراب العام ليوم الثلاثاء 25 أبريل 2000، ويدعو كافة الكونفدراليين إلى مواصلة التعبئة لخوض معركة التنفيذ المستعجل والفعلي لنتائج المفاوضات. بعد الإعلان عن الإضراب العام بتاريخ 25 أبريل 2000، عقدت مفاوضات ثلاثية أسفر عنها توقيع اتفاق 23 أبريل 2000 الذي شمل جميع الاهتمامات النقابية.

26 أبريل 2000 :

المكتبان التنفيذيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يشيدان في بلاغ مشترك بوعي المسؤولين النقابيين، ويحييان كافة العاملات والعمال على استجابتهم للقرار النضالي الوحدوي، ويؤكدان أن المعركة مستمرة لحمل الحكومة على تنفيذ بنود اتفاق 23 أبريل 2000.

1 ماي 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحيي ذكرى فاتح ماي 2000 تحت شعار: « الارتقاء بالنضال الشعبي لبناء مغرب جديد لعصر جديد ». الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في كلمة بمناسبة فاتح ماي 2000: - إننا واعون بحقوقنا ومصممون على مواصلة كفاحنا من أجل بناء مغرب جديد.

3 ماي 2000 :

في بلاغ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: - يعتبر استمرار تأجيل الإضراب العام رهين بمدى وفاء الحكومة وأرباب العمل بالتزاماتهم. - يهنئ الشغيلة بمناسبة احتفالات فاتح ماي 2000 التي نظمت في أكثر من 70 نقطة على امتداد الوطن وفاق عدد المشاركين فيها 130 ألفا.

8 - 12 ماي 2000 :

الأخ علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يشارك في اللقاء الذي عقد في بروكسيل حول «أثار سياسة الوحدة الأوروبية واتفاقيات الشراكة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلدان المغرب العربي».

8 ماي 2000 :

وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي يطلب منه فيها التدخل لدى الحكومة الإسبانية من أجل رفع المعاناة عن المغاربة العاملين بجبل طارق والذين تمنع السلطات الإسبانية عبورهم عبر التراب الإسباني.

14 ماي 2000 :

تحت شعار «الطبقة العاملة المغربية تدعم ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم 2006 » نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصف الماراطون الدولي الأول لمدينة الدار البيضاء الذي عرف مشاركة أزيد من 4000 عداء وعداءة، مغاربة وأجانب، وحقق نجاحا كبيرا عكسته مختلف وسائل الإعلام الوطنية.

21 ماي 2000 :

في بيان المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
- التأكيد على مواصلة الكفاح لحمل الأطراف المعنية على الالتزام الفعلي بتنفيذ مقتضيات اتفاق 19 محرم 1421 والمساهمة في مواصلة بناء مغرب ديمقراطي ينعم كل أبنائه بالحرية والعيش الكريم.

10 يونيو 2000 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مؤسسة فريديريك إيبيرت يوما دراسيا حول نزاعات الشغل وآليات الحوار الاجتماعي، وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

21 يونيو 2000 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: ثلاث قضايا في الواجهة: مشروع مدونة الشغل والحوار الاجتماعي وانتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

29 يونيو - فاتح يوليوز 2000 :

وفد كونفدرالي برئاسة الأخ نوبير الأموي وعضوية الأخوة عبد القادر الزاير ومحمد لمرس عضوي المكتب التنفيذي ومحمد عطيف عضو اللجنة الإدارية يزور إيطاليا بدعوة من الكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل.

3 - 17 يوليوز 2000 :

بتعاون مع الاتحاد العام للشغل بالأندلس، نظمت بمدينة قرطبة دورتان تكوينيتان لفائدة 40 إطارا نقابيا كونفدراليا.

24 - 28 يوليوز 2000 :

بتعاون مع الكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل بمنطقة لومبارديا، نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جامعة صيفية حول الهجرة بمدينة أكادير.

4 غشت 2000 :

في بيان المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تنديد بالاعتداء الوحشي على عمال وعاملات حافلات رستم بالدار البيضاء.

9 شتنبر 2000 :

المجلس الوطني للمرأة الكونفدرالية يتدارس الدخول الاجتماعي وانتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

11 شتنبر 2000 :

في تدخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة انتخاب ثلث أعضاء مجلس المستشارين، والذي بثته القناة الأولى : كان حضورنا في الساحة الوطنية كعمال مضبوطا على نبض المواطن المحروم والخريج العاطل والعامل المستغل.

15 شتنبر 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد تمثيليتها الأولى للطبقة العاملة المغربية بحصولها في انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين على أربعة مقاعد من تسعة.

16 شتنبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي المناضل أحمد الحسناوي.

2 - 6 أكتوبر 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في الوفد الثلاثي المغربي الذي قام بزيارة عمل إلى فرنسا.

4 أكتوبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو الطبقة العاملة المغربية إلى المساهمة المكثفة في المسيرة الوطنية ليوم الأحد 8 أكتوبر 2000، وإلى دعم انتفاضة الأقصى ماديا ومعنويا.

5 أكتوبر 2000 :

في رسالة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزير الأول : معاناة الطبقة العاملة اليوم هي استمرار لمعاناة الأمس.

13 أكتوبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو الدول العربية إلى توحيد صفوفها واتخاذ القرارات الكفيلة بإيقاف العدوان الإسرائيلي.

16 أكتوبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد جلسة عمل مع وفد الكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل.

22 أكتوبر 2000 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحمل الحكومة كامل المسؤولية في استمرار تجاهل الملف المطليبي، ويدعو الطبقة العاملة إلى دعم انتفاضة الأقصى. كما يعبر عن تشبته بوحدة التراب الوطني، رافضا كل المساومات.

28 أكتوبر 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالمقر المركزي بالدار البيضاء يوما دراسيا حول الملف الاجتماعي والإعلام الوطني.

4 نونبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد اجتماعا مع أعضاء المكاتب الوطنية والمكاتب الوطنية الموحدة.

8 نونبر 2000 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد بالمقر المركزي جلسة عمل مع وفد اللجن العمالية الاسبانية.

17 نونبر 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالمقر المركزي يوما دراسيا حول « القضاء الاجتماعي ».

15 دجنبر 2000 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالمقر المركزي يوما دراسيا حول « التغطية الطبية ».



الكونفدرالية الديمقراطية للشفل

La Confédération Démocratique du Travail



تخلد فاتح ماي تحت شعار:

الارتقاء

بالنضال

الشعبي

لبناء

مقرب

جديد

لعمركم

جديد



فاتح ماي 1er Mai 2000

2001



3 فبراير 2001 :

الأخ نوبير الأموي في دورة إيكوز للمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:
كلنا مع عمال إيكوز ومع كل العمال الذين يعانون من الحيف الاجتماعي والظلم الطبقي.
في بيان المجلس الوطني:
يحذر الحكومة من استمرارها في تجاهل الملف المطلبي.
يقرر عقد المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في موعده المحدد.
يوكد عزم كل الكونفدراليات والكونفدراليين على مواصلة الكفاح في كل الجبهات.

9 فبراير 2001 :

في بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول الاجتماع الذي ترأسه الوزير الأول بتاريخ 8 فبراير 2001 :
دراسة ملف إيكوز من أجل تسويته بشكل نهائي.

10 فبراير 2001 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل :
إننا مطالبون بتهييء أنفسنا ومنظمتنا للمستقبل.
في بيان المجلس الوطني:
عقد المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أيام 14 . 15 . 16 مارس 2001 بمدينة العيون.

12 فبراير 2001 :

بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول جلسة العمل الثانية التي عقدتها اللجنة الثلاثية المكلفة بمعالجة النزاع الاجتماعي بإيكوز برئاسة وزير التشغيل.

17 - 18 فبراير 2001 :

في إطار البرنامج التكويني الذي تشرف عليه دائرة المرأة الكونفدرالية، والذي يستهدف المرأة العاملة كأفق ديمقراطي لأية تنمية حقيقية، وفي أفق المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نظمت الدائرة ندوة تكوينية بالدار البيضاء لمقاربة أوضاع المرأة المغربية عموما، والمرأة العاملة على الخصوص وعلاقتها بالقضايا الاجتماعية وبالعالم الشغل.

17 فبراير 2001 :

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المقرر عقده بمدينة العيون أيام 14 . 15 . 16 مارس 2001 اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، وذلك لمناقشة التقرير العام الذي سيقدم للمؤتمر وباقي الأوراق المعدة بالمناسبة. وقد تميزت الجلسة الأولى لهذا الاجتماع بتنظيم ندوة فكرية واقتصادية اعتبرها الأخ نوبير الأموي في كلمته التقديمية، تأتي في إطار الندوات التي دأبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على تنظيمها منذ منتصف الثمانينات، وقبل أي اجتماع وطني لأجهزة منظمتنا، لأن القضاء الكونفدرالي سيظل قضاة الحرية وقضاة الأحرار. وقد ساهم فيها عدد من الأساتذة، وهم الحبيب السالكي ومحمد البقالي ومحمد بلحسين وسهيل المعطي وإبراهيم الراشدي، بعروض تطرقت للوضع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، وما يفرضه على الطبقة العاملة من حضور فكري ونضالي لمواجهة مختلف القضايا المطروحة.

19 فبراير 2001 :

بلاغ للمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول جلسة العمل الثالثة التي عقدتها اللجنة الثلاثية في إطار متابعة ملف إيكوز.

14. 15. 16 مارس 2001 :

انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمدينة العيون تحت شعار «الوحدة والديمقراطية» بمشاركة 2610 مؤتمرا من بينهم 690 مؤتمرة. وقد شكل هذا المؤتمر الذي عاشت وقائعه مدينة العيون على مدى ثلاثة أيام كاملة، حدثا وطنيا بامتياز، وتوج أشغاله بالمصادقة على مشاريع التقارير المعدة، و بانتخاب لجنة إدارية مكونة من 191 عضوا، و بانتخاب الأخ نوبير الأموي كاتبها عاما بأغلبية ساحقة، حيث لم يصوت ضد ترشيحه سوى ثلاثة مؤتمرين. كما أصدر المؤتمر بيانا عاما أكد على « أن الديمقراطية هي المدخل الرئيسي لكل تغيير حقيقي، ومعالجة الملف الاجتماعي هي الطريق لضمان الاستقرار الحقيقي والسلم الاجتماعي.»

22 مارس 2001:

عقد الأخ نوبير الأموي الكاتب العام ندوة صحفية بالمقر المركزي بالدار البيضاء انصبت على نتائج أشغال المؤتمر الوطني الرابع، وتناولت مواقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مختلف القضايا.

7 أبريل 2001:

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي للمنظمة بالدار البيضاء أول اجتماع لها بعد المؤتمر الوطني الرابع، حيث تضمن جدول أعمالها، بالإضافة إلى دراسة تطورات الملف الاجتماعي والتحضير لتظاهرة فاتح ماي 2001، انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي المكون من 23 عضوا وعضوة، بالإضافة إلى نوبير الأموي الذي انتخب كاتبها عاما خلال المؤتمر. وقد جاءت تشكيلة المكتب التنفيذي كالتالي :

نوبير الأموي : الكاتب العام

عبد المجيد بوزوبع : النائب الأول للكاتب العام

عبد القادر الزاير : النائب الثاني للكاتب العام

محمد المرس : أمين المال

عمر الإدريسي : نائب أمين المال

عبد القادر أزريع - عبد الكبير شعوب - محمد بوزية - عبد السلام بن صالح - علال بلعربي - امبارك المتوكل - الناجية مالك - عبد الرحيم الرماح - عمر الجمالي - مومو عباس - سعيدة واعيد - حبيبة الزاهي - ثريا لحرش - المصطفى براهمة - مصطفى الشناوي - يوشتي بوخالف - محمد الجلايدي - محمد عطيف - عبد الكريم العزير : أعضاء.

14 أبريل 2001:

عقدت اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالبيضاء تم خلاله تقديم أشغال المؤتمر الوطني الرابع، مع الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة. وقد تميز هذا الاجتماع بالعرضين الهامين اللذين ألقاهما كل من الأخ نوبير الأموي الكاتب العام والأخ عبد المجيد بوزوبع النائب الأول للكاتب العام. كما توج هذا الاجتماع بإصدار بيان يؤكد على استعداد الطبقة العاملة المغربية لمواصلة النضال دفاعا عن مطالبها المشروعة.

24 أبريل 2001:

بعث المكتب التنفيذي رسالة إلى وزير الداخلية يحتج فيها بقوة على الهجوم الذي تعرض له مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بزاكورة من طرف قوات الأمن، مما نتج عنه إصابة العديد ممن كانوا فيه، وعلى رأسهم كاتب المركز العمالي، وذلك يوم الاثنين 23 أبريل 2001، مطالبا إياه بالتدخل قصد احترام الحريات النقابية وحرمة المقرات وإطلاق سراح المعتقلين.

27 أبريل 2001:

نظمت جريدة الميدان ندوة حول موضوع « السياسة الاقتصادية هل من بديل ؟ » وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مصطفى براهمة عضو المكتب التنفيذي.

1 ماي 2001:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد ذكرى فاتح ماي تحت شعار «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقابة قيم وصمود للدفاع عن الحرية والديمقراطية وعزة ووحدة الوطن»
في كلمة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام :
• ضرورة استحضار الوعي التاريخي والتعبئة المستمرة لدحض كل الأطروحات المعادية لمصالحنا ومصالح الشعب المغربي.
• نقابة القيم والصمود هو شعار يجسد إرادة الطبقة العاملة.

4 ماي 2001:

على إثر الهجوم الذي تعرض له مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بزاكورة من طرف قوات الأمن، وما نتج عنه من إصابة العديد ممن كانوا فيه، ومن بينهم كاتب المركز العمالي، وذلك يوم الاثنين 23 أبريل 2001، وهو الهجوم الذي تعرض له اعتصام المعطلين بنفس المدينة، والذي خلف بدوره عدة إصابات واعتقالات. وبعد الأحكام القاسية التي صدرت في حق المعطلين والمسؤولين النقابيين المتضامنين معهم، أصدر المكتب التنفيذي بيانا يستنكر فيه بشدة هذا الأسلوب المتبع في معالجة المشاكل الاجتماعية، محذرا من مغبة الاستمرار في هذه الممارسات التي تسيء إلى سمعة المغرب والتي لن تؤدي إلى حل المشاكل المتراكمة.

11 ماي 2001

– بعث المكتبان التنفيذيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب رسالة إلى الوزير الأول وزير التشغيل ينبهان فيها إلى خطورة الانفراد بمعالجة ملف مدونة الشغل خارج الإطار المتفق عليه.
– إثر الحادث المؤلم الذي أودى بحياة ثلاثة عمال من بلدية الجديدة يوم الاثنين 7 ماي 2001، أصدر المكتب التنفيذي بيانا يحدد فيه مسؤولية الحادث إلى بلدية الجديدة التي تفتقر إلى أبسط وسائل الوقاية، ويطالب بالتعويض المادي لذوي الضحايا ويفتح تحقيق نزيه يحدد المسؤوليات.

12 ماي 2001:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مؤسسة فريدريك إيبيرت، وبمشاركة جمعية مسيري ومكوني الموارد البشرية، يوما دراسيا حول «تدبير الموارد البشرية ونزاعات الشغل» وذلك بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل

بالدار البيضاء. وقد حضر هذا اليوم الدراسي 40 مشاركا، مابين أطر نقابية وفعاليات من الجمعية، وأطره الأخوة محمد عبد الحق والعربي كولو عن الجمعية وعمر بنبادة عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

18 ماي 2001 :

عقدت لجنة رصد وتتبع نزاعات الشغل الجماعية والوقاية منها اجتماعا بمقر وزارة التشغيل بالرباط. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مصطفى الشطاطي عضو اللجنة الإدارية.

29 ماي 2001 :

أصدر المكتب التنفيذي بيانا ينعي فيه عمال ليدك الأربعة الذين ماتوا اختناقا وغرقا يوم الاثنين 28 ماي 2001 بمحطة الضغط للوادي الحار بمديونة بالدار البيضاء. وقد سجل المكتب التنفيذي أن هذه الحالة المؤلمة ليست الأولى من نوعها، حيث لا تزال دموع أسر ضحايا عمال البلدية بالجديدة لم تجف، ها هي أسر ترزأ في فلذات أكبادها بسبب انعدام وسائل الوقاية وقساوة ظروف العمل مما يطرح مجددا مشكل السلامة والوقاية في أماكن العمل، مجددا استنكاره وشجبه لغياب القوانين الزاجرة لمن يعيث بأرواح المواطنين، ومطالبها بفتح تحقيق يفضي إلى كشف أسباب الوفاة وتحديد المسؤوليات والضرب على يد من يستهتر بأرواح المواطنين ويستغل حاجتهم الماسة إلى الشغل.

2 يونيو 2001 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مؤسسة فريدريك إيبيرت، وبمشاركة جمعية مسيري ومكوني الموارد البشرية ومفتشي الشغل، يوما دراسيا حول «المساهمة العملية في وضع الاتفاقيات الجماعية داخل المقاولات» وذلك بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وقد حضر هذا اليوم الدراسي 40 مشاركا وأطره الأخوة محمد عبد الحق عن الجمعية ومصطفى ابراهيمة عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

12 يونيو 2001 :

- المكتب التنفيذي ينعي المناضل إدريس الفريزي الذي تعرض لهجوم غادر أودى بحياته. وقد استنكر المكتب التنفيذي هذا العمل الاجرامي الذي استهدف مناضلا نقابيا كان يمارس حقه في الإضراب.

- وجه المكتب التنفيذي رسالة إلى كل من الوزير الأول ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير التشغيل ووالي ولاية الدار البيضاء الكبرى يحث فيها على الهجوم الذي تعرض له عمال ومستخدمو فندق رياض السلام بالدار البيضاء بهدف فض الاعتصام الذي يخوضونه دفاعا عن حقوقهم المشروعة، وهو الهجوم الذي خلف العديد من الضحايا في صفوف المعتصمين وتم على إثره اعتقال 28 منهم. وقد طالب المكتب التنفيذي في رسالته الاحتجاجية هذه من المسؤولين الحكوميين التدخل من أجل إطلاق سراح المعتقلين وتسوية النزاع الاجتماعي بهذا الفندق، والعمل على احترام القوانين وضمان حقوق العمال وإنصافهم.

13 يونيو 2001 :

- وجه المكتب التنفيذي رسالة احتجاج إلى مدير القناة الثانية على إثر ما جاء في نشرتها الاخبارية بمناسبة تغطية إضراب شغيلة القرض الفلاحي من أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لا علم لها بهذا القرار ولا تتفق معه، معتبرا أن الخبر زائف بحيث أن المكتب التنفيذي واكم مع مكتب التنسيق النقابي للقرض الفلاحي مختلف مراحل الاستعداد لخوض هذه المعركة بعد تهرب الادارة المعنية من الحوار لمعالجة المشاكل المطروحة.

أصدر المكتب التنفيذي بياناً إثر اجتماعه الأسبوعي حيث تدارس مستجدات الوضع الوطني والاجتماعي، وعلى الخصوص الجريمة الشنعاء التي استهدفت المناضل الكونفدرالي إدريس الفريزي. وقد دعا البيان الأجهزة الوطنية المسؤولة لاتخاذ ما يلزم من قرارات نضالية لمواجهة السياسة الحكومية.

17 يونيو 2001 :

نظمت الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية بزاكورة مهرجاناً خطابياً تحت شعار « من أجل التضامن المطلق مع المتابعين السبعة ومن أجل حماية الحريات العامة وحقوق المواطن ورفع التهميش عن إقليم زاكورة ». وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا المهرجان محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي.

26 - 27 يونيو 2001 :

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال السودان مؤتمره العام بالخرطوم . وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا المؤتمر الأخ مبارك المتوكل عضو المكتب التنفيذي الذي ألقى كلمة باسم المنظمة ركز فيها على معاناة الأمة العربية.

7 يوليوز 2001 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوماً دراسياً حول مشروع الميثاق الجماعي وذلك بالمقر المركزي للمنظمة بالدار البيضاء . وقد تمحورت أشغال هذا اليوم حول الديمقراطية المحلية ومسألة الوصاية وقراءة نقدية لمشروع الميثاق الجماعي، إلى جانب شهادات عن التجربة الجماعية لبعض رؤساء الجماعات المحلية بالدار البيضاء.

10 يوليوز 2001 :

نظمت وزارة التشغيل لقاء حول اليوم العالمي لمحو الأمية بالرباط . وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عبد السلام بنبراهيم عضو اللجنة الإدارية.

11 يوليوز 2001 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعاً بالمقر المركزي بالدار البيضاء. وقد صدر عن الاجتماع بيان جاء فيه:

- المطالبة بتكوين لجنة وطنية للتحقيق في ملف الشهيد المهدي بن بركة وملفات كافة المختطفين ومجهولي المصير من ضحايا الاحتطاف والاعتقال التعسفي وضحايا الأحداث المؤلمة التي عرفت بائنا سنوات 65 و81 و84 و90 .
- التعبير عن استعداد الطبقة العاملة لخوض كل أشكال النضال دفاعاً عن الملف الاجتماعي.

14 يوليوز 2001 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مؤسسة فريدريك إيبيرت استشارة وطنية حول مشروع مدونة الشغل بمشاركة النقابات والمنظمات المهنية ومفتشي الشغل ومديرية الشغل وعدد من المحامين والقضاة والباحثين وممثلين عن الصحافة الوطنية .

18 يوليو 2001 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي ضحايا جماعة طنجة الشرف الذين تعرضوا لحادث أودى بحياة عاملين. وقد سجل المكتب التنفيذي أن هذا الحادث يأتي بعد سلسلة من الأحداث التي ذهب ضحيتها عدد من العمال والنقابيين، مدينا بشدة استهتار المسؤولين بأرواح العمال ومطالباً بفتح تحقيق في الحادث وتوفير وسائل الصحة والسلامة.

18 يوليو 2001 :

بعث المكتب التنفيذي رسالة إلى وزير التشغيل يطلب منه تزويده بنسخ من التقارير المتعلقة باتفاقيات العمل الدولية، خاصة وأن آخر أجل لإرسالها إلى مكتب العمل الدولي هو فاتح شتنبر 2001، وذلك من أجل إبداء ملاحظاته بشأنها.

19 يوليو 2001 :

ودعت مدينة القصر الكبير ابن الطبقة العاملة البار الشهيد إدريس الفريزي الذي قال الأخ عبد المجيد بوزويغ نائب الكاتب العام في تأبينه « أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد التزامها بمتابعة هذا الملف ليأخذ التحقيق مجراه الطبيعي النزيه بعيدا عن أي تدخل أو تأثير من أية جهة كانت للكشف عن الحقيقة ومعاقبة كل المجرمين. »

23 يوليو 2001 :

بعث المكتب التنفيذي رسالة إلى الوزير الأول حول موضوع شروط الصحة والسلامة.

2 غشت 2001 :

أصدر المكتب التنفيذي بيانا وقف فيه على استمرار العدوان الامبريالي الأمريكي البريطاني على الشعب العراقي، واستعرض من خلاله ما يتعرض له الشعب الفلسطيني وقواه الحية على يد الطغمة الصهيونية بقيادة الإرهابي شارون من تقتيل، وتخلي مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة عن دورهما المفترض في حماية السلام والحق في الحياة للإنسان الفلسطيني، ومطالباً المجتمع الدولي بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ومحاكمة الجلاد شارون كمجرم ضد الإنسانية.

15 غشت 2001 :

أصدر المكتب التنفيذي إثر اجتماعه الأسبوعي بيانا يحيي فيه صمود الشعب الفلسطيني البطل ويستنكر صمت المنتظم الدولي تجاه تطورات القضية الفلسطينية. كما اعتبر البيان أن الهجوم على العراق الشقيق ومحاصرته يعتبر جزءا من خطة شاملة تستهدف الوجود العربي برمته.

30 غشت 2001 :

وجه المكتب التنفيذي رسالة تعزية إلى سفير دولة فلسطين بالرباط، وعبره الشعب الفلسطيني، مستنكرا الجريمة النكراء التي اقترفتها أيادي الصهيونية ضد الشهيد القائد مصطفى أبوعلي.

5 شتنبر 2001 :

حل الكاتب العام للكونفدرالية العالمية للشغل (CMT) ويلي تيس رفقة الكاتب العام للجهوية الإفريقية وإدريين أكواتي ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث عقد جلسة عمل مع المكتب التنفيذي تناولت بالبحث الإجراءات المتعلقة بترسيم عضوية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بهذه المنظمة العالمية تنفيذا لقرار المؤتمر الوطني الرابع.

7 شتنبر 2001:

احتفالا باليوم العالمي لمحو الأمية نظمت وزارة التشغيل يوما دراسيا بالرباط. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مصطفى الشطاطي عضو اللجنة الادارية وممثل الكونفدرالية بمجلس المستشارين.

12 شتنبر 2001 :

عقدت اللجنة الإدارية اجتماعا تناول بالدرس الدخول الاجتماعي ونشاط الدوائر الكونفدرالية.

15 شتنبر 2001 :

أصدر المكتب التنفيذي بيانا إثر الهجمات الانتحارية على المراكز التجارية والأمنية الأمريكية في نيويورك وواشنطن بتاريخ 11 شتنبر 2001. وقد وقف البيان على مستجدات الوضع الوطني والدولي، وعلى وضع الشعب الفلسطيني الذي يثير القلق أمام هول الدمار والإبادة التي يتعرض لها من قبل الآلة الصهيونية الهمجية. كما اعتبر أن الشعوب العربية والإسلامية التي عانت من كل ويلات الاحتلال والاستيطان والإبادة من قبل الاستعمار القديم والجديد، جديرة بأن تحظى اليوم بالأولوية في الاهتمام الدولي لإنصافها وإدماجها في التنمية والديمقراطية.

وبعدما تأسف المكتب التنفيذي على ما وقع من أحداث مؤلمة بكل من نيويورك وواشنطن، تقدم بأحر التعازي إلى عائلات كل الضحايا وإلى الأمة الأمريكية ذات الأصول الإنسانية العالمية المتعددة، معبرا عن قلقه البالغ من حملة التصعيد المزاجية التي تعد لها الحكومة الأمريكية للرد على الهجمات، ومن تصاعد موجة العداء الهستيري ضد العرب والمسلمين. كما لم يفت البيان أن يسجل بامتعاض خضوع الحكومات العربية للابتزاز، مطالبا بالمناسبة الحكومة المغربية بدعوة الجامعة العربية للاجتماع من أجل شجب الإرهاب والعمل من أجل معالجة مسبباته. وقد دعا البيان في الأخير العمال المغاربة وكل الشعوب العربية والإسلامية إلى اليقظة والتضامن مع القضايا العادلة للشعب الفلسطيني وللامة العربية والإسلامية.

22 شتنبر 2001:

عقد المكتب التنفيذي اجتماعا مع أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية وأعضاء المكاتب الوطنية الموحدة. وقد تميز الاجتماع بعقد جلسة عامة تلتها جلسات عمل في إطار ثلاث ورشات حول الوظيفة العمومية والقطاع العام والشبة عام والقطاع الخاص، ليختتم الاجتماع بتقديم خلاصات عمل هذه الورشات.

26 شتنبر 2001 :

– انعقد بمقر وزارة التشغيل بالرباط اجتماع لدراسة مشروع قانون حول إنعاش التشغيل. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل رقية فراد عضو اللجنة الإدارية.

– عقد المكتب التنفيذي اجتماعا مع منتدى الحقيقة والإنصاف حيث تم إطلاع مسؤولي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على المساعي التي يقوم بها المنتدى من أجل إجلاء الحقيقة على ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

29 شتنبر 2001 :

عقد المكتب التنفيذي اجتماعا مع أعضاء الاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية. وقد تميز هذا الاجتماع بعقد جلسة عامة، ثم تنظيم ثلاث ورشات حول المالية والتنظيم والنزاعات، ليختتم الاجتماع بتقديم تقارير عن نتائج أشغال هذه الورشات.

3 أكتوبر 2001:

في بلاغ إخباري استغرب المكتب التنفيذي مضمون الدعوة الحكومية الموجهة للمركزيات العمالية النقابية بهدف مناقشة موضوع تقنين الإضراب للمزيد من التضييق على الحريات النقابية، في الوقت الذي تغيب فيه الحكومة الغياب التام عن معالجة

القضايا الوطنية الأساسية، وفي مقدمتها الملف الاجتماعي .

12 أكتوبر 2001:

في بلاغ صحفي أعلن المكتب التنفيذي أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قررت الانسحاب من مناقشة مشروع القانون التنظيمي لتقنين حق الإضراب وذلك لثلاث اعتبارات ، أولها أن الحكومة أقدمت على طرح هذا الموضوع للدراسة في خضم الدخول الاجتماعي الحالي الذي يعرف تفاقم المشاكل الاجتماعية وغياب الحوار الاجتماعي لمعالجتها. ثانيها أن الحكومة، وعوض أن تنكب على حل النزاعات الاجتماعية المزمدة منذ سنوات، نجدها تقدم على هذا الإجراء الذي يكبل الحريات النقابية ويقيدها ، وثالثها أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن العمل يجب أن ينكب على إزالة أسباب الإضراب بالحرص على تطبيق القانون وتنفيذ مضمون التعاقدات الاجتماعية .

22 - 26 أكتوبر 2001:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال كاتالونيا بالمدسة العليا للأساتذة بمرتيل دورة تكوينية لفائدة مجموعة من الأطر النقابية كان موضوعها « إعداد مشاريع تنمية التعاون ومتابعة تنفيذها » .

2 - 6 نونبر 2001:

قام وفد كونفدرالي مكون من محمد بوزيا عضو المكتب التنفيذي وعمر بنبادة عضو اللجنة الإدارية وعبد القادر كعيوة أستاذ باحث بزيارة لمقر اللجان العمالية الكطلانية ببرشلونة، وذلك من أجل التوقيع على بروتوكول التعاون وتقديم البحث المشترك حول الاستثمارات الإسبانية بالمغرب.

13 - 14 نونبر 2001:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعاون مع نقابة قطاع الحديد التابعة للجان العمالية بكطلونيا ندوة تكوينية حول « أنماط وتقنيات التفاوض » .

15 نونبر 2001:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعاون مع نقابة قطاع البناء التابع للجان العمالية بكطلونيا يوما دراسيا حول «السكن الاجتماعي والصحة والسلامة في البناء».

4 - 16 نونبر 2001 :

في إطار علاقات التعاون بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لعمال كاتالونيا قام محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي بزيارة مقر هذا الأخير ببرشلونة حيث وقف على تجربته في مجال التواصل والإعلام، وقدم لمسؤولي الاتحاد العام تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا المجال.

16 نونبر 2001 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واللجان العمالية الكطلانية بالمقر المركزي بالدار البيضاء حفل تقديم دراسة حول « الاستثمارات الصناعية الإسبانية بالمغرب » وهي دراسة قام بها باحثون مغاربة وإسبان .

5 دجنبر 2001:

أصدر المكتب التنفيذي بيانا حول ما تعيشه فلسطين من أوضاع خطيرة بفعل التصعيد الأوج لعدوان المركب الامبريالي

الأمريكي الصهيوني على الشعب الفلسطيني الأزل. وقد ندد المكتب التنفيذي بقوة بما تقوم به العصابات الصهيونية من جرائم إبادة ضد الفلسطينيين، شاجبا الخلط المقصود بين الإرهاب والنضال من أجل تحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي، وداعيا الشغيلة المغربية إلى التضامن المادي والمعنوي مع الشعب الفلسطيني. كما دعا البيان مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى اتخاذ كل المبادرات واعتماد كل الصيغ للتضامن مع الشعب الفلسطيني والاستعداد للمشاركة في كل المبادرات التي تتخذها في هذا الشأن.

7 دجنبر 2001 :

أصدرت دائرة المرأة الكونفدرالية بيانا استعرضت فيه الأوضاع الكارثية التي تعيشها الطبقة العاملة المغربية، ومن ذلك ما تتعرض له العاملات والمسؤولات النقابيات بشركة «لا جيروند» لتصبير السمك بأكاير من اعتقالات ومحاكمات، منددة بهذه الهجمة الشرسة التي تستهدف إسكات صوت الطبقة العاملة ومطالبة الحكومة بالكف عن تجاهل الوضعية المأساوية التي تعيشها الشغيلة المغربية.

17 دجنبر 2001 :

بدعوة من الكونفدرالية العامة للشغل بإيطاليا شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة الدولية «سلم، ديمقراطية وتنمية» وذلك بمدينة باليرمو بصقلية. وقد شارك في هذه الندوة نقابات دول البحر الأبيض المتوسط وخاصة من الجزائر - اليونان - إيطاليا - إسبانيا والمغرب، وتناولت قضايا تنمية التعاون النقابي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في مجال الهجرة والاستثمار الخارجي في علاقته بضمان حقوق العمال ومحاربة البطالة وتنمية الحماية الاجتماعية للعمال. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الندوة الأخت حبيبة الزاهي عضو المكتب التنفيذي.

17 - 18 دجنبر 2001 :

عقدت فدرالية الحديد والميكانيك بمنطقة لمبارديا بإيطاليا مؤتمرها السابع. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا المؤتمر الأخ أيت الطالب الحسين عضو اللجنة الإدارية.

18 دجنبر 2001 :

توجه أعضاء المكتب التنفيذي إلى مقبرة الشهداء بالدار البيضاء للترحم على روح الشهيد عمر بنجلون الذي امتدت أيادي الغدر لاغتياله يوم 18 دجنبر 1975. وتعتبر هذه الوقفة تأكيد جديد على وفاء الطبقة العاملة المغربية المستمر لفكر الشهيد عمر وأعماله التي تعد بحق نبراسا تهتدي به كل الفئات الكادحة والمناضلة من أجل الديمقراطية والعدالة والتقدم الاجتماعي.

29 دجنبر 2001 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوما دراسيا حول الهجرة السرية بالدار البيضاء بمشاركة جمعيات ثقافية، حقوقية ونسائية. كما تم عرض شريط في الموضوع. ويدخل هذا النشاط ضمن البرامج المسطرة للحد من الهجرة السرية والتوعية بأخطار المغامرة التي يذهب ضحيتها مئات الشباب كل سنة.

31 دجنبر 2001 :

توقيع اتفاقية جماعية بين إدارة سيليلوز بسيدي يحيى الغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وقد حضر حفل التوقيع الوزير الأول وأعضاء من الحكومة، كما حضره عبد القادر الزاير والناجية مالك عضوي المكتب التنفيذي وعمر بنبادة عضو اللجنة الإدارية وأعضاء من المكتب النقابي.

الكونغرس الوطنية الديمقراطية للشغل



الكونغرس
 الوطني
 للشغل
 2001
 نسف
 نسف

الكونغرس الوطنية الديمقراطية للشغل
 نهاية فم وصورة للدفاع عن الحرية
 والديمقراطية وحرية ووحدة الوطن

2002



11 - 13 يناير 2002 :

نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يزور الكونفدرالية العالمية للشغل ببروكسيل رفقة محمد بوزيا عضو المكتب التنفيذي حيث تم تجديد برنامج العمل المشترك.

14 - 16 يناير 2002 :

مثلت ثريا فاروق عضو اللجنة الإدارية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المؤتمر الجهوي للكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل بطوسكانا.

18 - 20 يناير 2002 :

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الورشة التكوينية حول «التقنيات الأساسية في حل النزاعات والوساطة» بالرباط، والتي نظمتها مؤسسة البحث عن أرضية مشتركة ومركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالرباط.

23 يناير 2002 :

عقدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لقاء مع وفد يمثل منظمة العمل الدولي حول التعاون بين المغرب ومكتب العمل الدولي.

24 - 26 يناير 2002 :

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة التي نظمتها المندوبية السامية والمجلس الوطني المؤقت لقداماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتعاون مع المعهد الجامعي للبحث العلمي في موضوع « وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير» بالرباط.

29 يناير 2002 :

دعا المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نداء له كافة فصائل الشغيلة المغربية إلى وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني بكل مقرات العمل يوم الأربعاء 30 يناير 2002 من الساعة 11 إلى 15 د، وذلك تجاوبا مع نداء الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

9 فبراير 2002 :

اجتمع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء في دورة الشهيد الفلسطينية وفاء إدريس، حيث استمع إلى عرض المكتب التنفيذي الشامل الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وأصدر بيانا عبر من خلاله عن أهم انشغالات الطبقة العاملة المغربية.

6 - 9 فبراير 2002 :

مثلت الناجية مالك عضو المكتب التنفيذي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المؤتمر الوطني الرابع عشر للكونفدرالية العامة الإيطالية للشغل بمدينة ريميني.

18 فبراير 2002:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا إثر الهجوم الذي تعرض له مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأكادير يوم الأحد 17 فبراير 2002 يحذر فيه كل الأطراف المدبرة للهجوم على الطبقة العاملة من مغبة هذا الاختيار ويحتفظ لنفسه باتخاذ كل الإجراءات والمواقف والقرارات لمواجهة هذا المخطط.

20 فبراير 2002 :

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة صحفية بالمقر المركزي بالدار البيضاء تناولت الهجوم الذي استهدف مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأكادير يوم الأحد 17 فبراير 2002.

21 فبراير 2002 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء استمعت خلاله إلى عرض المكتب التنفيذي الذي ألقاه نوبير الأموي الكاتب العام، وأصدرت بيانا ترفض فيه الأطروحة الجزائرية وتؤكد تشبثها بوحدتنا الترابية. كما تدين بقوة حرب الإبادة الشاملة على الشعب الفلسطيني التي يقودها الكيان الصهيوني، وتدين أيضا بقوة الهجمة التي تتعرض لها الطبقة العاملة وتنظيمها الكونفدرالي وتؤكد العزم على مواجهة كل المخططات التي تستهدفها.

2 - 8 مارس 2002 :

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أشغال الدورة 29 لمنظمة العمل العربي بالقاهرة. وقد كان الوفد الكونفدرالي يتكون من نوبير الأموي الكاتب العام رئيسا وعضوية محمد بوزيا ومحمد الجلايدي عضوي المكتب التنفيذي.

11 مارس 2002:

استقبلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفدا من النقابات الوطنية الفرنسية في قطاع الأبنك والمالية، وذلك على هامش مشاركتهم في يوم المرأة البنكية المنظم من طرف النقابة الوطنية للأبنك.

13 مارس 2002:

عقدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لقاء مع وفد اللجان العمالية الإسبانية حيث تم استعراض آفاق التعاون في مجال الهجرة الموسمية.

16 مارس 2002:

عقدت المجالس الوطنية للدوائر الكونفدرالية اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

23 - 24 مارس 2002:

عقدت مجالس التنسيق الجهوية اجتماعا لدراسة القضايا الاجتماعية والنقابية.

29 مارس 2002:

أمام التطورات الخطيرة التي عرفتها القضية الفلسطينية أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدعو فيه المسؤولين النقابيين وكافة القواعد العمالية إلى تنظيم تجمعات عمالية بمقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الأحد 31 مارس 2002 للتنديد بالممارسات الإجرامية التي أقدم عليها المجرم شارون.

17 أبريل 2002 :

– عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء في دورة تحمل إسم «يوم الأرض». وقد تميز هذا الاجتماع بالعرض الشامل الذي ألقاه نوبير الأموي الكاتب العام، حيث وضع أعضاء المجلس في صورة التطورات والمخاطر التي تهدد الأمة العربية، وكذا تطورات الوضع الوطني في مختلف مجالاته. كما صدر عن الاجتماع بيان يدين بقوة التحالف الأمريكي/ الصهيوني/ الإمبريالي الذي يستهدف تصفية الوجود العربي، ثروات وإنسانا وحضارة، ويؤكد على ضرورة التعبئة الشعبية الشاملة لتحسين الوحدة الترابية وتحرير سبتة ومليلية، داعيا إلى وحدة الصف الوطني والديمقراطي. كما ثمن البيان ما جاء في الخطاب الملكي بأكادير يوم الثلاثاء 16 أبريل 2002 من مواقف وتوجيهات، داعيا الحكومة إلى ترجمتها عمليا على أرض الواقع لمعالجة الملف الاجتماعي في شموليته، ومحملا إياها المسؤولية في طريقة تعاملها مع مطالب الشغيلة المغربية المبنية على التهميش والتجاهل والإخلال بالالتزامات والتعاقدات. وبعدما دعا البيان التنظيمات الكونفدرالية إلى الانخراط الجماعي في التعبئة الشاملة لتخليد ذكرى فاتح ماي 2002، قرر عقد الأجهزة الوطنية يوم الأربعاء 8 ماي 2002 لتقييم نتائج التفاوض الاجتماعي واتخاذ القرارات اللازمة.

– شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية ضحايا الاعتداء على حقوق الإنسان من طرف البوليزاريو بالرباط.

19 أبريل 2002 :

انعقدت بمقر الوزارة الأولى بالرباط جلسة جديدة من الحوار الاجتماعي. وقد شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوفد ترأسه نوبير الأموي الكاتب العام.

1 ماي 2002 :

تحت شعار: «تعدد التضحيات والقضية واحدة: وحدة – تضامن – ديمقراطية» أحييت الطبقة العاملة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فاتح ماي 2002.

3 ماي 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يحيط فيه الرأي العام الوطني علما بعدم المشاركة في المؤتمر السادس للجمعية المغربية لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني، والذي كان من المفروض أن يشكل قفزة نوعية في التعاطي مع القضية الفلسطينية بدل تحويله إلى طبخة انتخابية.

8 ماي 2002 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء استمع خلاله لعرض المكتب التنفيذي، والذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وأصدر بيانا قرر فيه اللجوء إلى كل الصيغ النضالية بما فيها الإضراب العام للدفاع عن المطالب العمالية، تاركا الصلاحية للمكتب التنفيذي في تحديد الصيغة والوقت الملائمين.

11 ماي 2002 :

دعا المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في بلاغ له الشغيلة المغربية للاستمرار في التعبئة لتنفيذ البرنامج النضالي الذي سطره المجلس الوطني المنعقد يوم 8 ماي 2002.

23 ماي 2002 :

وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير الأول يثير فيها انتباهه إلى أوضاع الطبقة العاملة التي ما فتئت تعرف مزيدا من التدهور، مؤكداً أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستلجأ لاتخاذ المواقف والإجراءات اللازمة طبقاً لما قرره مجلسها الوطني يوم 8 ماي 2002، وذلك بخوض كل أشكال النضال المشروعة دفاعاً عن كرامتنا كعمال وعن حقوقنا المشروعة.

29 ماي 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغاً قرر فيه شن إضراب عام وطني إنذاري يوم 5 يونيو 2002 لمدة 24 ساعة للاحتجاج على الصمت الحكومي والتلمص الممنهج من تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بإرجاع كافة الموقوفين والمطرودين النقابيين، والزيادة في الأجور والتعويضات والتخفيف من الثقل الضريبي، وتلبية مطالب الشغيلة في كل القطاعات، وضمان الحريات النقابية واحترام تشريعات العمل وإصلاح نظام الوظيفة العمومية وإقرار التفاوض الجماعي وتسوية النزاعات، وحل مشاكل الترسيم والترقية والتكوين، وحل مشكل البطالة، والحفاظ على مناصب الشغل وفتح المؤسسات المغلقة، وضمان التغطية الصحية والاجتماعية والسكن الاجتماعي للشغيلة.

4 يونيو 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً أشار فيه إلى أن إضراب 5 يونيو 2002 نافذ رغم كل المحاولات المغرضة التي دشنها عناصر مسخرة، مؤكداً أن هذه المحاولات ستتكرر كسابقاتها على صخرة نضال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الصامدة في وجه كل المؤامرات.

12 يونيو 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغاً أعلن فيه عن شن إضراب وطني عام لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 28 يونيو 2002 دفاعاً عن الملف المطلبي للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

23 يونيو 2002 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التجمع العمالي التعبوي بالدار البيضاء:
إضرابنا سياسي بمفهومه العام لأنه احتجاج شعبي ضد السياسة الفاشلة للحكومة.

24 يونيو 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً سجل فيه أن الإضراب العام الذي قرره الكونفدراليون يوم 28 يونيو 2002 هو الرد المناسب على ممارسات الحكومة التي ضربت كل التعاقدات وعادت إلى سلوك سابقاتها في ممارسة الترهيب والاضطهاد بإذلال الطبقة العاملة وتخريب تنظيماتها، داعياً بالمناسبة كافة الكونفدراليات والكونفدراليين وعموم المتضررين من السياسة الحكومية إلى مواصلة التعبئة في إطار من التضامن والوحدة. كما صادق المكتب التنفيذي على قرارات المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم المنعقد يومي 12 و21 يونيو 2002، وأدان كل المحاولات والمؤامرات والدسائس الساعية إلى المس بوحدة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وإجهاض مدها التاريخي لصالح جهات مشبوهة ومناوئة لنضال الجماهير وحققها في العيش الكريم.

28 يونيو 2002:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل صباح يوم الإضراب الوطني العام مسيرات احتجاجية سلمية صامتة في الدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس وطنجة وتطوان وأكادير.

30 يونيو 2002:

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تميز بالعرض الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام والذي تناول فيه مستجدات الوضع العام ببلادنا، وعلى الخصوص تطورات الملف المطلبي للطبقة العاملة في ضوء التعاطي السلبي للحكومة مع الإضرابين العامين ليومي 5 و28 يونيو 2002 اللذين عرفا نجاحا باهرا رغم كل المؤامرات والدسائس. وقد أصدر المجلس الوطني في نهاية أشغاله بيانا أكد فيه على مواقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الثابتة من قضية وحدتنا الترابية وقضية الشعبين الفلسطيني والعراقي. وبعدما طالب المجلس الوطني بضرورة فتح مفاوضات جادة من أجل الاستجابة الفورية للملفات المطالبة للشغيلة المغربية وتشغيل مائة ألف عاطل للتخفيف من شدة آفة البطالة، قرر بالإجماع مواصلة المسلسل النضالي بكل الصيغ الكفاحية مجددا الصلاحية للمكتب التنفيذي في توقيت وتحديد طبيعة المعارك المقبلة.

3 يوليوز 2002:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا سجل فيه باعتزاز استجابة الشغيلة المغربية لقرار الإضراب الوطني العام ليوم 28 يونيو 2002 الذي شكل كسابقه ليوم 5 يونيو 2002 مناسبة عبرت من خلالها الطبقة العاملة المغربية عن احتجاجها على التجاهل الحكومي للملف الاجتماعي في كليته.

20 يوليوز 2002 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدين فيه العدوان الإسباني الغاشم على السيادة المغربية ويدعو الحكومة الإسبانية إلى إجلاء قوتها فورا عن الجزر المحتلة بدون قيد أو شرط.

11 شتنبر 2002 :

بمناسبة الانتخابات التشريعية أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يحمل عنوان « لنتحمل جميعا مسؤوليتنا » أكد فيه على ضرورة استحضار المصلحة العليا للمغرب والمغاربة، والتوجه إلى الانتخابات بحرية ونزاهة، وتحكيم ضمائرنا في الاختيار، والانخراط المكثف في خوض معركة الانتخابات وتمحيص البرامج المقدمة لتكوين القناعات لاختيار من سيدافع حقيقة عن قضايا الشعب المغربي وصيانة وحدته الترابية واحترام قيمه ومقدساته.

2 نونبر 2002:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واللجان العمالية الإسبانية بالمقر المركزي بالدار البيضاء يوما دراسيا حول تدبير نزاعات الشغل. وقد شارك في هذا اليوم الدراسي ثلاثون مسؤولا نقابيا كونفدراليا من قطاعات الحديد والكيماويات والطاقة والمعادن.

20 نونبر 2002:

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام لقاء مع وفد عراقي برئاسة السيد منذر الألوسي عضو مكتب العلاقات الخارجية بحزب البعث العراقي الاشتراكي، وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء . وقد تمت خلال هذا اللقاء مناقشة آخر التطورات المتعلقة بالقضية العراقية.

23 نونبر 2002:

في إطار التحضير لاجتماع الأجهزة الوطنية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نظمت بعواصم الجهات لقاءات التنسيق الجهوية، والتي أطرها أعضاء من المكتب التنفيذي.

28 نونبر 2002:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول الفيضانات والكوارث التي عرفت بها بلادنا خلال شهر نونبر 2002 ، طالب فيه على الخصوص بفتح تحقيق نزيه لتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الظرف.

30 نونبر 2002:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء لقاء مع مسؤول الكونفدرالية العالمية للشغل CMT المكلف بالنشاط القطاعي. وقد حضر هذا اللقاء ممثلو العديد من القطاعات وتناول بالدراسة العلاقات القطاعية وأشكال التعاون المركزي والقطاعي.

14 دجنبر 2002:

عقدت اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء. وقد تميز هذا الاجتماع بالعرض الشامل الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي تناول فيه بالتحليل مختلف المستجدات والقضايا المطروحة، وكذا البرنامج النقابي للسنة الاجتماعية الحالية. كما صدر عن هذا الاجتماع بيان عام حدد مواقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مختلف القضايا المطروحة، ودعا كل الكونفدراليات والكونفدراليين إلى التعبئة الشاملة لتنفيذ البرنامج التنظيمي والنضالي والمطلبي الذي يستهدف مواجهة الاشكالات الاجتماعية والوطنية.

27 دجنبر 2002:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة دراسية حول مشروع قانون المالية 2002، حضرها أعضاء من الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين وممثلو النقابات الوطنية. وقد تميزت هذه الندوة بالعرض الذي ألقاه الأستاذ عبد السلام أديب وبالنقاش الذي ساهم فيه الحاضرون.

29 دجنبر 2002:

تنفيذا للبرنامج الذي صادقت عليه اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة 14 دجنبر 2002، نظمت لقاءات جهوية موسعة في عواصم الجهات أطرها أعضاء المكتب التنفيذي.

Confédération Démocratique du Travail



الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل
فاتح ماي 2002

1^{er} M A I 2 0 0 2

التضحيات و القضية واحدة
وحدة - تضامن - ديمقراطية



0000000000

2003



21 يناير 2003 :

تحت إشراف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انعقد بالمقر المركزي بالدار البيضاء اجتماع سكرتارية المجالس الوطنية للإعلاميين والمتصرفين والمجازين والمهندسين والتقنيين والأعوان، حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية للتنسيق، واستعراض أهم القضايا المطروحة. وقد أصدرت سكرتارية المجالس الوطنية بيانا تطالب فيه الحكومة بالإسراع إلى الاستجابة الفعلية لمطالبها، وتدعو من خلاله جميع أصناف الموظفين المنتمين إلى الهيئات المذكورة إلى التعبئة الشاملة والانخراط في البرنامج النضالي الذي سطرته لجنة التنسيق.

24 يناير 2003 :

قام الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مرفوقا بأعضاء من المكتب التنفيذي بزيارة لمكتب التعاون والتنسيق التقني التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وقد تم بهذه المناسبة إعطاء الانطلاقة للورشة التأطيرية في مجال التكوين في الإعلاميات لفائدة الشغيلة وأبنائها.

29 يناير 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول الجلسة الأولى للحوار الاجتماعي التي انعقدت بتاريخ 27 يناير 2003 حيث تم الاتفاق على استئناف أشغال اللجن حسب الموضوعات والملفات الاجتماعية المطروحة.

16 فبراير 2003 :

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع كتاب الاتحادات والنقابات الوطنية، حيث تم الوقوف على حصيلة النشاط النقابي الكونفدرالي على سائر الواجهات.

28 فبراير 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء يدعو فيه كل الشغيلة وعموم المواطنين إلى المشاركة المكثفة والواسعة في التظاهرة الشعبية التي دعت إليها مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق يوم الأحد 2 مارس 2003 بالدار البيضاء.

8 مارس 2003 :

احتفالا باليوم العالمي للمرأة وتحت شعار «كلنا متحدات من أجل عولمة اجتماعية» نظمت دائرة المرأة الكونفدرالية بشراكة مع مؤسسة فريدريك ايبرت، ملتقى دوليا بالدار البيضاء، حضره بالإضافة إلى المناضلين والمناضلات الكونفدراليين عدة منظمات نقابية صديقة من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال.

20 مارس 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا أدان فيه بقوة الحرب الهمجية الظالمة على العراق، معتبرا أن هذا العدوان يستهدف الكيان العربي حضارة وإنسانا، ومطالبها بعقد قمة عربية طارئة لاتخاذ مواقف عربية موحدة تستجيب لإرادة الشعوب. كما دعا البلاغ اتحاد عمال العرب إلى ضرورة اتخاذ المواقف والقرارات النضالية للتعبير عن رفض العمال العرب للعدوان على أمتنا العربية، والطبقة العاملة المغربية إلى بلورة حركة احتجاجية قوية.

27 مارس 2003:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يدعو فيه الطبقة العاملة المغربية وعموم المواطنين إلى المشاركة الجماعية والواسعة في المسيرة التضامنية مع العراق التي دعت إليها مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق يوم الأحد 30 مارس 2003 بالرباط، لتأكيد رفض الشعب المغربي لمنطق القوى الغاشمة وسيادة القطب الوحيد وقهر إرادات الشعوب وتطلعها إلى الكرامة والحرية والنمو.

29 مارس 2003:

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- إن عالما عربيا وإسلاميا وعالما ثالثيا قد ولد بهذا الامتحان القاسي لأنه لا ولادة دون معاناة ولا إثبات للوجود دون ثمن.

3 أبريل 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول اللقاء الذي انعقد يوم الخميس 3 أبريل 2003 بالرباط بين المركزيات النقابية الثلاث والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعة الغرف والحكومة برئاسة الوزير الأول إدريس جطو، حيث تم الاتفاق على تحديد سقف زمني لا يتجاوز ثلاثة أسابيع لمعالجة المطالب والقضايا المطروحة من خلال خمس لجن وهي: 1- لجنة التشريع والعلاقات المهنية والحرية النقابية. 2- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية. 3- لجنة الانتخابات المهنية. 4- لجنة الأجور والتعويضات. 5- لجنة خاصة بالنزاعات الاجتماعية.

18 أبريل 2003:

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية وأعضاء المكاتب الوطنية الموحدة.

19 أبريل 2003 :

اجتماعات مجالس التنسيق الجهوية.

29 أبريل 2003:

استقبل المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفدا نقابيا يمثل النقابات الحرة بروسيا، وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء. وخلال هذا اللقاء تبادل نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وزورخوف ألكسيس نائب رئيس فدرالية النقابات الحرة الروسية وجهات النظر حول أهم الانشغالات التي تحظى باهتمام النقابتين، واتفقا على تقوية علاقات التعاون في شتى المجالات. تجدر الإشارة إلى أن زيارة الوفد النقابي الروسي المكون من زورخوف ألكسيس والكسندر زنلاج تأتي في إطار تأسيس علاقات التعاون بين النقابتين والحضور في التظاهرة المركزية التي تنظمها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي 2003.

30 أبريل 2003:

بعد مفاوضات جماعية ثلاثية انطلقت منذ شهر يناير 2003 تم توقيع اتفاق ثلاثي، حول مشروع مدونة الشغل وحول العديد

من القضايا الاجتماعية ذات البعد الاجتماعي.

1 ماي 2003 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخذل فاتح ماي تحت شعار :

« نضال وإصرار على :

مقاومة العدوان والاحتلال والهيمنة الإمبريالية.

الاستمرار في النضال الاجتماعي والديمقراطي وصيانة الوحدة الوطنية والقومية.»

في كلمة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التظاهرة المركزية بالدار البيضاء:

«إننا نعيش لحظة من أمر اللحظات بقلب مجروح ولكنه قلب كالفولاذ سيواصل الكفاح.

المعركة ليست هي الإضراب وحده، المعركة هي كيف نوظف عقلنا العمالي النقابي في تغيير وجه المغرب وفي أن تحتل

الطبقة العاملة المكانة التي تليق بها.

10 ماي 2003 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوجه باسم المجلس الوطني برقية تهنئة إلى جلالة الملك

محمد السادس بمناسبة ازدياد ولي العهد الأمير مولاي الحسن.

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا تميز بالكلمة التي ألقاها الأخ نوبير الأموي، وبالبيان الذي

دعا الطبقة العاملة المغربية إلى الاستمرار في التعبئة بقوة لإنجاح كل المعارك النقابية المقبلة، ولحمل الحكومة وأرباب العمل على

تنفيذ مضمون اتفاق 30 أبريل 2003، والاستمرار في التفاوض حول بقية المطالب الاجتماعية.

17 ماي 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أدان فيه العمل الإرهابي الذي تعرضت له مدينة الدار

البيضاء يوم الجمعة 16 ماي 2003، معتبرا أن هذا الحدث الإجرامي يقتضي وقفة مع الذات والرد على كل الدسائس بحزم

ومسؤولية.

30 ماي 2003 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة حول « الانتخابات المهنية».

2 - 19 يونيو 2003 :

ترأست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الوفد العمالي المغربي في الدورة 91 لمنظمة العمل الدولية التي انعقدت بجنيف. وقد

ضم الوفد الأخوة نوبير الأموي الكاتب العام ومحمد بوزيا ومصطفى ابراهيم وحبيبة الزاهي أعضاء المكتب التنفيذي.

8 غشت 2003 :

عقدت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا تميز بالكلمة التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام،

والتي أشار فيها أن علينا ككونفدراليين أن نثبت - حتى في ظل هذا الظلام الممتد طولا وعرضا - أننا نستطيع أن نحقق الأمل للطبقة

العاملة وللشعب المغربي.

15 غشت 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي نداء حول معركة انتخابات اللجن الثنائية ومناذيب العمال التي خاضتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فعل نضالي مستمر، اقتراحي، تفاوضي وتضامني: من أجل مقاربة جديدة للملف الاجتماعي والقضايا الوطنية.

20 غشت 2003 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة وطنية حول « المسألة الاجتماعية » شارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين.

10 شتنبر 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي بلاغا حول انتخابات اللجن الثنائية المتساوية الأعضاء بالوظيفة العمومية والمؤسسات العامة، سجل فيه أن النتائج تبوأ مركزيتنا الصدارة على الرغم من انحياز بعض الإدارات لجهات معينة.

15 شتنبر 2003 :

أصدر المكتب التنفيذي بلاغا ثانيا حول نتائج انتخابات اللجن الثنائية أكد فيه الفوز الساحق للوائح الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وبعبارة أخرى ما شاب هذه الانتخابات من خروقات، اعتبر هذه النتائج المهمة محفزا للمزيد من النضالات والتضحيات.

21 شتنبر 2003 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : حققتم النجاح ليس اعتمادا على الأرصدة البنكية ولا التوسلات، وإنما حققتم ذلك اعتمادا على مصداقية منظمكم وعلى رصيدكم النضالي المتواصل.

29 شتنبر 2003 :

المكتب التنفيذي يوجه نداء إلى الطبقة العاملة المغربية بمناسبة انتخابات ثلث أعضاء مجلس المستشارين يدعوها فيه إلى دعم الصوت الكونفدرالي العمالي الصادق والقوي.

6 أكتوبر 2003 :

حصول الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على ثلاث مقاعد من أصل تسعة في انتخابات ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

19 نونبر 2003 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء لقاء في موضوع : « إشكالية التقاعد بالمغرب ».

8 . 10 دجنبر 2003 :

نظم بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة « التخطيط الاستراتيجي للتكوين » بتعاون وتأطير من « المنظمة الديمقراطية لانتخابات عمال افريقيا » ODSA.

12 - 14 دجنبر 2003 :

تم بالمقر المركزي بالدار البيضاء :

- تدشين مركز الإعلاميات في إطار برنامج التعاون مع ISCOD.

- تنظيم ندوة تكوينية خاصة بإعداد البرنامج السنوي للتكوين.

22 - 26 دجنبر 2003 :

تم بمراكش تنظيم ندوة تكوينية لفائدة الاتحادات المحلية في موضوع «مدونة الشغل وتقنيات التفاوض وفض

النزاعات».

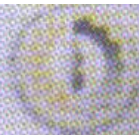
22 دجنبر 2003 :

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع الوزير الأول حول تنفيذ اتفاق 30 أبريل 2003، وحول بعض

القضايا الأخرى التي تهم عددا من القطاعات.



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



فاتح ماي 2003

تحت شعار:



نضال وإصرار على:

- مقاومة العدوان والاحتلال والهيمنة الإمبريالية.
- الاستمرار في النضال الاجتماعي والديمقراطي وصيانة الوحدة الوطنية والقومية.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل C.D.T



تخوض انتخاب ممثلي الأجراء
2003 تحت شعار:



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فعل

نضالي مستمر، اقتراحي، تفاوضي و تضامني،

من أجل مقاربة جديدة للملف الاجتماعي و القضايا الوطنية

باختيارك كـ د. ش. تعطي القوة لمطالبك العادلة.

2004



11 يناير 2004 :

اجتماع المجلس الوطني للكونغرس الديمقراطية للشغل الذي تميز بالعرض الذي ألقاه الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام، وبالبيان العام الذي أكد على ضرورة فتح حوار وطني شامل لصياغة تعاقد تاريخي يوفر شروط نهضة وطنية شاملة.

21 يناير 2004 :

اجتماع المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل مع الوزير الأول حول تنفيذ الالتزامات.

28 يناير 2004 :

عقد المكتب التنفيذي للكونغرس الديمقراطية للشغل اجتماعا مع الوزير الأول توج بتوقيع محضر حول حصيلة الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين.

29 - 31 يناير 2004 :

شارك الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونغرس الديمقراطية للشغل في المؤتمر العاشر للكونغرس الديمقراطية العامة لعمال البرتغال بلشبونة.

11 - 18 فبراير 2004 :

مؤتمر منظمة العمل العربية بدمشق حيث حضر عن الكونغرس الديمقراطية للشغل الأخوة نوبير الأموي الكاتب العام وبوزيا محمد عضو المكتب التنفيذي.

13 - 22 فبراير 2004 :

شاركت الكونغرس الديمقراطية للشغل في المعرض الدولي العاشر للنشر والكتاب الذي نظم بالدار البيضاء.

27 - 29 فبراير 2004 :

نظمت الكونغرس الديمقراطية للشغل ندوة تكوينية حول: « التسيير المالي والإداري للنقابة ».

13 - 14 مارس 2004 :

نظمت الكونغرس الديمقراطية للشغل ندوة وطنية بالدار البيضاء في موضوع: « التحولات الكونية والبعد الوطني : أية آفاق ».

29 - 31 مارس 2004 :

مؤتمر اللجان العمالية بطرغونا - كطلونيا حيث حضره عن الكونغرس الديمقراطية للشغل الأخ بوزيا محمد عضو المكتب التنفيذي.

2 - 4 أبريل 2004 :

لقاء متوسطي بروما حول « الحوار الاجتماعي بالبحر الأبيض المتوسط » حضره عن الكونغرس الديمقراطية للشغل الأخ براهيمة المصطفى عضو المكتب التنفيذي.

6 - 8 أبريل 2004 :

عمان الأردن : ندوة حول « تشغيل الشباب وسياسة التشغيل بالمنطقة العربية » مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الدورة الأخ بنبراهيم عبد السلام.

17 أبريل 2004 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين حرب الدمار الشامل التي يقودها التحالف الإمبريالي الصهيوني على الشعوب العربية والإسلامية. يحتج على التماطل الحكومي الذي عرفه مآل تنفيذ الاتفاقيات الجماعية، ويطالب بإصدار المرسوم المتعلق بالحد الأدنى للأجر في أقرب الآجال.

14 - 28 أبريل 2004 :

ماليزيا : ندوة حول الهجرة حضرتها عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخت واعيد سعيدة عضو المكتب التنفيذي.

21 - 24 أبريل 2004 :

مؤتمر اللجان العمالية الأسبانية حيث مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ بوعزة عبد المجيد.

4 - 30 أبريل 2004 :

دورة تكوينية حول تقوية التنظيم النقابي بمركز التكوين بتورينو حضرتها باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخت سبات نادية.

22 - 25 أبريل 2004 :

ندوة تكوين المكونين.

1 ماي 2004 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 2004 تحت شعار : « مقاومة - تعبئة وطنية - ديمقراطية » في كلمة الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام في التظاهرة المركزية بالدار البيضاء :

- إننا مطالبون بثورة وطنية ثانية وبحوار شامل وتصالح مع الذات.
- إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن بلادنا لن تخرج من هذا النفق.

5 ماي 2004 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدعو فيه الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة في الإسراع بتنفيذ مضمون التعاقدات والالتزامات التي أفرزتها الاتفاقات الاجتماعية.

6 ماي 2004 :

احتضن مسرح محمد الخامس بالرباط فعاليات المؤتمر التأسيسي للنقابة المغربية للمهن الموسيقية. وقد ألقى الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي كلمة في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر عبر من خلالها عن استعداد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتعاون مع هذه النقابة ودعم مبادراتها ونضالاتها.

7 - 9 ماي 2004 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالناظور ندوة حول : «مدونة الشغل و الإصلاح الإداري»، أطرها الإخوة بوعزة عبد المجيد وبنبراهيم عبد السلام، واستفاد منها 20 نقابيا.

14 - 16 ماي 2004 :

تحت شعار «حرية الصحافة والإعلام والحق النقابي معركة واحدة» عقدت النقابة الوطنية للصحافة المغربية مؤتمرها الوطني الخامس بمدينة الدار البيضاء وبورنيقة. وقد بعث المكتب التنفيذي بتحية للمؤتمر عبر فيها عن مساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتضامنها مع نضالات هذه النقابة من أجل تحسين أوضاع الصحفيين ووضع مهنة الصحافة.

15 ماي 2004 :

نظمت الجمعية المغربية لمفتشي الشغل بالرباط يوما دراسيا في موضوع «مفتشية الشغل آلية أساسية لتطبيق مدونة الشغل». وقد ساهم في هذا اليوم الدراسي الأخ عبد الرحيم الرماح عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمداخلة حول «دور النقابات المهنية ومفتشية الشغل في بلورة ثقافة الحوار الاجتماعي داخل المقولة».

28 ماي 2004 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر في بيان صادر عنه اتخاذ كافة المبادرات والنضالات دفاعا عن قضايانا القومية وحماية للمكتسبات العمالية.
في كلمة الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام أمام أعضاء المجلس :
• إننا ملزمون بالدفاع عن وجودنا وحضارتنا وخيراتنا وإنساننا، ولا خيار لنا إلا المقاومة.

28 - 30 ماي 2004 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة حول : «مدونة الشغل وإصلاح الوظيفة العمومية» أطرها الإخوة : بوعزة عبد المجيد وبنبراهيم عبد السلام، واستفاد منها 25 نقابيا.

17 - 20 يونيو 2004 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمدرسة العليا للأساتذة بمرتيل ندوة حول : «تكوين المكونين في التواصل»، أطرها الإخوة الكاسمي أبو الدين وببيبي لوبيز Pépé Lopez، واستفاد منها 18 نقابيا.

25 - 27 يونيو 2004 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمدرسة العليا للأساتذة بمرتيل ندوة حول : «مدونة الشغل والإصلاح الإداري»، أطرها الإخوة بوعزة عبد المجيد وبنبراهيم عبد السلام، واستفاد منها 30 نقابيا.

11 يوليوز 2004 :

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية والمكاتب الوطنية الموحدة خصص لتقييم الأداء النقابي القطاعي وتحديد البرامج والمهام المستقبلية.

9 - 23 يوليوز 2004:

شارك وفد نقابي من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مكون من عشرة مناضلين في الجامعة الصيفية التي نظمها الاتحاد العام لعمال الأندلس وجامعة قرطبة، وتناولت موضوع «الهجرة والتعدد الثقافي». وقد شارك الأخ مبارك المتوكل عضو المكتب التنفيذي في المائدة المستديرة حول «الهجرة والإدماج» إلى جانب النقابة الأندلسية.

20 - 24 شتنبر 2004:

انعقدت بلومي عاصمة الطوغو ندوة تكوينية جهوية حول موضوع «تقوية القدرات للمناخ المادية». وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الندوة المنظمة من طرف المنظمة الديمقراطية النقابية لعمال إفريقيا الأخت نادية أباد من دائرة المالية، إلى جانب نقابات أخرى من إفريقيا.

أكتوبر - دجنبر 2004:

واكب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل البرنامج التكويني المنظم من لدن المركز الدولي للتكوين بطورينو- إيطاليا التابع لمنظمة العمل الدولية، وذلك في ثلاث دورات بمراكش وتونس والجزائر. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا البرنامج الأخ عبد الغني الراقي عضو اللجنة الإدارية.

19 - 23 أكتوبر 2004:

استضافت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمدينة الدار البيضاء المجلس الكونفدرالي للكونفدرالية العامة للشغل.

19 أكتوبر 2004:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمركز الثقافي المهدي بنبركة بالرباط ندوة حول: «العولمة والحركة النقابية»، أطرها الأخ علال بنلعرابي، واستفاد منها 115 نقابيا.

23 - 24 أكتوبر 2004:

تضامنا مع الشعبين الفلسطيني والعراقي نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تجمعات عمالية وجماهيرية بالمقرات النقابية على الصعيد الوطني.

28 أكتوبر 2004:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمقر الاتحاد المحلي بالدار البيضاء ندوة حول: «العولمة والحركة النقابية»، أطرها الأخ علال بنلعرابي، واستفاد منها 84 نقابيا.

17 - 21 نونبر 2004:

شارك وفد نسائي من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مكون من الأخوات عضوات المكتب التنفيذي الناجية مالك وحبيبة الزاهي وثرثيا لحرش وسعيدة واعد، في لقاءات مع التنظيم النسائي في نقابة CSC البلجيكية. وقد تمحور اللقاء الذي جرى ببلجيكا حول العلاقات الثنائية بين التنظيمين النسائيين للنقابيتين. كما نظم لقاء للأخوات الكونفدراليات مع المسؤول عن دائرة الهجرة وإدماج البلجيكيين ذوي الأصول المغاربية، ومع المسؤولين عن العلاقات والشراكة. وعقدن أيضا لقاء مع جمعيات المجتمع المدني قدمن خلاله عروضاً حول مستجدات مدونة الأسرة. وقد انتهى هذا اللقاء بصياغة برنامج عمل بين النقابيتين.

18 - 19 نونبر 2004:

انعقدت بمدينة مايوركا بإسبانيا ندوة حول : « حقوق العمال والتعاون الدولي » نظمتها نقابة اللجان العمالية الإسبانية ومؤسسة السلم والتضامن. وقد شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعرض حول « خصوصيات الحركة النقابية المغربية » قدمه الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي.

3 - 4 دجنبر 2004:

حل وفد نقابي كطلاني كبير ضيفا على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ويتكون الوفد من الكاتب العام للاتحاد العام لعمال كطلونيا، ومدير مؤسسة التعاون كوموبومادا، ومدير مؤسسة السلم والتضامن التابعة للجان العمالية بكطلونيا، ونائب الكاتب العام للاتحاد العام لعمال الأندلس. وتدخل زيارة الوفد في إطار متابعة مشاريع التعاون الموجودة في الاتحادات المحلية بالشاون وتطوان وطنجة. وقد تميز هذا النشاط بحضور الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي الذي تناول الكلمة في حفل تدشين مقر طنجة وفي اليوم الدراسي والتي تناول فيها أهمية التضامن النقابي بين المغرب وإسبانيا لمواجهة تحديات العولمة.

10 دجنبر 2004:

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماع المجلس الوطني في دورة الشهيد ياسر عرفات: القضية الوطنية على رأس أولوياتنا وعليها أن تكون شأن جميع المغاربة.

11 دجنبر 2004:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بأكادير ندوة حول : « مستجدات مدونة الشغل » ، استفاد منها 84 نقابيا.

12 - 13 دجنبر 2004:

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أشغال لجنة خبراء المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار منظمة العمل العربية بالقاهرة. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا الملتقى الأخ بوشتي بوخالفة عضو المكتب التنفيذي.

17 دجنبر 2004:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي المناضل النقابي الصلب والمخلص محمد أديب.

17 - 19 دجنبر 2004 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط ندوة حول: « التسيير المالي »، أطرها الأخ بنهمو محمد واستفاد منها 20 نقابيا.

25 دجنبر 2004:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة حول : « ميثاق التأمين الصحي الإجباري »، أطرها الأخ أفرياط عبد المالك عضو اللجنة الإدارية.

2005



19 يناير 2005:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يتعلق بتطورات ملف عمال منجم إيمني، وما نتج عنها من اعتقالات ومتابعات، وما صدر عنها من أحكام قاسية في حق الأخ محمد خويا الكاتب العام لنقابة عمال إيمني (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) وخمسة من رفاقه، وقد تضمن هذا البيان :

شكر الأساتذة والجمعيات الحقوقية والهيئات السياسية التي أشرت وتضامنت مع المعتقلين.
التعبير عن التضامن اللامشروط مع الأخوة المعتقلين وعائلاتهم.
التساؤل عن الطريقة التي تم بها البحث والتحقيق مما ساهم في فبركة هذا الملف.
مطالبة الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات الضرورية لإرجاع الأوضاع إلى نصابها.
تحميل الإدارة والسلطات مسؤولية ما وقع.
إقرار متابعة هذا الملف واتخاذ كل الإجراءات والمواقف الكفيلة بحماية حقوق العمال.

11 - 20 فبراير 2005:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في المعرض الدولي للنشر والكتاب، بالدار البيضاء.

12 - 19 فبراير 2005:

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مؤتمر منظمة العمل العربية المنعقد بالجزائر. وقد ترأس الوفد الكونفدرالي الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وضم الأخوة : محمد بوزيا، محمد الجلايدي، عبد القادر أزيغ، عمر بنبادة ولهوير العلمي.

26 فبراير 2005:

تحت شعار «من أجل إدماج المرأة الأجيال في الحياة النقابية» انعقد بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء اجتماع المجلس الوطني للمرأة الكونفدرالية.

1 مارس 2005:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعقد اجتماعا مع وفد نقابي دنماركي يزور المغرب ضمن وفد ثلاثي التكوين بهدف اقتراح مشروع تعاون مع المغرب ينصب أساسا على مجال العلاقات المهنية.

13 مارس 2005:

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تميز بالعرض الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي وقف من خلاله على الانشغالات الكبرى التي تستأثر باهتمام الطبقة العاملة المغربية وعموم الجماهير الشعبية. كما صدر عن الاجتماع بيان تضمن :

- تأكيد تضامن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع الشعوب العربية التي تقاوم الاحتلال.
- إدانة المحاولات الهادفة إلى زرع الفتنة في لبنان.
- الأمل في استجابة القمة العربية لمتطلبات المرحلة.
- التأكيد على ضرورة التعبئة الوطنية الشاملة لمواجهة المخططات التي تستهدف الوحدة الترابية.
- دعوة الحكومة إلى معالجة كل الملفات العالقة عبر تفاوض وطني وقطاعي ومحلي.

- مساندة النضالات المطالبة والمطالبة بإطلاق سراح العمال المعتقلين والمتابعين، وعلى رأسهم معتقلي منجم ايمني، وإرجاع كافة المطرودين النقابيين إلى عملهم.
- دعوة كل الكونفدراليات والكونفدراليين إلى التعبئة للتحضير للمؤتمر الوطني الخامس.

14 مارس 2005:

اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام مع السيد «سالدو» منسق أرباب العمل والمستثمرين الإسبان بالمغرب، حيث تم تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بمجالات التعاون الاقتصادي بين المغرب وإسبانيا.

10 أبريل 2005:

اجتماع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تلاه اجتماع المكتب التنفيذي مع كتاب الاتحادات والنقابات.

1 ماي 2005:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار: «تعبئة استثنائية لإنجاح رهانات التنمية والبناء الديمقراطي ولتحسين الوحدة الترابية». في كلمة الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التظاهرة المركزية بالدار البيضاء :
• لا تنمية بدون ديمقراطية.

27 ماي 2005:

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل : «إن الخطاب الملكي يشكل نقطة نظام في القضايا الوطنية وسنشارك في تفعيله لأننا معنيون بمشاكل بلادنا». في بيان المجلس الوطني : تهمين المبادرة الملكية حول التنمية البشرية وتأكيد على ضرورة التعبئة الوطنية الشاملة.

31 ماي - 16 يونيو 2005:

ترأست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الوفد العمالي المغربي لدى منظمة العمل الدولية بجنيف. وقد ترأس الوفد الكونفدرالي الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وضم في عضويته الأخوة محمد بوزيا و مصطفى براهيم وحبوبة الزاهي أعضاء المكتب التنفيذي.

20 يونيو 2005:

انعقد بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب اجتماع بين وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ الأموي ووفد عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب برئاسة السيد حسن الشامي. وقد تقرر خلال هذا الاجتماع تكوين لجان مشتركة تتناول جميع القضايا المطروحة، من قبيل :

- العمل المشترك حول مجالات التشغيل، الاستثمار، المشاكل والاستراتيجية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية للمقولة.
- وضع آلية لتبادل المعلومات حول المعطيات الاقتصادية القطاعية والوطنية.
- وضع آلية كفيلة لتجنب نزاعات الشغل ومعالجتها عند وقوعها.
- العمل المشترك من أجل تسهيل التطبيق السليم لمقتضيات مدونة الشغل.

22 يونيو 2005:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا وقف فيه على التطورات المفتعلة من طرف خصوم وحدتنا الترابية لتوظيفها في أطماعهم الهيمنية على المنطقة
وبعدما سجل البيان المواقف الشجاعة لجلالة الملك التي يتخذها في معالجة ملف الوحدة الترابية والدفاع عن كرامة وسيادة الوطن ووحدته، طالب الدولة بإشراك كل المغاربة في الملف، داعيا إلى التعبئة الوطنية الشاملة لمواجهة الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى زرع البلبلة في صفوف المجتمع. كما قرر وضع برنامج وطني نقابي للتعبئة من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية للمغرب ومواجهة المخططات الهادفة إلى المس بها.

24 يونيو 2005:

تعرض الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لحادثة سير بسيطة. وقد أصدر بلاغا يشكر فيه كل القوى والفعاليات من المواطنين والمناضلين والأصدقاء والأطباء وكل الهيئة الصحية، ورجالات الدولة والحكومة، وكل الفعاليات السياسية والفعاليات الاقتصادية والنقابية والجمعية «الذين شرفوني بالزيارة أو الاتصال، مجددا لهم التزامي بالاستمرارية على الخط الذي جسده روح المواطنة العالية في مسيرتنا الفردية والجماعية، وآملا أن أشهد في حياتي تحقيق رهاناتنا في بناء مغربنا المتطور والموحد الكاسب لرهانات التنمية الإنسانية الحقبة بكل أبعادها المادية والروحية، مما ينسجم وتاريخنا المجيد».

28 يونيو 2005:

تبعاً للقاء الذي انعقد بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب بتاريخ 20 يونيو 2005، وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مذكرة إلى الاتحادات المحلية يطلب منهم القيام بمبادرات تجاه التنظيم الجهوي لأرباب العمل بجهتهم قصد بحث إمكانيات تنظيم علاقات معهم.

21 يوليوز 2005:

تبعاً للاجتماع الذي انعقد بين المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومكتب الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب بتاريخ 20 يونيو 2005، والذي تم خلاله تشكيل لجنة للتتبع مكونة من السيدة عائشة الداودي ممثلة عن الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب والأخت حبيبة الزاهي ممثلة عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انعقد اجتماع للجنة المذكورة. وقد كان هدف هذا الاجتماع الأول هو اقتراح الإجراءات والوسائل الكفيلة بتفعيل الاتفاقات التي كانت موضوع لقاء 20 يونيو 2005. وبناء عليه وقف الاجتماع على قضيتين أساسيتين تشكلان انشغالا كبيرا بالنسبة للمنظمتين وهما: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمناظرة الوطنية حول التشغيل.

23 يوليوز 2005:

نظم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوما دراسيا حول « المناولة من الباطن: نموذج الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب » وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

2 شتنبر 2005:

عقد الوزير الأول إدريس جطو اجتماعا مع وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام. وقد تمحور الاجتماع حول عدد من الملفات من بينها مشاركة الطبقة العاملة المغربية في إنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والاستعداد للمناظرة الوطنية للتشغيل. كما تناول اللقاء تقييم عملية المغادرة الطوعية، وتفعيل التغطية الصحية، والتوقيت

المستمر. وقد صرح الأخ الأموي عقب الاجتماع للصحافة أن اللقاء كان مفيدا، مؤكدا استعداد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للمساهمة في تجاوز بعض الصعوبات التي يعاني منها المغرب وخلق شروط العمل والعيش في ظروف أحسن.

8 - 11 شتنبر 2005:

بتعاون مع المنظمة الديمقراطية لنقابات عمال إفريقيا (ODSTA)، نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة تكوينية تناولت المواضيع التالية:

- مستجدات مدونة الشغل.
- تمثيلية الأجراء والسلطة التأديبية للمشغل.
- المفاوضة الجماعية.
- تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مجال المساعدة القانونية.
- إعداد رسالة شكوى حول الخروقات النقابية.

10 شتنبر 2005:

بدعوة من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل انعقد بالمقر المركزي بالدار البيضاء لقاء دراسي وتشاوري حول التشغيل والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حضره كتاب النقابات الوطنية والاتحادات وممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بسائر الواجهات، حيث استمعوا في البداية إلى الكلمة التوجيهية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام قبل أن ينتقلوا إلى العمل في إطار ورشتين، واحدة خاصة بمبادرات التشغيل والثانية خاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

22 - 23 شتنبر 2005:

وجه وفد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المشارك في اللقاء الوطني حول مبادرات الشغل المنعقد بالصخيرات رسالة إلى الوزير الأول ووزير الشغل سجل فيها عدم مشاركة المنظمة لا في التهييء ولا في بلورة المقترحات ولا في التسيير الإداري ولا في التقرير رغم مطالبتها بذلك، مقترحا تشكيل لجنة وطنية برئاسة الوزير الأول وبمشاركة الفرقاء الاجتماعيين لبلورة وتنفيذ ومتابعة مقترحات وتوصيات هذه المناظرة. أما فيما يخص المقترح المتعلق بعقد أول شغل، فقد أكد الوفد الكونفدرالي على ضرورة استجابة كل العقود لمقتضيات مدونة الشغل.

14 - 26 نونبر 2005:

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا بأثيوبيا في ندوة حول الحكامة بإفريقيا، حيث مثلها الأخ المصطفى براهيمة عضو المكتب التنفيذي.

3 دجنبر 2005:

انعقد بمقر وزارة التشغيل بالرباط اجتماع تشاوري تهييئا للدورة 33 لمؤتمر العمل العربي المزمع عقده بالمغرب من 25 فبراير إلى 31 مارس 2006، وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا الاجتماع الأخ المصطفى براهيمة عضو المكتب التنفيذي.

24 - 25 دجنبر 2005:

بمساهمة الكونفدرالية الدولية للشغل (CMT) نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة

وطنية في مواضيع :

التنمية البشرية المستدامة.

الخصوصية وتأثيرها على الشغل والموارد البشرية.

المديونية والمالية العمومية بالمغرب.

قانون المالية 2006.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



تعبئة استثنائية 8

- لإنباح رهانات التنمية ، والبناء الديمقراطي
- لتحصين الوحدة الترابية

2006



25 يناير 2006:

قرر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل خلال اجتماعه الأسبوعي تشكيل دائرة كونفدرالية خاصة بموضوع وحدة بلادنا الترابية تكون مهمتها تتبع كافة المستجدات المرتبطة بهذه القضية واقتراح كل المبادرات الكونفدرالية في هذا المجال.

4 فبراير 2006:

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- إن قرار التصويت بنعم على ميزانية سنة 2006 الذي خلق نقاشا مهما داخل صفوفنا هو قرار لم يأت تحت الضغط وإنما نتيجة للتحليل والاقتناع.
- في بيان المجلس الوطني:
- المطالبة بإصلاح الدستور إصلاحا عميقا بما يضمن فصل السلطة فصلا حقيقيا ويحدد المسؤوليات ويحكم المراقبة والمحاسبة على كل المؤسسات.

8 فبراير 2006:

استقبل المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفدا عن الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل (CFDT) برئاسة آلان جيل (ALAIN GIL) الكاتب الجهوي لباريس والنواحي، حيث تبادل الطرفان وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، واتفقا على استمرار اللقاءات لتقوية التعاون والتشاور.

10 - 19 فبراير 2006:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في المعرض الدولي للنشر والكتاب الذي نظم بالمعرض الدولي بالدار البيضاء.

25 فبراير - 3 مارس 2006:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في الدورة 33 لمنظمة العمل العربية التي انعقدت بالرباط.

8 مارس 2006:

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة نظم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حفلا على شرف الأخوات العاملات بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

30 مارس 2006

انعقد بمقر الوزارة الأولى بالرباط اجتماع بين وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، ووفد حكومي يرأسه إدريس جطو الوزير الأول. وقد تناول الاجتماع قضايا تهم بداية تطبيق التغطية الصحية الإجبارية ووضع صناديق التقاعد والسيناريوهات الممكنة لإصلاحها. كما تمت مناقشة عدة ملفات تهم قطاعات الصحة والجماعات المحلية واتصالات المغرب وغيرها من الملفات الأخرى. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على مواصلة الحوار بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من جهة، ووزارة التشغيل ووزارة تحديث القطاع العام ومصالح الوزير الأول من جهة أخرى.

5 أبريل 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا إثر اجتماعه الأسبوعي استنكر فيه استمرار ظاهرة التعذيب أثناء التحقيق بمقرات الشرطة والدرك والتي بلغت ذروتها في التحقيق مع تقنيي الخطوط الملكية المغربية، وفي التحقيق في جريمة السدري، وطالب باحترام القوانين التي تحرم اللجوء إلى التعذيب، واحترام كرامة المواطنين ومتابعة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الصارخة. كما سجل البلاغ أن المرحلة الأولى من تفويت استغلال أراضي صوديا وصوجيطة تميزت بالغموض والكثير من التجاوزات والتفويتات المتسمة بالزبونية والمحسوبية، إضافة إلى عدم احترام الحقوق المكتسبة للعاملين بهذه الأراضي من طرف المستثمرين الجدد.

15 أبريل 2006 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة في موضوع «المتغيرات الحاصلة في عالم الشغل والعلاقات المهنية والمهام المطروحة على الحركة النقابية». وقد تميزت فعاليات هذه الندوة بالعروض التي ألقاها كل من الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والأستاذين عضوم وموحي أوغلي.

16 أبريل 2006

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس البرنامج النقابي المسطر والتحضير لفتح ماي.
الأخ نوبير الأموي في عرضه أمام أعضاء المجلس:
• أهم من الوعي بما هو واقع وما سيقع هو كيف نواجه الوضع.

23 أبريل 2006 :

الأخ نوبير الأموي في اجتماع المجلس الكونفدرالي بالدار البيضاء:
• ستظل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فضاء للديمقراطية الحقة.

26 أبريل 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا استعرض فيه نتائج اللقاءات التي تمت مع وزارة تحديث القطاعات العامة، وخلصات اللقاء النقابي المنعقد يوم 22 أبريل 2006 حول الوظيفة العمومية، وأعاد فيه التأكيد على موقفه الرافض لكل المراسيم والقوانين التي تم تمريرها، سواء عبر الحكومة أو عبر البرلمان، دون احترام لمنهجية التوافق مع المركزيات النقابية، مطالبا بمراجعة هذه المراسيم والقوانين على قاعدة حماية مكتسبات الموظفين والموظفات، مؤكدا على ضرورة تأهيل الإدارة العمومية للقيام بمهامها عوض تفتيتها والإجهاد عليها تحت ضغط هاجس التحكم في «كتلة الأجور».

1 ماي 2006 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار: «الديمقراطية أولا وأخيرا».
في كلمة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام في التظاهرة المركزية بالدار البيضاء:
• ما زلنا مصممين على العمل مع كل الشرفاء والمخلصين من أجل صنع المعجزة المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والعلمية.
• ما تزال طريق النضال والصمود طويلة وشاقة، ولكننا واصلون لا محالة.

13 ماي 2006 :

بدعوة من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نظم الكتاب العامون للنقابات الوطنية والمكاتب الوطنية الموحدة، وبحضور أعضاء الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين، وممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمجلس الوطني للوظيفة العمومية، نظموا لقاء حول مشاريع قوانين الوظيفة العمومية وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

20 ماي 2006 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتدارس الأوضاع الوطنية والجهوية والدولية، ويتخذ عدة قرارات في أفق إنجاح المؤتمر الوطني الخامس. في كلمة بالمناسبة أكد الأخ نوبير الأموي الكاتب العام على ضرورة تحصين الذات الكونفدرالية وتقويتها وتمنيها من كل ما يحاك ضدها من مؤامرات ودسائس لتبقى منظمنا منظمة مناضلة ومقاومة لكل أشكال التسلط والاستغلال، مع الحفاظ على الهوية الكفاحية والنضالية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأنها كانت ولا زالت وستظل تشكل الأمل العريض لدى الشعب المغربي.

27 ماي 2006 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة وطنية حول النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، حضرها أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات الوطنية والمكاتب الوطنية الموحدة.

31 ماي 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا أعلن فيه عن عميق مواساته لساكنة إقليم الراشدية على إثر الفياضانات التي عرفها والتي أودت بحياة العديد من المواطنين، مطالباً السلطات الحكومية بالعمل على رفع كل مظاهر التهميش عن المنطقة. كما شجب كل مظاهر التضييق على الحريات العامة، معتبراً زمنها قد ولى، ومطالباً السلطات الحكومية بالتخلي بثقافة الحوار لحل كل المشاكل المطروحة على مستوى حرياتنا العامة كبدا، وبما يصون سمعة المغرب والمغاربة، دولة ومجتمعاً.

14 يونيو 2006 :

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدين في بيان له الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها عصابات البوليزاريو ضد المواطنين المحتجزين لعقود، ويدعو الدولة الجزائرية إلى الإحتكام إلى العقل ومراجعة الذات والسعي إلى بناء المغرب العربي على أسس أخوية سليمة.

- أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء عبر فيه عن تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل بناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ودعا من خلاله كافة المناضلين الكونفدراليين وكل المؤمنين بشرعية القضية الفلسطينية إلى المساهمة بأجرة يوم عمل لصالح الشعب الفلسطيني الذي يعاني الإرهاب والحصار.

18 يونيو 2006 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد ذكرى 20 يونيو 1981 تحت شعار «مواصلة النضال لبناء المغرب الديمقراطي القوي» وذلك بالساحة المجاورة لمقبرة الشهداء بالدار البيضاء.

الأخ نوبير الأموي يؤكد في تجمع بالمناسبة أن هذه الذكرى ستبقى من أهم المحطات النضالية لشعبنا.

24 يونيو 2006 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بالمقر المركزي بالدار البيضاء يوما دراسيا حول سبل التنمية المستدامة بمشاركة ممثلين عن سفارات الصين، البرازيل، تركيا ومصر وعدد من الاقتصاديين وأرباب العمل المغاربة. وقد قال الأخ نوبير الأموي في كلمة افتتح هذه الندوة «لأننا نحب بلادنا بلا حدود فإننا لا نكل من التساؤل حول أنجع السبل لتحقيق التنمية العادلة والضامنة للكرامة الإنسانية».

2 يوليو 2006 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تجمعات ومسيرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني بجميع الفروع والمراكز والاتحادات على الصعيد الوطني. وقد تميز المهرجان الذي نظم بالدار البيضاء بالكلمة التي ألقاها الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام، والتي أعلن فيها عن تدشين الكونفدرالية لبرنامج تضامني مع الشعبين الفلسطيني والعراقي.

3 يوليو 2006 :

عقد مجموعة من شباب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لقاء مع ممثلي المكتب الدولي للشغل، وذلك لتحديد حاجيات الشباب الكونفدرالي في مجال التكوين النقابي.

5 - 8 يوليو 2006 :

تم بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء تنظيم اللقاء الثاني حول التعاون النقابي المغربي-القطالوني. وقد تم خلال هذا الملتقى تجديد اتفاقية التعاون بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لعمال كطالونيا بحضور الكتاب العامين للمركزيتين. وقد أشار الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في كلمة بالمناسبة إلى أهمية التضامن والتعاون بين النقابات العمالية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط لمواجهة تحديات العولمة.

28 يوليو 2006 :

وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى رئيس اتحاد العمال العرب يطلب منه فيها الدعوة إلى إضراب عمالي عربي عام تضامنا مع الشعب العربي في فلسطين ولبنان والعراق.

1 غشت 2006 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تحت شعار: التضامن المطلق مع الشعب اللبناني. وخلال هذا الاجتماع تقدم الأخ نوبير الأموي الكاتب العام بعرض ركز فيه على الملحمة التي تكتبها شعوبنا العربية في المنطقة، ضدا على الحرب الهمجية التي تقودها الصهيونية العالمية، بدعم مطلق من الإمبريالية الأمريكية وحلفائها، ضد الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي. وقد أصدر المجلس الوطني بيانا أدان فيه حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني الأمريكي البريطاني على الأمة العربية في لبنان وفلسطين والعراق، وشجب موقف الولايات المتحدة الأمريكية راعية الإرهاب الدولي ومدمرة لمقومات وأركان السلم والسلام في العالم. كما جدد البيان تضامن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالامشروط مع الشعوب المناهضة لمخططات الإمبريالية والصهيونية، وفي مقدمتها شعوب فلسطين ولبنان والعراق، داعيا الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ومناصريه، وداعيا الشعوب العربية والإسلامية إلى مناهضة كل أشكال التطبيع.

6 غشت 2006 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم بمشاركة مكونات من المجتمع المدني المغربي مسيرة احتجاجية تضامنية مع الشعب اللبناني والفلسطيني والعراقي وذلك بساحة النصر بدرب عمر.

23 شتنبر 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقريراً عن اللقاء الذي انعقد بمقر الوزارة الأولى بين الوزير الأول الذي كان مرفوقاً بوزير تحديث القطاعات العامة ووزير التشغيل والتكوين المهني، ووفد عن المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام. وخلال هذا اللقاء استعرض الوزير الأول النشاط الاقتصادي لهذه السنة، والذي اعتبر أنه كان إيجابياً حيث قاربت نسبة النمو 7,5%، مسجلاً أن الأوراش الكبرى : التجهيزات الأساسية، والسكن الاجتماعي، والكهربة القروية، والتزويد بالماء الشروب، والصحة تأخذ طريقها بوثيرة عالية. كما توقف الوزير الأول عند بعض المشاكل التي اعتبرها مقلقة وهي كتلة الأجور وصندوق المقاصة. أما فيما يخص تشغيل الشباب، أكد الوزير الأول أن برنامج تشغيل الشباب يسير وفقاً لتوصيات المناظرة الوطنية. كما عبر عن رغبته في حل ملف التقاعد. من جهته تدخل الأخ الأموي ليشير أننا كمركية يملكنا القلق على مستقبل بلادنا، مضيفاً أن هناك فعلاً جهد ولكن الوضع منفلت، ومؤكداً على ضرورة إحداث صدمة وإلا سنخسر كل شيء. فهناك خلل واختلالات لا يمكن أن تتحملها البلاد، ولما تكون هناك صعوبات يجب أن نفكر بجراة وواقعية، وأن نكون واضحين ومتضامنين، وأن يكون المغرب لكل المغاربة. وفي ختام تدخله استعرض الأخ الأموي عناوين القضايا التي طرحها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتفاوض بشأنها.

17 أكتوبر 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقريراً عن اللقاء الذي تم بين وفد عنه برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، ووفد حكومي برئاسة الوزير الأول. ويعتبر هذا الاجتماع استمراراً للاجتماع الذي تم بتاريخ 23 شتنبر 2006، حيث أعطى الوزير الأول المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالبرامج الحكومية، خاصة برنامج المساعدة الطبية وبرنامج التغطية الصحية، والبرامج الموجهة للشباب، خصوصاً تلك المتعلقة بالتشغيل. في تدخله ركز الأخ الأموي على ضرورة معرفة الحقيقة ومعرفة إمكانيات المغرب، وأن يساهم الجميع في تدبير الشأن العام والشأن المحلي. بعد ذلك تمت مناقشة العديد من القضايا التي طرحتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الاجتماع السابق، حيث أعطى الوزير الأول العديد من الإجابات والتوضيحات بشأنها.

8 نونبر 2006 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو في بلاغ صادر عنه الاتحادات المحلية والجهوية والنقابات الوطنية إلى تنظيم تجمعات عمالية جماهيرية تضامناً مع العراق وفلسطين ولبنان، وذلك يوم الأحد 19 نونبر 2006. وقد أدان المكتب التنفيذي في هذا البلاغ، وبقوة، المجازر الجديدة التي تعرض لها شعبنا العربي الفلسطيني في غزة وبيت حانون. كما أدان استمرار التدخل العسكري الأمريكي في العراق، وطالب بإجلاء القوات الأمريكية وغيرها من بلاد الرافدين، مستنكراً صمت الأنظمة العربية فيما يجري ويحدث في فلسطين والعراق ولبنان.

21 - 22 نونبر 2006 :

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ندوة مدونة الشغل بعد سنتين من التطبيق، والتي نظمتها وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة العدل بالرباط. وخلال هذه الندوة ألقى الأخ عبد الرحيم الرماح عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل عرضاً في موضوع آليات تدبير نزاعات الشغل الجماعية.

14 دجنبر 2006 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تميز على الخصوص بالعرض الهام الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي ركز فيه على مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع بخصوص ما يجري من تطورات خطيرة على الصعيد العالمي وانعكاساتها على حياتنا الوطنية، مذكرا بالشعار الذي رفعه المجلس الوطني في اجتماعه بتاريخ 11 يناير 2004، وهو الحاجة إلى ثورة وطنية هادئة وسلمية، عنوانها الكبير الإصلاح الشامل، وهدفها تقوية المغرب ودمقرطته لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

29 دجنبر 2006 :

وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الديوان الملكي وإلى رؤساء الدول والمنظمات الدولية والنقابية والحقوقية، يطلب منهم التدخل لإيقاف تنفيذ حكم الإعدام في حق الرئيس صدام حسين، هذا الحكم الذي يأتي «في ظل الاستعدادات الجارية للاحتفال بعيد الأضحى وعيد رأس السنة الميلادية» والذي «تلقته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومعها الطبقة العاملة المغربية، وعموم جماهير أمتنا المغربية بقلق بالغ وبحزن عميق». «إن هذا الحكم - تضيف الرسالة - يأتي على إثر محاكمة سياسية تشكل سابقة خطيرة، ترخي بظلالها القاتمة على مستقبل الأمم والشعوب، محاكمة غير عادلة تمت في ظل احتلال أجنبي لبلد عربي ذي تاريخ وحضارة وثقافة غارقة في القدم، بلد ذي سيادة، عضو فاعل ومؤثر في الأمم المتحدة وفي العديد من الهيئات الدولية والجهوية». «إن هذا القرار - تقول الرسالة - يشكل استفزازا، ليس فحسب للشعب العراقي، ولكن لكافة الشعوب العربية والإسلامية، ولكل الشعوب المحبة للسلام والأمن والاستقرار في العالم».

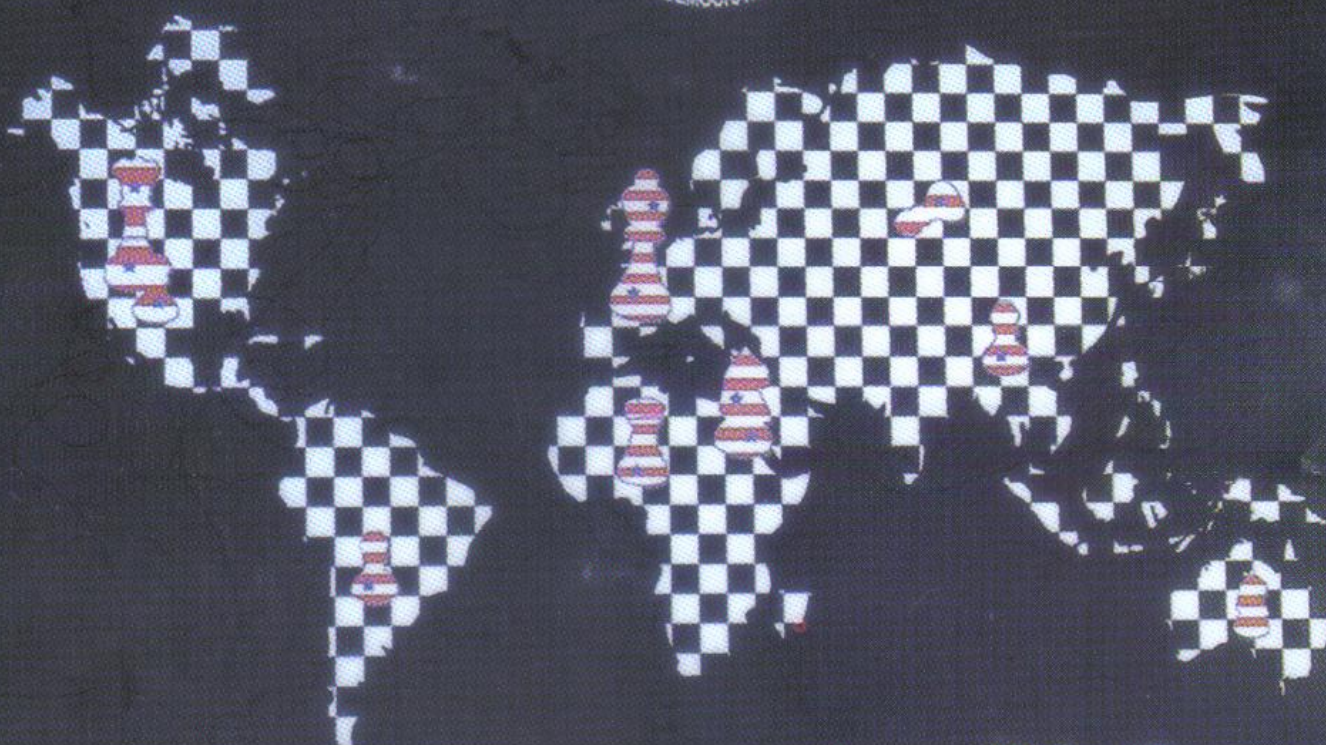
30 دجنبر 2006 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أدان فيه اغتيال الشهيد الرئيس صدام حسين، داعيا الشغيلة المغربية وكل القوى الديمقراطية الحية إلى التعبير عن استنكارها للجريمة الشنعاء التي ارتكبتها الاحتلال الأمريكي وعملاؤه بالعراق والمنطقة.

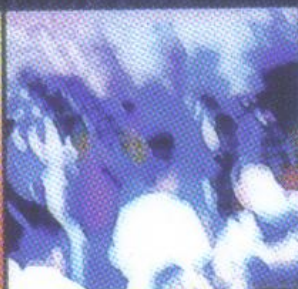
CONFEDERATION
DEMOCRATIQUE
DU TRAVAIL



الكونفدرالية
الديمقراطية
للشغل



فاتح ماي
1^{er} MAI 2006



الديمقراطية أولا وأخيرا



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

ذكرى 20 يونيو 1981



مواصلة النضال لبناء المغرب الديمقراطي القوي

2007



7 يناير 2007 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم مسيرات وتجمعات احتجاجا على اغتيال الشهيد صدام حسين.

9 يناير 2007 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينعي وفاة المناضلة حبيبة الزاهي، معتبرا وفاتها خسارة كبرى للعمل الحزبي والنقابي والجمعي والوطني بالمغرب، ومسجلا أنها ظلت نموذجا للصمود والجرأة والوفاء لمبادئ مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي ارتبطت بها مناضلة وفيه ومضحية دفاعا عن القيم والمبادئ النبيلة.

24 فبراير 2007 :

- اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة الفريدة حبيبة الزاهي، والذي تميز بالكلمة التقديمية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والتي أشار فيها إلى الظروف والملازمات المحيطة بهذا الاجتماع، قبل أن يعطي الكلمة للأخ علال بلعربي لتقديم عرض المكتب التنفيذي، والذي تضمن ثلاثة محاور أساسية، وهي التطورات التي يعيشها المشرق العربي، والمسألة الديمقراطية، وتطورات القضية الوطنية، والملف الاجتماعي، ومجريات الحوار والآفاق.

وبعد المناقشة التي تلت عرض المكتب التنفيذي، والتي ركزت على ضرورة الانكباب على ضبط الوضعية التنظيمية، وتقوية التواصل والإعلام، ومتابعة تطبيق مدونة الشغل... بعد ذلك تدخل الأخ نوبير الأموي ليشير بأن على كل القطاعات أن تحسن تدبير شؤونها التنظيمية والمطلبية، بتنسيق مع المكتب التنفيذي الذي هو منكب على كل المهام والقضايا العامة للطبقة العاملة. إن نقابة اليوم - يضيف الأخ الأموي - هي نقابة الوضوح والتشارك والاقتراح، نقابة الفعل وليس رد الفعل.

- المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يحيي أربعينية الفريدة المناضلة حبيبة الزاهي بالمركب الثقافي محمد زفزاف بالدار البيضاء.

14 مارس 2007 :

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أدان فيه بشدة الحدث الإرهابي الغاشم المستهدف لأمن واستقرار بلادنا، وأهاب بالطبقة العاملة وعموم المواطنين إلى مواجهة كل ما من شأنه المساس بأمننا الوطني والقومي.

4 أبريل 2007 :

على إثر الاتصال بين الوزير الأول ووزير النقل من جهة والمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من جهة أخرى، واتفقتهما على عقد جلسة حوار تحت إشراف الوزير الأول يحضرها إلى جانب المكتب التنفيذي برئاسة الكاتب العام والكتاب العامين للنقل الحضري والشاحنات والطاكرسيات من أجل تدارس المطالب المطروحة، أصدر المكتب التنفيذي بلاغا دعا فيه إلى تعليق الإضراب والحفاظ على التعبئة في انتظار ما سيسفر عنه اللقاء.

9 أبريل 2007 :

الوزير الأول يجتمع بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وبحضور عدد من الكتاب العامين لعدد من القطاعات من ضمنهم قطاع النقل. وقد تم خلال هذا الاجتماع تدارس نقط الملف المطلبية الكونفدرالية، وكذا مشكل قطاع النقل حيث تم الاتفاق على الخصوص على تجميد مشروع مدونة السير الجديدة إلى حين إعادة دراسته والتوافق والتراضي حوله.

17 أبريل 2007 :

في أفق تخليد الطبقة العاملة لفاتح ماي، أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء استعرض فيه الظروف الوطنية والعربية والدولية المعقدة والصعبة. وأكد من خلاله على مواصلة النضال من أجل تحصين الوحدة الترابية لبلادنا، وإقرار ديمقراطية حقيقية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

24 أبريل 2007 :

على إثر جلسة الحوار الثالثة التي جرت بين الحكومة ووفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، أصدر المكتب التنفيذي بلاغا أعلن فيه أن الحكومة تقبل السلم المتحرك للأسعار والأجور والتعويض عن فقدان الأجير للشغل، وتؤكد على القضايا التي سبق تسويتها.

1 ماي 2007 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 2007 تحت شعار :

لا : - للمس بوحدة الوطن.

- للمس بالحقوق والحريات والمكتسبات.

نعم : - للحوار الوطني.

- للتفاوض الاجتماعي.

وقد تناولت كلمة المكتب التنفيذي بهذه المناسبة بالتحليل المنعطف التاريخي للأمة العربية، وطبيعة اللحظة الوطنية ورهان الديمقراطية، وخلصت إلى أن يدنا ستبقى ممدودة للحوار والتفاوض والتوجه نحو المستقبل، ويدنا الأخرى ستبقى مشدودة استعدادا لخوض كل المعارك والنضالات المشروعة دفاعا عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة وعموم الأجراء، ودفاعا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

20 غشت 2007 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا تميز بالكلمة التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم المكتب التنفيذي، والتي أشار فيها أن الوطن أرضا وإنسانا في وضعية صعبة، وأن لا مخرج من هذه الوضعية دون اعتماد الديمقراطية نهجا وسلوكا.

وقد أصدر المجلس الوطني في نهاية اجتماعه بيانا دعا فيه الطبقة العاملة المغربية عموما، والكونفدراليات والكونفدراليين على الخصوص، إلى الانخراط القوي في معركة الانتخابات التشريعية ليوم الجمعة 7 شتنبر 2007، وتعبئة المواطنين إلى المشاركة الواسعة لتفويت الفرصة على الذين عبثوا وما زالوا يعبثون بمصير البلاد، ودعم ومساندة كل الشرفاء الديمقراطيين، وفي مقدمتهم تحالف أحزاب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي والحزب الاشتراكي الموحد.

2 نونبر 2007 :

إحياء أربعينية الفقيد المناضل عبد الكريم عصمان بزيارة مقبرة أولاد زيدوح وإقامة مهرجان خطابي ببنادي معمل السكر ببني ملال.

7 نونبر 2007:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يندد فيه بقوة بالزيارة الاستفزازية التي قام بها عاهل إسبانيا إلى المدينتين السليبتين سبتة ومليلية، ويدعو من خلاله الطبقة العاملة وكافة التنظيمات المجتمعية والمواطنين إلى التعبئة الشاملة من أجل تحرير المدينتين السليبتين والجزر التابعة لهما، وصيانة الوحدة الترابية والوطنية.

9 - 16 نونبر 2007:

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع الاتحاد العام لعمال كاتالونيا، وبمشاركة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للعمال بتونس، دورة لتكوين الشباب النقابي المغربي.

18 نونبر 2007 :

اجتمع اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة الفقيه عبد الكريم عصمان، والتي تميزت بالعرض الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، حيث أشار إلى أن ما حصل في 7 شتنبر 2007 كان مرعبا ومفزعاً، ويطرح السؤال إلى أين يسير المغرب. إن الوطنية الحقبة اليوم هي الديمقراطية. بعد ذلك استعرض الأخ عبد القادر الزاير البرنامج التنظيمي والنضالي لسنة 2008، وألقى الأخ لهوير العلمي عرضاً حول قانون المالية لسنة 2008. كما ألقى الأخ علال بلعربي عرضاً حول الوضع التعليمي على ضوء اجتماع المجلس الأعلى للتعليم، ودعا الأخ مصطفى براهمة الاتحادات المحلية والنقابات الوطنية إلى إعادة هيكلة المجلس الوطني للمهندسين الكونفدراليين في أفق المؤتمر الوطني للاتحاد الوطني للمهندسين. إثر ذلك فتح باب المناقشة ليتدخل عدد من أعضاء اللجنة الإدارية الذين طرحوا عدداً من القضايا.

24 نونبر 2007 :

بتنسيق مع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نظم المكتب الوطني الموحد لقطاع التشغيل ندوة وطنية بالدار البيضاء حول « الحماية القانونية لمفتشي الشغل: حدودها والإجراءات العملية لتفعيلها: قضية زين العابدين قاشة نموذجاً » حضرها أساتذة جامعيون ومحامون وقضاة وطلبة وبعض ممثلي التنظيمات النقابية والحقوقية والسياسية والجمعوية. وبعد الكلمة الترحيبية تناول الكلمة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي أكد أن الانخراط النقابي ظاهرة صحية بالنسبة لمفتشي الشغل، وخصوصاً الكونفدراليين منهم الذين ما فتئوا يناضلون من أجل تحسين الأوضاع المادية والإدارية لموظفي وأطر وزارة التشغيل.

8 - 9 دجنبر 2007 :

قام المكتب التنفيذي بتأطير لقاءات قطاعية وجهوية انصب النقاش خلالها حول مضمون أشغال اللجنة الإدارية في اجتماعها بتاريخ 18 نونبر 2007، والتي تمحورت حول سؤال مركزي ما العمل ؟ وقد تناولت هذه اللقاءات :

- عناصر عرض الأخ الأموي الكاتب العام لمنظمتنا الذي وقف بالتحليل والنقد على طبيعة اللحظة الوطنية وإشكالياتها.
- القضايا التي تستأثر باهتمام الطبقة العاملة المغربية من مطالب اجتماعية ومادية، وتعليم وصحة وغيرها.
- البرنامج العام الذي أقرته اللجنة الإدارية، من ضبط وتوسيع للانخراط، وتكوين بمجاله النظري والفكري والتطبيقي، وتنظيم وملفات مطلوبة وغير ذلك.

الكتفدالية الديمقراطية للشغل



1^{er}

mai 2007

صباي

صباح



- للمصن يوحدة الوطن
- للمصن بالحقوق و الحريات و التكتسيات

نعم

- للحوار الوطني
- للتفاوض الاجتماعي

www.edi.ma
prochelma.com

J.CSC
Belgique

الكونفدرالية
الديموقراطية
للشغل



المركز الكونفدرالي للهجرة
Centre confédéral de l'Emigration

كفى من الضحايا

من أجل هجرة بدون أخطار و بحقوق كاملة
pour une emigration sans danger
et avec tous les droits

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

51. زنقة عبد الله المديوري. درب عمر - الدار البيضاء.

2008



22 يناير 2008 :

نظمت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالدار البيضاء ندوة حول: «إشكالية العمل النقابي من خلال تجارب المركزيات النقابية»، وقد شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعرض أكد فيه الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي على دور النقابات الذي ما زال قائما، مستعرضا بالمناسبة تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الغنية، وحضورها النضالي الفاعل.

8 فبراير 2008 :

اجتمع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والذي تميز بالعرض الشامل الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، تناول فيه الوضع الوطني والدولي المقلق مؤكدا على ضرورة التعامل مع المرحلة بكل جدية ومسؤولية، وأن نعتمد على إرادتنا وتحصين موقعنا ومنظمتنا. كما تميز الاجتماع بالنقاش الغني والذي أثرى العرض بالعديد من الأفكار والاقتراحات.

9 - 17 فبراير 2008 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في المعرض الدولي الرابع عشر للنشر والكتاب بالدار البيضاء.

5 أبريل 2008:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في الحلقة النقاشية المنظمة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك بالدار البيضاء في موضوع «الإعلام بالمغرب والمسألة الاجتماعية» بمداخلة للأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي سجل فيها على الخصوص التعطيم على أخبار ونضالات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونشر بدلها بعض الإشاعات المغرضة، والانتقائية في التعامل مع الأحداث، والترويج لمقولات جاهزة وخاطئة من قبيل موت النقابة ونهاية النقابة والنقابة شكل متجاوز للتأطير الاجتماعي، مؤكدا بالمناسبة على دور الصحافة الأساسي، وهو الإخبار والمساهمة إلى جانب فاعلين آخرين، من أحزاب ونقابات وجمعيات، في تكوين رأي عام وطني يدفع في اتجاه التغيير المنشود ببلادنا، أي في اتجاه الديمقراطية.

19 أبريل 2008 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، استمع خلاله إلى العرض الشامل الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وصادق بالإجماع على القرار الذي اقترحه المكتب التنفيذي، والقاضي بالانسحاب من مجلس المستشارين.

1 ماي 2008:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 2008 تحت شعار: «وحدة - تضامن - نضال»

في كلمة الأخ نوبير الأموي بهذه المناسبة:

- إن أغلى ما عندنا هو الوطن.
- لقد كفت لغة الوعود على أن تؤمن الضروريات لمواطنينا.
- سنحصد إستراتيجية التحرك الكونفدرالي، والتي لن تكون إلا معركة المناضلين.
- إن تغيير الأفتنة والمواقع، بدل الصدق والمصادقية في القول والعمل، لن يفيد.

3 ماي 2008 :

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقرر شن إضراب وطني عام إنذاري يوم الأربعاء 21 ماي 2008.

وقد تميز هذا الاجتماع بكلمة للأخ نوبير الأموي الكاتب العام، ثمن فيها عاليا مجهودات المناضلين لإنجاح مسيرات فاتح ماي 2008، وتقدم من خلالها بتعازي جميع الكونفدراليين لأسر ضحايا محرقة روزا مور بليسافسة. كما أكد على ضرورة تصليب وتقوية الوضع التنظيمي لمنظمتنا. من جهته قدم الأخ مصطفى براهيمة عضو المكتب التنفيذي خلاصات جولات الحوار الاجتماعي.

وقد صدر في نهاية هذا الاجتماع بيان تضمن أهم الخلاصات التي أفضى إليها، محملا الحكومة كامل المسؤولية في عجزها على تدبير التفاوض وتنكرها لكل التعاقدات والاتفاقات.

11 ماي 2008 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم تجمعات عمالية على الصعيد الوطني استعدادا لخوض الإضراب العام ليوم الأربعاء 21 ماي 2008.

14 ماي 2008 :

بحضور حوالي ثلاثين صحافية وصحفي يمثلون مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، نظم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة صحفية بالمقر المركزي بالدار البيضاء لشرح دواعي وأسباب القرارين التاريخيين، الانسحاب من مجلس المستشارين والدعوة إلى الإضراب العام. وفي بداية هذه الندوة تلا الأخ نوبير الأموي الكاتب العام نص التصريح الصحفي قبل أن يجيب على أسئلة الصحفيين.

21 ماي 2008 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يهنيء الشغيلة المغربية على تنفيذ قرار الإضراب العام بروح عالية من الوعي والمسؤولية، ويعتبر أن النجاح الذي عرفه هو تعبير موضوعي عن الحاجة إلى معالجة الوضع الاجتماعي بالمغرب.

28 ماي 1 يونيو 2008

في إطار فعاليات جنوب/ جنوب الذي تدبره الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لعمال كاتالونيا، تم تنظيم دورة تكوينية لفائدة مسؤولات نقابيات إفريقيات. وقد قام المكتب التنفيذي للكونفدرالية على هامش هذه الدورة باستقبال الوفد النسائي النقابي الإفريقي حيث أكد الأخ نوبير الأموي الكاتب العام على أهمية هذا البرنامج وعلى استعداد الكونفدرالية لتقديم كل الدعم من أجل تطوير وتحسين الأداء النقابي للمرأة النقابية الإفريقية.

11 يونيو 2008 :

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعبر عن قلقه البالغ من أحداث سيدي إفني، ويعتبر أن المقاربة الأمنية لا يمكن أن تحل الإشكاليات الاجتماعية المعقدة الناجمة عن التهميش الذي عرفته منطقة آيت باعمران منذ التحاقها بالوطن الأم.

12 يونيو 2008 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقاطع الاجتماعات التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتوسطي بالرباط بسبب تواجد الوفد الاسرائيلي.

4 يونيو 2008:

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مذكرة توجيهية تتعلق بمواصلة التعبئة.

4 و 17 يونيو 2008:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في انتخاب أعضاء المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد.

وقد كان مرشحو الكونفدرالية هم :

– الأخوان مصطفى الهياقي وعبد الرزاق آيت بناصر بالنسبة للوظيفة العمومية.

– الأخ محمد أموين بالنسبة للجماعات المحلية.

14 يونيو 2008:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤطر اجتماعات جهوية حضرها أعضاء مكاتب الاتحادات المحلية

بالجهة.

21 يونيو 2008:

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤطر اجتماعات لأعضاء المكاتب الوطنية حسب القطاعات المتجانسة، وذلك

بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

25 يونيو 2008 :

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التجمع العمالي بالدار البيضاء:

– إضرابنا العام كان ناجحا، وتعبئتنا يجب أن تستمر وتتصاعد، وأيادينا ستظل ممدودة للحوار الحقيقي.

11 أكتوبر 2008

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا إثر اجتماعه الاستثنائي بالمقر المركزي بالدار البيضاء يعلن

فيه قراره بالطرد من كل التنظيمات الكونفدرالية والتجريد من جميع المهام المرتبطة بالمسؤوليات في الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل لكل من : عبد الرحيم الرماح – محمد دعيدة – محمد لشكر – عبد المالك افرياط، وذلك بسبب عدم التزامهم بتنفيذ قرار

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليوم 19 أبريل 2008 والقاضي بإستقالة وإنسحاب المستشارين الكونفدراليين

في البرلمان.

28 نونبر 2008

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء اجتماعا تواصليا مع كتاب النقابات

الوطنية والاتحادات المحلية، وذلك من أجل تبادل وجهات النظر حول مجريات الحوار الاجتماعي. وقد تميز هذا الاجتماع بالعرض

الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي استعرض فيه مجريات الحوار الاجتماعي، مسجلا أنه بعد هذه الجولات يتبين أن

الحوار يراوح مكانه، مما يفرض علينا الاستعداد من الآن لمواجهة هذه الوضعية. كما تقدم الأخوان علال بلعربي وبوشتي بوخالفة

عضوي المكتب التنفيذي بحصيلة أشغال لجان الحوار الاجتماعي متوقفين عند الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تقدم أشغال

هذه اللجان. إثر ذلك تدخل العديد من كتاب الاتحادات والنقابات ليناقدوا هذه العروض، قبل أن يختتم الأخ عبد القادر الزاير نائب

الكاتب العام الاجتماع بالتأكيد على تمسك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالحوار إلى نهايته، وعلى ضرورة متابعة مجرياته

حتى نكون في مستوى اللحظة وفي مستوى التحديات.

1 دجنبر 2008

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إثر اجتماعه الاستثنائي بالمقر المركزي بالدار البيضاء بلاغا يعلن فيه أنه قرر توجيه شحنة من المواد الغذائية والطبية إلى الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، ويدعو كافة الاتحادات المحلية والنقابات الوطنية، وعامة الكونفدراليين والكونفدراليات إلى التعبئة الاستثنائية والشاملة لحشد التبرعات اللازمة، للتضامن مع شعبنا الفلسطيني المحاصر بغزة.

28 دجنبر 2008

المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينظم تجمعا تضامنيا مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لمجازر رهيبة يرتكبها الكيان الصهيوني، وذلك بساحة درب عمر بالدار البيضاء.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

وحدة - تضامن - نضال



فخاخ ماي 2008

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



اليوم العالمي للعمل اللائق

7 أكتوبر 2008



من أجل عمل لائق، حياة كريمة وحقوق كاملة

2009



11 يناير 2009

اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة غزة الكرامة، بالمقر المركزي بالدار البيضاء. وقد تميز هذا الاجتماع بالاستماع ومناقشة عرض المكتب التنفيذي الذي تقدم به الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام، والذي تناول فيه بالتحليل والنقد طبيعة اللحظة التاريخية العصبية التي تمر منها الأمة العربية. كما وقف العرض باستياء عميق على الوضع الوطني المقلق، سياسيا واجتماعيا. وفي نهاية أشغاله أصدر المجلس الوطني بيانا وجه فيه التحية إلى كل الشعوب التي أعلنت تضامنها مع الشعب الفلسطيني المقاوم، وأدان فيه بقوة الحرب الصهيونية العنصرية التي تشنها إسرائيل على فلسطين بدعم من الامبريالية الأمريكية وحلفائها في الغرب والشرق. كما فوض المكتب التنفيذي صلاحية اتخاذ كل القرارات النضالية، دفاعا عن كرامة الطبقة العاملة ومطالبها المادية والاجتماعية المشروعة.

13 - 22 فبراير 2009

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء.

12 مارس 2009

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء اجتماعا للاختصاصيين في الإعلام والتواصل بالنقابات الوطنية والاتحادات المحلية، وذلك بهدف مساهمتهم برأيهم وخبرتهم في تطوير البرنامج الإعلامي والتواصلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

16 مارس 2009

- في حوار للأخ نوبير الأموي مع جريدة «أخبار اليوم»:
- الحكومة مسجونة بتعليمات ملكية وبالتزامات سياسية.
- غياب المشاركة في الانتخابات موقف شعبي رافض للمؤسسات.

27 مارس 2009

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء اجتماعا مع كتاب الاتحادات المحلية والنقابات الوطنية، تميز بالكلمة التوجيهية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والتي اعتبر فيها أن المرحلة تتطلب حضورا قويا لتأمين المستقبل والحفاظ على الصمود والوحدة، والقدرة على المواجهة التي انعدمت عند كثير من الأحزاب والنقابات، مركزا على ضرورة مقاومة الحيف والظلم الذي يلحق بالشغيلة، ومعتبرا الاحتجاج هو استنكار ضمني لكل السياسات المتبعة، وخصوصا منها تلك الهادفة إلى تفجير الشعب المغربي.

5 - 12 أبريل 2009

مشاركة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر العمل العربي بعمان بالأردن.

8 أبريل 2009

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يعبر فيه عن تضامنه الكامل مع شغيلة ومهنيي النقل الطرقي في نضالهم المشروع، ويطالب بإشراك المعنيين في صياغة مدونة للسير متوافق حولها.

12 أبريل 2009

– عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء حيث تضمن جدول أعماله

النقط التالية :

- الوضعية العامة والمستجدات ومجريات الحوار الاجتماعي.
- مواصلة التعبئة لخوض معركة مناديب العمال وأعضاء اللجن الإدارية.
- التحضير لتظاهرة فاتح ماي وآفاق العمل.

وقد تميز هذا الاجتماع بالعرض الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي تطرق فيه إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، وإلى مجريات الحوار الاجتماعي والنضالات التي يعرفها أكثر من قطاع، أبرزها في المدة الأخيرة إضراب قطاع النقل، مؤكدا أن المرحلة تقتضي التحلي بالذكاء لأن المغرب هو الذي يعيننا بالدرجة الأولى، ولأن الخاسر الأكبر سيكون هو الوطن والمواطن. لذلك فإن علينا ألا نياس أمام ما يجري من انهيار. وقد اختتم الأخ الأموي عرضه بحث الكونفدراليات والكونفدراليين على القيام بحملة مسؤولة ومنظمة دون الدخول في سجال عقيم.

إثر ذلك، وبعد تدخل عدد من أعضاء المجلس الوطني لإبداء وجهات نظرهم ومقترحاتهم، ختم الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام الاجتماع بالتأكيد على الاشتغال بكل جدية ومسؤولية، وبالاتماد على إرادتنا وتعاقدنا مع الشغيلة.

عقدت النقابة الوطنية للفنانين التشكيليين المحترفين مؤتمرها التأسيسي بالدار البيضاء. وقد مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي الذي ألقى بالمناسبة كلمة أكد فيها دعم الكونفدرالية لكل توجه نحو التنظيم النقابي لأنه السبيل الأمثل لصيانة الحقوق وتحقيق المكتسبات، متمنيا أن تكلل أشغال المؤتمر بالنجاح حتى يستطيع الفنان المغربي عموما تحقيق تطلعاته المشروعة وأن يعيش حياة كريمة حتى يستطيع تبليغ رسالته النبيلة.

12 أبريل 2009

على إثر اللقاء الذي عقدته الحكومة مع المركزيات النقابية الأطراف في الحوار الاجتماعي، ومن بينها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تم إصدار بلاغ يعلن فيه الطرفان استئناف العمل من لدن مهنيي قطاع النقل الطرقي. وقد أكد البلاغ على شروع الحكومة في دراسة المقترحات المقدمة لها قصد أخذها في الاعتبار، والعمل على معالجة القضايا الاجتماعية، وتلك المتعلقة بظروف ممارسة المهنة من طرف مهنيي وشغيلة قطاع النقل الطرقي. كما تم تشكيل لجنتين لدراسة المواضيع المطروحة، لجنة لدى الوزارة الأولى، وأخرى لدى وزير التشغيل والتكوين المهني.

15 أبريل 2009

نظم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء، لقاء حول إصلاح القضاء بمشاركة عدة هيئات وفعاليات حقوقية. وقد ألقى الأخ نوبير الأموي الكاتب العام في بداية هذا اللقاء كلمة أشار فيها إلى أنه لا يمكن تحقيق أي إصلاح دون تحقيق الديمقراطية، وأن أول شيء يجب البدء به هو مراجعة الدستور، وجعل كل سلطة مستقلة عن الأخرى، بل جعل كل سلطة توقف وتراقب السلطة الأخرى، مؤكدا أن الإصلاح يجب أن يكون هيكليا وأن تكون المراجعة الدستورية شمولية.

18 أبريل 2009

بمناسبة فاتح ماي 2009، والذي تخلده الطبقة العاملة بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار: «القدس تناديننا فقليلًا من الغضب يا أمة العرب» أصدر المكتب التنفيذي نداء ضمنه مجموعة من القضايا القومية والوطنية، ودعا من خلاله الشغيلة المغربية إلى المشاركة المكثفة في المسيرات الحاشدة التي ستنظمها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للاحتجاج على تلكو

الحكومة وأرباب العمل في تلبية مطالب الشغيلة وتهريبهم من حوار جدي ومسؤول يفضي إلى تلبية المطالب وصيانة الحقوق والمكتسبات.

20 أبريل 2009

بعث الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى الوزير الأول بخصوص التفاوض الجماعي باعتباره المنهج الأسلم والأنجع لمعالجة كل الملفات والقضايا المرتبطة بعالم الشغل. ودعا الأخ الأموي الوزير الأول إلى ضرورة الارتقاء بالتفاوض الجماعي إلى مستوى اللحظة الدقيقة التي يمر بها المغرب، مطالبا بإدراج النقاط التالية في جدول الأعمال :

تطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.

الزيادة في الأجور والتعويضات.

المراجعة الشاملة للترقية الداخلية.

تنظيم ترقية استثنائية منذ سنة 2003 إلى اليوم.

استفادة الجماعات المحلية وباقي القطاعات من التعويض عن المناطق النائية.

الحفاظ للجماعات المحلية على مكتسباتها خاصة في الترقية بالاختيار.

الزيادة في المعاشات.

الإشراك في المجالس الإدارية للمقاولات والإدارات العمومية.

توضيحات بخصوص كيفية ومجالات صرف 16 مليار درهم.

22 أبريل 2009

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا سجل فيه عددا من الخروقات التي تواكب سير الإعداد لانتخابات أعضاء اللجن الثنائية ومناذيب العمال، داعيا الجهات المسؤولة إلى تحمل مسؤوليتها ومهيبا بسائر الكونفدراليين إلى التصدي لكل الخروقات والتدخلات.

1 ماي 2009

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي 2009 تحت شعار : «القدس تناديننا فقليلنا من الغضب يا أمة العرب» في كلمة الأخ نوبير الأموي بهذه المناسبة :

لا خيار لنا إلا مواصلة النضال دفاعا عن حقوقنا ومكتسباتنا وتحقيقا لمطالبنا وصونا لكرامة الطبقة العاملة والحركة النقابية المغربية.

إن الطبقة العاملة المغربية التي تناهض كل من يمس بالمهدي وغيره من الرموز الوطنية لتقول لأولئك الذين يقفون خلف الستار أن يكشفوا عن أنفسهم.

19 ماي 2009

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يدعو فيه الطبقة العاملة المغربية إلى الانخراط الفاعل في انتخابات الجماعات المحلية ليوم 12 يونيو 2009 وإلى مساندة تحالف اليسار الديمقراطي في هذه الانتخابات.

19 ماي 2009

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً يتحفظ فيه على ما أعلنته الحكومة من نتائج للانتخابات المهنية، معلناً تمسكه بحقه في الاطلاع على كل محاضر الانتخابات ونتائجها الكاملة، ومحملاً الحكومة مسؤولية ما سينتج من انعكاسات عن إفساد هذه الانتخابات. كما دعا المكتب التنفيذي كافة المناضلات والمناضلين إلى التعبئة دفاعاً عن الحقوق المادية والاجتماعية والسياسية للطبقة العاملة، وقرر دعوة الأجهزة الوطنية إلى الاجتماع.

29 ماي 2009

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تترأس الوفد العمالي المغربي في الدورة 98 لمنظمة العمل الدولية بجنيف. وقد ألقى الوفد الكونفدرالي الذي ترأسه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام بهذه المناسبة كلمة تناولت الأزمة العالمية والإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة انعكاساتها السلبية. كما قام الوفد الكونفدرالي بالتصدي للنشاط المشبوه الذي حاولت بعض الجهات المعادية للمغرب تنظيمه حول الصحراء المغربية.

19 يونيو 2009

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعاً بالمقر المركزي بالدار البيضاء تميز بالعرض الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب باسم المكتب التنفيذي، حيث أكد في البداية «التزامنا بمشروع الشهيد المهدي بن بركة الذي تعد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل امتداده الفكري والأخلاقي» والذي جعل منها إطاراً نقابياً وطنياً وديمقراطياً مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بقضايا المجتمع، مجدداً «إدانتنا القوية للحملة المسعورة التي شنتها بعض الجهات على الشهيد المهدي، وهي الحملة التي تستهدف في العمق الإغتيال الكلي للمشروع وهو ما سنواجهه.

بعد ذلك استعرض الأخ الأموي الأهداف المتوخاة من الاجتماع، وهي الوقوف على الوضع الوطني العام، والتقييم الشامل لأدائنا النقابي، وصولاً إلى تحديد الآفاق باستحضار كافة المجالات التي تهم الحياة النقابية الكونفدرالية، متوقفاً على الخصوص على الوضع السياسي من خلال الانتخابات الجماعية ليوم 12 يونيو 2009 وما سادها من عمليات الإفساد، وعلى الوضع الاجتماعي الذي يعرف التهميش الاجتماعي والقهر الاقتصادي بسبب استفحال ظاهرة البطالة والفقر والغلاء الفاحش وتخلف الدولة عن الخدمة العمومية، وعلى الحوار الاجتماعي الذي جاء بفعل النضالات التي قادتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ التأسيس، والذي دشن لأول مرة في تاريخ المغرب سنة 1996 وأسفر عن اتفاق فاتح غشت 1996 كتعاقد اجتماعي، قبل أن نعيش تراجعاً خطيراً بسبب التنكر للاتفاقيات والانفراد باتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي رفضته الكونفدرالية الديمقراطية محتجة على ذلك بقراراتها النضالية التاريخية، وهي الانسحاب من البرلمان والإضراب العام ليوم 21 ماي 2008.

12 يوليوز 2009

بدعوة وإشراف من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اجتمع بالمقر المركزي بالدار البيضاء مندوبو التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية المنتمون للكونفدرالية الديمقراطية للشغل للوقوف على ممارسات بعض العناصر التي تدعي الانتماء للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل السطو على مواقع داخل أجهزة التعاضدية. وقد انتهى الجمع إلى أن تحركات عبد الحق المامون تعنيه وحده، وأنه لا يمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وداعياً سائر المندوبين، وخاصة المنتمين منهم إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى عدم التعامل مع هذا الشخص ومع كل من يسير في ركابه من غير المنضبطين لقرارات المنظمة.

15 يوليوز 2009

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تميز بالعرض التوجيهي للمكتب التنفيذي الذي وقف فيه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام بالتحليل والنقد على طبيعة اللحظة السياسية الوطنية، مبديا تخوفه الشديد تجاه ما يرتكب من أخطاء سياسية قد تقود البلاد إلى الأفق الغامض.

كما تميز هذا الاجتماع بإصدار بيان عام قرر فيه عدم المشاركة في انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين المزمع تنظيمها يوم 2 أكتوبر 2009، وأكد من موقع المسؤولية التاريخية أن حالة المغرب في حاجة إلى الإصلاح الشامل، خاصة الإصلاح الدستوري الذي يعد المدخل الطبيعي لبناء ديمقراطية حقيقية. وقد حمل البيان الحكومة مسؤولية فشل الحوار الاجتماعي، داعيا كافة النقابات الوطنية والاتحادات المحلية إلى عقد اجتماعات أجهزتها التنظيمية للتداول في الوضع وصياغة المقترحات الممكنة لمواجهته.

12 شتنبر 2009

بدعوة من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل انعقد بمقر الاتحاد المحلي بالرباط اجتماع للمتصرفين والأطر المماثلة للتداول حول مشروع النظام الأساسي لمتصرفي الإدارات العمومية، حيث وبعد الاستماع إلى عرض المكتب التنفيذي والإطلاع على مضامين مشروع المرسوم، فإن المتصرفين يستنكرون بقوة استمرار النهج الحكومي في الاستفراد بتمرير مشروع النظام الأساسي وتجاهل مسطرة الحوار والتفاوض والتعاقد مع ممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ويؤكدون على ضرورة سحب مشروع النظام الأساسي من مسطرة المصادقة في المجلس الوزاري معنيين عن تعبئة شاملة.

10 أكتوبر 2009

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المشاورة الإعلامية الإقليمية حول «الإعلام العربي وتحديات تكنولوجيا المعلومات الحديثة» المنظمة بالرباط من طرف المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية. وقد مثل الكونفدرالية في هذه المشاورة الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي.

20 - 21 نونبر 2009

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشارك في التجمع الوطني الاحتجاجي الذي نظمه الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة بالرباط، وتعتبر عن مساندتها للمهندسين والهندسة الوطنية ودعمها لمطالبهم العادلة والمشروعة. وقد مثل الكونفدرالية في هذا التجمع الوطني الاخوان براهيمة مصطفى ومحمد عطيف عضوي المكتب التنفيذي.

12 دجنبر 2009

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا أعلن فيه للرأي العام العمالي والوطني رفضه المطلق للطريقة التي سلكتها الحكومة في إعلانها عن نتائج الحوار قبل استكمال كل أطواره، بشكل منفرد، دون أن يأخذ بعين الاعتبار التفاوض الثلاثي، الزيادة العامة في الأجور، السلم المتحرك للأسعار والأجور، الترقية الاستثنائية للموظفين، مراجعة منظومة الترقى، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، الحريات النقابية وتعميم التعويض على المناطق النائية على جميع الموظفين...

كما أعلن المكتب التنفيذي عدم وفاء الوزير الأول بالوعد الذي قطعه على نفسه بعقد جولة ثالثة من الحوار لتقديم أجوبة الحكومة على مطالبنا، مقررنا دعوة المجلس الوطني إلى الاجتماع يوم الأحد 24 يناير 2010 للتداول في النتائج واتخاذ المواقف والقرارات النضالية التي تليها ظرفية.

CONFEDERATION DEMOCRATIQUE DU TRAVAIL
BUREAU EXECUTIF



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المكتب التنفيذي



تخلد

فاتح ماي 2009 تحت شعار

القدس تناديننا



فقليل من الغضب يا أمة اسرب



1^{er} MAI 2009

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



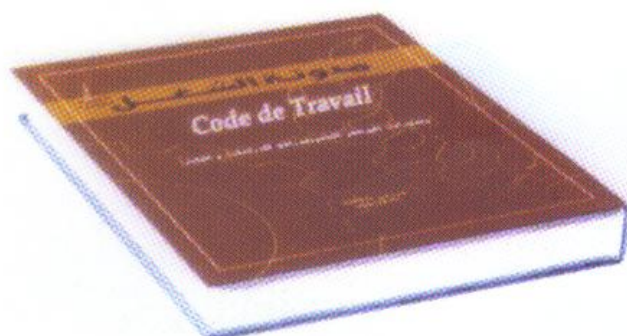
CDT - Maroc

المكتب التنفيذي / دائرة التكوين Bureau Executif / Département de la Formation



تعزيز تمثيلية المرأة داخل الأجهزة النقابية

**Promotion de la Représentativité
du Genre dans les Instances Syndicales**



Casablanca - CDT - Siège Sociale 12 - 13 - 14 - 15 Octobre 2009

2010



24 يناير 2010

تحت شعار « التصدي لخصوم وحدتنا الترابية، والتضامن المطلق مع المقاومة الفلسطينية، والنضال الاجتماعي والديمقراطي » عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، والذي ترأسه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام وقدم خلاله الأخ علال بلعربي عرض المكتب التنفيذي. وقد صدر عن الاجتماع بيان دعا فيه المجلس الوطني كافة القواعد العمالية إلى التعبئة استعدادا لخوض النضال دفاعا عن المطالب المادية والاجتماعية للأجراء وصونا لكرامتهم.

17 أبريل 2010

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، حيث أدار أشغاله الأخ علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي وقدم خلاله الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام عرض المكتب التنفيذي. وقد صدر عن الاجتماع بيان قرر فيه المجلس الوطني تنظيم مسيرات عمالية / كونفدرالية في كل الاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية احتجاجا على التعامل الحكومي اللامسؤول، مع تفويض المكتب التنفيذي صلاحية تحديد التوقيت الذي سيعلن في كلمة المكتب التنفيذي يوم فاتح ماي 2010.

19 فبراير 2010 :

في سياق مشاركتها في المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مائدة مستديرة حول «الفكر النقابي والمسألة الاجتماعية»، وذلك بمشاركة عدد من الأساتذة والباحثين والمسؤولين النقابيين الكونفدراليين.

2 مارس 2010 :

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير الأول يطلب فيها فتح تحقيق حول قيام المكتبة الوطنية بالرباط بإتلاف أطنان من الوثائق والكتب، والتي اعتبرتها لا تشكل قيمة علمية، ولا تدخل ضمن الرصيد الوثائقي. كما قامت إدارة المكتبة الوطنية برفع شكاية بالكاتب العام للمكتب الوطني لقطاع الثقافة الأخ حسن الأكحل لدى وكيل جلالة الملك بالرباط، مما يعد انتهاكا واضحا وتضييقا مفضوحا على الحريات النقابية داخل الإدارات العمومية.

1 ماي 2010

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار « التعبئة لتحسين الوحدة الترابية والدفاع عن القضية الفلسطينية ».

في كلمة المكتب التنفيذي بالمناسبة:

- إن الضرورة الوطنية والحاجة الملحة المجتمعية والمتغيرات الكونية تفرض اليوم ضرورة إصلاح الدستور كمدخل مركزي للبناء الديمقراطي.
- لا خيار لنا غير تعبئة الذات الوطنية والاعتماد على النفس للتصدي لخصوم وحدتنا الترابية.

1 ماي 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء يدعو فيه إلى التعبئة لإنجاح المسيرات الاحتجاجية بروح نضالية عالية من الوعي والمسؤولية وذلك يوم الأحد 9 ماي 2010 على الساعة العاشرة صباحا في كل الاتحادات المحلية والمراكز

الكونفدرالية.

4 ماي 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول تأجيل المسيرات الاحتجاجية التي كانت مقررة يوم الأحد 9 ماي 2010، وذلك على إثر اتصال وزير الداخلية بالأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي عبر من خلاله عن استعداد الدولة لمعالجة الملف المطلبي للشغيلة.

6 ماي 2010

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع كتاب النقابات الوطنية والاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية، وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير الأول وأخرى إلى وزير الداخلية بخصر من الحوار الاجتماعي والتأكيد على الملف المطلبي.

7 ماي 2010

احتجاجا على لأمسؤولية الحكومة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنسحب من جلسة الحوار الاجتماعي، وتعلن في بلاغ إلى الرأي العام أن الانسحاب من الجلسة كان مصحوبا بمقترح يتضمن: أولا تحديد موعد لتنظيم تفاوض جماعي ثلاثي التركيبة بحضور الوزير الأول والكتاب العامون للنقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب لإعطاء أجوبة صريحة وواضحة بخصوص المطالب المادية وتحسين الدخل لكافة الأجراء، وثانيا استمرار الحوار بعد ذلك في كل القضايا والمطالب المطروحة التي تهم الأجراء وعالم الشغل.

28 ماي 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يعلن فيه تنفيذ المسيرات الاحتجاجية المؤجلة في كل الاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية يوم الأحد 13 يونيو 2010 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

31 ماي 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا أدان فيه الهجوم الصهيوني الغادر على أسطول الحرية.

4 يونيو 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا حول ما تتعرض له الطبقة العاملة المغربية من خرق للحريات النقابية وتجاوز لمقتضيات مدونة الشغل.

10 يونيو 2010

خاضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل انتخابات المجلس الأعلى للتوظيف العمومية تحت شعار: «الدفاع عن حرمة الوظيفة العمومية وتحفيز الموظفين ماديا ومعنويا»، حيث تبوأ المرتبة الأولى بحصولها على 7 مقاعد من أصل 16 بالنسبة للتوظيف العمومية، وعلى 2 مقاعد من أصل 8 بالنسبة للجماعات المحلية.

23 يونيو 2010

أشرف المكتب التنفيذي على إجتماع مع كتاب الإتحادات المحلية المستفيدة من برامج التعاون التي يشرف عليها المكتب التقني بتطوان، خصص لتقييم هذه البرامج وتحديد آفاق العمل، وقد أسفر الإجتماع على إنشاء مجلس جهوي للتعاون مكون من كتاب الإتحادات المحلية أو من ينوب عنهم، وإعداد هيكله المكتب ووضع تحت إشراف الأخوين : بوخالفه بوشتي ، محمد المرسي.

25 يونيو 2010

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء لقاء مفتوحا مع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف حول الأحداث الاجتماعية والانتهاكات الجسيمة. وقد تميز هذا اللقاء الذي أدارته الأخت واعيد سعيدة عضو المكتب التنفيذي بكلمة الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي الذي أشار إلى أن تاريخ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو تاريخ نضالي وكفاحي بامتياز، وأنها طرحت الإشكاليات المجتمعية الكبرى في شتى المجالات، وخلقت بنضالات وتضحيات مناضلاتها ومناضليها الحدث في عدة مناسبات. من جهتهم تناول الكلمة أعضاء المنتدى الذين أشادوا بنضالات الكونفدرالية ومواجهتها لكل أشكال الاستغلال والقمع والانتهاك، مستعرضين شتى أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها فئات واسعة من شعبنا، ومؤكدين استمرار هذه الانتهاكات إلى اليوم، مما يحتم تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة حتى لا تتكرر هذه الانتهاكات. وقد خلص هذا اللقاء إلى ضرورة خلق جبهة وطنية للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2 يوليوز 2010

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يعبر فيه عن تضامنه الكامل مع نضالات المهندسين المغاربة، ومع رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة إثر إعفائه من مهامه، ويدعو فيه الحكومة إلى فتح حوار جاد ومسؤول من أجل الاستجابة للمطالب الملحة والمشروعة للمهندسين.

11 يوليوز 2010 :

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، استمع خلاله إلى عرض المكتب التنفيذي الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وتناول فيه بالتحليل الوضع الوطني الراهن الذي ما فتئ يعرف مزيدا من التدهور بفعل إصرار الدولة على نهج نفس السياسات التي أثبتت فشلها. كما استعرض أسباب فشل الحوار الاجتماعي، والتي تبقى من أبرزها استخفاف الحكومة بالحركة النقابية المغربية. وفي نهاية الاجتماع أصدر المجلس الوطني بيانا يهنيء فيه كافة الكونفدراليات والكونفدراليين على النتائج التي حققتها منظمنا بحصولها على الرتبة الأولى في انتخابات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، ويحمل الحكومة كامل المسؤولية في ما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة من تدهور شامل. كما قرر بعث مراسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يدعو فيه باسم الطبقة العاملة المغربية إلى التدخل الفوري لرفع كل أنواع القهر والقمع والحجز الذي يتعرض له المواطنون المغاربة بتندوف بشكل مناف لأبسط حقوق الإنسان.

30 أكتوبر 2010

إحياء للذكرى الخامسة والأربعين لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة نظم المركز الكونفدرالي للدراسات والأبحاث بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء مائدة مستديرة حول فكر المهدي بن بركة أدار أشغالها محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وشارك فيها الأساتذة مصطفى بوعزيز أستاذ باحث بكلية الآداب

عين الشق بالدار البيضاء، والأستاذ محمد معروف الدفالي أستاذ تاريخ المغرب المعاصر بكلية الآداب عين الشق بالدار البيضاء، والأستاذ محمد فلاح العلوي أستاذ تاريخ المغرب المعاصر بكلية الآداب بن مسيك بالدار البيضاء، والأستاذ عبد الرحمان غانمي ناقد وأستاذ جامعي.

27 نونبر 2010

إحياء للذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نظم المركز الكونفدرالي للدراسات والأبحاث بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء ندوة في موضوع « الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: تاريخ ونضال » ترأس أشغالها الأستاذ شعيب حليفي وشارك فيها كل من محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والأستاذ عبد الرحيم العطري أستاذ جامعي وباحث سوسيولوجي، وعبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وقد شكل هذا اللقاء مناسبة للوقوف عند تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باعتبارها أولا جاءت بديلا تاريخيا في مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب، وثانيا ما قدمته خلال أزيد من ثلاثة عقود حافلة بالمواقف التي بصمت تاريخ المغرب الاجتماعي والسياسي، وثالثا الأفاق التي تقترحها لمستقبل الحركة النقابية.

17 دجنبر 2010

إحياء للذكرى الخامسة والثلاثين لاغتيال الشهيد عمر بن جلون، نظم المركز الكونفدرالي للدراسات والأبحاث بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدرب عمر ندوة في موضوع: «عمر بن جلون والطبقة العاملة». وقد ترأس هذا اللقاء الأستاذ شعيب حليفي وتناول الكلمة فيه محمد عطيف ومبارك المتوكل عضوي المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومحمد الفلاحي كاتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء، والذين أكدوا على ضرورة استحضار عمر بن جلون كمناضل مثقف ومفكر يصعب الإحاطة بإنتاجه الفكري ودوره القيادي، وداعين إلى تنشئة وتشكيل الوعي العمالي باستحضار القيم التي آمن بها عمر وغيره من المناضلين الشرفاء ببلادنا.

18 دجنبر 2010

بعد زيارة جماعية لقبر الشهيد عمر بن جلون للترحم عليه واستحضار روحه وأرواح كل شهداء التحرير والديمقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تدارس خلاله تطورات قضية وحدتنا الترابية والوضع الاجتماعي ببلادنا على ضوء الكلمة التوجيهية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعرض المكتب التنفيذي الذي تقدم به الأخ علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي، الذي اعتبر أن المرحلة الجديدة في حاجة إلى تعاقد تاريخي جديد وإلى مقربة تنبني على الديمقراطية والحدثة. كما قدم الأخ مصطفى الشناوي عضو المكتب التنفيذي عرضا حول الدورة الأولى للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية والتي جاءت بعد الانتخابات التي حصلت خلالها منظمنا على المرتبة الأولى. وقد قرر المجلس الوطني في نهاية أشغاله استمرار دورته مفتوحة.

24 دجنبر 2010

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى المدير العام للقناة الثانية يحتج فيها على عدم إدراج فعاليات الندوتين اللتين نظمهما المركز الكونفدرالي للدراسات والأبحاث حول « فكر الشهيد المهدي بن بركة » و«عمر بنجلون والطبقة العاملة المغربية» في أية نشرة من نشرات القناة، رغم حضور طاقم صحفي عنها قام بتصويرهما وتسجيل تصريحات لفاعليات شاركت فيهما.

31 دجنبر 2010

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى النقابات الاسبانية يعلن فيها أنه قرر توقيف علاقات التعاون معها ابتداء من فاتح يناير 2011 وذلك بسبب دعمها لما يسمى ببوليساريو، داعيا إياها إلى مراجعة مواقفها اللامشروعة، مؤكداً أن الطبقة العاملة المغربية ستواصل نضالها وستعبيء كل إمكانياتها وطاقاتها الوطنية واستعدادها لتقديم كل التضحيات من أجل تحصين الوحدة الترابية بأقاليمنا الصحراوية في الجنوب، من أجل تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي.



CONFEDERATION DEMOCRATIQUE EN SYRIE
BUREAU CENTRAL

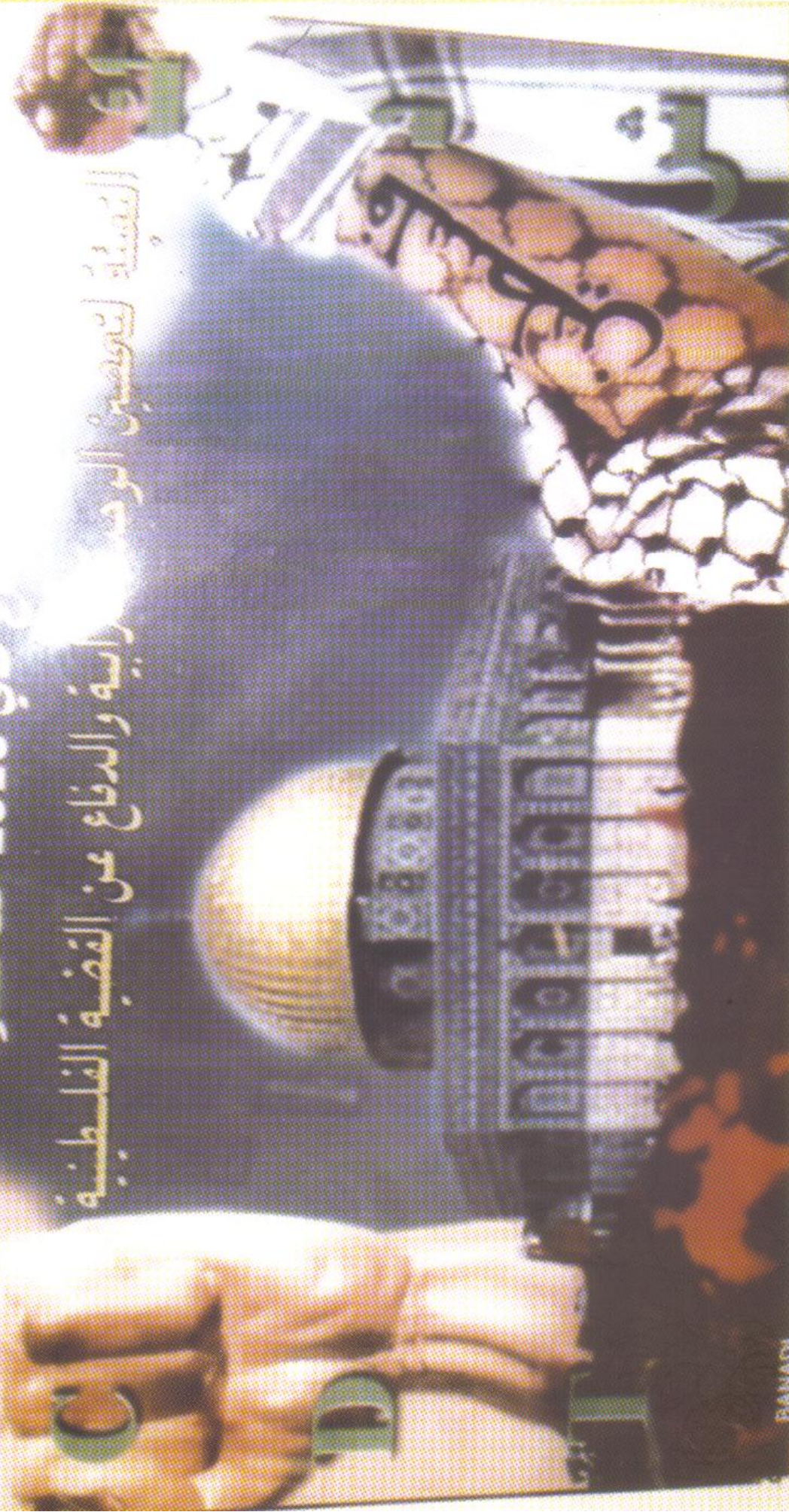


الكونفدرالية الديمقراطية
المكتب المركزي

مجمع
الديمقراطية

مجمع 2010 تحت شعار:

التمسك بالوحدة الوطنية والدفاع عن القضية الفلسطينية



PANACH

2011



8-9 يناير 2011

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تناول فيه عدة قضايا هامة على ضوء العرض الذي تقدم به الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم المكتب التنفيذي، وأصدر بيانا ثمن فيه قرار المكتب التنفيذي توقيف علاقات التعاون مع المنظمات النقابية الإسبانية، معبرا عن تمسك الطبقة العاملة المغربية بالوحدة الترابية للوطن. كما أكد المجلس الوطني تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني ومع النضالات التي تخوضها الشغيلة في تونس والجزائر. وبعد أن سجل تضامنه مع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ومع المعتقلين والمتابعين في تنغير وورزازات والدار البيضاء وغيرها، حمل الحكومة مسؤولية ما قد يترتب عن تعاملها المتجاهل للمطالب المادية والاجتماعية للشغيلة المغربية، ومدينا المس بالحريات النقابية واللجوء إلى المحاكمات الصورية للمناضلين والمسؤولين النقابيين. وفي الأخير اعتبر المجلس الوطني أن المغرب في حاجة إلى إصلاحات سياسية ودستورية تؤسس للبناء الديمقراطي الحقيقي، داعيا الطبقة العاملة إلى التعبئة والاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية دفاعا عن الكرامة والمطالب المادية والاجتماعية للشغيلة.

10 فبراير 2011

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا استثنائيا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تناول فيه بالدرس والتحليل مستجدات الوضع الذي يعرفه العالم العربي، خاصة في تونس ومصر، إضافة إلى الوضع العام الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وذلك على ضوء العرض الشامل الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم المكتب التنفيذي.

وقد أصدر المجلس الوطني في نهاية أشغاله بيانا أكد فيه مجددا تمسكه بالوحدة الترابية لبلادنا ومطالبته بالإشراك الفعلي للمجتمع في معالجة هذا الملف. كما سجل باعتزاز ثورة الشعبين التونسي والمصري في مواجهة الاستبداد والطغيان، معتبرا أن المغرب في حاجة إلى مراجعة سياسية ودستورية عميقة تحقق فصل السلط وتحدد مهام واختصاصات كل المؤسسات بما يوفر شروط البناء الديمقراطي السليم، ومقررا خوض كل الصيغ النضالية بما في ذلك الإضراب العام الوطني، مفوضا للمكتب التنفيذي صلاحية توقيته، ومحملا الحكومة كامل المسؤولية لما يمكن أن يترتب عن الاستمرار في نهج سياسة اللامبالاة تجاه الوضع الاجتماعي والمطالب المشروعة للطبقة العاملة.

21 فبراير 2011

تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكون من مائة عضو، ويمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا المجلس: علال بلعربي - مصطفى الشناوي - بوشتي بوخالفة - خليل بنسامي - لطيفة بنو واكريم - علي بوزعشان.

10 مارس 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا ثمن فيه ما ورد في الخطاب الملكي من مضامين قد تؤسس لتحول سياسي ديمقراطي ببلادنا عبر المراجعة العميقة والشاملة لدستور البلاد، معبرا عن استعداد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للمساهمة الايجابية والفعالة بالرأي والاقتراح في صياغة دستور بمقتضيات تضمن بناء دولة المؤسسات والممارسة الديمقراطية الفعلية، ومحدرا من مخاطر إجهاض هذا المشروع وإفراغه من مضامينه الفكرية والسياسية. كما اعتبر البيان أن فترة مراجعة الدستور لا تعفي الحكومة من مسؤولياتها والتزاماتها تجاه الطبقة العاملة ومطالبها غير القابلة للتأجيل، داعيا كافة الكونفدراليات والكونفدراليين إلى التعبئة لخوض مختلف المعارك التي قد تفرضها طبيعة المرحلة.

16 مارس 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا إخباريا إثر اجتماعه مع كتاب النقابات الوطنية والاتحادات المحلية والمراكز العمالية بالمقر المركزي بالدار البيضاء، وذلك في إطار متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني، والقاضية بخوض كل أشكال النضال بما فيها الإضراب العام. هذا وقد خلص الاجتماع بعد المناقشة العميقة والمسؤولة إلى ضرورة تنفيذ الإضراب العام مما يستوجب رفع وتيرة التعبئة الشاملة استعدادا للتنفيذ.

4 أبريل 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يخبر فيه الطبقة العاملة المغربية والرأي العام الوطني أنه قرر مقاطعة الاجتماع المزمع عقده يوم الاثنين 4 أبريل 2011 في إطار الحوار الاجتماعي الذي أعلنت عنه الحكومة، وذلك لعدة اعتبارات، منها التعامل الحكومي اللامسؤول مع الحركة النقابية المغربية، والاستخفاف بالمطالب المشروعة لعموم الأجراء، وعدم احترام قواعد التفاوض الجماعي، واستهتار الحكومة لامتيازاتها بالعديد من المراسلات والملفات المطالبة لمختلف القطاعات، وعدم قدرتها على الإحساس بنبض الشارع المغربي وإدراك الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

6 أبريل 2011

عقد المكتب التنفيذي اجتماعا بالرباط مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، حيث قدم بالمناسبة مذكرة تتضمن مقترحات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص الإصلاحات الدستورية المقدمة إلى اللجنة.

10 أبريل 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يخبر فيه باللقاء الذي انعقد بين وفد حكومي ممثل في وزير الداخلية ووزير المالية مع الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ نوبير الأموي في موضوع الحوار الاجتماعي، حيث قدمت الحكومة عرضا حول المطالب المادية والاجتماعية للطبقة العاملة، وهو ما تدارسه المكتب التنفيذي وقرر الجواب كتابا على العرض الحكومي، وطلب من الوزير الأول عقد لقاء مع المكتب التنفيذي من أجل مناقشته.

22 أبريل 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يخبر فيه الرأي العام العمالي أنه انعقد لقاء تفاوضي مع الحكومة برئاسة الوزير الأول، وتمت مناقشة العرض الحكومي على ضوء مقترحات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تحمل المطالب ذات الطابع الاستعجالي والملح. وقد وضحت الحكومة عرضها، ودافعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على مقترحاتها، وتم الاتفاق على عقد لقاء يوم الاثنين 25 أبريل 2011 لتلقي رد الحكومة.

26 أبريل 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا يخبر فيه الرأي العام العمالي والوطني بالنتائج التي أسفرت عنها جلسة التفاوض الاجتماعي مع الحكومة برئاسة الوزير الأول، بعد مناقشة المكتب التنفيذي برئاسة الأخ نوبير الأموي العرض الحكومي انطلاقا من الملف المطلبي الكونفدرالي.

وقد صدر بعد ذلك بلاغ مشترك مع الحكومة تضمن نقط هذا الاتفاق، ومنها على الخصوص:

- زيادة 600 درهم صافية في رواتب موظفي الدولة والجماعات المحلية.

- زيادة 15 % في الحد الأدنى للأجر.
- توحيد الحد الأدنى للأجر الصناعي ، التجاري والفلاحي.
- رفع حصيلص الترقية الداخلية إلى 30 % ثم إلى 33 %.
- اعتماد مبدأ سقف 5 سنوات كحد أقصى للترقي.
- إحداث سلم جديد للترقي.
- التخفيض من فاتورة الكهرباء للاستهلاكات المحدودة.
- التزام الحكومة بافتحاص سائر التعاضديات.
- الرفع من الحد الأدنى للمعاش إلى 1000 درهم.
- المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحرية النقابية، وبالضمان الاجتماعي، وبتنظيمات العمال الزراعيين.

28 أبريل 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً يدين فيه بشدة العدوان الإرهابي الذي تعرضت له مدينة مراكش، متقدماً بأحر التعازي لأسر ضحايا هذا العمل الإجرامي الشنيع، ومؤكداً أن مثل هذه المحاولات اليائسة لن تثني المغرب والمغاربة عن الاستمرار في بناء مغرب التحدي والتنمية والبناء الديمقراطي، المغرب الموحد والمستقر والأمن.

1 ماي 2011

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار « عائدون عائدون ونحن على العهد ». وقد نظمت بهذه المناسبة تظاهرة عمالية كبرى بمدينة الدار البيضاء ألقى خلالها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل كلمة المكتب التنفيذي، والتي أشار فيها « أن التاريخ لا يصنع في الغرف المظلمة، بل ينبني من خلال التطور الداخلي والطبيعي للمجتمع ».

25 ماي 2011

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعاً بالمقر المركزي بالدار البيضاء، حيث استمع للعرض الهام الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم المكتب التنفيذي، وأصدر بياناً يؤكد فيه تضامنه المطلق مع النضالات القطاعية والمحلية، ويطالب بمواصلة الحوار والمفاوضات قطاعياً ومحلياً لتسوية الملفات المطروحة. كما أكد على الترابط بين الوحدة الترابية وتحرير الأراضي المغتصبة، وخاصة سبتة ومليلة وبعض التخوم، وبناء الديمقراطية، وإطلاق الحريات، معبراً عن تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني ومع كافة الشعوب الثائرة على أنظمتها الاستبدادية. واعتبر البيان أن اعتماد المقاربة الأمنية في التعاطي مع التظاهرات السلمية المسؤولة بالشارع المغربي من طرف المواطنين وتنظيماتهم السياسية والنقابية والجمعوية وتنسيقيات 20 فبراير وجمعيات المعطلين وغيرهم، يتنافى مع مضامين الخطابات الرسمية، مؤكداً على ضرورة المراجعة الشاملة والعميقة للدستور بما يضمن بناء ديمقراطية حقيقية، وعلى ضرورة إجراء استشارات وانتخابات نزيهة.

7 يونيو 2011

أصدر حزب المؤتمر الوطني الاتحادي والطليلة الديمقراطية الاشتراكية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغاً إخبارياً للرأي العام يعلنون فيه انسحابهم من اللجنة السياسية لمراجعة الدستور بسبب عدم مد أعضاء اللجنة بمسودة مشروع الدستور والاقتصار على الاستماع إلى عرض الخطوط العريضة للمسودة التي قدمها شفوياً رئيس اللجنة الاستشارية.

8 يونيو 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا حول ما يتعرض له مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ببوعرفة من اعتقالات ومحاكمات صورية، معبرا عن قلقه من الاتجاه الذي تسير فيه محاكمة الأخوين الصديق كبوري والمحجوب شنو، ومؤكدا تضامنه اللامشروط معهما، مطالبا بإطلاق سراحهما دون قيد أو شرط.

20 يونيو 2011

أصدر المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمع بالمقر المركزي بالدار البيضاء بيانا قرر فيه مقاطعة الاستفتاء على مشروع الدستور ليوم فاتح يوليوز 2011، وذلك بسبب المنهجية المتبعة من جهة، ويكون المشروع لم يجب عن الإشكال الدستوري والسياسي الحائل دوما دون تقدم وتطور بلادنا، مما فوت الفرصة مجددا على المغرب، رغم كل أسباب الانحباس السياسي والتخلف الاقتصادي والحيث الاجتماعي، داعيا الطبقة العاملة المغربية وعموم المواطنين والمواطنات إلى التجاوب مع هذا القرار وإلى خوض حملة مكثفة لتوضيح الأسباب الوطنية الداعية إليه.

كما أصدر المجلس الوطني بهذه المناسبة بيانا تضامنيا مع الأخوين كبوري الصديق وشنو المحجوب المعتقلين في بوعرفة والمحكوم عليهما تعسفا بسنتين سجنا نافذا وغرامة مالية، لا شيء إلا لأنهما مارسا حقهما في التظاهر السلمي المكفول دستوريا، مطالبا بإطلاق سراحهما فورا.

تجدد الإشارة إلى أن هذا الاجتماع الذي صادف الذكرى الثلاثين للأحداث الأساسية بمدينة الدار البيضاء يوم السبت 20 يونيو 1981، تميز بعرض المكتب التنفيذي الذي ألقاه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي استعرض فيه مختلف معالم اللحظة الوطنية الدقيقة.

6 يوليوز 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا إثر اجتماعه بالمقر المركزي بالدار البيضاء، حيث قام بتقييم مراحل إعداد مشروع الدستور والطريقة التي لجأت إليها مختلف أجهزة الدولة لحمل المواطنين والمواطنات على التصويت بنعم، مسجلا باعتزاز وعي المواطنين بضرورة الإصلاح الحقيقي للأوضاع بالبلاد، وتقديرهم للموقف الشجاع الذي اتخذته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واليسار الديمقراطي والجمعيات المستقلة للمجتمع المدني، ومؤكدا أن قرار مقاطعة الاستفتاء على الدستور فرضته المصلحة الوطنية والتاريخية لبلادنا. وبعدها أكد البيان أن المغرب فوت على نفسه مرة أخرى فرصة تجاوز أزماته، دعا كافة المناضلات والمناضلين والمواطنين إلى التعبئة من أجل فرض إصلاحات عميقة تستجيب لحاجيات وتطلعات الشعب المغربي وللمطالب العمالية.

5 أكتوبر 2011

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا إثر اجتماعه بالمقر المركزي بالدار البيضاء سجل فيه الدور السلبي الذي لعبته الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات بخرقها لمقتضيات مدونة الشغل عن طريق عقود شغل لا تحترم الحد الأدنى للأجر، ولا توفر التغطية الاجتماعية، ومطالبها الحكومة بالتراجع عن تمديد العمل بهذا البرنامج في انتظار أن تدمج الحكومة القادمة موضوع التشغيل والعمل اللائق في جدول أعمال الحوار الاجتماعي.

وبعدما عبر المكتب التنفيذي عن استعداده للمساهمة في كل عمل جاد يسعى إلى حل معضلة البطالة، أكد عزمه على اللجوء إلى كل الأشكال النضالية لوضع حد لمعاناة الآلاف من الشباب ضحايا هذا البرنامج.

22 شتنبر 2011

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يطلب منه فيها دعم طلب القيادة الفلسطينية الخاص بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين، وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وقراراتها وتأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة.

29 أكتوبر 2011

دعا المجلس الوطني في بيانه بمناسبة اجتماعه بالمقر المركزي بالدار البيضاء في دورة الشهيد المهدي بن بركة إلى مناصرة ومساندة المرشحين الديمقراطيين التقدميين من الأحزاب المساندة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وكان المجلس الوطني قد استمع في البداية إلى عرض المكتب التنفيذي الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والذي وقف فيه على المنعطف التاريخي الذي تمر منه بلادنا، وما يقتضيه من إصلاحات عميقة لتجاوز الأزمة المركبة. كما وقف العرض كذلك على أدوار الطبقة العاملة المغربية في النضال الديمقراطي. وقد دعا المجلس الوطني في نهاية أشغاله الطبقة العاملة المغربية إلى الخروج من اليأس، وإعادة الأمل والثقة في النفس والانخراط في معركة الديمقراطية وتعبئة الشعب المغربي للمقاومة القوية لكل المفسدين والمتلاعبين بمصالح المغرب.

CONFEDERATION DEMOCRATIQUE
DU TRAVAIL



الكونفدرالية الديمقراطية
للشغل

تخلد فاتح ماي 2011

C

D

T



عائدون عائدون
ونصبر على المهد

2012



10. 19 فبراير 2012

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الدورة 18 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء.

11 فبراير 2012

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، تناول بالتحليل الوضع العربي والوطني، والتحديات التي يطرحها، مركزا في الوقت ذاته على الوضع الاجتماعي ببلادنا، وأوضاع الطبقة العاملة المتردية بفعل تجاهل الحكومة لقضاياها ومطالبها المشروعة، وما يفرضه كل ذلك من تعبئة لمواجهة تداعياته. هذا وقد أصدر المجلس الوطني بيانا هنا في مستهله الأخوين الكبوري الصديق وشنو المحبوب ورفاقهما على استعادة حريتهم وعودتهم للالتحام بإخوانهم في النضال الكونفدرالي من أجل الكرامة وحقوق الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مؤكدا تضامنه المطلق مع كل الاحتجاجات المطالبة بالعدالة الاجتماعية، واحترام الحقوق والحريات، ومحاربة الفساد، وتوفير الشغل للعاطلين. كما اعتبر البيان أن مضامين البرنامج الحكومي الغارق في العموميات لا يستجيب للملف الاجتماعي للطبقة العاملة، داعيا الحكومة إلى فتح تفاوض جماعي وتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وإلى وضع حد لكل أشكال التعسف والقمع الذي يتعرض له المواطنون المطالبون بحقوقهم.

14 فبراير 2012

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تدارس خلاله عدة قضايا من بينها تطورات الحوار الاجتماعي والانتخابات المهنية، والتحضير لفتح ماي، والبرنامج النقابي. كما تم خلال هذا الاجتماع تقديم عرض حول صندوق المقاصة.

15 فبراير 2012

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا حول أوضاع الحريات النقابية بالعديد من القطاعات، من بينها ضيعات كاستيل بإقليم الحاجب، والتي عرفت عدوانا حقيقيا على الحريات النقابية، تجلى على الخصوص في اعتقال عدد من المسؤولين والمناضلين النقابيين، والحكم عليهم بالسجن والغرامة، مؤكدا على ضرورة اتخاذ المواقف الضرورية لحماية الحريات النقابية، وداعيا كل الأجهزة النقابية إلى التعبئة والاستعداد للتضامن مع النقابيين المعتقلين والمتابعين.

17 أبريل 2012

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة يطلب منه عقد اجتماع لدراسة القضايا والمطالب التي تهم العاملين بمختلف قطاعات الإعلام العمومي.

24 أبريل 2012

أصدر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا إلى الرأي العام الوطني والطبقة العاملة سجل فيه محاولات الحكومة فرض منهجية انفرادية من شأنها تفكيك متطلبات تطوير الأداء التعاقدية لمؤسسة الحوار الاجتماعي، ومؤكدًا على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، في دورتين، وتنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل 2011، إلى جانب إطلاق برنامج لتحسين المناخ الاجتماعي من خلال احترام حق ممارسة الحريات النقابية والتطبيق الفعلي لمدونة الشغل.

وبعدما أكد البيان رفض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأي قرار يتم من خارج آلية الحوار والتوافق بين الأطراف، وعزمها صون المكتسبات والدفاع عن الحريات والحقوق والمطالب المشروعة للموظفين والعمال، أعلن قرار المكتب التنفيذي عقد المجلس الوطني للكونفدرالي يوم 9 ماي 2012 لتقدير الوضع واتخاذ المواقف المناسبة.

1 ماي 2012

خلدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فاتح ماي تحت شعار «الديمقراطية هي الحل». وقد تميزت التظاهرة المركزية التي نظمت بالدار البيضاء بكلمة المكتب التنفيذي التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، وتمحورت حول المتغيرات الإقليمية والدولية، والمستجدات الوطنية، من قبيل مراجعة الدستور، والانتخابات التشريعية، والقضية الوطنية، والملف الاجتماعي. كما تميزت تظاهرة هذه السنة بتبادل الحضور بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل.

9 ماي 2012

تحت شعار «الكرامة أولا» عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، تميز بتقديم الأخ نوبير الأموي الكاتب العام عرض المكتب التنفيذي، والذي تطرق فيه للوضع الوطني والعربي، متوقفا عند اللحظة السياسية الوطنية وما أنتجته من حكومة لا تصور لها ولا برنامج لمواجهة الإشكاليات التي يعيشها المغرب، وفي مقدمتها الوضع الاجتماعي المختل. كما تميز الاجتماع بمناقشة مسؤولية أعضاء المكتب التنفيذي الذين وقفوا بالتحليل والنقد على طبيعة الوضع السياسي والاجتماعي ومتطلباته.

وفي نهاية الاجتماع أصدر المجلس الوطني بيانا يطالب فيه بتنظيم تفاوض جماعي ثلاثي الأطراف، وباحترام الكلي الحريات النقابية وتحسين المكتسبات، وبالزيادة في الأجور والتعويضات وإصلاح أنظمتها، وغيرها من المطالب التي كانت موضوع عدة مذكرات ومراسلات، محملا الحكومة كامل المسؤولية في نتائج انفرادها باتخاذ أي قرار يهم الشغيلة المغربية خارج آلية الحوار الاجتماعي، ومقررا خوض كل الأشكال النضالية مع تفويض المكتب التنفيذي صلاحية التنسيق النقابي وتحديد نوعية وتاريخ القرارات النضالية.

14 ماي 2012

وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نداء إلى الطبقة العاملة المغربية وعموم المواطنين، وكذا الجمعيات المهنية والحقوقية والشبابية والنسائية، يعلن فيه تنظيم مسيرة وطنية سلمية بالدار البيضاء تحت شعار: «الكرامة أولا» وذلك من أجل حمل الحكومة على الاستجابة لمطالب الشغيلة المغربية.

15 ماي 2012

وجه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى عبد الرحمان العزوزي الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل وموحياريق الميلودي الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل يدعوهم إلى التنسيق لخوض كل الأشكال النضالية لمواجهة تجاهل الحكومة للملف الاجتماعي للطبقة العاملة، وتماديها في التضييق على الحريات النقابية، وقمع التظاهرات والاحتجاجات السلمية المشروعة، مقترحا عليهما تنظيم مسيرة وطنية عمالية يوم الأحد 27 ماي 2012 بالدار البيضاء.

17 ماي 2012

عقد المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء تداولوا فيه الوضعية الاجتماعية للطبقة العاملة والتعامل الحكومي اللامسؤول مع

الملف الاجتماعي للأجراء، وأصدرا بلاغا يعلنان فيه تنظيم مسيرة وطنية سلمية مشتركة يوم الأحد 27 ماي 2012 انطلاقا من ساحة النصر بدرب عمر بالدار البيضاء، دفاعا عن الكرامة والمطالب المادية والاجتماعية العادلة للشغيلة المغربية.

22 ماي 2012

نظم المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل ندوة صحفية بالدار البيضاء، وذلك لشرح دواعي وأسباب تنظيم مسيرة يوم الأحد 27 ماي 2012، حيث اعتبرا أن المغرب يعيش اختلالات بنيوية تهدد استقراره، مؤكدين على ضرورة إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعموم المواطنين، وعلى بناء ديمقراطي حقيقي، وتوزيع عادل للثروة، وإقرار عدالة اجتماعية حقيقية بما يحقق المواطنة الكاملة. وبعد وقوفهما على التجاهل الحكومي للملف الاجتماعي وإفراغ الحوار الاجتماعي من مضمونه، طالبا بتفاوض جماعي ثلاثي التركيبة من أجل معالجة مشاكل الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها المشروعة.

27 ماي 2012

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل مسيرة وطنية بمدينة الدار البيضاء تحت شعار «الكرامة أولا»، وهي المسيرة التي شارك فيها عشرات الآلاف من العمال والمواطنين ردوا خلالها شعارات تندد بسياسة الحكومة وإصرارها على اتخاذ القرارات الانفرادية ضدا على التنظيمات النقابية. كما تميزت هذه المسيرة بمشاركة ممثلي عدة أحزاب وجمعيات جاءت لمساندة الطبقة العاملة في نضالها من أجل الكرامة وصيانة الحقوق والمكتسبات.

28 ماي 2012

وجه المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة يطلبان فيها تأجيل جلسات اللجان إلى حين توفير شروط المفاوضة الجماعية الحقيقية في إطار حوار ثلاثي الأطراف، معتبرين أن مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 لا يمكن أن تخضع للنقاش من جديد، بل يجب على الحكومة مباشرة إجراءات تنفيذها على أرض الواقع.

30 ماي 2012

أصدر المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يهنئان فيه الطبقة العاملة على مشاركتها الواسعة في إنجاح المسيرة الوطنية الاحتجاجية من أجل الكرامة، ويوجهان عبره تحية خالصة لكافة مكونات اليسار وكل الشرفاء الوطنيين والديمقراطيين المرتبطين بقضايا المجتمع وانشغالاته على دعمهم ومساندتهم للمسيرة النضالية ليوم الأحد 27 ماي 2012 التي تعتبر بداية لحظة متجددة لإعادة الثقة، وإعطاء الأمل، والتوجه نحو المستقبل بوعي اجتماعي وديمقراطي متجدد لمواجهة كافة التحولات المطروحة على المغرب. كما وجه البيان تحية اعتزاز وتقدير للتجار والحرفيين والمهنيين والمعطلين والطلبة والجمعيات النسائية وحركة 20 فبراير على مساندتهم للمسيرة.

1 يونيو 2012

عقدت اللجنة القارة المنبثقة عن المكتبين التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل المكونة من عبد القادر الزاير، علال بلعربي، محمد عطيف وسعيدة واعيد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وعبد السلام خيرات، العربي حبشي، عبد العزيز إيوي وعبد الواحد بنشريفية عن الفدرالية الديمقراطية للشغل، اجتماعا بمقر هذه الأخيرة تدارست خلاله عددا من القضايا والمستجدات التي عرفتتها الساحة الوطنية بعد مسيرة «الكرامة أولا»، وسطرت برنامج عمل للمرحلة المقبلة

تضمن على الخصوص تشكيل عدة فرق عمل، إلى جانب تسطير برنامج إعلامي، والتدقيق في الملف المطلبي المشترك مع تحديد أولوياته.

6 يونيو 2012

أصدر المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل بياناً إثر الزيادات الأخيرة في أسعار المحروقات التي أقرتها الحكومة، وما خلفته من انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، استنكراً فيه لجوء الحكومة إلى قرارات انفرادية كان يجب أن تكون موضوع حوار وطني، وشجبا التصريحات المستفزة واللامسؤولة لرئيس الحكومة. كما أكدوا على رفضهما لكل قرار يهم حياة الشعب المغربي بكل فئاته، ويتم في غيبة المعنيين بالملف الاجتماعي، مطالبين بالتراجع الفوري عن هذه الزيادات الموهولة، ومعبرين عن استعدادهما لخوض كل أشكال النضال لحماية الطبقة العاملة والمواطنين في قوتهم المرمي.

20 - 21 يونيو 2012

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعاون مع مركز التضامن العمالي دورة تدريبية حول: «التقنيات الحديثة للتواصل» تميزت بتقديم عروض تناولت السياسة الإعلامية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتقنيات الحديثة للتواصل، إلى جانب تنظيم ورشة حول الجريدة الالكترونية «الديمقراطية العمالية». وقد حضر هذه الدورة حوالي 30 إطار كونفدرالي من عدة قطاعات وجهات يعملون في مجال التواصل والإعلام.

28 يونيو 2012

وجه المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة جوابية بصدد الحوار الاجتماعي إلى وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة أكدوا فيها على ضرورة مراجعة منهجية الحوار مع الحكومة بإقرار حوار ثلاثي الأطراف وتنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل 2011 دونما حاجة لإعادة مناقشتها من جديد.

23 يونيو - 1 يوليوز 2012

قام وفد يمثل الاتحاد المصري للنقابات المستقلة بالمشاركة في دورة تدريبية بالدار البيضاء أشرفت عليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنسيق مع منظمة العمل الدولية. وخلال هذه الزيارة قدم أعضاء من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعدد من الأطر النقابية عروضاً تناولت عدة مواضيع، من بينها تاريخ الحركة النقابية المغربية (عبد القادر الزاير) المرأة والعمل النقابي (ثريا لحرش) دواعي تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (علال بلعربي) إستراتيجية العمل الكونفدرالي (عبد المجيد بوعزة) الحوار الاجتماعي والتمثيلية المهنية بالمغرب (محمد بسطي) التغطية الصحية وأنظمة التقاعد بالمغرب (عبد الفتاح انبغادي). كما قام الوفد المصري بعدة زيارات ميدانية ووقع عدة اتفاقيات مع نقابات قطاعية كونفدرالية.

2 - 3 يوليوز 2012

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعاون مع مركز التضامن العمالي دورة تدريبية حول مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة تميزت بحضور حوالي 30 كونفدرالية من قطاعات مختلفة، وتقديم عدة عروض تهم موضوع المرأة والعنف. كما تم تنظيم عدة ورشات في الموضوع تناولت على الخصوص النصوص الخاصة بالمرأة العاملة في مدونة الشغل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخرجت بخلاصات واقتراحات من أجل تسطير برنامج عمل لتقوية قدرات المسؤولين النقابيات وتوظيفها في مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة، وكذا مواجهة العنف والتمييز في أماكن العمل.

7 - 18 يوليوز 2012

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ممثلة بالأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام وعبد الكريم العزيز عضو المكتب التنفيذي في الأسبوع الدراسي لمسيرين نقابيين أفارقة وصينيين بكيين، والذي تناول موضوع «المفاوضات الجماعية وتأسيس علاقات متناغمة للشغل».

13 يوليوز 2012

وجه المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى وزير التشغيل والتكوين المهني حول مشروع قانون النقابات المهنية يؤكدان فيها على ضرورة تنظيم تفاوض جماعي ثلاثي الأطراف للتفاوض في كل القضايا التي تهم القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مناقشة مشروع قانون النقابات المهنية ومشروع قانون الإضراب. كما طالبا بتنفيذ كل مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011.

10 شتنبر 2012

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمراسلة إلى رئيس الحكومة تتضمن أهم المطالب الكونفدرالية انطلقا من الملف المطلبي المسلم للحكومة في مارس 2012.

11 شتنبر 2012

في إطار جلسات الحوار الاجتماعي تم عقد جلسة بين وفد حكومي برئاسة رئيس الحكومة ووفد يمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام. وخلال هذا الاجتماع عبرت الحكومة عن موافقتها من الملفات المطروحة، في حين أكد الوفد الكونفدرالي على المطالب المعروضة على الحكومة في عدة مناسبات، والتي تتطلب فتح مفاوضات جماعية بشأنها، وتنفيذ مقتضيات الاتفاقات الموقعة مع الحكومات السابقة منذ اتفاق فاتح غشت 1996.

21 - 22 شتنبر 2012

شاركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ممثلة بمحمد عطيف وسعيدة واعيد عضوي المكتب التنفيذي في الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدار البيضاء حول الحق في الحصول على المعلومات.

31 أكتوبر 2012

أصدر المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل بيانا يعبران فيه عن قلقهما واستيائهما من التدبير الحكومي للشأن العام، وتوجهها الرامي إلى الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المواطنين. كما أدانا التضيق الممنهج على حرية الممارسة النقابية، مستنكرين بشدة قرار الحكومة بالاقطاع من أجور المضربين، ومؤكدين تضامنها المطلق مع نضالات الشغيلة المغربية.

بعث المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى رئيس الحكومة حول منهجية التفاوض الاجتماعي يقترحان فيها اللجان التالية: اللجنة الوطنية للتفاوض الجماعي، واللجنة العليا لمتابعة تنفيذ نتائج المفاوضات الجماعية، ولجنة مركزية لفض النزاعات الاجتماعية، إلى جانب لجان موضوعاتية كلما دعت الضرورة لذلك. كما طالبا بعقد اجتماع عاجل للجنة الوطنية حول المطالب المادية والاجتماعية، وحول الإصلاحات الكبرى في الجانب الاقتصادي والاجتماعي كالتعليم والصحة والسكن والعدل والإدارة والعالم القروي...

12 نونبر 2012:

عقدت اللجنة الدائمة للتنسيق النقابي بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالدار البيضاء قررت فيه تنظيم ندوة مشتركة حول مشروع القانون المالي لسنة 2013 وذلك يوم الجمعة 16 نونبر 2012، وعقد المجلسين الوطنيين للمركزيتين وذلك يوم السبت 17 نونبر 2012.

17 نونبر 2012

عقد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء تناول جدول أعماله النقاط

التالية:

- تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الحريات النقابية والمطالب العمالية.
- البرنامج النضالي والنقابي لسنة 2013.

وقد أصدر المجلس الوطني بيانا ثمن فيه عاليا التنسيق القائم بين المركزيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل، داعيا كل القوى الحية في البلاد إلى الالتحاق بركب النضال الوطني التقدمي لمواجهة كل المخاطر التي تهدد المغرب وطنا ومواطنين، ومقررا تنظيم يوم وطني احتجاجي دفاعا عن المطالب المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء، ودفاعا عن الحريات النقابية.

3 دجنبر 2012:

أصدر المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل إثر اجتماعهما بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء بلاغا رفضا فيه أية زيادة في أسعار الماء والكهرباء تكرر مسلسل الغلاء وضرب القدرة الشرائية. كما تداولوا فيه الخطوات العملية لتنفيذ البرنامج النضالي المشترك بدءا من تنظيم اليوم الاحتجاجي الوطني ليوم السبت 8 دجنبر 2012.

بعث المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى رئيس الحكومة ينبهانه إلى خطورة الوضع وما قد يترتب عن استمرار تجاهله للملفات المطالبة من توتر واحتقان اجتماعي، ويذكرانه بالتزامه مع المركزيتين بتنظيم تفاوض ثلاثي الأطراف بغاية التداول في كل قضايا الطبقة العاملة وعالم الشغل.

بعث المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة يحتجان فيها على تعامل الإعلام العمومي المنحاز للحكومة من خلال تمرير مواقفها من مختلف القضايا والملفات الاجتماعية دون إفصاح المجال للنقابات للتعبير عن رأيها تجاه هذه القضايا، ويطالبان فيها بحقوقهما في المعلومة وفي استعمال الإعلام العمومي كمركزيات ذات تمثيلية تضطلع بدور هام في تأطير الطبقة العاملة المغربية وطرح قضاياها ومطالبها.

8 دجنبر 2012

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل تظاهرات احتجاجية بكافة المدن والمراكز العمالية تنديدا بالمحنة التي تتعرض لها الحريات النقابية، وقمع التظاهر السلمي، ومحاكمة النقابيين، والاعتقاع من أجور المضربين دون سند دستوري، وعدم الاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية لعموم الأجراء، وتغييب الحكومة للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف.

11 دجنبر 2012

بعث المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رسالة إلى الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يعلن فيها تضامنه معه بعد الهجوم الذي تعرضت له منظمته، ومحاولات التضييق عليها ومحاصرتها وقمعها. داعيا بالمناسبة، الحكومة التونسية إلى احترام التنظيم النقابي العمالي للاتحاد العام التونسي للشغل.

جولة فاعية 2012

الديمقراطية

الديمقراطية

الحريات القومية وتطبيق القانون
وتحقيق المطالب

الحريات القومية وتطبيق القانون
وتحقيق المطالب

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



دائرة المرأة

تخليدا لليوم العالمي للمرأة تنظم
أياماً تحسيسية بحقوق المرأة العاملة
تحت شعار

الكرامة للمرأة أولا

8 مارس 2013

2013



5 فبراير 2013 :

شارك الأخ محمد عطيف والأخت سعيدة واعيد عضوي المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول «حقوق الإنسان والمقاولة في المغرب»، حيث أكدت كلمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمناسبة أن المشكل ببلادنا لا يكمن في وجود تشريعات وقوانين ودراسات وتوصيات في شتى المجالات : حقوق الإنسان، التعليم، الصحة... بل في تفعيلها وتطبيقها وهو ما لا زلنا نعاني منه لحد الآن بسبب غياب الإرادة الحقيقية.

29 مارس 2013 :

أصدر المكتبان التنفيذي والمركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل بلاغا ينددان فيه بالقرار الاستفزازي واللامسؤول للسلطات برفض منح الترخيص لحافلات النقل العمومي من القيام بنقل المشاركين في المسيرة الوطنية الاحتجاجية والسلمية في بعض المدن، خاصة الدار البيضاء وصفرو وسطا وغيرها، والتي دعت لها المركزيتان بالرباط يوم الأحد 31 مارس 2013.

31 مارس 2013 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل مسيرة احتجاجية وطنية بالرباط تحت شعار : «من أجل الحقوق والحريات كاملة»، وعرفت مشاركة آلاف العاملات والعمال، إلى جانب ممثلي عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ورفعت خلالها شعارات تندد بسياسة الحكومة ، التي عوض أن تعالج مشاكل الطبقة العاملة المغربية وتلبي مطالبها، جاءت لتجهز على حقوقها ومكتسباتها، وتدعو إلى مفاوضات حقيقية لتنفيذ الالتزامات وتلبية المطالب.

1 ماي 2013 :

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي تحت شعار «مزيدا من التعبئة لمواجهة كل التحديات». وقد نظمت بهذه المناسبة تظاهرة عمالية كبرى بمدينة الدار البيضاء ألقى خلالها الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل كلمة المكتب التنفيذي، والتي استعرض فيها تطورات الوضع الوطني والإقليمي والدولي، وما يطرحه على منظماتنا من تحديات، مؤكدا على مواصلة النضال دفاعا عن الملف المطالب للطبقة العاملة المغربية في شموليته، وعلى مواصلة ترجمة مضامين الأوراش الكونفدرالية، إلى جانب التعبئة لتحسين الوحدة الترابية لبلادنا.

15 ماي 2013 :

تحت إشراف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نظمت النقابات العاملة بقطاع الإعلام والاتصال ندوة وطنية حول «الإعلام العمومي والمجتمع» بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط، شارك فيها الأساتذة نور الدين أفايا في موضوع التعددية السياسية في وسائل الإعلام العمومي، ونادية لمهيدي في موضوع المرأة في الإعلام العمومي، إلى جانب أعضاء المكاتب النقابية الكونفدرالية بوزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ووكالة المغرب العربي للأنباء. وبعدما أكد البيان رفض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأي قرار يتم من خارج آلية الحوار والتوافق بين الأطراف، وعزمها صون المكتسبات والدفاع عن الحريات والحقوق والمطالب المشروعة للموظفين والعمال، أعلن قرار المكتب التنفيذي عقد المجلس الوطني الكونفدرالي يوم 9 ماي 2012 لتقدير الوضع واتخاذ المواقف المناسبة.

25 ماي 2013 :

اجتمع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في دورة المرحوم عباس بنجلون بالمقر المركزي بالدار البيضاء يوم السبت 25 ماي 2013، حيث استمع في البداية إلى العرض الذي قدمه الأخ نوبير الأموي الكاتب العام باسم المكتب التنفيذي، والذي وقف فيه على القضايا التي تشغل بال المواطنين، وبالأخص التطورات التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية، والوضع الاجتماعي المتردي، إلى جانب رفض الحكومة فتح حوار وتفاوض جدي يفضي إلى نزع فتيل التوتر والاحتقان الاجتماعي. وفي نهاية اجتماعه أصدر المجلس الوطني بياناً يؤكد فيه :
الرفع من وتيرة التعبئة لمواجهة كل الاحتمالات والتحديات التي تهدد الوطن ومستقبله وحقه في السيادة على سائر ترابه.

التعبير عن التشييت بالوحدة الترابية والمطالبة بإعادة النظر في المقاربات التي أدت إلى الأوضاع القائمة، وإشراك الشعب المغربي وقواه الحية في وضع خطة لاستكمال الوحدة الترابية.
التأكيد على رفض أي قرار يمس القدرة الشرائية للأجراء وعموم الجماهير.
مواصلة الأوراش الكونفدرالية، والدعوة إلى الشروع في التحضير للمؤتمر الوطني الخامس لينعقد في تاريخه المحدد في نونبر 2013.

كما عبر المجلس الوطني على إدانته لتهديدات انفصالي الداخل لمسؤول الاتحاد المحلي بعيون الساقية الحمراء، مؤكداً تضامنه الكامل مع الأخ بنصر، وداعياً إلى مواصلة التعبئة والاستعداد لتنفيذ القرارات التي تقتضيها مواجهة المرحلة.

4 يونيو 2013 :

عقد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة اجتماعاً مع أعضاء المكاتب النقابية الكونفدرالية بوزارة الاتصال، والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ووكالة المغرب للأخبار، وبحضور الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تم بالمناسبة استعراض مشاكل ومطالب العاملين بهذه المؤسسات الإعلامية الهامة، والتأكيد على دور وأهمية الإعلام العمومي في مواكبة التحولات التي تشهدها بلادنا، لأننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أنه لا تنمية ولا ديمقراطية حقيقية بدون إعلام عمومي فاعل ومتفاعل مع قضايا المجتمع، إعلام يعكس مختلف الآراء ويؤسس لثقافة الحوار بدل سياسة الإقصاء. من جهته عبر وزير الاتصال عن استعداده لدراسة مختلف القضايا المعروضة عليه، وإبلاغ المكاتب النقابية الكونفدرالية المعنية بالنتائج المتوصل إليها.

12 يونيو 2013 :

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة استغلال الأطفال، نظم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقر المركزي بالدار البيضاء ندوة تحت شعار «المدرسة أولاً». وتأتي هذه الندوة لتسليط الضوء على ظاهرة تشغيل الأطفال التي تعتبر معضلة حلها مرتبط بإصلاح المدرسة العمومية كما جاء في الكلمة الترحيبية للأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الذي أكد على قدم الظاهرة وصعوبتها في المجتمع المغربي، قبل أن يعبر عن مهمة مركزيتنا النقابية المتمثلة في التنسيق مع تنظيمات المجتمع المدني ذات الصلة. أما عبد القادر العمري عضو فرع المغرب للبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال فقد أوضح في عرضه الدور الجوهري للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في معركة محاربة تشغيل الأطفال من خلال رفعها لشعار

الدفاع عن المدرسة العمومية. ولم يفت عضوي المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتشغيل الأخوين قاشا والطاهري التطرق للجانب القانوني المؤطر لتشغيل الأطفال في سن الشغل، بالإضافة إلى عرض لأهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعها المغرب. وقد أغنى الإخوة بن جيلالي وأشباب والكتابة الوطنية للنقابة الوطنية للصناعة التقليدية الندوة بمداخلات مست الجوانب التربوية والنفسية المؤثرة في نمو الأطفال المشغلين، فيما ذهب الأخ ندير عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمالية إلى قراءة بتحليل اقتصادي للظاهرة من خلال الاتفاقية 189. وقد أكد الأخ عبد الإله محرر أن الندوة حققت الأهداف المسطرة من خلال التفكير بعقل نقابي، والذي لمسه من التدخلات لإغناء مضامين العروض. وفي الختام ذكرت الأخت ثريا لحرش عضوة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بإحداث لجنة ستوكل لها مهمة تحديد أدوار ومهام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الآنية للقضاء على هذه الظاهرة / المعضلة.

15 يونيو 2013 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مركز التضامن العمالي دورة تكوينية حول « الشباب والعمل النقابي»، وذلك بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

16 يونيو 2013 :

خلدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء، بعقد ندوة نظمها الاتحاد المحلي تحت شعار: «لئلا تتكرر المأساة»، أدار أشغالها الأخ أحمد أخميس، وشارك فيها الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي والأستاذ شبيب حليفي، حيث أشارا إلى أن ملامح النضال الديمقراطية يطغى عليها الجانب النضالي، في حين يتم إغفال الجانب الفكري. لهذا وجب قراءة كل المحطات النضالية من الناحية الفكرية لإبراز الهوية الحقيقية للكونفدرالية الديمقراطية التي جاءت لتصحيح الانحراف الساعي إلى فصل السياسي عن النقابي. من جهته أكد ممثل جمعية ضحايا 20 يونيو 1981 على استمرار المعاناة النفسية والمادية، حيث أنه لم يتم لحد الآن الإقرار بعدد الشهداء الحقيقي من طرف الدولة التي تتهرب من مسؤوليتها تجاه هذا الملف المأساوي.

17 يونيو 2013 :

قرر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل عدم الحضور في المناظرة الوطنية حول النظام الأساسي للوظيفة العمومية المزمع عقدها يوم الجمعة 21 يونيو 2013، وذلك بسبب إعداد مشروع المرسوم دون التفاوض والتوافق بشأنه مع النقابات الأكثر تمثيلية، داعيا كل الموظفين والموظفين بسائر القطاعات وبمختلف الفئات بالإدارات العمومية والجماعات الترابية إلى التعبئة النضالية، والاستعداد لمواجهة كل ما يمكن أن يمس حقوقهم ومكتسباتهم.

20 يونيو 2013 :

في إطار تخليد ذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981، نظم الكونفدراليات والكونفدراليون يتقدمهم الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، زيارة إلى المقبرة الجماعية التي دفن بها شهداء الانتفاضة الأبرار بالدار البيضاء، للترحم على أرواحهم والتعبير عن الالتزام بالمبادئ التي استشهدوا من أجلها.

22 يونيو 2013 :

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الخامس للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالدار البيضاء، حيث استمعت في البداية إلى الكلمة التوجيهية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي باسم المكتب التنفيذي، قبل أن ينتقل الحاضرون إلى الاشتغال على مستوى الأوراش، وهي : 1- التنظيم والنزاعات . 2- الأكاديمية الكونفدرالية للبحث والدراسات . 3- تأهيل المرأة . 4- الانتخابات المهنية والمؤسسات التمثيلية . 5- التكوين . 6- التضامن النقابي . 7- تأهيل الشباب . 8- الإعلام . 9- العلاقات العامة . 10- المالية . وبعد تقديم تقارير الأوراش أمام أعضاء اللجنة، تقرر أن تعرض الأسئلة وخلاصات النقاش على المكاتب والمجالس الكونفدرالية والقطاعية، لضمان مساهمة جميع الكونفدراليات والكونفدراليين في التحضير، على أن يعقد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية يوم السبت 7 شتنبر 2013 (بدل 31 غشت 2013) بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

كما تقرر أن تبدأ لجنة التقرير العام أشغالها بعد تفريغ خلاصات الاستثمارات والاستشارات المعبأة من طرف النقابات الوطنية والاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية.

22 يونيو 2013 :

وقعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتفاقية شراكة وتعاون، تنص على تبادل الزيارات والخبرات، وعلى التعاون و على تأهيل الكوادر النقابية وتكوينهم. كما أكدت الاتفاقية على تنسيق المواقف في المنتديات النقابية الجهوية والدولية، وعلى دعم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للمشاريع والأنشطة التي يقوم بها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين داخل فلسطين.

29 يونيو 2013 :

نظمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعاون مع مركز التضامن العمالي، بالمقر المركزي بالدار البيضاء دورة تدريبية حول <الإعلام والتواصل> واستفاد منها عدد من المسؤولين النقابيين المكلفين بالإعلام بالنقابات الوطنية والاتحادات المحلية، وتناولت محورين أساسيين هما : أولا : تأهيل المراسلين النقابيين حتى يكونوا في مستوى المهام التي يفرضها تطور وسائل الاتصال الحديثة.

ثانيا : تقييم تجربة جريدة «الديمقراطية العمالية الإلكترونية» بعد سنة على انطلاقتها.

30 يونيو 2013 :

شارك الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة التي نظمها الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء في موضوع : «تاريخ الحركة النقابية المغربية».

3-4 يوليوز 2013 :

شارك الأخوان محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعبد الاله محرر عضو اللجنة الإدارية في الورشة التحسيسية المنظمة بالدار البيضاء من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني ومنظمة العمل الدولية، والتي تناولت بالعرض والمناقشة عدة محاور، من بينها : معايير العمل الدولية لتعزيز العدالة الاجتماعية.

المغرب وتعزيز الحقوق الأساسية في العمل.
المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
مساهمة وسائل الإعلام في تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

20 يوليوز 2013 :

شارك الأخ علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة التكوينية التي نظمها الاتحاد المحلي بالدار البيضاء في موضوع : جدلية السياسي والنقابي.

27 يوليوز 2013 :

شارك الأخ محمد عطيف عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الندوة التي نظمها الاتحاد المحلي بالدار البيضاء بعرض في موضوع « الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتصحيح المسار النقابي بالمغرب ».

فاتح ماي 2013



تحت شعار

مزيذا من التعبئة لمواجهة كل التحديات



ملحق 1

بيانات مؤتمرات

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

البيان العام الصادر عن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (26 نونبر 1978)

إن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بإعلانه عن قيام الكونفدرالية يكون قد أنجز مهمة تاريخية، ويمكن الطبقة العاملة من الأداة النضالية الضرورية، وأعاد الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني.

ويأتي هذا الحدث التاريخي نتيجة تحولات كمية ونوعية في صفوف الطبقة العاملة بحكم نموها العددي وتنامي وعيها الطبقي بالتحاق العديد من أبناء المعاهد والمدارس، ضحايا السياسة التعليمية اللاشعبية، ونتيجة لتفاحش الاستغلال الرأسمالي والميز الطبقي. هذا التحول الكمي والنوعي الذي أدى إلى تصاعد أشكال النضال ضد الانتهاز النقابي والاستغلال الرأسمالي وصولاً إلى البديل التاريخي الذي يستجيب لمطامح الطبقة العاملة في التحرر من كل أنواع الاستغلال، وبناء الأداة النقابية الديمقراطية الوحيدة المناضلة لتجاوز الأجهزة النقابية المتعفنة، ولتحتل الطبقة العاملة مكانها الطبيعي في النضال الطبقي والوطني والنضال القومي والعالمي.

ولما كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تسعى إلى تنظيم الجماهير العمالية الواسعة ضد الاستغلال والتبعية الاقتصادية فإنها جعلت من ركائزها الأساسية احترام الديمقراطية الداخلية وتوسيع المبادرة القاعدية المسؤولة وإعادة الوحدة للطبقة العاملة، والنضال ضمن الأهداف العامة للحركة التقدمية في بلادنا.

وتقوم الطبقة العاملة المغربية بهذه الخطوة الجبارة في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الهيكلية العامة التي تعرفها بلادنا منذ 1960 من جراء الاختيارات اللاشعبية، والنهج الرأسمالي الذي يكرس التبعية للامبريالية، ويزيد من حدة الاستغلال الذي تعاني منه الطبقة العاملة وكافة الجماهير الكادحة في بلادنا.

وتتجلى هذه الأزمة على الخصوص في استفحال مسلسل تفجير الجماهير الشعبية، وانخفاض القدرة الشرائية لمجموع العمال والمأجورين. فتصاعد الأثمنة وتجميد الأجور والضغط الضرائبي منذ الستينات، كلها عوامل أدت إلى انخفاض مهول للقدرة الشرائية للمأجورين، بالإضافة إلى قلة الخدمات الاجتماعية من سكن وصحة وتعليم ونقل. وقد ترتب عن ذلك إقفال عدد من المؤسسات الاقتصادية، والتسريح الجماعي للعمال، واستفحال في عدد العاطلين - على الخصوص في أوساط الشباب والمرأة العاملة - والقمع المنهجي للعمل النقابي من توقيف ونقل تعسفي للأطر النقابية، والمس السافر بالمكتسبات العمالية حتى تلك التي يحميها قانون الشغل.

وفي إطار هذه الوضعية المزرية جاء شعار «السلم الاجتماعي» كوسيلة تستعملها الطبقات المستغلة (بالكسر) لتغطية طبيعة وأسباب الأزمة الحقيقية، ولتهدف إلى الحد من تعبئة الجماهير العمالية والحد من نضالاتها. وفي النهاية لكي تكس ثرواتها ولترفع من حدة الاستغلال، وذلك في ظل نفس الاختيارات اللاشعبية، وبدون أن يفسح المجال للجماهير الشعبية ولمنظمتها التقدمية في المساهمة الفعلية في تحديد السياسة العامة للبلاد. وطبيعي أن يؤدي هذا النهج الرأسمالي اللاشعبي إلى توسيع الهوة الطبقيّة وبسط نفوذ الامبريالية في كثير من المرافق الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد واكب هذا النهج تقليص في الحريات الديمقراطية، وتزييف الإرادة الشعبية وذلك بتزوير الانتخابات، وباصطناع أغلبية برلمانية شكلية طيبة في خدمة مصالح الطبقة البورجوازية. وآخر مثال على ذلك القانون الحالي الأخير الذي يرفع من قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي ثمنها الجماهير الشعبية.

إن دعم مكتسباتنا الوطنية يقتضي الربط الجدلي بين تحرير الإنسان وتحرير الأرض، وتحقيق الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتعبئة الجماهير الشعبية ولصيانة وحدتنا الترابية واستكمال تحرير باقي أجزاء ترابنا الوطني المحتل.

إن تحرير التراب الوطني لا ينبغي أن يكون مطية لتبرير استغلال الطبقة العاملة من طرف الرأسمال الأجنبي المحلي.

وأمام الوضعية المتدهورة للطبقة العاملة يتحتم عليها أن تحكم تنظيماتها وأن تعزز وحدتها في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وذلك من أجل الدفاع عن مطالبها العادلة وتحسين ظروف عيشها وعملها. ولن يتأتى ذلك إلا عبر نضال ديمقراطي مزدوج وطني ونقابي، يهدف إلى تعميق المكاسب الديمقراطية، وإلى الرفع من القدرة الشرائية للجماهير، وإلى تطبيق قانون السلم المتحرك للأجور والأسعار، وإلى إيقاف مسلسل التفقير الذي يعاني منه الكادحون، وإلى فرض احترام البنود الإيجابية في قانون الشغل مع إصلاحه بمشاركة الممثلين الحقيقيين للعمال، وإلى توسيع الخدمات الاجتماعية، وإلى خلق الشروط الضرورية لمنع إقفال المعامل، وإلى مواجهة التسريحات الجماعية للعمال.

وعلى الصعيد الوطني يجب أن تناضل الطبقة العاملة بجانب الفئات الشعبية الأخرى من أجل تصفية الجو السياسي وتوسيع الحريات الديمقراطية وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين إلى أرض الوطن وبفرض الحقوق النقابية وتوسيعها.

وعلى الصعيد الدولي والعربي يجب أن تساهم الطبقة العاملة المغربية، وذلك بالنضال الحازم ضد الإمبريالية والصهيونية وبالمساندة والدعم اللامشروطين للثورة الفلسطينية في كفاحها المشروع من أجل تحرير كل أرض فلسطين وضد جميع الحلول الاستسلامية. كما يجب دعم ومساندة جميع حركات التحرر الوطني في العالم وإقامة علاقات التضامن مع جميع المنظمات النقابية التقدمية.

الدار البيضاء في 26 نونبر 1978

المؤتمر التأسيسي

ملتقى أول : الوحدة الترابية

إن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد بالبيضاء يومي 25 و26 نوفمبر 1978 :

بعد مناقشة واستعراض تطورات قضية وحدتنا الترابية، هذه التطورات التي تتجلى في تصعيد حملة المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، على الصعيدين العسكري والديبلوماسي، وبعد مناقشة السياسة المتبعة في معالجة هذه التطورات والتي تتجلى أساسا في عدم الحسم مع المعتدي :

1. يؤكد تشبث الطبقة العاملة المغربية بالوحدة الترابية ورفض أية مساومة أو تنازل عن أي شبر من التراب الوطني ؛
2. يطالب المسؤولون بالعمل على استكمال وحدتنا الترابية وذلك بالعمل على استرجاع سبتة ومليلية وكل الجيوب المغتصبة من ترابنا الوطني، وبهذه المناسبة يوجه المؤتمر نداء رفاقيا للطبقة العاملة الاسبانية لتفهم المطلب الوطني للطبقة العاملة والشعب المغربي والمتمثل في حقه في استرجاع باقي المناطق المغتصبة؛
3. يرفض وبشدة الادعاء الذي يفسر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بمطالبات الدفاع عن الوحدة الترابية وصيانتها، هذا الادعاء يمكن أن يستغل في تهيين الرأي العام الوطني لقبول تنازلات ما ؛
4. كما يعبر المؤتمر عن رفض الطبقة العاملة استغلال الوحدة الترابية في تبرير عدم تلبية المطالب المشروعة لمختلف قطاعات الطبقة العاملة، ومطالبة هذه الأخيرة بالصبر والتضحية، في الوقت الذي قدمت فيه مختلف الفئات الشعبية، ومن ضمنها الطبقة العاملة، ولا زالت تقدم تضحيات جسيمة من أجل استرجاع الصحراء وتنميتها، في حين أن هناك طبقة محظوظة مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية، ولم تتحمل أية تضحية لا في الاسترجاع ولا في التنمية؛
5. يوجه المؤتمر تحية إكبار لجيشنا المرباط في أقاليمنا الصحراوية وكذلك للطبقة العاملة في الصحراء المغربية. وينحني بخشوع أمام أرواح شهداء صيانة ودعم الوحدة الترابية.
6. وأخيرا فإن المؤتمر ليوجه نداء أخويا للطبقة العاملة الجزائرية للعمل على تحقيق وحدة شعوب المغرب العربي، هذه

الوحدة التي من المفروض بناؤها على أسس ديمقراطية تقدمية.

ملتقى ثان : الحريات العامة

إن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد بالبيضاء يومي 25 و26 نوفمبر 1978، وبعد مناقشته لوضعية الحريات العامة بالبلاد، وما تتعرض له هذه الحريات من خنق وتضييق؛ وبعد مناقشته لوضعية الحريات النقابية على الخصوص، وما تعرفه من انتهاكات سافرة في مختلف القطاعات؛

1. يدين الإجراءات التعسفية المتخذة في حق المناضلين النقابيين أثناء ممارستهم لحقهم النقابي المشروع.
2. يطالب بإلغاء كافة التشريعات التي تحد من الحريات الفردية والجماعية المستحدثة منها أو الموروثة من عهد الاستعمار.
3. يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين من مناهم، كإجراء أولي، من شأنه أن يساهم في تصفية الجو السياسي، والعمل على خلق شروط إعادة الثقة من أجل بناء مغرب ديمقراطي متحرر.

قضايا أساسية تدارسها المؤتمر

تدارس المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل جملة من القضايا.

وفيما يلي مجموعة من هذه القضايا :

الحريات النقابية : أكد المؤتمر بعد دراسته للخروق الواضحة للحقوق النقابية ببلادنا على ضرورة ضمان الحقوق النقابية الكاملة، كما ينص عليها القانون والدستور، وذلك باحترام حق الانتماء وحرية التجمعات النقابية داخل المؤسسات، وحق الإعلام النقابي ونشر الإعلانات والبلاغات والاعتراف بممثلي العمال النقابيين مع استشارتهم والتفاوض معهم حول الأوضاع المادية والاجتماعية للعمال. وإذا كان الفصل 14 من الدستور يضمن حق الإضراب، فإن المؤتمر ألح على ضرورة احترام هذا الحق الذي يعتبر سلاحا للعمال في الدفاع عن مطالبهم المشروعة، وعدم متابعة العمال نتيجة لممارستهم هذا الحق.

الأجور : انطلاقا من أن الطبقة العاملة هي مصدر ثروات البلاد، فإنها تعرف تدهورا متزايدا في قوتها الشرائية. وأمام ارتفاع الأسعار الموهول، ونتيجة لتجميد قانون السلم المتحرك للأسعار والأجور التي لم تعرف إلا زيادة هزيلة، فإن المؤتمر أكد وطالب باستفادة العمال من مداخيل إنتاجهم وجعل الحد الأدنى للأجور لا يقل عن 1000 درهم مع إعفائها من الضرائب والرفع من قيمة الأرقام الاستدلالية ومساواتها في جميع القطاعات ومراجعة شبكة هذه الأرقام لتقليص الفوارق الطبقيّة بين السلاسل العليا والدنيا.

التعويضات:

1. **التعويضات المهنية:** بناء على تكليف المشغلين للعمال بمهام ومسؤوليات تتطلب مجهودات إضافية مع ما يرافقها من أخطار متفاوتة، فإن المؤتمر طالب بالتعويض عن الأخطار المهنية وأتعاب المسؤوليات، وتطبيق التعويض عن التسلسل الإداري، والرفع من التعويض التقني مع تعميم كل هذه التعويضات على جميع القطاعات.
2. **التعويض عن الساعات الإضافية:** نظرا لما تتطلبه بعض الأعمال من زيادة في ساعات العمل تكون على حساب أجور العمال، فإن المؤتمر طالب بالكف عن استعمال الساعات الإضافية إلا في الحالات الاضطرارية، وفتح المجال أمام التشغيل والتعويض عن هذه الساعات والعمل أثناء أيام العطل والليل.
3. **التعويضات العائلية:** أمام ما تتحمله المرأة في أعباء الولادة وتربية الأبناء، وأمام ما يتطلبه تدريس الأبناء من تكاليف باهظة، وإيماننا بضرورة تيسير الوسائل الضرورية للأسرة لتحمل تبعاتها العائلية، فإن المؤتمر طالب بالتعويض عن المرأة غير العاملة ب 400 درهم ورفع تعويض الزدياد إلى 1000 درهم والتعويض عن الابن ب 150 درهما مع إحداث منحة عن

التمدرس وتعميمها بالنسبة لجميع القطاعات.

4. التعويض عن السكن والبعد والتنقل : السكن والاستقرار من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر للعامل، ونظرا لتجاهل المشغلين لهذه الحقيقة، وأمام الغلاء الفاحش لأثمان الأكرية التي تستنزف ما لا يقل عن 40 % من رواتب العمال، بالإضافة إلى نفقات التنقل الكبيرة وصعوبتها التي تكمن في الفوضى التي يعرفها قطاع النقل العمومي، فإن المؤتمر طالب بسن سياسة إسكانية تهدف جديا للقضاء على أزمة السكن واحترام مسطرة توزيع المساكن المبنية تجنباً لكل محسوبة وتحت إشراف ممثلي العمال والعمل على تعميم التعويض التمثيلي عن السكن بالنسبة لجميع العمال بما لا يقل عن 50 % وتوفير حافلات خاصة لنقلهم إلى مقرات عملهم وتعويضهم عن التنقل والبعد.

ظروف العمل : بعد دراسة المؤتمر لظروف العمل المضنية والشاقة التي تعتمد على رغبة المشغلين في زيادة الإنتاج على حساب طاقة العمال ووقتهم، طالب المؤتمر بالتخفيف من الحد الأدنى للإنتاج المفروض على العامل واحترام كرامته كإنسان ومعاملته في حدود طاقاته وعدم اللجوء للساعات الإضافية إلا في الحالات الشاذة والتخفيض من ساعات العمل الأسبوعية من 48 إلى 40 ساعة في الأسبوع.

الصحة والأمن : حيث أن معظم مراكز العمل لا تتوفر على أبسط الوسائل الصحية الشيء الذي يسبب حوادث وأمراضا يذهب ضحيتها العمال، مما يضر بالإنتاج الوطني ويزيد من إقبال كاهل العامل من حيث المصاريف وإنهاك القوة ناهيك عن انتشار العدوى بسبب انعدام وسائل الوقاية والعلاج، طالب المؤتمر بتوحيد الرخص المرضية وتمديدتها حسب نوع الإصابة، وبإجراء فحوص وتحليلات دورية وتمكين العمال من اختيار الطبيب المعالج، وبوضع صيدليات وممرضين رهن إشارة العمال لمواجهة الحالات المستعجلة وبالإبقاء على أجرة المصابين في حوادث الشغل كاملة إلى غاية تسوية وضعيتهم مع الرفع من قيمة التعويض عن الحادثة بمشاركة ممثلي العمال وتوفير الشروط الصحية داخل مؤسسات الشغل.

التقاعد ووضعية المتقاعدين : انطلاقاً مما تتطلبه الحالة الصحية للمتقاعد وهو في هذا السن من عناية دقيقة بعد أن قدم كل طاقاته لخدمة وطنه، ونظراً لكونه يفقد كثيراً من الامتيازات التي كانت مخولة له كالسكن والتعويضات المهنية، وكذا توقيف مرتبه إلى غاية تسوية وضعيته الإدارية، طالب المؤتمر بالرفع من رواتب التقاعد بما يتناسب ومستوى المعيشة والاعتماد في تحديدها على الراتب الإجمالي الأساسي مع أدائها شهرياً بدل كل 3 أشهر واحتفاظ المتقاعد بالامتيازات التي كانت مخولة له، بالإضافة إلى مرتبه الكامل إلى غاية تسوية وضعيته الإدارية والعمل على الرفع من قيمة راتب التقاعد وإعفائه من الضرائب.

التوظيف والتشغيل : أكد المؤتمر في هذا الباب على ضمان حق الشغل لجميع المواطنين وفتح مدارس للتكوين المهني والعمل على احترام قانوني الشغل والوظيفة العمومية، فيما يتعلق بالترسيم مع الاعتراف بالكفاءات والشهادات المهنية واعتبار فترات تكوين العمال تقنياً فترات عمل تتحمل الإدارة نفقاتها. كما أكد المؤتمر على ضرورة إحداث تعويض عن البطالة بالنسبة للمسجلين في مكاتب الشغل لا تقل قيمته عن 3/4 الحد الأدنى للأجور.

حقوق العامل داخل المؤسسة : ألح المؤتمر انطلاقاً من الوضعية المزرية الحالية على ضرورة وضع القوانين الأساسية والعمل على تطبيقها وتطويرها لتساير التطورات التي تعرفها القطاعات الإنتاجية، وتمثيل العمال في جميع مجالس ولجن المؤسسات للتقرير في القضايا المباشرة وغير المباشرة التي تمس أوضاع العمال المادية والاجتماعية، كما طالب المؤتمر بالعمل على تحقيق تمثيل نقابي حقيقي داخل المؤسسات باحترام إرادة العمال في انتمائهم واختيار ممثليهم، وكذا إعادة النظر في تفتيش الشغل وعلاقته بالإدارة والعمال وتخويل المجاورين الحق في تحسين أوضاعهم.

حقوق العامل الاجتماعية : أكد المؤتمر على أهمية وتعميم المؤسسات الاجتماعية وتزويدها برؤوس الأموال الكافية لضمان استفادة العمال منها وجعلها مؤسسات عمالية تسير من طرفهم ويشرف عليها ممثلون حقيقيون للعمال منتخبون من طرفهم بطريقة ديمقراطية وبتوقيف المتلاعبين بمصالح العمال ومعاقبتهم طبق القانون بعد إجراء تحقيق في خروقه الواضحة.

حقوق المرأة العاملة : طالب المؤتمر بمساواة المرأة بالرجل في المسؤوليات والأجور ومعاملة الحاملات معاملة خاصة

طيلة فترة الحمل، وذلك بعدم مزاولتهن للعمل ليلا وعدم تعرضهن لكل إجراء يضر بأحوالهن الصحية والنفسية. كما أكد المؤتمر على ضرورة تمديد عطلة الولادة ومنح الأمهات المرضعات ساعتين للرضاعة بدل ساعة واحدة في اليوم ورخص مؤدى عنها طيلة فترة مرض الإبن والعمل على وضع تشريع خاص بالنسبة لتقاعد المرأة يراعى مهامها المزدوجة كعاملة وربة بيت.

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (28 - 29 - 30 نونبر 1986)

إن المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد بالدار البيضاء أيام 28. 29 - 30 نونبر 1986 تحت شعار: « من أجل التحرر والديمقراطية والتنمية الاجتماعية »، اعتبارا لكونه أول مؤتمر تعقده المركزية النقابية بعد مؤتمرها التأسيسي، بناء على مشاركة واسعة وفعالية للقواعد العمالية النقابية التي استعادت حرية المبادرة وقدرة العمل والاختيار في إطار التصحيح الجذري الذي أنجزت مراحل الأساسية خلال السنوات الثمانية الماضية في عمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واستطاعت أن تتوج اليوم مجهوداتها وتضحياتها بعقد أول مؤتمر حقيقي للحركة النقابية المغربية بعد سنوات من الحجر والوصاية.

واعتبارا للتحول النوعي الذي كشفه هذا المؤتمر في الخبرات النضالية للمنخرطين في المنظمة، وفي تركيبة المنخرطين أنفسهم الذين حققوا وفي هذا المؤتمر بالذات التصاعد الكمي والنوعي للشغيلة، وتلاحمها مع الأطر التعليمية ومستخدمي وأطر القطاع العام والشبه العام تلاحما أفرز نقلة نوعية حاسمة في وعي المنقبين ومعارفهم وممارستهم ورويتهم النقابية والسياسية، ونظرا لما أفرزه هذا الواقع الجديد من انطلاق حقيقي في مسلسل تنظيم الطبقة العاملة المغربية وتعبئتها في إطار قوي ومسؤول،

واعتبارا للوضعية الخطيرة التي تعرفها بلادنا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يستمر إصرار المسؤولين على إفساد اللعبة الديمقراطية وتمير واقع الاستفراد بالقرار والتسيير مفرغين التعدد والتنظيم الديمقراطي من محتواهما الحقيقي في الوقت الذي تصدر فيه الحريات، ويفرض الرأي الواحد بقوة الأجهزة الإدارية والقمعية، وحيث يستمر استفحال الأزمة الاقتصادية بشكل يدفع ببلادنا إلى مزيد من التبعية ورهن السيادة الوطنية نتيجة الانصياع التام لنصائح المؤسسات المالية والدولية وبشكل يضخم يوما بعد يوم بؤس الفقراء المطلقين، والمهمشين وجيش العاطلين وبينهم خريجو الجامعات رغم ما تزخر به بلادنا من إمكانيات هائلة مادية وبشرية تستطيع إنجاز الخطوات الفعلية نحو تنمية حقيقية، فيما لو استغلت بشكل عادل وعقلاني

وحيث يستمر واقع الفروقات الطبقيّة الفاحشة وتوضع رهن إشارة الطبقات المحظوظة كل إمكانيات البلاد وقوانينها التشجيعية، لتزيد في إثرائها العقيم ولتمتلك مزيدا من الوسائل التسلطية لقمع العمال في مداخلهم، وعملهم وحقوقهم في السكن والتعليم والعلاج وحيث يزدج من خلال إحباط الأزمة وانعكاساتها على القيم والسلوكات بكل الفئات المسحوقة في براثن البؤس الثقافي والتجهيل والاستلاب، فإن المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكد ما يلي :

1. إن الطبقة العاملة المغربية منظمة في صفوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حققت فعليا وعلى الساحة النقابية التصحيح التاريخي لمسار الحركة النقابية المغربية وأنجزت بذلك أدواتها الفعالة لخوض تجربة النضال النقابي الديمقراطي بكل ما تملكه من طاقات وإرادة في التحرر وتحقيق العيش الكريم، وفتحت بذلك أفقا جديدة لإغناء وتجذير التجربة النقابية الديمقراطية.

2. لقد استطاع مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتضحياتهم والتحامهم مع فصائل الحركة الوطنية والتقدمية المغربية تحقيق تحول حاسم في طبيعة الصراع المجتمعي الذي تشهده بلادنا إذ أصبح اليوم صراعا سياسيا واجتماعيا تواجه فيه القوى الديمقراطية المرتبطة بقضايا الجماهير، الطبقات المسيطرة باختياراتها السياسية وامتدادتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

3. إن الطبقة العاملة المغربية منظمة في صفوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أصبحت اليوم جزءا أساسيا من حركة المجتمع وتحولاته الفاعلة ولم يعد ممكنا القفز على مطامحها وفرض اختيارات لا تستجيب لحاجياتها الأساسية ولحقوقها المشروعة المادية منها والمعنوية.

إن هذه الحقائق الأساسية كانت حاضرة في أذهان المؤتمرين ومائلة أمامهم وهم يناقشون بوعي ومسؤولية كل القضايا

الوطنية والقومية والدولية المطروحة على المؤتمر. وشعورا من المؤتمر بضرورة التعبئة الشاملة من أجل أهداف واضحة وضرورية فإنه يعلن ما يلي:

أولا. على المستوى الوطني

يجدد المؤتمر الثاني تمسك الطبقة العاملة المغربية ومنظمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوحدة المغرب الترابية وسيادته الوطنية الكاملة ويحيي بإجلال وتقدير ما تقوم به قواتنا المسلحة الملكية في صحرائنا المسترجعة من عمل جبار لحماية أمن أقاليمنا الصحراوية وصيانة اندماجها الطبيعي في الوطن.

يدعو الحكومة المغربية إلى طرح قضية سبتة ومليلية والجزر الجعفرية الموجودة تحت السيطرة الإسبانية بكل حزم وجدية، ويوجه إلى إخواننا المغاربة القاطنين بالأراضي المحتلة، والمتمسكين بمغريبتهم وبهويتهم العربية الإسلامية، تحياتنا النضالية ومساندتنا الكاملة لطموحهم في التحرر والانعتاق من ربة الاستعمار.

ونظرا لما تعرفه بلادنا من أوضاع دقيقة فإن المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو كافة القوى الوطنية والتقدمية الغيورة على مستقبل البلاد وتقدمها، والحريصة على فتح آفاق المستقبل أمام ملايين الشباب المغربي الذي شهد ويشهد النور في عهد الاستقلال، يدعو كافة هذه القوى إلى توحيد جهودها في مجالين حيويين يهمان مصير أمتنا:

مجال البناء الديمقراطي وحماية الحريات النقابية والسياسية والاجتماعية، وذلك بالوقوف ضد تزيف الإرادة الشعبية ومصادرة قرارها، وبالععمل على انتزاع مكاسب ديمقراطية حقيقية تفضي إلى إقامة مجالس تمثيلية فعلية تملك المصادقية والمسؤولية وتضع نفسها قانونيا وأخلاقيا تحت سلطة المراقبة الشعبية الفعلية، ومن جهة أخرى وضع ميثاق للحريات العامة يعتبر حد أدنى تدافع عنه كل القوات الحية بالبلاد.

في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ببلورة برنامج إنقاذ وطني يوقف نزيف التبعية والاختيارات الفاسدة ويضع برامج حد أدنى لنهج سياسة تنمية وطنية تضع على عاتقها توجيه كل مواردنا المالية لتحقيق الحاجيات الأساسية ومراجعة أوضاع العمال والمستخدمين، وذلك برفع الحد الأدنى للأجور، وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار، وترسيم المؤقتين والميائمين. واحترام حق ورق الضمان الاجتماعي والتقاعد والحقوق النقابية، وحماية الطبقة العاملة من تسلط أرباب العمل الذين ينتهكون قرانين الشغل والحريات النقابية. كما توجه إمكانيات البلاد لوضع خطة مستعجلة في مجالات الشغل والشباب، وإصلاح الأوضاع التعليمية وتوقيف مسلسل تفويت المؤسسات العمومية والتسريع الفردي والجماعي للعمال والمستخدمين، والتخفيض من ساعات العمل.

وإن المؤتمر الثاني إذ يشجب أسلوب التناور والتملص من المسؤولية الذي مارسه الحكومة لحد الآن في علاقتها مع مطالب الطبقة العاملة.

يطالبها بالالتزام بالحوار الفعلي والحقيقي مع ممثلي الطبقة العاملة وباحترام حق الإضراب وكل الحريات النقابية، كما يؤكد المؤتمر أن النضال النقابي لتحقيق المطالب العادلة للطبقة العاملة المغربية هو نضال ديمقراطي في جوهره وأن القضاء على الاستغلال هو من صميم النضال الديمقراطي الذي تخوضه حركة التحرر الوطني.

يعبر المؤتمر عن تضامنه اللامشروط مع عمالنا المهاجرين ضد ما يتعرضون له من حيف وميز عنصري، ويطالب الحكومة بالكف عن اعتبار الطبقة العاملة المغربية بالمهجر مجرد مصدر ثابت للعملة، بل جزء من شعبنا هجرته نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة، له حقوق مشروعة في العودة الكريمة لأرض الوطن وفي الحفاظ على هوية أبنائه وانتماهم لهويتنا الحضارية العربية الإسلامية.

يطالب المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بإرجاع كافة المطرودين والموقوفين إلى عملهم، وإطلاق سراح كافة

المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة كل المنفيين.

ثانيا . على المستوى القومي

يؤكد المؤتمر تمسك الطبقة العاملة المغربية بضرورة بناء المغرب العربي الكبير، ويدعو كافة القوى العمالية والديمقراطية في أقطارها لاستعادة روح التضامن الأخوي والنضال المشترك التي سادت شعبنا في مرحلة الكفاح ضد المستعمر وتوظيفها في معارك اليوم دفاعا عن وحدة شعوبنا وحققها في الديمقراطية والتحرر والتنمية الاجتماعية.

يجدد المؤتمر تأييد الطبقة العاملة المغربية ومساندتها المطلقة للثورة الفلسطينية ولممثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وإذ يعبر عن قناعته بأن وحدة الصف الفلسطيني واستقلال قراره الوطني هو السلاح الأول في معركة التحرير ليدعو كل فصائل حركة التحرير العربي لحماية الثورة الفلسطينية ومساندتها واعتبارها المسؤولية الأولى عن تحديد إستراتيجية الكفاح من أجل تحرير الأرض المغتصبة.. ويحيي صمود ونضال الطبقة العاملة الفلسطينية في الأرض المحتلة، كما يجدد المؤتمر مساندته لنضال الشعب اللبناني من أجل استعادة أرضه المحتلة من قبل القوات الصهيونية، ومن أجل عودته وطننا عربيا ديمقراطيا موحدًا.

يؤكد المؤتمر مساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للشعب العراقي الصامد في وجه الحرب المدمرة التي لا يريد القادة الإيرانيون توقيف رحاها برغم المبادرات السلمية المتعددة ورغم النداءات الموجهة للطرفين من كل الهيئات السلمية الإقليمية والدولية.

إن تغذية العدو الأمريكي بواسطة حليفه الصهيوني آلة هذه الحرب الموجهة ضد مصلحة الطبقة العاملة ومجموع الشعب الإيراني لدليل على خطورة ما تبنته الامبريالية الأمريكية ضد الشعوب العربية الإسلامية، وما تخطط له في منطقة الخليج العربي لجعل هذه المنطقة هدفا سهلا لمطامحها الهيمنية.

يدعو المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل كل الهيئات النقابية العربية ومجموع حركة التحرير العربي إلى الوقوف ضد الهجمة الصهيونية الامبريالية الشرسة وضد التهديد بالحرب الموجهة للشعوب العربية، كما يدعوها للوقوف بحزم ضد تطبيع العلاقات مع الغاصب الصهيوني، وحماية الحس القومي لجماهيرنا العربية.

يؤكد المؤتمر مساندته لكل الحركات النقابية والديمقراطية العربية التي تناضل في كل أنحاء الوطن العربي من أجل الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، ويعتبر أن هذا النضال هو سبيلنا المشترك الوحيد لتحويل طموحاتنا الوحدوية إلى واقع فعلى على الأرض العربية.

ثالثا . على المستوى الأممي

يؤكد المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تضامنه المطلق مع كل الشعوب المكافحة من أجل استقلالها وسيادتها ومع كل حركات التحرر المناهضة للعنصرية وللعدوان الامبريالي ويندد بالنظام العنصري بجنوب إفريقيا.

يحيي نضال الطبقة العاملة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ويعتبر نضالها المستميت ضد نتائج التبعية الاقتصادية والسياسية تعزيزا لكل النضالات التي تخوضها الشغيلة العالمية لبناء أسس جديدة للعلاقات الدولية قوامها احترام السيادة الوطنية، واستقلالها عن مراكز الهيمنة الرأسمالية وأساليبها في استعباد الشعوب.

الدار البيضاء في 30 نونبر 1986
المؤتمر الوطني الثاني

المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة كل المنفيين.

ثانيا . على المستوى القومي

يؤكد المؤتمر تمسك الطبقة العاملة المغربية بضرورة بناء المغرب العربي الكبير، ويدعو كافة القوى العمالية والديمقراطية في أقطارها لاستعادة روح التضامن الأخوي والنضال المشترك التي سادت شعبنا في مرحلة الكفاح ضد المستعمر وتوظيفها في معارك اليوم دفاعا عن وحدة شعبنا وحقوقها في الديمقراطية والتحرر والتنمية الاجتماعية.

يجدد المؤتمر تأييد الطبقة العاملة المغربية ومساندتها المطلقة للثورة الفلسطينية ولتمثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وإن يعبر عن قناعاته بأن وحدة الصف الفلسطيني واستقلال قراره الوطني هو السلاح الأول في معركة التحرير ليدعم كل فصائل حركة التحرر العربي لحماية الثورة الفلسطينية ومساندتها واعتبارها المسؤولة الأولى عن تحديد إستراتيجية الكفاح من أجل تحرير الأرض المغتصبة.. ويحيي صمود ونضال الطبقة العاملة الفلسطينية في الأرض المحتلة، كما يجدد المؤتمر مساندته لنضال الشعب اللبناني من أجل استعادة أرضه المحتلة من قبل القوات الصهيونية، ومن أجل عودته وطنا عربيا ديمقراطيا

مرحدا

يؤكد المؤتمر مساندة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للشعب العراقي الصامد في وجه الحرب المدمرة التي لا يريد القادة الإيرانيون توقيف رحاها برغم المبادرات السلمية المتعددة ورغم النداءات الموجهة للطرفين من كل الهيئات السلمية الإقليمية والدولية.

إن تغذية العدو الأمريكي بواسطة حليفه الصهيوني آلة هذه الحرب الموجهة ضد مصلحة الطبقة العاملة ومجموع الشعب الإيراني لدليل على خطورة ما تبثته الأمبريالية الأمريكية ضد الشعوب العربية الإسلامية، وما تخطط له في منطقة الخليج العربي لجعل هذه المنطقة هدفا سهلا لمطامحها الهيمنية.

يدعم المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل كل الهيئات النقابية العربية ومجموع حركة التحرر العربي إلى الوقوف ضد الهجمة الصهيونية الأمبريالية الشرسة وضد التهديد بالحرب الموجهة للشعوب العربية، كما يدعوها للوقوف بحزم ضد تطبيع العلاقات مع الغاصب الصهيوني، وحماية الحس القومي لجماهيرنا العربية.

يؤكد المؤتمر مساندته لكل الحركات النقابية والديمقراطية العربية التي تناضل في كل أنحاء الوطن العربي من أجل الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، ويعتبر أن هذا النضال هو سبيلنا المشترك الوحيد لتحويل طموحاتنا الوحدوية إلى واقع فعلى على الأرض العربية.

ثالثا على المستوى الأممي

يؤكد المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تضامنه المطلق مع كل الشعوب المكافحة من أجل استقلالها وسيادتها ومع كل حركات التحرر المناهضة للعنصرية وللعدوان الأمبريالي ويندد بالنظام العنصري بجنوب إفريقيا.

يحيي نضال الطبقة العاملة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ويعتبر نضالها المستميت ضد نتائج التبعية الاقتصادية والسياسية تعزيزا لكل النضالات التي تخوضها الشغيلة العالمية لبناء أسس جديدة للعلاقات الدولية قوامها احترام السيادة الوطنية، واستقلالها عن مراكز الهيمنة الرأسمالية وأساليبها في استعباد الشعوب.

الدار البيضاء في 30 نونبر 1986
المؤتمر الوطني الثاني

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الثالث للكونغرس الديمقراطية للشغل (14. 15. 16 مارس 1997)

إن المؤتمر الوطني الثالث للكونغرس الديمقراطية للشغل المنعقد بالدار البيضاء أيام 14. 15. 16 مارس 1997 تحت شعار: تجديد التعاقد والالتزام بين الكونغرساليين من أجل دور فاعل للحركة النقابية في القرن 21، وهو يتمثل بعمق وتقدير ما جاء في كلمة الأخ المناضل نوبير الأموي في الجلسة الافتتاحية ومجمل الردود التوضيحية الشفافة التي قدمها في مختلف جلسات المؤتمر معتبرا أنها تشكل أفقا توجيهيا للمؤتمر ومرجعا لتحديد المواقف والتأكيد على الاختيارات والمباديء التي أضحت من أسس الهوية النضالية للكونغرس الديمقراطية للشغل.

– يستحضر الظرفية العالمية التي تجتاز منعطفها تاريخيا بفعل التحولات العميقة والمتسارعة التي شملت كل المجالات والحقول، وفرضت نفسها على المنظومات الفكرية ومواقف الدول وعلاقاتها وأشكال التحالفات وصيغ التكتلات من أجل صياغة أجوبة ملائمة على الأسئلة الجديدة المطروحة ومواجهة التحديات التي تزداد اتساعا وتنوعا وتعقيدا، يؤثر كل ذلك ما يسمى بالعولمة والشمولية والذي تم التمهيد له تحت قيادة وتوجيه الامبريالية وحلفائها الغربيين عبر العديد من المبادرات والذنوات والمؤتمرات التي ينظر لها إيديولوجيو هذه الديكتاتورية الجديدة وكأنها محاولات لضمان الاستقرار والسلم، وسعادة الإنسانية وتقدمها. هذه الديكتاتورية الجديدة التي اتضحت خلفياتها وأهدافها السياسية والاقتصادية والفكرية من خلال مسلسل الحروب والهزات وبؤر التوتر التي عرفتتها كثير من المجتمعات، من حرب الخليج الثانية ومحاصرة الشعب الليبي والشعب الفلسطيني واللبناني، إلى مأساة يوغوسلافيا والصومال والسودان واستمرار الحصار على كوبا ومحاولات تهويد القدس. إنها حرب حقيقية بأسلحة جديدة تستهدف زعزعة استقرار الدول واستغلال الشعوب، ونهب خيراتها والتحكم في تطورها الاقتصادي وقرارها السياسي واجتثاث هويتها الثقافية والحضارية، ومصادرة سيادتها الوطنية، وتفقير شعوبها، وجعل الرأسمال الوطني في خدمة الرأسمال العالمي لتصبح السيطرة المطلقة والشاملة للشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات، التي تصنع القرارات السياسية العالمية.

كما ينعقد المؤتمر الوطني الثالث في ظرفية سياسية وطنية حاسمة محكومة بالأفاق والرهانات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمر النظام بلحظة تحول، تقتضي بناء قواعد الحكم على أسس صلبة تكون موضوع تراض واتفاق، ومواصلة الإصلاح السياسي في اتجاه ديمقراطية الدولة والمجتمع لمواجهة تحديات المستقبل وتلافي المخاطر، والخروج من أزمة عميقة وشاملة تمتد إلى كل المجالات والمستويات، تعاني من آثارها ونتائجها كل فئات الشعب. هذه الأزمة التي زادت من تعقيدها وترسيخها العولمة وانعكاساتها، وكذا ثقل المديونية والفساد الإداري وأشكال الإثراء اللامشروع، وتزوير الإرادة الشعبية طيلة عقود من الزمن، وانتهاج سياسة لا تعتمد في تخطيطها وتوجهاتها على المصالح الحقيقية والحاجات الأساسية للشعب المغربي.

وهكذا يتميز النسيج الاقتصادي الهش بتخلف وعجز المقاومة وجمود حجم الاستثمارات واستمرار الاختلالات المالية، ونتائج سياسة التقويم الهيكلي المملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية، واللجوء إلى سياسة الخصخصة، تحت ذريعة عقلنة الاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص والتوازن الاجتماعي والجهوي، لتشمل قطاعات إستراتيجية بما في ذلك المرتبطة بالأمن القومي، وتحول المؤسسات العمومية إلى إقطاعيات حقيقية خدمة للذين أغرقوا القطاع العمومي في مستنقع الديون الداخلية والخارجية، هذا فضلا عن أن مداخل الدولة ولا سيما الجمركية منها مرشحة للاهتزاز، تنفيذا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. وعلى المستوى الاجتماعي يتم الإجهاز على المكاسب الاجتماعية ومصادرة المكتسبات العمالية، وترتفع مستويات التشرد والانحراف والجريمة والامية، وتتزايد حالات اللجوء إلى الهجرة، وتتخلى الدولة عن وظائفها الأساسية في توفير ضمان الخدمات العمومية كالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية والسكن والتعليم الذي يعاني من أزمة بنيوية في مجالات التأطير والتجهيز والمناهج والآفاق، أزمة فشلت محاولات متعددة في احتوائها والحد من نتائجها الكارثية المتمثلة في إنتاج آلاف العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا واللجوء أحيانا إلى عسكرة الجامعة وانتهاك حرمتها كفضاء للحوار الفكري والعلمي.

هذا إضافة إلى تفشي وتفاقم ظاهرة البطالة بكل أشكالها التي تمس أغلب الفئات الشعبية من رجال ونساء

وشباب، علاوة على استمرار مسلسل التسريحات وتقليص ساعات العمل، وتردي الأوضاع الاجتماعية والمادية التي تعاني منها الجماهير الشعبية والطبقة العاملة المغربية، التي أصبحت عاجزة عن تأمين المتطلبات الأساسية للحياة. بالرغم من كونه القوة المنتجة للخيرات الوطنية، التي يتمتع بها بعض الذين لا يترددون في قمعها وحرمانها من حقوقها الأساسية.

- ولأن المؤتمر الوطني الثالث لا يعتبر التحديث شعارا من شعارات الترف الفكري والاستهلاك الإعلامي، يؤكد على أهمية خيار القيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نحو تحديث مؤسستنا النقابية، وتجويد أدائها اليومي بتوفير كل الشروط المادية والأدبية، بما في ذلك الرهان على شرط الإعلام والتواصل، أفقيا وعموديا، وصيانة الذاكرة النضالية المضيئة للكونفدراليين والكونفدراليات لأنها أضحت مكونا مركزيا من مكونات الذاكرة المعاصرة عبر تجاوبها الجوهري وتكاملها مع ما قدمه شعبنا عبر تاريخه الطويل.

إن المؤتمر الوطني الثالث، انسجاما مع توجهات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كمركزية عمالية مناضلة وحركة وطنية ديمقراطية وتقدمية، والتزاما بمبادئها وثوابتها، إذ يستحضر سجل الكفاحات والنضالات التي خاضها الكونفدراليون، وملاحم 30 مارس 79 و 20 يونيو 81 و 14 دجنبر 90 و 5 يونيو 96 الذي شكل مدخلا لمرحلة جديدة تميزت بالحوار الاجتماعي والتصريح المشترك بين الأطراف الثلاثة المكونة لعالم الشغل، والذي نعتبره حدثا هاما في مسيرة الحركة النقابية المغربية ومكسبا للطبقة العاملة. وإن يسجل أيضا ما قدمه الكونفدراليون والكونفدراليات من تضحيات طيلة عقدين من الزمن، ووفاء لخط النضال والكفاح الذي تعاقبنا عليه منذ المؤتمر التأسيسي في نونبر 1978، واعتبارا لما تتعرض له الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من إجهاد على مكاسبها، ومس لحقوقها، وهجوم على قوتها الشرائية، وما يعانيه الشباب من تهيمش وبطالة.

وإن يستحضر تحديات ورهانات العولمة ومتطلبات مواجهتها على المستوى الوطني والدولي، وتأسيسا على إرادة التغيير التي عبرت عنها جماهير شعبنا والقوى الديمقراطية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني الحية، هذه الإرادة التي يعتبر التصريح السياسي خطوة على طريق احترامها وبلورتها.

وأخذا بعين الاعتبار ما عرفته قضية وحدتنا الترابية من مؤامرات ومخططات انفصالية تستهدف استمرار التوتر في منطقة المغرب العربي وزعزعة استقراره وإعاقة بنائه وتطويره.

وانسجاما مع توجه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الديمقراطي، واقتناعا منها بأن المدخل الطبيعي للخروج من الأزمة العميقة الشاملة، والعبور نحو القرن 21.

وترسيخا لإيمان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوحدة ومصير وأهداف الطبقة العاملة وضرورة التضامن العمالي العالمي فإن المؤتمر الوطني الثالث :

1. يعتبر أن رهانات المستقبل والتحديات التي طرحتها الدولة تقتضي إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتأهيله، واعتماد العلم والتكنولوجيا، لتكون في مستوى المواعيد المقبلة.
2. يطالب بإطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين السياسيين والنقابيين والكشف عن المختطفين وتعويض عائلاتهم، وعودة باقي المنفيين والمغتربين.
3. يؤكد من جديد على ضرورة تصفية ملف الموقوفين والمطرودين في جميع القطاعات وذلك بإرجاع الذين لم يستأنفوا عملهم بعد، وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية منذ تاريخ التوقيف بالنسبة للذين التحقوا بعملهم.
4. يؤكد على المكتسبات الوطنية والشعبية في مجال التعليم ويندد بعسكرة الجامعة وانتهاك حرمتها ويطالب بإطلاق سراح كافة الطلبة المعتقلين والمحكومين.

كما يؤكد على أن قضايا المرأة المغربية أضحت بحاجة إلى تفهم عميق وتجاوب تقتضيه صيرورة الفكر، وتستلزمه متطلبات الواقع المعيش. كما يدعو إلى وضع حد لحالة التهميش التي تعاني منها الثقافة الشعبية، والحرص على مرتكزات الهوية الوطنية، الثقافية والحضارية واللغوية، أي أساسا على قيمة الديمقراطية الثقافية باعتبار ذلك شرطا أوليا من شروط المجتمع الديمقراطي

الحقيقي.

5. يوجه نداء إلى العمال الجزائريين وإلى الشعب الجزائري للمساهمة في توفير شروط معالجة القضية الوطنية لبناء المغرب العربي كقوة اقتصادية جهوية من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية المطروحة.
6. يشجب كل الحملات العنصرية الموجهة ضد عمالنا المهاجرين في الخارج، ويعبر عن تضامنه المطلق مع مواقفهم ونضالاتهم للدفاع عن حقوقهم ويجدد الدعوة إلى الحكومة المغربية لتحمل كامل مسؤولياتها تجاه ما يعانيه من مشاكل في الداخل والخارج.
7. يندد بكل المحاولات الرامية إلى تهويد القدس وقمع الشعب الفلسطيني وعرقلة الجهود المبذولة لتحقيق السلام بالشرق الأوسط.
8. يندد باستمرار الحصار الامبريالي/الصهيوني ضد الشعوب العربية في كل من العراق وليبيا والسودان ويؤكد على وحدة الصف العربي ودعم صمود أمّتنا العربية.
9. يؤكد على مواقفه التضامنية مع كل الشعوب المضطهدة في العالم.
10. يدعو الطبقة العاملة في العالم إلى تكوين جبهة عمالية/أمية على قاعدة استراتيجية مشتركة وبرنامج عمل مشترك لمواجهة أخطار وتحديات العولمة التي ليست قدرا محتوما.

التوصيات :

- إن المؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد أيام 14/15/16 مارس 1997 بالدار البيضاء يوصي أجهزته القيادية بمناصرة الجهود لرفع الحصار على الأستاذ عبد السلام ياسين.
- إن المؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد أيام 14/15/16 مارس 1997 بالدار البيضاء يوصي أجهزته القيادية باتخاذ كل الخطوات والمساعدات من أجل الوصول إلى استعادة المناضلين إبراهيم السرفاتي كل حقوقه كمواطن يهودي مغربي والسماح له بالعودة إلى أرض الوطن.

الدار البيضاء في 16 مارس 1997
المؤتمر الوطني الثالث

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (14 . 15 . 16 مارس 2001)

إن المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المنعقد أيام 14 . 15 . 16 مارس 2001، تحت شعار : «الوحدة والديمقراطية» بمدينة العيون، رمز الوحدة الوطنية لمعانقة أخوتنا في أقاليمنا الجنوبية، ولتجديد التعاقد والالتزام، من أجل تحصين وحدتنا الترابية واستكمال التحرير أرضا وإنسانا. ومن أجل بناء دولة الحق والقانون وخدمة القضايا العادلة للشعب المغربي، خاصة وأن مغرب اليوم دخل عهدا جديدا بملك جديد، نحترمه ونقدره، أكد في غير ما مناسبة على عزمه الأكيد لمواجهة أوضاع البلاد بمنهجية جديدة منفتحة على الأفق الديمقراطي باستحضاره للشرط التاريخي المعقد، والمحمل بالعديد من الإشكالات والأسئلة، والمثقل بالعديد من القضايا والتحديات:

فعلى المستوى الدولي: تحضر العولمة بكل تجلياتها وأبعادها وانعكاساتها الخطيرة القائمة والمحتملة على الدول والشعوب، في إطار نظام دولي جديد، يسعى إلى جعل الليبرالية المتوحشة، عقيدة كونية، باعتماد كل آليات التحكم، والضغط الاقتصادي والعسكري والتضليل الإيديولوجي، بقيادة المركب الامبريالي الصهيوني الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، على حساب حرية الشعوب وكرامتها، وحققها في الوجود والحياة. وأن أخطر مظاهر هذا النظام الدولي «الجديد» الذي لا جديد له إلا ضراوته، المتمثلة في تهديد مستقبل الإنسانية بصفة عامة، والطبقة العاملة بصفة خاصة، من خلال إنتاج إنسان جديد مفصول عن هويته، وفاقد لكرامته كانسان، بتعميم الفقر والجهل والبؤس الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى المستوى القومي: تتميز إستراتيجية النظام الدولي الجديد بالسعي إلى تحويل بعض الدول العربية، ومن ضمنها بعض دول الخليج، إلى ولايات خاضعة للقطب الأمريكي لتأمين مصالحه الإستراتيجية وضمان استمرار هيمنته، إن وفي هذا السياق يأتي العدوان الامبريالي الأمريكي الصهيوني الغربي على الشعب العراقي الصامد، الذي لا يزال يعاني من النتائج المدمرة لهذا العدوان، على كل المستويات والأصعدة، أمام لا مبالاة المجتمع الدولي، وتواطؤ بعض الدول العربية، وصمت وتخاذل أخرى. وبالرغم من غضب الشارع العربي والمناهضة الشعبية والتضامن الجماهيري، استمر ويستمر الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان، ويواصل الشعب الفلسطيني البطل مقاومته الصامدة، وكفاحه البطولي ضد الغطرسة الصهيونية.

وعلى المستوى المغاربي: تمتد إستراتيجية النظام الدولي في المغرب العربي، من خلال الإبقاء على بؤر التوتر وخلق النزاعات المفتعلة وتجميد كل محاولات التقارب، وللحيلولة دون وحدة المغرب العربي كإطار جهوي لتكتل اقتصادي وتجاري واجتماعي يمتلك القدرة على المنافسة والحضور الفاعل للهندسة الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

وعلى المستوى الوطني: تتميز أوضاع بلادنا، بتعدد مشاكلها وتنوع اختلالاتها، في كافة المجالات، تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الخدماتي، حيث تبقى القضية الوطنية وتحرير سبتة ومليلية الجعفرية حاضرة بكل قوة في سياق تفاعلات العولمة وتقاطعاتها، والتي تفرض تجاوز المقاربات السابقة في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية وتبني مقاربة جديدة تؤمن السيادة الوطنية الشاملة على كل التراب الوطني.

وبخصوص المسألة الديمقراطية يتميز الوضع السياسي ببلادنا بالاستمرار في نهج نفس الاختيارات السياسية المتبعة منذ عقود، والاستمرار في الخضوع لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية. كما يتميز بالاستمرار في مسلسلات تزوير الانتخابات، واغتيال إرادة الأمة، وتدمير التعاقدات، وإفraz المؤسسات الهشة والمغشوشة التي تفتقد للشرعية الديمقراطية، مما يجعلها دون مستوى متطلبات المرحلة. إن تدبير الشأن العام في هذا الشرط الوطني التاريخي، يستلزم اتخاذ تدابير وقرارات جريئة، والقيام بإجراءات ملموسة لتجاوز ما عاناه المغاربة طيلة عقود، من حرمان وتهميش وإقصاء وبؤس، الشيء الذي جعل الحكومة الحالية، كنفلة في المشهد السياسي المغربي، تأتي لا على أساس صناديق الاقتراع، بل وفقا لتسويات مرسومة سلفا. لذلك فإن الأوضاع العامة لبلادنا مازالت لم تعرف ما كان منتظرا من إصلاح وتغيير: فالقضاء لم يعرف الإصلاح الضروري لجعله فضاء

مستقلا للعدل والعدالة. والإدارة لا تزال تعاني من الرتابة وتراكم الملفات وعرقلة الاستثمار مما جعلها تشكل عائقا للتنمية في بلادنا.

وبخصوص الوضع الاقتصادي، فإنه لا يزال خاضعا لمنطق وآليات الامتيازات والتملص من الضرائب، مما أدى إلى تجميع الثروات في أيدي قلة من الانتفاعيين الذين لا هم لهم سوى تسخير الثروة الوطنية، واستغلال النفوذ لصالحها، على حساب المصلحة الوطنية، وأوسع الجماهير الشعبية.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن أغلب الجماهير الشعبية، والقوى النشطة في المجتمع تعاني من تفاقم الوضع الاجتماعي واستفحال كل مظاهر المعاناة، بسبب ضعف الأجور وهزالة التعويضات، وغياب الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية، علاوة على استمرار مسلسل التوقيفات والتسريحات الفردية والجماعية، وتقليص ساعات العمل وفقدان مناصب الشغل، وإغلاق المؤسسات الإنتاجية والخدمات، وغياب ثقافة الحوار، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية والتكؤ في إبرام وتطبيق الاتفاقيات الجماعية وعدم الالتزام بتنفيذ البروتوكولات في العديد من المؤسسات. هذا وتظل معظم البنود المتضمنة في التصريح المشترك لفتح غشت 1996 واتفاق 19 محرم 1421 معلقة بالرغم من النداءات المتكررة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والمساعي المبذولة لدى مختلف الدوائر الحكومية المسؤولة، خاصة ما يتعلق بالنزاعات الاجتماعية التي تتسع دائرتها وتتفاقم نتائجها الاجتماعية والنفسية على الآلاف من الأسر العمالية. ومما ساهم في تعقد هذه الأوضاع الاجتماعية العمالية الصعبة هو استمرار مسلسل الخصوصية التي أصبحت تهدد العديد من المؤسسات الإنتاجية الحيوية، بما فيها تلك المرتبطة بجوانب من السيادة الوطنية، فضلا عما يشكله الاستمرار في هذه السياسة من أخطار اجتماعية على الطبقة العاملة المغربية.

وبخصوص المستوى الثقافي، فإنه يجب العمل على الاهتمام بهذا الحقل في ثرائه وعراقته وتنوع مكوناته، ليساهم في تقوية النسيج الاجتماعي وتماسك مقوماته التاريخية والحضارية، لمواجهة كل عوامل التفكك والاجتثاث. إن أخطر الظواهر التي أصبحت تهدد كل أسرة مغربية، وتساهم في تعميق التوترات الاجتماعية، تتمثل في ظاهرة البطالة التي تزداد تفشيا وانتشارا في وسط أغلب المواطنين، خاصة بين المتعلمين وحاملي الشهادات العليا، ووسط العالم القروي الذي يفتقد للبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية، ويعاني كذلك من انتشار الأمية ومن العجز المهول في تلبية أبسط الحاجيات الإنسانية الأساسية.

وانطلاقا من التقارير المدعمة بالأرقام، التي قدمها المؤتمر والمؤتمرات أعضاء اللجنة السياسية والبيان العام، والتي همت حوالي خمسين قطاعا، مبرزة ما يسود مختلف القطاعات من اختلاسات مالية واختلالات بنيوية وشطط في استعمال السلطة وهدر المال العام في غياب حسن التدبير والترشيد، مما يؤكد خطورة الأوضاع السائدة في المؤسسات العمومية وشبه العمومية، الأمر الذي يفرض وبالضرورة الإسراع بإصلاح جذري لحماية الاقتصاد المغربي والثروة الوطنية، ووضع حد للنزيف الحاد الذي ستكون له انعكاسات خطيرة على البلاد.

وبعد نقاش واسع ومستفيض وعميق ساهم فيه المؤتمرات والمؤتمرون، مستحضرا طبيعة المرحلة ومستلزماتها، وما تتطلبه من تطوير لأدواتنا التنظيمية لإنجاز المهام التاريخية المطروحة، فإن المؤتمر الوطني الرابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

أولا: إذ يوجه التحية إلى القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية المرابطة في تخوم صحرائنا دفاعا عن الوحدة الترابية وتحصينها من كل أشكال التآمر والدسائس التي تستهدف النيل من ترابنا وإنساننا، فإنه يؤكد موقفه الثابت من قضية وحدتنا الترابية، ببعديها الإنساني والترابي ويعتبر أن أي حل خارج السيادة الوطنية الشاملة على كل شبر من وطننا، ستتصدى له الطبقة العاملة المغربية وعموم الجماهير الشعبية بكل ما يتطلب من تضحية وفداء. ويدعو إلى إعداد المواطنين وتهيئتهم وتأهيلهم بالخدمة المدنية والعسكرية لمواجهة كل الاحتمالات والمخاطر التي تهدد وحدتنا الترابية.

ثانيا: يندد بقوة باستمرار حجز واعتقال إخواننا مدنيين وعسكريين، المحتجزين بمخيمات العار بتندوف، ويطالب كل

الإرادات الوطنية بضرورة تكثيف كافة الجهود للعمل على إطلاق سراحهم، كما يطالب المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لتحريرهم وتمكينهم من العودة إلى وطنهم .

ثالثا: يجدد الموقف الكونفدرالي الثابت من قضايانا القومية، ويؤكد دعمه المطلق واللامشروط لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضة الأقصى في مواجهتها للخطرسة الصهيونية وحرب الإبادة الجماعية، ويدعو الدول العربية والإسلامية إلى تجديد مواقفها وتجديد وعيها لحماية الثورة الفلسطينية ودعمها بكل أشكال الدعم السياسي والمادي.

رابعا: يحيي صمود الشعب العراقي البطل ويندد بقوة باستمرار الحصار الظالم والعدوان الغاشم على أرضه وإنسانه. ويدعو الأمة العربية، شعوبا وأنظمة إلى العمل على فك هذا الحصار الذي يستهدف الوجود العربي، ثروة وإنسانا وحضارة.

خامسا: يعتبر الإسراع ببناء المغرب العربي كفضاء للعمل الوحدوي المتكامل اقتصاديا وتجاريا لتلبية الحاجيات الملحة لشعوب المغرب العربي، ضرورة تاريخية لمواجهة عصر التحديات المبنية على التكتلات.

سادسا: يدعو الحكومة إلى وضع إستراتيجية تفاوضية شاملة مع الاتحاد الأوربي بخصوص القضايا والملفات الاقتصادية والاجتماعية لتأسيس حوار متكافئ من أجل حلول عادلة ومنصفة لقضايا شعبنا، تعلق الأمر بملف الصيد البحري أو بملف عمالنا المهاجرين الذين يعانون من كل أنواع القهر والاستغلال والميز بهدف تمكينهم من حقوقهم كاملة.

سابعا: يعتبر المؤتمر الوطني الرابع انسجاما مع مواقفه الثابتة التي تنطلق من اعتبار الديمقراطية المدخل الرئيسي لكل تغيير حقيقي عبر إصلاحات سياسية عميقة وشاملة، ومراجعة للدستور بما يضمن فصل السلط، وجعل إرادة الأمة مصدرا للسلطة عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة تكون فيها الكلمة للإرادة الشعبية الحرة.

ثامنا: يعتبر معالجة الملف الاجتماعي هي الطريق لضمان الاستقرار الحقيقي والسلم الاجتماعي الذي لن يتأتى إلا من خلال نهج سياسة اجتماعية تنطلق من إستراتيجية شمولية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشعب المغربي الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية. ويطالب الحكومة بضرورة الانكباب على معالجة الملف الاجتماعي وتنفيذ بنود التصريح المشترك لفتح غشت 1996 و 19 محرم 1421.

تاسعا: يطالب بتأسيس صندوق وطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقاليمنا الصحراوية، ويقترح اقتطاع أجر يوم لكافة الأجراء كمساهمة رمزية لتمويل هذا الصندوق. ويدعو كافة الأطراف والفاعلين إلى المساهمة في تنمية موارده. كما يدعو الحكومة وأرباب العمل إلى إعطاء الأولوية في مجال التشغيل لأبنائنا بأقاليمنا الصحراوية من خلال توفير كافة الشروط من تجهيزات وبنيات تحتية ضرورية لجلب وإنعاش الاستثمار الوطني بهذه الأقاليم.

وختاماً يوجه المؤتمر تحية خاصة للطبقة العاملة وعموم الأجراء والمواطنين بأقاليمنا الصحراوية المسترجعة على احتضانهم لمؤتمرنا، ومن خلالهم يدعو الطبقة العاملة المغربية في كافة ربوع الوطن إلى التعبئة والحضور الفاعل من أجل استنهاض كل قوانا لحماية الوحدة الوطنية والانخراط في النضال الاجتماعي والبناء الديمقراطي.

ويؤكد عزم كل الكونفدراليات والكونفدراليين على مواصلة النضال والكفاح دفاعا عن الحقوق العادلة والمشروعة للطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي.

العيون في 16 مارس 2001

المؤتمر الوطني الرابع

ملحق 2

الملف المطبوع والإتفاقيات

الملف المطلبي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل

وجه المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 10 شتنبر 2012 مذكرة مطلبية إلى رئيس الحكومة تذكره بأهم المطالب الكونفدرالية ، هذا نصها:

يتشرف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتذكيركم بأهم المطالب الكونفدرالية انطلاقا من الملف المطلبي المسلم للحكومة في مارس 2012، ويتلخص ذلك فيما يلي :

التأكيد على تنظيم تفاوض ثلاثي الأطراف: حكومة أرباب عمل ونقابات، للتداول في القضايا التي تهم عالم الشغل وفي المطالب المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء في إطار دورتين كما خلص إلى ذلك اتفاق فاتح غشت 1996.

الاحترام الكلي للحريات النقابية، كعنصر أساسي للممارسة الديمقراطية.

التنفيذ اللا مشروط لما تبقى من اتفاق 26 ابريل 2011.

تعميم الزيادة في أجور القطاع الخاص للذين لم يستفيدوا من الزيادة المقررة وفق اتفاق 26 ابريل 2011 لتفعيل دورية الوزير الأول رقم 1168 بتاريخ 19 ماي.

توحيد الحد الأدنى للأجر الصناعي والفلاحي وفق ما نص عليه اتفاق 26 ابريل 2011 ابتداء من فاتح يوليوز 2012 وكما ينص على ذلك مراسلة وزير الشغل المؤرخة في 2 شتنبر 2011 تحت عدد رقم 301/11.

تطبيق السلم المتحرك للأسعار والأجور.

الزيادة في الحد الأدنى للأجر.

تحديد سنوات الترشيح بالترقية الداخلية لاختيار في ست سنوات.

إحداث درجة جديدة بالنسبة للأطر والدرجات التي لم يسمح مسارها المهني بالترقي.

معالجة المطالب القطاعية وترقية المرتبين في السلايم من 5 الى 9 بعد أقدمية 5 سنوات بدل 10.

الإصلاح الحقيقي للتعاضديات والأعمال الاجتماعية.

الزيادة في الأجور بالقطاعين العمومي والخصوصي والزيادة في التعويضات، وإصلاح أنظمتها.

احترام سيادة القانون، وتطبيق كافة القوانين الاجتماعية والتوافق على قانون جديد للوظيفة العمومية، والقوانين الأساسية القطاعية.

إقرار قانون للبحارة يتوافق والاتفاقيات الدولية لأنه يرجع إلى سنة 1919 .

متابعة الحوار حول القانون المنجمي ، ومعالجة إشكالية التخفيض الضريبي في القطاع المنجمي، 35%.

المراجعة الشاملة والعميقة لكافة القوانين التنظيمية لانتخابات مناديب العمال وأعضاء اللجن الثنائية.

إصلاح منظومة التربية والتعليم، باعتبارها تشكل الجسر الحاسم في التنمية والبناء الديمقراطي.

إصلاح أنظمة التقاعد، وتخفيف العبء الضريبي مع إعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل.

توفير الشغل للمعطلين ومعالجة ملف الأطر العليا الموقعة على محضر 20 يوليوز 2012.

محاربة الفساد والاحتكار والمضاربات في الأسعار والعقار.

مراجعة تسعيرة الماء والكهرباء.

تعميم الزيادة في الأجور بالنسبة لمستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

إعادة إقرار الترقى بالشهادات لكل الموظفين.

إقرار مبدأ المماثلة فيما يخص حصيص الترقى برفعه إلى 36 % في كل قطاعات الوظيفة العمومية. إلغاء مرسومي التنقيط والتقييم لأجل الترقى. توسيع الاستفادة من التعويض عن المناطق النائية والصعبة على عموم العاملين في الوسط القروي. إقرار الترقية الاستثنائية لفائدة المساعدين التقنيين والإداريين المرتبين في السلايم 5 و6 قبل صدور المرسوم المتعلق بحذف السلايم الدنيا بين (1 إلى 4) والرفع من قيمة التعويض عن الترقى في الدرجة. مراجعة شاملة للنظام الأساسي لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات وتدقيق المهام والصلاحيات المرتبطة بالتعدد المهني للهيئة. تحصين المكتسبات واحترام كافة الحقوق العمالية، وإرجاع المطرودين وتوقيف المتابعات وتنفيذ الأحكام. حمل المقاولات على احترام التزاماتها الاجتماعية المتعلقة بالتصريح بأجرها (منشور الوزير الأول 2011/2 بتاريخ 20 ابريل 2011 حول مراقبة أنشطة الوكالات الخصوصية). معالجة مطالب كافة الفئات بفتح حوار مع النقابات الوطنية القطاعية. تفعيل الأجندة الحكومية لتحقيق المساواة بين الجنسين : صادق المجلس الحكومي في مارس 2011 على أجندة حكومية لتحقيق المساواة بين الجنسين 2011-2015. وضع حد للتجاوزات المرتبطة بتطبيق برنامج " إدماج " . توفير قضاء اجتماعي استعجالي متخصص ، وتنفيذ الأحكام القضائية لفائدة الأجراء وإرجاع المطرودين النقابيين. وضع قوانين ضابطة إلى جانب مواد مدونة الشغل، تحمي العاملين في المقاولات من الباطن والمشغلة بالوساطة من الحيف والتلاعب بين تهرب المقاول الأم والمقاول الوسيط من تطبيق القانون. إلزام المشغلين بالتصريح بحوادث الشغل ، والأمراض المهنية ، وفرض إجراءات زجرية للمخالفين. إخضاع القطاع غير المهيكل والضيعات الفلاحية للرقابة الصارمة من طرف مفتشي الشغل ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، واتخاذ الإجراءات الزجرية الكفيلة بحماية القانون والمال العام وحقوق العمال. الأمراض المهنية: توسيع لائحة الأمراض المهنية في قطاع الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، وإحداث مؤسسة طب الشغل والصحة والسلامة المهنية مثل ما هو وارد في مدونة الشغل. التقنيون: إقرار نظام أساسي جديد يستجيب لتطلعات التقنيين، وإلغاء المرسوم رقم 2-5-72، الصادر في 2/12/2005، والمرسوم الصادر في 27 دجنبر 2011 المتعلق بالمسؤولية. الترسيم بعد سنتين من التوظيف على الأكثر. الحق النقابي والحقوق الاجتماعية: إلغاء الفصل 5 من المرسوم الصادر في 24/02/1958 حول ممارسة الحق النقابي من طرف الموظفين - الإسراع بإخراج القانون المتعلق بخدم البيوت. التعويضات: تعميم التعويض عن الساعات الإضافية على جميع القطاعات. تحصين المكتسبات واحترام كافة الحقوق العمالية، وإرجاع المطرودين وتوقيف المتابعات وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء وتسوية النزاعات الاجتماعية القطاعية والمحلية. نشر الافتحاص الذي أنجز على التعاضديات واتخاذ الإجراءات اللازمة. افتحاص الصناديق الاجتماعية لبعض القطاعات ، ومؤسسات الأعمال الاجتماعية. مصير لائحة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فيما يخص المؤسسات الإنتاجية المقترحة لإبرام الاتفاقية الجماعية معها تبعا لمراسلة لوزارة الشغل . إشكالية التدبير المفوض في قطاع النظافة والكهرباء والماء . المؤسسات العمومية: إشراك ممثلي الأجراء في المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية.

ملءة القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية مع مقتضيات مدونة الشغل (لجنة المساواة- الصحة والسلامة- المفاوضة الجماعية- طب الشغل...)

السكن الاجتماعي :

- وضع برنامج للسكن الاجتماعي لفائدة الأجراء ذوي الدخل المحدود، كما نص عليه اتفاق فاتح غشت 1996، بإشراك المنظمات النقابية.

فقدان الشغل:

- الإسراع بإخراج التعويض عن فقدان الشغل.

(51) التقاعد :

الإسراع بإخراج المرسوم المتعلق بالمتقاعدين الذين لا يتوفرون على 3240 يوما، والذي صودق عليه من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 10 / 04 / 2012.

الرفع من معاش التقاعد إلى مستوى الحد الأدنى للأجر.

إعفاء المعاشات من الضريبة على الدخل.

تمثيل النقابات في المجلس الإداري للصندوق المهني للتقاعد، كما هو الشأن في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

(52) الضمان الاجتماعي :

- إعمال مختلف آليات المراقبة والتفتيش بخصوص الضمان الاجتماعي، وتكوين لجنة ثلاثية الأطراف للتتبع تجتمع كل ثلاثة أشهر.

(53) الاتفاقيات والقوانين:

تعميم النظام الداخلي في جميع المقاولات. - احترام ساعات العمل القانونية، وتطبيق المادة 184 من مدونة الشغل.

وضع حد للتجاوزات المتعلقة بالتشغيل المؤقت، وضبط لائحة وكالات التشغيل المؤقت بما يتوافق ومدونة الشغل.

تفعيل الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية المصادق عليها من طرف الحكومة، ويتعلق الأمر بالاتفاقيات: 144-131

- 188-183-176-154-151-150.

المصادقة على الاتفاقيات الدولية: 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي، و 141 المتعلقة بالعمال الزراعيين، و 87 المتعلقة

بالحق النقابي.

إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

وضع قوانين إلى جانب مدونة الشغل تحمي العاملين بالمقاولات من الباطن أو عبر الوساطة، من الحيف والتلاعب بالقانون

من طرف المقاول الأم والمقاول الوسيط.

(54) تفتيش الشغل وأنظمة الرقابة:

دعم جهاز تفتيش الشغل باليات ووسائل العمل من سيارات للمناطق الفلاحية، والرفع من عدد مفتشي الشغل وتجهيز

المندوبيات، وتوسيع صلاحياتهم في المراقبة.

إخضاع القطاع الغير المهيكّل للإحصاء الضريبي وفرض احترام مدونة الشغل.

تفعيل مجلس المفاوضة الجماعية.

تفعيل التزام الحكومة فيما يخص اللجن الإقليمية للبحث والمصالحة واللجنة الوطنية.

إحداث نظام للتأمين على المقاول في حالة إفلاسها والتي تكون في طور التسوية القضائية وثبت استحالة صرف

المستحقات الاجتماعية.

(55) معالجة المشاكل الاجتماعية المزمّنة حسب الملفات المسلمة لكم في هذا اللقاء.

(56) تفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لإشكالية تشغيل الشباب والصفقات العمومية والميثاق

الاجتماعي والوقاية من نزاعات الشغل.

التصريح المشترك فاتح غشت 1996

إن المشاورات الجارية منذ 3 يونيو 1996، في إطار الحوار الاجتماعي بين ممثلي المركزيات النقابية والكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب (CGEM) والحكومة، قد توجت بالتوقيع على التصريح المشترك المتضمن للنقاط التي حظيت بموافقة مختلف الفرقاء.

وقد تم توقيع التصريح يوم الخميس فاتح غشت 1996 بالرباط، من طرف عبد الرزاق أفيلال الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وعبد الرحيم لحجوجي رئيس الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب وإدريس البصري وزير الدولة في الداخلية باسم الحكومة.

طبقا للتوجيهات الملكية السامية الداعية دوما إلى العناية المستمرة بكافة شرائح المجتمع المغربي ذات الدخل المحدود، وإلى تقوية النسيج الاجتماعي الذي بدونه قد يفقد المغرب سمته الخاصة كأمة متماسكة متلاحمة، وإلى الاهتمام بالحوار الاجتماعي بغية إبراز الأولوية التي يوليها جلالته "للتوافق والتآزر بين قوى الإنتاج" ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الاجتماعي اللازم والمحافظة على التوازنات الاجتماعية لتطوير المقاولات المغربية لمواجهة التحديات الراهنة المتمثلة في عولمة الاقتصاد ومتطلبات التأقلم والتأهيل وذلك في جو من المسؤولية والرغبة المشتركة لدراسة كافة الملفات والوصول إلى حلول موضوعية لأهم محاورها.

وانسجاما مع ما أكده صاحب الجلالة في خطاب العرش لهذه السنة حيث أبرز ما "تتحلى به منظمة رجال الأعمال والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينها..."

ومتشيا مع التوجيهات الملكية السامية وشعورا من الأطراف الثلاثة بضرورة تعميق الحوار الجماعي حول القضايا والمطالب الاجتماعية والمادية للشغيلة المغربية ومشاكل المقاولات.

وتجاوبا مع المقتضيات الدستورية والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق النقابية وتقاليدها والمفاوضات الجماعية.

عقدت الحكومة والممثلون الممثلون في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات العمالية سلسلة من اللقاءات مابين 3 يونيو وفاتح غشت 1996 دامت ما يناهز 71 ساعة مكنت الأطراف الثلاثة من الاتفاق على منهجية وآليات الحوار، وأهمها دورية اللقاءات ومناقشة المحاور ذات الاهتمام المشترك التالية: الحريات النقابية، التغطية الاجتماعية، السكن، الأجور والتشغيل.

إن الروح التي طبعت هذه اللقاءات، اتسمت في أسلوبها الجديد بالمسؤولية والحوار الصريح والارتقاء الجماعي إلى بلورة الكيفية والمنهجية في طرح القضايا والمطالب ومعالجتها بروح بناء وواعدة وقد تطلبت صياغة هذا التصريح اجتماعات مكثفة دامت زهاء 136 ساعة.

إن النتائج التي تم التوصل إليها بين الأطراف الثلاثة تضمنتها الوثيقة الملحقة بهذا التصريح المشترك تحت عنوان "نتائج الحوار والتشاور والتفاوض الثلاثي بين الحكومة والممثلين والنقابات العمالية" والتي تم اعتمادها كمرجع وحيد للأطراف الثلاثة من حيث الالتزام والتنفيذ والتتبع.

ويمكن إيجاز هذه النتائج كما يلي:

1- آليات الحوار والتفاوض الجماعي:

1.1- مواصلة الحكومة لمجهوداتها من أجل تقريب وجهة نظر المحاورين الاجتماعيين.

2.1 - اعتماد مبدأ دورية اللقاءات لضمان استمرارية الحوار والتشاور والتفاوض، وذلك بعقد اجتماع مشترك مرة

واحدة على الأقل كل ستة أشهر، قبل الدورتين البرلمانيتين، مع النقابات العمالية وأرباب العمل بدعوة من الحكومة أو بطلب أحد

الطرفين الآخرين، حسب الجدول الزمني الآتي:

- لقاء في الخريف (قبل نهاية شهر شتنبر).

- لقاء في الربيع (قبل نهاية شهر مارس).

3.1 - التزام الأطراف الثلاثة بإجراء مباحثات فيما بينها على صعيد القطاعات والإدارات والعمال والأقاليم من أجل

حل المشاكل الخاصة بكل قطاع، على أن تكون المفاوضات مباشرة بين محاورين اجتماعيين لهم صلاحية التنفيذ والتفويض.

4.1 - تشكيل لجنة ثلاثية دائمة على الصعيد الوطني، لمتابعة تنفيذ كل القرارات والالتزامات المتخذة، وذلك بتنسيق

مع المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي.

5.1 - إعداد جدول أعمال محدد قبل بداية كل لقاء توثق أشغاله في محضر وفي بلاغ مشترك عند الاقتضاء.

6.1 - تمكين النقابات والمثقلين من استعمال الإعلام السمعي والبصري العمومي.

2- المحاور ذات الأولوية والاهتمام المشترك:

تم التفاوض والتشاور والتفاوض حول المحاور التالية:

- ممارسة الحريات النقابية.

- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.

- السكن الاجتماعي.

- تحسين الأجور والمداخل بصفة عامة.

- التشغيل.

1.2- ممارسة الحريات النقابية:

انطلاقاً من كون الحريات النقابية جزءاً من الحريات العامة التي أقرها الدستور وتضمنتها القوانين، وإيماناً بأن مستلزمات

السلم الاجتماعي لا تقوم إلا على أساس العدل واحترام الحقوق والواجبات، باعتبارها القاعدة الأساسية لكل مردودية إنتاجية

وقدرة تنافسية للمقاولات، عمادها شراكة حقيقية بين أطراف الإنتاج بالإخلاص في العمل وضمان فعلي للحريات النقابية

وأجور عادلة للشغالين وتحسين ظروف العمل ومساهمة مخرصة لرفع وتطوير الإنتاج، فإن الأطراف الثلاثة التزمت كل واحدة

فيما يخصها بـ:

1.1.2 - الحرص على التقيد بتطبيق قانون الشغل، وكذا ممارسة الحريات النقابية داخل المقاولات وفق القوانين الوطنية

والاتفاقيات الدولية، والحفاظ على الحقوق المكتسبة للشغالين، وتطبيق الاتفاقيات الدولية الموقعة من طرف المملكة المغربية،

والعمل على الإسراع بالتصديق على الاتفاقيتين 87 و135 والمتعلقتين بالحرية النقابية وحماية ممثلي العمال داخل المقاولات،

والتسهيلات الممنوحة لهم وتشجيع خلق لجنة المؤسسة داخل المقاولات وتحضير دراسة في الموضوع.

2.1.2 - العمل على الإسراع بالتصديق على المزيد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالشغل، خاصة منها ما يتعلق

بتشغيل وحماية الأطفال والنساء.

3.1.2 - الالتزام بالعمل على إقامة علاقات التعاون والاحترام بين المشغلين والشغالين، تجاوباً مع مصالح الطرفين،

ونهج أسلوب الحوار المباشر من أجل التدارس المستمر للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمطالب العمالية الأخرى والملفات

ذات المصلحة المشتركة، كمدونة الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمؤسسات

ذات الطابع الاجتماعي مع الحرص على التفاوض مرة كل سنة بين المشغلين والممثلين النقابيين وكلما دعت الضرورة لذلك.

4.12- التعهد بتشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية ومراجعتها بواسطة تدابير ذات طابع قانوني وتنظيمي، وإعادة

تفعيل المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية والمجالس واللجان التي ينص عليها القانون، وتجديد مسطرة الصلح والتحكيم طبقاً

للأوقاف الوطنية والدولية.

- 5.1.2 - تنظيم حوار حول مشروع "مدونة الشغل" في إطار لجنة ثلاثية مختصة بغية الوصول إلى نص توافقي.
- 6.1.2 - الالتزام باحترام حق الإضراب كحق مضمون في الدستور مع احترام حرية العمل للعاملين بالمؤسسة طبقا للقوانين الجاري بها العمل واحترام حرمة المؤسسات الإنتاجية بما يضمن حقوق العمال وأرباب العمل.
- 7.1.2 - التزام الحكومة ب :
- تسوية الوضعية الإدارية والمادية للذين تم إرجاعهم من المطرودين والموقوفين المعفى عنهم بعفو ملكي شامل منذ تاريخ العفو مع النظر في بعض الحالات الاجتماعية الخاصة.
 - إرجاع باقي الموقوفين والمطرودين والمعفى عنهم، مع تمتيعهم بحقوقهم الإدارية والمادية منذ تاريخ العفو.
- 8.1.2 - العمل على تسوية الوضعية الإدارية والمادية للذين تم إرجاعهم من الموقوفين والمطرودين المعفى عنهم بعفو جزئي منذ تاريخ العفو.
- 9.1.2 - إيماننا بتوفير الظروف الملائمة لممارسة الحقوق النقابية، وتفاديا لظاهرة الطرد والتوقيف لأسباب نقابية في بعض المقاولات، اتفقت الأطراف الثلاثة على إرجاع العمال الذين ثبت طردهم لأسباب نقابية إلى عملهم بمؤسسات القطاع الخاص وذلك في إطار لجنة ثلاثية للبحث والمصالحة ابتداء من الأسبوع المقبل.
- 10.1.2 - إلتزام الأطراف الثلاثة ببذل كل الجهود لإيجاد حل لنزاعات الشغل العالقة في أقرب الآجال، مع الحث على الإسراع بتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بنزاعات الشغل.
- 11.1.2 - إلتزام الأطراف الثلاثة بالإنكياب على دراسة وضعية المقاولات المغلقة من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإعادة فتحها وتشغيلها.
- 12.1.2 - إلتزام بعدم التقليل من عدد العمال أو ساعات العمل أو إغلاق أو تنقيط المؤسسات الانتاجية، إلا بعد الدراسة والبحث بغية إيجاد الحلول الكفيلة بضمان استمرارية نشاط المؤسسة وحقوق العمال طبقا لمقتضيات التشريع الجاري به العمل.
- 13.1.2 - تنظيم ساعات العمل بما هو مضمون قانوننا، مع عدم المغالاة في استغلال الساعات الإضافية بهدف توفير فرص الشغل.
- 14.1.2 - إلتزام الحكومة بدعم النقابات على أسس معايير التمثيلية ووفق المقتضيات والتشريعات الوطنية والدولية (المقررات والتجهيزات والتفرغ النقابي والتكوين والمنح والتسهيلات) وتنفيذ منشور الوزير الأول رقم 94/17 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 .
- 15.1.2 - احترام التمثيلية النقابية في التفاوض وفي تمثيل الأجورين في المحافل الدولية طبقا لمعايير وطنية مضبوطة وطبقا للاتفاقيات الدولية التي يوافق عليها المغرب.
- 16.1.2 - دراسة إمكانية تحويل اشتراكات تطوعية للمنخرطين لفائدة النقابات في القطاع العام والشبه العام وإمكانية تعميمه في القطاع الخاص بواسطة بروتوكولات أو اتفاقيات جماعية.
- 17.1.2 - تعاون الأطراف الثلاثة لبذل مجهودات مكثفة في حدود مسؤولياتها للمساهمة في تحسين الإنتاج وتطوير المقاولات وتوفير الشروط الكفيلة لمجابهة التحديات الجديدة والرفع من مقاييس المنتجية بما يضاها ما هو معتمد دوليا بنفس الشروط والرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني .
- 18.1.2 - التزام الحكومة بالحوار مع النقابات القطاعية في شأن ملفاتها المطالبية ابتداء من الأسبوع المقبل.
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية:
- اقتناعا منها بأن التغطية الاجتماعية والصحية تساهم في تحسين مداخيل الأجورين وتعمل على الرفع من مستوى عيشهم،

اتفقت الأطراف الثلاثة على ما يلي :

1.3 - الحماية الاجتماعية:

1.1.3 - العمل على توسيع التغطية الاجتماعية على جميع القطاعات وعلى كافة المأجورين وذلك بدفع المشغلين لمساهماتهم إلى المؤسسات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية، بعد القيام بالاقتطاعات المسموح بها، أو المتفق عليها من أجور الشغلين والعمل أيضا على الرفع من عدد منخرطي هذه المؤسسة.

2.1.3 - الزام المقاولات بتطبيق القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفتها.

3.1.3 - تطوير القوانين المنظمة لصناديق الحماية الاجتماعية والتعاضديات وضبط تمثيلية المنخرطين فيها وضمان استقلاليتها ودمقرطة تسييرها.

4.1.3 - تقوم الحكومة بإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آخذة بعين الاعتبار نتائج عملية المراقبة وتدقيق الحسابات، وتوصيات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، كما تلتزم باستدعاء المجلس الإداري لهذه المؤسسة للاجتماع في أقرب الآجال مع تعزيز تمثيلية الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

5.1.3 - إعداد دراسة لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة لإمكانية تمثيل المأجورين المنخرطين داخل الأجهزة المقررة للصندوق المهني المغربي للتقاعد.

6.1.3 - مراجعة التعويضات الاجتماعية خاصة منها التعويضات العائلية التي يجب أن تشمل كل المأجورين بجميع القطاعات.

7.1.3 - القيام بدراسة شاملة حول أنجع الطرق والآليات للتقاعد المسبق الاختياري أو التقاعد التكميلي.

8.1.3 - إعداد دراسة حول إمكانية إحداث نظام للتعويض عن العطالة التقنية .

2.3 - التغطية الصحية:

1.2.3 - اتفقت الأطراف الثلاثة على إحداث لجنة مختصة يعهد إليها بدراسة مشروع الحكومة المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض الذي يلزم مأجوري القطاعين العام والخاص والمشغلين وكذا المقترحات والمشاريع المقدمة من طرف النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلقة بالتغطية الصحية.

2.2.3 - العمل من أجل إعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية بهدف إقرار إجبارية التأمين وتبسيط المسطرة في هذا المجال.

4 - السكن الاجتماعي:

تعتبر الأطراف الثلاثة عن تقديرها الكامل وتشبثها المطلق بالتوجيهات الملكية النيرة التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد في سنة 1994 الرامية إلى النهوض بالسكن الاجتماعي لفائدة جميع المواطنين ذوي الدخل المحدود. واقتناعا بضرورة تمكين المأجورين من السكن بأثمان تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي والأجر الحقيقي للمستفيدين، فإن الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات بعد دراسة كافة جوانب هذا الملف اتفقوا على .

1.4 - تكوين لجنة مشتركة مختصة في السكن الاجتماعي تعمل على وضع استراتيجية تحدد طرق ووسائل الانجاز على ضوء المشاريع والمقترحات المقدمة من سائر الأطراف.

2.4 - تلتزم الحكومة بتخصيص 100.000 سكن اجتماعي في إطار برنامج أولي خاص بالمأجورين، بمساهمة الدولة والجماعات المحلية وأرباب العمل والمستفيدين أنفسهم، في أجل ملائم تحددته اللجنة المشتركة.

3.4 - يلتزم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتخصيص سنويا 3 % من الأرباح لتمويل إنجاز السكن الاجتماعي لفائدة المأجورين في إطار نظام تعاضدي يرمي إلى تمكينهم من امتلاك سكنهم.

4.4 - تقترح الأطراف الثلاثة إحداث نظام اجتماعي متميز للسكن على شاكلة الصناديق العقارية للسكنى، يعتمد على

منح أراضي عمومية بأثمان مناسبة سدرستها اللجنة وإعطاء قروض بفائدة منخفضة على أمد يفوق 30 سنة بدون شرط السن بالاستعانة بودائع مختلف الصناديق الاجتماعية .

5.4 - تلتزم الحكومة بالعمل على تخصيص 2 % من ميزانية الدولة للتجهيز لتمكين الموظفين من امتلاك سكناتهم.

6.4 - التزام النقابات بحث مجموع مأجوري القطاعين العام والخاص على المساهمة بنسبة 1 % من أجورهم في

صندوق التضامن الوطني للسكن الاجتماعي.

7.4 - تقترح الأطراف الثلاثة بالنسبة لمأجوري القطاع الخاص وربط حصولهم على القرض من أجل السكن بالانخراط

في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

8.4 - تقترح مراجعة النصوص المتعلقة بالكرء بهدف تشجيع الاستثمارات في هذا المجال والحد من المضاربة

والاحتكار وتأمين سكن لائق للمأجورين .

9.4 - العمل من أجل اتخاذ كل الإجراءات اللازمة ذات الطابع المؤسساتي والتحفيزي بهدف تصنيف السكن الاجتماعي

وتعريفه وتحديد جميع المساعدات والإعفاءات والتسهيلات التي يجب أن يتمتع بها من طرف الدولة.

5 - تحسين الأجور والمداخيل:

1.5 - الأجور:

انطلاق من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه الشغيلة، وتقديرا للظرفية الاقتصادية والمالية التي عرفتھا

البلاد، ومراعاة للتحديات الدولية المفروضة على المقاولات، فإن الأطراف الثلاثة اتفقت على ما يلي:

1.1.5 - على مستوى القطاع العام :

- تخصيص غلاف مالي من ميزانية الدولة يقدر ب 3.22 مليار درهم ومن ميزانية الجماعات المحلية يقدر ب 500 مليون

درهم من أجل تحسين أجور موظفي الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وذلك على مدى سنتين، ابتداء من فاتح يوليوز 1996 وسيتم تحديد كيفية توزيع هذا الغلاف بالاتفاق مع النقابات.

- تمتيع جميع العاملين بالقطاع العمومي والشبه العمومي بالحد الأدنى للأجر على أساس ساعات العمل.

- تلتزم الحكومة بترقية جميع موظفي التعليم الأساسي والثانوي الذين استوفوا شرط الأقدمية اللازمة للترقي طبقا

للمسطرة الجاري بها العمل حاليا تجاوزا لنظام النسبة السالفة (الكوطة) وذلك بصفة استثنائية عن طريق إجراء خاص على أساس تسوية المستحقات المالية للمستفيدين من الترقية بعد إدماجهم في سلاسلهم الجديدة على امتداد ثلاث سنوات ابتداء من فاتح يوليوز 1996 - 1997 - 1998.

وفي هذا الصدد تلتزم الحكومة والنقابات بمناقشة مشروع نظام جديد حول آليات وشروط الترقية الداخلية مستقبلا.

- تبني منهجية مماثلة فيما يتعلق بالترقية الداخلية لمستخدمي وزارة الصحة العمومية، مع الإسراع

بمراجعة القانون الأساسي الخاص بالأطباء.

- إلتزام الحكومة بدراسة نظام الترقية الداخلية بالنسبة لأعوان الدولة والجماعات المحلية من أجل مراجعتها، بمشاركة

الأطراف النقابية المعنية وإخراج نظام الترقى الخاص بمهندسي التطبيق.

2.1.5 - على مستوى القطاع الخاص:

الرفع من الحد الأدنى من الأجور في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي والفلاحي وذلك بنسبة إجمالية

تعادل 10% ابتداء من يوليوز 1996.

2.5 - التعويضات الاجتماعية:

1.2.5 - المعاشات:

استجابة للرغبة التي عبر عنها الفرقاء الاجتماعيون، وافقت الحكومة على:

- إحداث حد أدنى لا يقل عن 500 درهم شهريا للمعاشات التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك ابتداء من فاتح يناير 1996 .
- تعديل طريقة احتساب المعاشات ، على أساس أن لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا الأشهر المصرح بها فعليا، مما سيؤدي إلى زيادة ملموسة في قيمة هذه المعاشات.
- حذف شرط السن بالنسبة لزوج ولزوجات الهالك، وتخويل الأرملة الحق في راتب المتوفى عنهم، بغض النظر عن سنها.
- تمديد حق استفادة الأبناء المعاقين من التعويضات العائلية ومعاش المتوفى عنهم إلى ما فوق سن 21 سنة.
- صرف المعاشات لمستحقيها شهريا.
- 2.2.5 - التعويضات العائلية :
- تقرر إعادة النظر في التعويضات العائلية التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لجعلها أكثر ملائمة للواقع الاجتماعي، وذلك بالزيادة في قيمتها ابتداء من فاتح يوليوز 1996 وذلك على النحو التالي :
- 150 درهم الأبناء الثلاثة الأوائل .
- 36 درهم على الأبناء الثلاثة الباقين.
- تعميم هذه الزيادة على موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية على أن تمويل كليا من الغلاف المالي السالف الذكر الذي خصصته الحكومة في أجور العاملين بالقطاع العام.
- 6- التشغيل :
- تحرص الأطراف الثلاثة على إرادتها القوية، في دعم وتشجيع جميع الإجراءات الرامية إلى تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمقاولات، والنهوض بالاستثمارات الوطنية والأجنبية، والعمل على وضع استراتيجية لإنعاش التشغيل، ومحاربة ظاهرة البطالة، مع إعادة هيكلة المصالح المكلفة بالتشغيل للقيام بدورها في هذا المجال.
- وقد أكدت الأطراف الثلاثة بالخصوص على ما يلي :
- 1.6- مواصلة العمل على تشغيل خريجي الجامعات والمدارس العليا ومراكز التكوين المهني تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد الشباب لسنة 1996 بإشراك الأطراف الثلاثة.
- 2.6 - متابعة المحهودات المبذولة لإدماج حاملي الشهادات العليا الراغبين في شغل، بعد الإحصاء الشامل لهم، بغية دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بإدماجهم في الحياة العملية، بمشاركة الأطراف الثلاثة وتعبئة كل الموارد الممكنة.
- 3.6 - تنميط الإجراءات الإدارية لتشغيل حاملي قرارات التعيين في الإدارات العمومية المحالين عليها من طرف وزارة الشؤون الإدارية في إطار الخدمة المدنية.
- 4.6 - إعطاء الأولوية في منح الصفقات العمومية للمقاولات التي تعمل على خلق فرص الشغل .
- 5.6 - تعمل الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب بمساهمة النقابات العمالية على بذل كل الجهود لتقوية التكوين والتكوين المستمر ليشمل كافة العمال والموظفين.
- تلتزم الحكومة بتتبع الأسعار ومراجعة الأجور عند تحسين الأوضاع الاقتصادية بالبلاد .
- يتم اعتماد هذا الملحق كمرجع وحيد للأطراف الثلاثة من حيث الالتزام والتنفيذ والمتابعة.

الرباط في فاتح غشت 1996.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : نوبير الاموي،

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : عبد الرزاق أفيلال،

الاتحاد العام لمقاولات المغرب : عبد الرحيم الحجوجي،

- الحكومة المغربية : إدريس البصري.

كلمة الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الجلسة الختامية للحوار الاجتماعي يوم الخميس فاتح غشت 1996

السيد وزير الدولة
السادة الوزراء وأرباب العمل
الاخوة النقابيون ورجال الإعلام والملاحظون

إذا كان هناك من مداخل أو تعليق باختصار، فإن الانطباع الذي نخرج به بعد أكثر من شهر ونصف من هذه المفاوضات الجماعية هو أن هناك قناعة عميقة لدى كل الأطراف، حكومة وأرباب عمل ونقابيين، بضرورة الالتفاف على الوضع الاجتماعي، وضرورة تدبير الأزمات الاجتماعية المتعاقبة. وبالطبع فإنه، وبكل المعايير، يعتبر حوارنا الاجتماعي الذي نتوجه اليوم بالتصريح المشترك، حدثا هاما في حياتنا الوطنية والاجتماعية، ستكون له امتداداته وأبعاده ومضاعفاته على بلادنا، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا وسياسيا أيضا. مثلما ستكون له تأثيراته بالنسبة لعلاقات العمل، ومواجهة كل التحديات التي تواجه بلادنا وتواجه شعبنا.

لقد دخلنا مختلفين في العديد من القضايا، ونخرج اليوم وقد كانت هناك مقاربات، ويمكن القول بدون تضخيم، وبدون تقليل كذلك من أهمية هذا الحوار، أن الشقة التي كانت بيننا متباعدة قد وقع سدها إلى حد ما. فقد وضعنا في صورة الوضع الاقتصادي ومصاعبه بالنسبة للرؤية الحكومية، وفضلت الحكومة أن تضعنا في حقيقة الأرقام، ربما الغير معمرة والغير معلنة. مثلما أيضا تفضل رجال الأعمال ووضعونا في صورة مصاعب المقابلة المغربية. وبالطبع كانت فرصة أيضا لنا كنقابيين لكي نطرح كل القضايا ولا اعتقد أننا أهملنا أية قضية من القضايا الاجتماعية التي تفرض المناسبة أن تكون موضوع نقاش وموضوع مداولات. ونعتقد أننا إلى حد ما قد أقنعنا مخاطبيننا، حكوميين وأرباب عمل. ولا ينبغي اختزال نتائج هذا الحوار في الزيادة الكمية المتواضعة في الأجور والتعويضات، فما هو أهم هو هذه الروح وهذه الإرادة الصادقة التي سجلناها بضرورة مواجهة الوضع الاجتماعي الذي يهمنا جميعا، والذي ستكون له مضاعفاته في حالة استمرار التوثر الذي كان سائدا، إذ من المعلوم أنه قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات، هذا الحدث الذي يعتبر الفريد من نوعه في حياتنا الوطنية، كانت هناك لقاءات لكنها كانت تنتهي بعد ساعات من الاجتماع، وأحيانا أخرى كانت تنتهي بتصريح من طرف واحد، غالبا ما لم تلتزم به الحكومة وباقي الأطراف. فلأول مرة تنتهي لقاءاتنا بتصريح مشترك نعتبره تجربة جديدة ونأمل أن يقع الالتزام بكل ما تضمنه، ونحن نؤكد من جهتنا كطرف أساسي في عملية الإنتاج وفي النظام الاقتصادي أننا سنفي بكل ما التزمنا به، وأهم ما يمكن الالتزام به هو بدل كل الجهود لتجاوز كل ما يمكن أن يشكل عنصرا سلبا في حياة العمل. نحن لا نقول بأننا أسسنا اليوم، أو انطلقنا في عملية التشارك، ولكن نعتقد أن ما وقع هو بداية يمكن أن تؤدي إلى تشارك حقيقي، وإلى مشاركة أهم طرف الذي هو الطبقة العاملة والذي يبقى لحد الآن مهمشا ومقصيا سواء على مستوى الرأي، أو على مستوى الاستفادة من ناتج عمله.

نحن متفائلون وسوف نبذل كل الجهد ليتفهم غيرنا، عمالا أم أرباب عمل أم رأي عام، نتائج هذا الجهد ومرامييه في الأمد القريب والبعيد. ودون أن نستبق الأحداث، فهمها تكن النوايا فإنها رهينة بالترجمة الفعلية والحقيقية.

لقد أخذنا مأخذ الجد ما التزمنا به كل الأطراف، حكومة وأرباب عمل، في العديد من القضايا التي تضمنها التصريح الأساسي أو التصريح المعلن وسوف نحكم مستقبلا على مواقف باقي الأطراف من خلال ما سترجم عمليا، لا مما تضمنه التصريح ولكن أيضا مما التزم به باقي الأطراف من أرباب عمل وحكومة، وأنتم تعلمون أننا ذهبنا إلى حد أننا أخذنا التزامات غير مكتوبة كالتزامات الشرف.

ومن باب الموضوعية والواجب والوفاء واعتبار الفضل لأهله، لا بد من أن أقول بأننا مدينون في هذا التقدم وهذا التطور إلى

توجيهات صاحب الجلالة، وخاصة إلى الحكومة، والتي هي توجيهات ليست جديدة ولم تكن فقط بمناسبة هذا الحوار، ولكنها كانت في مناسبات سابقة.

إننا نظل ممنونين لتوجيهات جلالة الملك، ونبقي ممنونين كذلك لإرادة كل فصائل الشغيلة المغربية التي نستحضر دائما واجباتها الوطنية ومسؤوليتها في الدفاع عن حقوقها وفي القيام بواجباتها، والتي عبرت، وبمستوى عال ووعي كبير، عن نضجها خلال الإضراب الوطني العام يوم 5 يونيو الماضي.

إننا لعل ثقة من أننا نخلق شروطا جديدة، ندخل مرحلة جديدة، ونأمل أن يكون مخاطبونا قد التقطوا على امتداد ساعات طوال كل الإشارات الصريحة والضمنية في كلماتنا وأن يظل مصير بلدنا وعزته وتطوره واستقراره همنا المشترك.

وشكرا.

اتفاق 19 محرم 1421 (23 أبريل 2000)

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الداعية إلى إيلاء عناية خاصة للبعد الاجتماعي في التنمية والمؤكدة على نهج أسلوب الحوار، واتخاذ كل الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التشغيل والرفق بالاقتصاد الوطني وتوزيع الثروة الوطنية بعدالة.

وفي إطار التزام الأطراف الثلاثة : الحكومة والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب بسلم اجتماعية كمسؤولية مشتركة وعنصر أساسي لتأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة مختلف التحديات وخوض غمار المنافسة. واستحضارا للظرفية التي تعرفها بلادنا، والتي أذكت لدى جميع الأطراف روحا عالية من التضامن والوعي والمسؤولية بالانخراط الكامل في مجهود التضامن الفعلي مع العالم القروي، ومساهمة كل طرف في مكافحة آثار الجفاف ورفع المعاناة عن مواطنينا في البوادي، وتصميما منها على الانتقال بثقافة الحوار التي دشنها تصريح فاتح غشت 1996 إلى مرحلة متقدمة. انعقدت بمقر رئاسة الحكومة أيام الجمعة، السبت والأحد 21، 22 و 23 أبريل 2000، جلسات للتداول في الملفات المطلوبة للمركزيات الثلاث الأكثر تمثيلا والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد الوزير الأول، الأستاذ عبد الرحمان يوسف، وحضره من جانب الحكومة وفد يتكون من السادة: وزير التشغيل، وزير العدل، وزير الاقتصاد والمالية، وزير الوظيفة العمومية وممثلين عن السيد وزير الداخلية. ومن جانب الفرقاء الاجتماعيين حضر وفد عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب برئاسة السيد عبد الرحمان الحجوجي، وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة السيد محمد نوبير الأموي، وفد عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب برئاسة السيد عبد الرزاق أفيال، وموفدين اثنين من الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل، واللذين فضلا الانسحاب قبل نهاية اجتماع يوم الجمعة 21 أبريل 2000.

وبعد عدة جلسات من الحوار والمفاوضة بين مختلف الشركاء الاجتماعيين تم الاتفاق على ما يلي :

أولا : التزامات عامة:

احترام الحريات والحقوق النقابية:

تلتزم الحكومة بتشديد الحرص على تطبيق مقتضيات المتعلقة بالحريات النقابية وحرية العمل بالنسبة للعاملين بالمؤسسة وفق مقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، وذلك ب:

- معالجة النزاعات الاجتماعية، مباشرة بعد توقيع هذا الاتفاق، مع الجهات المعنية بهدف تصفية الأجواء في الساحة الاجتماعية.

- تفعيل مختلف آليات الحوار والتفاوض الجماعي لفض نزاعات الشغل من خلال :

لجنة التحكيم المختصة في حسم النزاعات الاجتماعية المستعصية برئاسة السيد الوزير الأول وعضوية الأمناء العاميين للنقابات العمالية والمشغلين وتجتمع بطلب أحد الفرقاء الاجتماعيين.

اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة برئاسة السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني وعضوية باقي الفرقاء الاجتماعيين والقطاعات الحكومية ذات الصلة.

اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة برئاسة السادة الولاة والعمال وعضوية الفرقاء الاجتماعيين المعنيين والقطاعات الحكومية ذات الصلة، وتجتمع بطلب أحد الفرقاء الاجتماعيين.

- إحداث آلية جديدة ثلاثية التركيب يترأسها ممثل عن وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، وتجتمع

أسبوعيا لرصد وتتبع النزاعات الاجتماعية والوقاية منها.

- تلتزم الحكومة بوضع برمجة لتفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي بالنسبة لكافة قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات شبه العمومية ابتداء من 8 ماي 2000.

- تلتزم الحكومة بوضع مسطرة يتم التوافق حولها مع النقابات، فيما يخص التفرغ للمهام النقابية ومختلف أشكال الدعم للمركزيات النقابية وذلك حسب حجم تمثيليتها طبقا لما جاء به تصريح فاتح غشت 1996.

- التشجيع على إبرام الاتفاقيات الجماعية للشغل مع دراسة إمكانية وضع قوانين لمعالجة الحد الأدنى للأجور على المستوى القطاعي.

- تخصيص غلاف مالي قدرة مليون درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2000، لتنفيذ البرامج التكوينية المعدة من طرف المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية وفقا للمعايير المعمول بها دوليا، وذلك بتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.

- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال التفتيش وطب الشغل لتحسين العلاقات المهنية بين طرفي الإنتاج

انسجاما مع المعايير الدولية.

معالجة النزاعات الاجتماعية :

- التزام الحكومة بالعمل على تسوية ملف « إيكوز » من أجل استرجاع هذه المؤسسة لنشاطها الإنتاجي مباشرة بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

معالجة أزمة التشغيل والبطالة :

تم الاتفاق على ما يلي :

- تسجيل المجهود الذي بذلته الحكومة بإحداث 17.453 منصب شغل بقطاعات الوظيفة العمومية في مشروع الميزانية الانتقالية لستة أشهر الأخيرة من سنة 2000.

- إحداث ودعم بنيات جهوية من أجل إنعاش التشغيل ومحاربة بطالة الشباب من حملة الشواهد، وذلك بمشاركة مختلف الفرقاء الاجتماعيين.

- الشروع في عملية توظيف حملة قرارات التعيين بوزارة التربية الوطنية تبعا لمقتضيات تصريح فاتح غشت 1996.

- اتخاذ كل التدابير لتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة لمناصب الشغل، وفق مقتضيات ميثاق الاستثمار.

- إيلاء الدعم والمتابعة اللازمة لبرنامج التشغيل الذاتي وبرنامج مشاغل المقاولات.

- تعزيز برامج التكوين الاندماجي والتأهيلي الهادفة لإحداث فرص جديدة للشغل.

- استعداد الفرقاء الاجتماعيين للمساهمة في اتخاذ تدابير تكميلية لإنعاش التشغيل .

الزيادة في الحد الأدنى للأجر ومعالجة ملف الترقية الداخلية :

- تعميم الترقية الداخلية بشكل استثنائي خارج نظام الحصيص السنوي المعمول به ليشمل كافة الموظفين، بمن فيهم الموظفون التابعون لوزارة التربية الوطنية والصحة، والمستوفون لشروط الترقى إلى غاية 31 دجنبر 1999 ، على أن تتم الاستفادة بأثر رجعي على غرار ما تم بقطاعي التعليم والصحة، وذلك اعتبارا من فاتح يوليوز 2000 على مدى سنتين ونصف.

- تكوين لجنة مشتركة لتدارس مقاييس الترقية الداخلية قصد الوصول إلى وضع نظام جديد لمعالجة الترقية الداخلية.

- استجابة الحكومة لمطلب مراجعة السلالام الإدارية في الوظيفة العمومية بناء على طلب النقابات، والداعي إلى حذف السلالام

من 1 إلى 4، وذلك بإدخال هذا المطلب في إطار إصلاح نظام السلاليم الإدارية بالوظيفة العمومية.

- الزيادة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري والخدمات بنسبة 10 % ابتداء من فاتح يوليوز.

- الالتزام بالاستجابة لطلب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بدراسة سبل التخفيف من تكاليف عوامل الإنتاج، ودعم التنافسية

بالنسبة لبعض القطاعات الإنتاجية المتضررة في الظرف الراهن، وذلك قبل فاتح يوليوز 2000.

ترسيم المؤقتين:

- التزام الحكومة بالشروع في عملية ترسيم 4000 من الأعوان المؤقتين الدائمين (A.T.P) من ضمن 16.000 المحصنين حالياً ابتداء من فاتح يناير 2001 على أن يرتفع العدد إلى 6000 في سنة 2002 و6000 في سنة 2003 مع إعطاء الأولوية للمشرفين منهم على التقاعد. وعند انتهاء الحكومة من الدراسة الشاملة لوضعية هذه الفئة من أعوان الدولة تعرضها على اللجنة الوطنية.

المراجعة العادلة للنظام الضريبي المطبق على الأجور:

- استعداد الحكومة لمراجعة النظام الضريبي على الأجور بغية التخفيف من كلفة العمل وتشجيع التشغيل، وتحسين القدرة الشرائية لفئات المأجورين.

التراضي والتوافق حول مدونة الشغل:

نظرا للأهمية التي يكتسبها تشريع الشغل والإرادة الجماعية المعبر عنها من طرف مختلف الفرقاء الاجتماعيين سواء داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، أو خلال هذه الجولة من الحوار الاجتماعي، والداعية إلى مضاعفة الجهود للتوصل لتوافق على ما تبقى من النقاط العالقة في مشروع مدونة الشغل، تم الاتفاق على متابعة تكثيف المشاورات في هذا الشأن. وفي هذا الصدد سيتولى السيد وزير التشغيل الدعوة لجولة جديدة من المشاورات للوصول إلى صيغة توافقية بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين، وذلك ابتداء من الأسبوع الأول من شهر ماي 2000.

إصلاح ودمقرطة المؤسسات الاجتماعية:

تلتزم الحكومة بدعم وتنمية مؤسسات وجمعيات الأعمال الاجتماعية بمختلف قطاعات الوظيفة العمومية والشبه العمومية، وذلك باتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

- وضع آليات ونصوص جديدة لمراقبة طرق تسييرها لتحديثها ورفع من مردوديتها.

- الحرص على ديمقراطية تسييرها وإدارتها.

- منحها الإمكانات البشرية اللازمة لإدارة شؤونها للاضطلاع بمهامها على أحسن وجه.

- المساهمة في تنمية مواردها المادية للرفي بخدماتها لتمكينها من إنجاز مشاريعها.

- توفير وتعميم الحماية الاجتماعية وضمان التغطية الصحية للجميع وتوفير السكن للأجراء:

السكن الاجتماعي للأجراء:

- تمكين موظفي الدولة وأعوانها من ذوي الدخل المحدود والراغبين في اقتناء سكن من سلف قدره 15 ألف درهم بدون فوائد في إطار السكن الاجتماعي، والالتزام الحكومة بتخصيص نسبة 2% من ميزانية الاستثمار لكل سنة لدعم السكن الاجتماعي.

- إحياء وتفعيل اللجنة الثلاثية للسكن الاجتماعي.

- تعزيز الاستثمارات في قطاع السكن الاجتماعي عن طريق تفعيل دور الأبنك في تمويل السكن الاجتماعي المعد لولوج الملكية أو للكراء.

- تعزيز الاستفادة من التشجيعات والإعفاءات الممنوحة لفائدة المنعشين العقاريين الذين يتعهدون بإنجاز برامج السكن الاجتماعي في إطار تعاقد مع الدولة.

ب - التغطية الصحية:

- إحداث نظام للتأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للأجراء يتم عرض مشروعه في القريب العاجل

على مختلف الفرقاء الاجتماعيين.

ج- الحماية الاجتماعية:

- إدخال التعديلات الضرورية على النصوص القانونية لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي وعقد اجتماعات مشتركة للبحث في التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لتحقيق هذه الإصلاحات.
- إعادة النظر في قيمة التعويضات الحالية والعمل على استعمال الفوائد عن ادخارات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مشاريع اجتماعية لفائدة الأجراء.
- إعادة النظر في سقف الأجور المتخذ كأساس لتحديد واجبات الاشتراك وذلك من أجل الرفع من قيمة التعويضات الطويلة الأمد.
- وضع نظام للتأمين عن فقدان الأجير لعمله لأسباب اقتصادية بارتباط مع تحديد مستوى التعويضات عن الفصل.
- وضع قانون يقضي بإجبارية التأمين عن أخطار حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- مضاعفة الجهود في مجال الوقاية من أخطار حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- دراسة مراجعة أيام العمل التي تخول للمؤمنين الاجتماعيين الحصول على راتب التقاعد.
- إصلاح نظام التقاعد في القطاع الخاص:
- متابعة الحوار لمراجعة نظام التقاعد بهدف:
- إحداث تقاعد مسبق اختياري ابتداء من 55 سنة لفائدة المرأة العاملة، وكذا لفائدة البحارة الصيادين بالحصنة.
- دراسة إمكانية إحداث نظام للتقاعد النسبي.
- دراسة إمكانية وضع نظام تدريجي للتقاعد.
- توفير التكوين والتكوين المستمر لفائدة الأجراء.
- مضاعفة برامج التكوين المهني والتكوين المستمر بفتح الباب أمام العمال لتحسين مستوى تكوينهم وخبرتهم الفنية طيلة حياتهم المهنية بما سيفسح المجال لهم لتحسين وضعيتهم ومؤهلاتهم داخل المقاولات. وفي هذا الصدد، ستعرض الحكومة مخططا ثلاثيا للتكوين المستمر على المنظمات المهنية للعمال والمشغلين، خاصة بالقطاعات التي تتميز بكثافة اليد العاملة.
- الحفاظ على مناصب الشغل القائمة بتكيف الموارد البشرية مع التحولات التي يعرفها النظام الإنتاجي من خلال تشجيع التكوين المستمر والحركية المهنية داخل المقاولات والتكوين التحويلي لفائدة العمال المهددين بالتسريح لأسباب اقتصادية أو تقنية.
- الاتفاق على وضع برنامج واسع لمحو الأمية الوظيفية وسط العمال والعاملات بمساهمة مختلف الفرقاء الاجتماعيين.
- تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العمال.
- تسريع وثيرة البث وتنفيذ الأحكام الاجتماعية التي تهم نزاعات الشغل الجماعية والفردية وحوادث الشغل والأمراض المهنية.
- إحياء الدوائر الاجتماعية بالدعوى إلى تعيين ممثلين عن العمال داخل الغرف الاجتماعية بالمحاكم الابتدائية وفق ما ينص عليه القانون في هذا الشأن.
- برمجة لقاءات بين مصالح وزارة العدل والنقابات لدراسة تنفيذ الأحكام التي تهم نزاعات الشغل وكل المشاكل العالقة مباشرة بعد توقيع هذا الاتفاق.

ثانيا: التزامات الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

- المشاركة في أشغال كافة اللجان المختصة بتدبير النزاعات الجماعية للشغل.
- تأطير منخرطيه بالعمل على نشر ثقافة الحوار والتفاوض الجماعي فيما بينهم وباحترام الحقوق النقابية.
- الحرص على الحفاظ على رصيد الشغل بالمقاولات.

- تحسيس منخرطيه بالقطاعات المؤهلة بأهمية إبرام اتفاقيات جماعية بها.
- حث منخرطيه على دعم الأعمال الاجتماعية وتنشيطها داخل المقاولات لفائدة أجراءها وعمالها والعمل على الترقية الاجتماعية للعمال.
- المشاركة النشطة والفعالة في برنامج محو الأمية الوظيفية ووسط العمال والعاملات ودعم برامج التكوين واستكمال تكوين العمال.
- المشاركة في كل الاجتماعات الوطنية واللجان التقنية المحدثة لمتابعة تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق.

ثالثا: التزامات المركزيات النقابية:

- المشاركة في كل أشغال اجتماعات اللجنة الوطنية واللجان التقنية المحدثة لمتابعة تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق، واللجان الخاصة بالحوار القطاعي والموضوعاتي.
- المشاركة في أشغال كافة اللجان المختصة بتدبير النزاعات الجماعية للشغل.
- تأطير منخرطيهما والعمل على نشر ثقافة الحوار والتفاوض الجماعي فيما بينهم.
- المشاركة النشطة والفعالة في برنامج محو الأمية الوظيفية ووسط العمال.
- حث العمال على الانخراط في برامج التكوين واستكمال التكوين.
- حث منخرطيهما على مضاعفة مجهوداتهم للرفع من الإنتاج وجودته.
- المشاركة النشطة في تحسين العلاقات المهنية داخل المقاولات.

رابعا : مقتضيات عامة :

- إحداث لجنة وطنية ثلاثية التركيب (حكومة - مشغلين - نقابات) برئاسة السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني للسهر على تتبع تنفيذ محتويات هذا الاتفاق، تجتمع مرتين في السنة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بطلب من أحد الفرقاء الاجتماعيين.
- إحداث لجان تقنية ثلاثية التركيب تعمل تحت إشراف اللجنة الوطنية. كل لجنة يعهد لها بتتبع مجال من مجالات هذا الاتفاق.
- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه من قبل الأطراف الثلاثة.
- يمكن تعديل هذا الميثاق باتفاق الأطراف الثلاثة.

الرباط في: 23 أبريل 2000

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: عبد المجيد بوزوبع،
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : عبد الرزاق أفيال،
الاتحاد العام لمقاولات المغرب : عبد الرحيم الحجوجي،
- الحكومة المغربية : وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني
الناطق الرسمي باسم الحكومة : خالد عليوة .

الاتفاق الاجتماعي 30 أبريل 2003

انطلقت أشغال اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي التي انبثقت عنها خمس لجن موضوعاتية ثلاثية الأطراف ابتداء من أوائل شهر أبريل 2003 وهي :

لجنة التشريع والعلاقات المهنية والحريات النقابية.

لجنة الأجور والتعويضات والاتفاقيات الجماعية.

لجنة الشؤون الاجتماعية والتغطية الصحية والسكن الاجتماعي.

لجنة الانتخابات المهنية.

لجنة نزاعات الشغل الجماعية.

وقد شاركت في أشغال هذه الجولة إلى جانب ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بالمنظمات التالية :

الاتحاد المغربي للشغل.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب.

وقد اتسمت أشغال هذه الجولة بروح المسؤولية والرغبة الأكيدة في مقارنة الظرفية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وفق منظور بناء واقعي يتوخى التوصل إلى حلول توافقية تراعي الإكراهات التي يواجهها كل طرف وتساعد على تبني الإصلاحات القانونية والاقتصادية الكفيلة بتأهيل الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وخلق مناصب الشغل. وبفضل المواقف الإيجابية والجهود المثمرة لكل الأطراف تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولا : التشريع والحريات النقابية والعلاقات المهنية :

مدونة الشغل:

اتفق الفرقاء على دعوة السلطات المختصة إلى إقرار مشروع مدونة الشغل مع مراعاة التعديلات التوافقية التي تم التوصل إليها بفضل المساهمة الإيجابية والعمل البناء والمسؤول لكافة الفرقاء.

ضبط العلاقات المهنية الجماعية :

عبرت الأطراف كذلك على الأهمية التي يكتسيها تنظيم علاقات الشغل الجماعية بناء على ضوابط واضحة تساهم في دعم الثقة بين الأطراف وفي توفير مناخ يساهم في إعطاء أجوبة ملائمة للانتظارات والانشغالات التي عبرت عنها.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة إيجاد صيغة تسمح بوضع معايير قانونية لتحقيق هذا الهدف.

وقد عبرت الأطراف على استعدادها لدراسة هذا الموضوع بمسؤولية ومن باب الحرص على خدمة المصلحة العامة للبلاد.

وفي هذا الإطار تم الاتفاق على :

الشروع في دراسة هذا الموضوع مباشرة بعد فاتح ماي 2003 وذلك في إطار لجنة ثلاثية التركيب ووفق صيغة توافقية تحظى

بتراضي كل الأطراف وتسمح بإقرار الأحكام المتفق عليها موازاة لمسطرة اعتماد مشروع مدونة الشغل.

الحريات النقابية:

أجمعت الأطراف على اتخاذ الإجراءات التالية :

إلغاء مقتضيات الظهير الصادر في 13 شتنبر 1938 المتعلقة بالسخرة.

إلغاء المادة 5 من المرسوم الصادر في 5 فبراير 1958 والمتعلق بممارسة الحق النقابي من طرف الموظفين.

مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي وذلك تفاديا لكل التأويلات التي يثيرها تطبيق هذا الفصل.

كما تم الاتفاق على إجراءات إضافية تتعلق ب :

ملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالحقوق والحرية النقابية مع الاتفاقيات الدولية:

بعد استعراض مواقف الأطراف بشأن التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وبالعلاقة المهنية، وبعد الوقوف على الصعوبات القانونية التي تحول دون التصديق الفوري على بعض الاتفاقيات، اتفقت الأطراف على اتخاذ الإجراءات التالية :

الاتفاقية الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية:

يتمثل الإجراء الآني المتفق عليه في إدراج بعض أحكام هذه الاتفاقية في مشروع مدونة الشغل.

الاتفاقية الدولية رقم 135 حول حماية ممثلي الأجراء:

تسجل الأطراف المبادرة الإيجابية للسلطات المختصة بالمصادقة على هذه الاتفاقية وتؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعطائها قوة التنفيذ.

ولهذا الغرض تم الاتفاق على ضرورة العمل على إدراج كل مقتضياتها في مشروع مدونة الشغل، مع برمجة الإصلاحات المصاحبة الكفيلة بضمان تطبيقها في ظروف مواتية.

الاتفاقية الدولية رقم 151 حول حماية حق التنظيم وشروط الاستخدام في القطاع العام:

اعتبارا لأهمية هذه الاتفاقية وما يترتب عن تطبيقها من انعكاسات إيجابية على العلاقات المهنية في قطاع الوظيفة العمومية تم الاتفاق على مباشرة مسطرة التصديق على هذه الاتفاقية وإدخال مقتضياتها في التشريع الوطني.

الممارسة النقابية:

تم الاتفاق على ضرورة وضع حد للممارسات التي من شأنها أن تعرقل حرية تأسيس النقابات أو تجديد مكاتبها تفاديا للصعوبات التي أخذت اللجنة العلم بها خلال مناقشتها لموضوع الحرية النقابية، مع الاتفاق على أن تقوم وزارة الداخلية بتعميم دورية على السادة الولاة والعمال لإثارة انتباههم إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفادي كل الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى عرقلة حرية تأسيس النقابات والانخراط فيها مع حث الجهات المعنية على تسليم وصل إيداع ملفات تأسيس النقابات بمجرد تقديم هذه الملفات إلى المصالح المختصة.

الدعم النقابي:

اتفقت الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص التفرغ النقابي وتمويل الأنشطة النقابية. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

إصدار مرسوم حول التفرغ النقابي.

تبسيط مسطرة صرف الاعتمادات المخصصة لدعم أنشطة المراكز النقابية في مجال التكوين.

الدعم المالي لأنشطة المراكز النقابية الأكثر تمثيلا.

فض النزاعات الجماعية على مستوى الولايات والعمال :

تم الاتفاق بخصوص هذا الموضوع على إعداد دورية يوجهها السيد وزير الداخلية إلى السادة الولاة والعمال لحثهم على السهر شخصيا على التدخل لتسوية النزاعات الجماعية للشغل محليا وإقليميا وذلك فور نشوبها.

وضعية باقي الموقوفين والمطرودين :

اتفقت الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق على اتخاذ كل الإجراءات لتسوية وضعية الموقوفين والمطرودين المسجلين باللوائح

المسلمة إلى السلطات المختصة.

دعم جهاز تفتيش الشغل:

تؤكد الأطراف على الدور الذي يجب أن يلعبه جهاز تفتيش الشغل في مراقبة تطبيق قانون الشغل بصفة عامة والتشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية بشكل خاص، وترى أن الدور الذي يقوم به هذا الجهاز يستلزم مده بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة حتى يتأتى له أداء المهام المنوطة به على الوجه المطلوب.

وتتمثل الإجراءات المتفق عليها لتحقيق هذا الغرض فيما يلي:

الإسراع في إقرار مشروع المرسوم المتعلق بالقانون الأساسي لهيئة تفتيش الشغل.

إحداث مناصب مالية تسمح بمد الجهاز بالموارد البشرية الكافية لمواكبة توسع النسيج الاقتصادي والازدياد المطرد للمؤسسات الخاضعة لمراقبة جهاز تفتيش الشغل.

النهوض بالاتفاقيات الجماعية:

تم الاتفاق على تفعيل الإجراءات التالية في أقرب الآجال:

تعديل القانون الجاري به العمل في مجال الاتفاقيات الجماعية وذلك بإدراج مقتضيات جديدة في مشروع مدونة الشغل.

وضع اتفاقيات نموذجية تشمل جميع القطاعات المهنية.

تفعيل دور المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية.

القضاء الاجتماعي:

اتفق الأطراف على مواصلة دراسة هذا الموضوع من أجل معالجة الأوجه المختلفة للمساطر المتبعة حالياً أمام القضاء في

المجال الاجتماعي وتحديد الصعوبات التي يثيرها بالنسبة للأجراء مع وضع الصيغ الكفيلة بضمان تجاوز هذه الصعوبات.

كما تم الاتفاق على دراسة إمكانية إحداث محاكم اجتماعية على غرار المحاكم المختصة التي تم إحداثها في المجالين التجاري والإداري.

القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الأجير لعمله لأسباب اقتصادية:

رغبة في تعزيز الشبكات الاجتماعية باعتبارها وسيلة لتخفيف الآثار السلبية للتحويلات الهيكلية التي تعرفها المقاولات، تمت

دراسة مشروع القانون المشار إليه والذي يهدف إلى إحداث تعويض لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم لأسباب اقتصادية وهيكلية

وتكنولوجية وتم الاتفاق على مباشرة مسطرة لإقراره من قبل السلطة المختصة بعد الحسم في توزيع نسب مساهمة الأطراف في

تمويل هذا التعويض وتحديد دور الدولة في إصلاح أي اختلال قد يثير تطبيقه في المستقبل.

ثانياً: الصحة والشؤون الاجتماعية:

محور التغطية الصحية والتعاضديات:

حظي موضوع الإجراءات والتدابير التي ستخضعها الحكومة من أجل تفعيل مقتضيات القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية

الصحية الأساسية باهتمام خاص من طرف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على اعتبار الإجراء

القاضي بإخراج المرسوم المتعلق بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي وتأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق

الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ضمن الأولويات الخاصة بهذا المحور.

وقد توصلت أعمال هذه اللجنة إلى ما يلي:

- الحفاظ على مبدأ الحقوق المكتسبة للمؤمنين الاجتماعيين الذين يستفيدون حالياً من نظام اختياري للتغطية الصحية.

- إخراج مشروع المرسوم المنظم للوكالة الوطنية للتأمين الصحي إلى حيز الوجود. وقد اتفق أعضاء اللجنة في هذا الصدد على

ما يلي:

- التوفيق بخصوص تكوين المجلس الإداري للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، بين ضرورة تمكين الدولة من ممارسة الدور

المنوط بها طبقا للقانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية وبين مطلب المركزيات النقابية والاتحاد العام للمقاولات بالمغرب الرامي إلى العمل بمبدأ المساواة في التمثيلية داخل المجلس الإداري للوكالة.

- تمثيل المؤسسات المكلفتين بتدبير التأمين الإجباري عن المرض في مجلس إدارة الوكالة من طرف مجالسها الإدارية وليس من طرف مديري هاتين المؤسسات.

- تمديد مدة انتخاب أعضاء المجلس الإداري للوكالة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

محور السكن الاجتماعي والسكن لفائدة الأجاء:

وفي مجال سكن الجراء، فقد تعهدت الأطراف بوضع إطار مؤسسي ومالي ملائم يسمح لأجاء القطاعين الخاص والعام بالتوفر على سكن لائق.

وسيعتمد هذا الإطار على ثلاث مرتكزات أساسية:

- إحداث صناديق للضمان يساهم فيها المشغلون.

- الاستفادة من قروض بفوائد تفضيلية، وعلى أمد طويل.

- الدعم العمومي غير المباشر من خلال الاستغلال الناجع للرصيد العقاري العمومي بغية تخفيض كلفة إنتاج السكن الاجتماعي ببلادنا.

- محور قطاع التقاعد:

تم تميمين مبادرة الحكومة بإدراج محور قطاع التقاعد لأول مرة في مسلسل الحوار الاجتماعي، هذا القطاع الذي يحظى بأهمية خاصة بالنظر إلى الانعكاسات المترتبة على الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤمنين الاجتماعيين.

وقد تقرر في هذا الصدد ما يلي :

- عقد لقاءات مشتركة ابتداء من شهر ماي 2003 مع القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات المكلفة بتدبير هذه الأنظمة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل تعميق التفكير بشأن إصلاح هذا القطاع.

- عقد مناظرة وطنية في غضون شهر أكتوبر 2003 بهدف الوصول إلى نتائج متفق عليها تحظى بالأولوية من أجل الشروع في تنفيذها ابتداء من سنة 2004.

- الإسراع في مسلسل إصلاح الصندوق المهني المغربي للتقاعد والحرص على تمثيلية الأجاء داخل الأجهزة المسيرة للصندوق.

- فتح حوار ابتداء من شهر ماي 2003 مع الشركاء الاجتماعيين من أجل تفعيل القرار الحكومي القاضي بالمغادرة الطوعية للتقاعد.

الأجور والتعويضات والاتفاقيات الجماعية:

على الرغم من الضيق المالي الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة، وفي انتظار المراجعة الشاملة لمنظومة الأجور والتدبير الإداري، فإن الحكومة تلتزم بتطبيق النتائج التي أسفر عنها الحوار الاجتماعي والمتمثلة في اعتماد الحد الأدنى للأجور في القطاع العمومي وشبه العمومي بما يمثل مبلغ تكميلي جزافي يقدر ب 300 درهم لكل موظف ويشمل الموظفين المرتبين إلى غاية السلم 9، وذلك على مرحلتين، مع إقرار التوقف عن التوظيف في السلام الدنيا من 1 إلى 4.

وقد تقرر تسوية وضعية المتصرفين والأطر المشابهة والتقنيين والإعلاميين والأساتذة الجامعيين. كما اتفق الأطراف على الاستمرار في ترسيم ما تبقى من الأعوان باحترام نفس الوثيرة السنوية.

وبالنسبة لأجاء القطاع الخاص، اتفق الأطراف على الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 10%، يتم تنفيذها على مرحلتين.

- بلورة إصلاح شمولي لمنظومتى الأجور والترقي:

التزمت المركزيات النقابية بالإدلاء بآرائها وملاحظات حول الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة في مجال إصلاح منظومتى

الأجور والترقي، وتم الاتفاق على متابعة الحوار، ابتداء من شهر ماي 2003، لبلورة منظومة جديدة يتم اعتمادها في مجال الأنظمة الأساسية والأجور وتقوم على مبادئ الإنصاف والشفافية والاستحقاق. وسيدرج هذا الإصلاح في إطار إصلاح نظام الإدارة والوظيفة العمومية.

رابعاً: النزاعات الجماعية:

تؤكد الأطراف الثلاثة على التزامها بمبدأ الحوار كأسلوب لفض النزاعات سواء على مستوى المقابلة أو القطاع أو في القطاعين العمومي وشبه العمومي، لتدارس مختلف القضايا والمطالب المطروحة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تم في هذا الصدد التوصل إلى مايلي:

- التزام الأطراف الثلاثة بالعمل على تشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية عبر القيام بحملات تحسيسية وإعلامية لحث أطراف الإنتاج على إبرام اتفاقيات شغل جماعية.
 - تفعيل الآليات المكلفة بتسوية نزاعات الشغل الجماعية.
 - مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال وضع هياكل وطنية ومحلية لإرساء ثقافة الحوار.
 - دراسة الطلبات التي تقدمت بها المركزيات النقابية والرامية إلى حل نزاعات الشغل المستعصية.
 - تفعيل المجلس الأعلى لاتفاقيات الشغل الجماعية.
- ويحدد الجدول المرفق الإجراءات المتفق عليها خلال هذه الجولة وآجال تنفيذها وكذا الجهات المسؤولة عن التنفيذ.

الموقعون :

وحرر بالرباط في 30 أبريل 2003

الاتحاد المغربي للشغل
الميلودي المخارقي

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
عبد الرزاق أفيلال

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
نوبير الأموي

الاتحاد العام لمقاولات المغرب
جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
الحكومة المغربية الوزير الأول
ادريس جطو

محضر حول حصيلة الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين (28 يناير 2004)

في إطار تفعيل مضامين اتفاق 30 أبريل 2003، عقد السيد الوزير الأول سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين عن المراكز النقابية، وتوالت بالخصوص منذ شهر شتنبر 2003. كما تمت عدة لقاءات قطاعية بمقر الوزارة الأولى، جمعت ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية وممثلي الفئات والنقابات.

وقد تم خلال هذه الجولة الجديدة من الحوار الاجتماعي تدارس المواضيع التالية:
أولاً: نظام التعويضات الخاص بالموظفين والأعوان المرتبين في السلال من 1 إلى 9.
ثانياً: تسوية وضعية هيئة التقنيين.

ثالثاً: تسوية وضعية المتصرفين والأطر المماثلة.

رابعاً: تسوية وضعية الإعلاميين.

خامساً: تسوية وضعية المهندسين العاملين بالمؤسسات العمومية.

سادساً: حل إشكالية الترقية الداخلية برسم سنوات 2000-2001-2002.

سابعاً: تصحيح بعض بنود النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

وقد ساد أعمال هذه الاجتماعات جو من المسؤولية والموضوعية في مناقشة القضايا المعروضة، وتم خلالها استحضار مختلف المعطيات والإكراهات. وأفضت أشغال هذه الاجتماعات إلى اعتماد الإجراءات التالية:

مراجعة التعويضات المخولة للموظفين والأعوان المرتبين في سلاليم الأجور من 1 إلى 9، والذين لم تشملهم الزيادات القطاعية السابقة التي همت بعض الهيئات. وقد حددت المبالغ الشهرية لهذه الزيادة على النحو التالي:

- 300 درهم بالنسبة للموظفين والأعوان المرتبين في سلاليم الأجور من 1 إلى 6.

- 400 درهم بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور رقم 7.

- 500 درهم بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور رقم 8.

- 600 درهم بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور رقم 9.

وسيتم صرف هذه الزيادة على مرحلتين تطابقان فاتح يوليوز من سنتي 2003 و2004.

تسوية وضعية التقنيين من خلال:

1-2 مراجعة النظام الأساسي الخاص بالتقنيين في اتجاه تحصين هذه الهيئة وتحديد مهامها، وإحداث درجة إضافية يخصص لها ترتيب استدلالي مماثل للسلم 11.

2-2 إحداث نظام تعويضات خاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات يترتب عنه زيادة في التعويضات التي كانوا يستفيدون منها، تحدد مبالغها الشهرية على النحو التالي:

- 500 درهم بالنسبة من الدرجة الثانية.

- 600 درهم بالنسبة للتقنيين من الدرجة الأولى.

- 1050 درهم بالنسبة للتقنيين الممتازين المرتبين في الرتب من 1 إلى 5.

- 1250 درهم بالنسبة للتقنيين الممتازين المرتبين في الرتبة 6 فما فوق.

وستصرف هذه المبالغ على مرحلتين تطابقان فاتح يوليوز من سنتي 2003 و2004 للتقنيين من الدرجة الثانية ومن الدرجة الأولى، وعلى ثلاث مراحل تطابق فاتح يوليوز من سنوات 2003 و2004 و2005، بالنسبة للتقنيين من الدرجة الممتازة.

وتحدد مبالغ التعويضات الشهرية الخاصة بالدرجة الجديدة في:

5550 درهم بالنسبة للتقنيين المرتبين في الرتب من 1 إلى 5.

9100 درهم بالنسبة للتقنيين المرتبين في الرتبة 6 فما فوق. أما طريقة صرف الزيادة في هذه التعويضات فستتم على

ثلاث سنوات.

تسوية وضعية الإعلاميين:

وذلك من خلال إدماج المحللين والمنظمين والمحللين المنظمين الممتازين المتوفرين على شهادة مهندس تطبيق أو مهندس الدولة، تخصص إعلانيات أو شهادات معادلة لها، وشهادة محلل أو محلل منظم أو شهادات معادلة لها في الدرجة المطابقة لهيئة المهندسين ووضع الأطر والدرجات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.80.100 بتاريخ 14 نونبر 1980 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الإعلاميين بالإدارات العمومية المشتركة بين الوزارات في طريق الانقراض.

مهندسو المؤسسات العمومية:

تسوية وضعية المهندسين العاملين بالمؤسسات العمومية، الذين تقل أجورهم عن تلك الممنوحة لنظرائهم بالإدارات العمومية.

وسيتم دراسة حالة كل مؤسسة عمومية على حدة بالنظر لخصوصيات كل واحدة منها.

الترقية الداخلية:

ترقية الموظفين المتوفرين على الشروط النظامية للترقي بالاختيار برسم سنوات 2000 و2001 و2002 على الشكل التالي:

1-5 - على أساس النظام العادي للحصص.

2-5 - عن طريق الترقية الاستثنائية بالنسبة للذين لم يستفيدوا من الترقية العادية بسبب استنفاد الحصص برسم هذه السنوات. ويحتفظ هؤلاء الموظفون بالأقدمية في الدرجة تحتسب منذ استيفاء شروط الترقى على أن يتم التفعيل المالي لهذه الترقية ابتداء من فاتح يناير 2003.

وستصرف الأجرة الشهرية الناتجة عن الترقية كاملة ابتداء من فاتح يناير 2004، أما المستحقات المالية برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير 2003 إلى 31 دجنبر 2003 فستوزع على ثلاثة أقساط سنوية ابتداء من فاتح يناير 2004. النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

1-6 - إحداث إطار خاص بالمفتشين التربويين للتعليم الثانوي الإعدادي مع تحديد الاختصاصات المنوطة بهذه الفئة ، يضاف إلى إطار المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي وإطار المفتشين التربويين للتعليم الثانوي التأهيلي.

2-6 - فتح إمكانية الترقى عن طريق الاختيار من الدرجة الثالثة (السلم 9) إلى الدرجة الثانية (السلم 10) بعد استيفاء 15 سنة من الأقدمية العامة، منها 6 سنوات من الخدمة الفعلية في الدرجة الثالثة عوض 8 سنوات المنصوص عليها في المادة 112 من المرسوم رقم 2.02.854 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2003، وإضافة أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي إلى المستفيدين من هذا الإجراء الذي يقتصر حالياً على أساتذة التعليم الابتدائي والملحقين التربويين وملحقي الاقتصاد والإدارة. وسيعمل بهذه الإجراءات طبقاً لمقتضيات المادتين 99 و100 من المرسوم المشار إليه أعلاه.

3-6 - فتح إمكانية مزاولة مهام الإدارة التربوية بالنسبة لملحقي الاقتصاد والإدارة.

4-6 - العمل على تصفية الأطر التي تم وضعها في طريق الانقراض وفق ما يلي:

من الدرجات المرتبة في السلم 7 إلى الدرجات المرتبة في السلم 8 ، خلال أربع سنوات وعلى أربعة أقساط متساوية حسب الأقدمية ابتداء من 13 فبراير 2003 تاريخ نشر المرسوم رقم 2.02.854 المشار إليه أعلاه بالجريدة الرسمية.

من الدرجات المرتبة في السلم 8 إلى الدرجات المرتبة في السلم 9 ومن الدرجة المرتبة في السلم 10 إلى الدرجة المرتبة في السلم 11 بالنسبة لمفتشي التعليم الابتدائي خلال سنتين وعلى قسطين متساويين حسب الأقدمية، وذلك بعد السنة الرابعة من تاريخ صدور المرسوم رقم 2.02.854 المشار إليه أعلاه بالجريدة الرسمية، وبعد قضاء سنة كاملة على الأقل في السلم 8.

وسيعمل بالمقتضيات المشار إليها أعلاه، ابتداء من تاريخ نشر المرسوم رقم 2.02.854 بالجريدة الرسمية.

5-6 - العمل على تصفية إطار كتاب الاقتصاد المكون من درجتين، كتاب الاقتصاد وكتاب الاقتصاد الممتازين ، المرتبين

على التوالي في السلم 5 والسلم 6 والذي وضعه المرسوم 2.85.742 الصادر في 4 أكتوبر 1985 في طريق الانقراض، وذلك في مدة أقصاها 7 سنوات ابتداء من تاريخ نشر المرسوم رقم 2.854 بالجريدة الرسمية. وسيعمل بهذا الإجراء ابتداء من نفس التاريخ.

6-6- تمكين، خلال فترة انتقالية حددت في 3 سنوات، المستشارين في التوجيه أو التخطيط التربوي الذين تمت تسميتهم بهذه الصفة قبل تاريخ نشر المرسوم رقم 854-2-02 بالجريدة الرسمية، من الاختيار بين الترقى إلى إطار مستشار في التوجيه التربوي من الدرجة الأولى أو مستشار في التخطيط التربوي من الدرجة الأولى، أو الترقى إلى إطار مفتش في التوجيه التربوي من الدرجة الأولى أو مفتش في التخطيط التربوي من الدرجة الأولى، وكذلك تمكين الممومنين من الاختيار بين الترقى إلى إطار مموم من الدرجة الأولى أو مفتش المصالح المادية والمالية من الدرجة الأولى. وتتم هذه الترقية وفق مقتضيات المادتين 99 و100 من المرسوم رقم 854-2-02 المشار إليه أعلاه.

6-7- منح الأطر الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية الذين تم تغيير إطارهم على إثر تكوين بإحدى مؤسسات التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية دون أن يترتب عنه تغيير في سلم الأجور، سنتين من الأقدمية تحتسب للترقي في الدرجة، ويعمل بهذا المقتضى ابتداء من تاريخ نشر المرسوم المعدل بالجريدة الرسمية.

6-8- منح أساتذة السلك الأول الذين تم توظيفهم بهذه الصفة والمتوفرين على 5 سنوات من الأقدمية في هذا الإطار إلى غاية 31 دجنبر 1995، 3 سنوات من الأقدمية تحتسب للترقي في الدرجة. وسيعمل بهذا المقتضى ابتداء من تاريخ نشر المرسوم المعدل بالجريدة الرسمية.

ولا يسري مفعول هذا الإجراء على المستفيدين من الترقية بناء على الشهادات قبل نفس التاريخ.

6-9- تنظيم مباراة داخلية بصفة استثنائية، وخلال مدة انتقالية تحدت في 3 سنوات للمقتصدين والمقتصدين الممتازين (السلمان 8 و 9) الحاصلين على الإجازة لولوج إطار مموم (السلم 10).

وضعية المتصرفين والأطر المماثلة :

نظرا لعدم التوصل إلى توافق يرضي الأطراف بعد لقاءات ، تقرر إرجاء الفصل في شأن تسوية وضعية المتصرفين والأطر المماثلة ومتابعة الحوار حولها.

غير أن هذا الإرجاء لا يحول دون استفادة هذه الفئات من عملية الترقية الاستثنائية برسم سنوات 2000-2001-2002.

وضعية أعوان وموظفو الجماعات المحلية:

تعمم على أعوان وموظفي الجماعات المحلية الزيادات في التعويضات والامتيازات النظامية المخولة للفئات المشار إليها في هذا المحضر وهي: الأعوان والموظفون المرتبون في السلايم من 1 إلى 9، التقنيون، الإعلاميون، المتصرفون والأطر المماثلة.

حرر بالرباط بتاريخ 28 - 1 - 2004

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

وزير المالية والخصوصية

علال بلعربي

وزير الداخلية

الاتحاد المغربي للشغل

الميلودي المخارق

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

وزير تحديث القطاعات العامة

عبد الرزاق افيلال

الفدرالية الديمقراطية للشغل

وزير التربية الوطنية والشباب

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

عبد السلام المعطي



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تاريخ ونضال

يؤسس كل مسار تاريخي لعدد من الأحداث والأفكار والقيم، وحينما يتعلق الأمر بمسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي المنظمة النقابية التي حفرت إسمها وأسماء مناضليها ومناضلاتها في كل محطات تاريخ المغرب الاجتماعي والسياسي، فإن الأمر يصبح أكثر إغراء وثراء باعتبار أن تدوين وتوثيق أهم اللحظات والأحداث التي عاشتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، منذ التأسيس في 25 نونبر 1978 إلى غاية الآن، هو صورة غير رسمية لتاريخ المغرب ووثيقة تكشف عن ثلاثة حقائق من بين أخرى:

الحقيقة الأولى: إن هوية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نابعة من حرارة التفكير والوجدان الشعبي للمغاربة، وإن ولادتها في نهاية السبعينات هو نتيجة حتمية لتفاعلات تاريخية، ومشاعر وقيم ساهمت في رسم الإستراتيجية النضالية، وفي تغيير العديد من المسارات الأخرى، حيث أصبحت الطبقة العاملة قوة تختبر فعلها في ميزان واقع متعدد وملتبس، وظلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باستمرار، ذلك القلب الفاعل والمتفاعل مع كل شرائح المجتمع المغربي.

الحقيقة الثانية: إن ما حققته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وما ستحققه، لم تحققه أية منظمة أو جمعية، بمعنى أن العديد من المكتسبات الاجتماعية والسياسية كانت مبادرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيها حاضرة وفاعلة وداعية، وقد قدمت لأجل ذلك توضيحات لا محدودة. إن دور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان وما زال ممتدا في كل النسيج الاجتماعي والسياسي، وضمن كافة الحركات حتى أصبح جزءا عضويا من الهوية، وما تحقق من مكاسب مست أبسط العمال في معامل صغرى أو وحدات إنتاجية، إلى القطاع العام، إلى الحياة اليومية، هو أيضا جزء من النضال من أجل الحرية والكرامة والقيم.

الحقيقة الثالثة: ليس في إمكان المؤرخين والمهتمين بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، والتاريخ العام إدراك وفهم التحولات بالمغرب الحديث دون استحضار مسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمتجلية في فعلها النضالي ومواقفها.